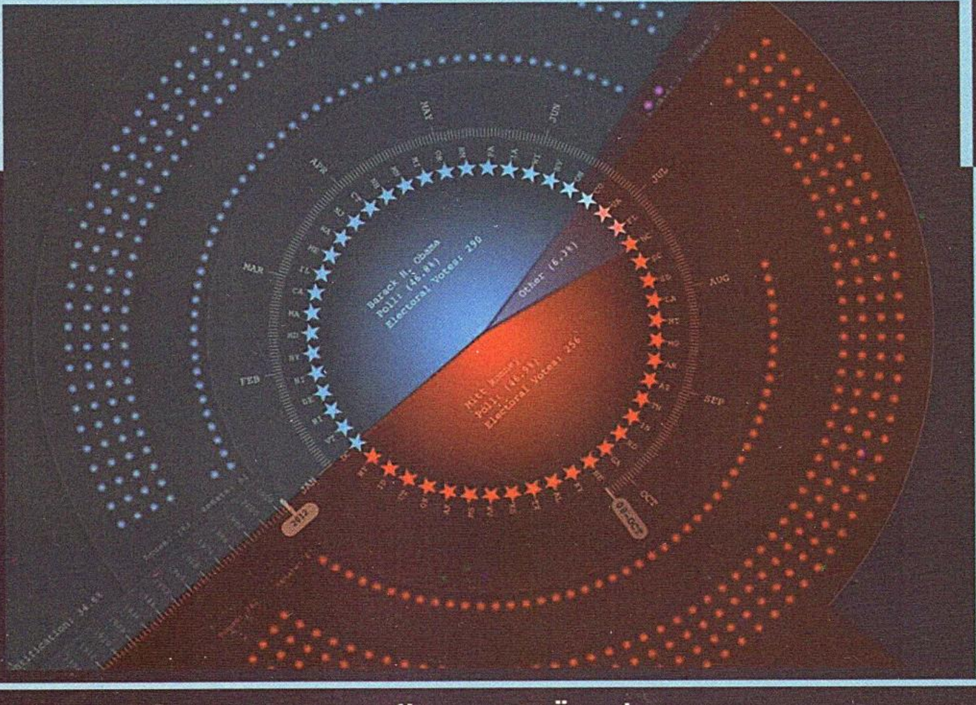
المركز القومى للترجمة
المشروع القومى للترجمة
مركز المحروسة
للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات

توازن القوى
التاريخ والنظرية

تأليف : مايكل شيهان
ترجمة : أحمد مصطفى

2585



مراجعة: محمد السيد

تــوازن القــوى

التاريخ والنظرية

تأليف : مايكل شيهان
ترجمة : أحمد مصطفى
مراجعة: محمد السيد

الطبعة الأولى 2015

مركز
المحروسة
للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات

قطعة رقم 7399 ش28 من ش 9 - المقطم - القاهرة
ت، ف : 002-02-25075917
www.mahrousaeg.com
e.mail : info@mahrousaeg.com
e.mail : mahrosacenter@gmail.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران

المركز القومي للترجمة

تأسس فى أكتوبر 2006
تحت إشراف : جابر عصفور
مدير المركز : أنور مغيث

- توازن القوى: التاريخ والنظرية
- مايكل شيهان
- أحمد مصطفى
- محمد السيد

- العدد : 2585
- الطبعة الأولى : 2015
- اللغة : الإنجليزية
- رقم الإيداع : 2014/23936
- الترقيم الدولى : 7-992-718-977-978
- الإشراف الفنى : حسن كامل

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى، وتعريفه بها. والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

تــــوازن القـــوى
التاريخ والنظرية

هذه ترجمة كتاب :

The Balance of Power: History & Theory
By: Michael Sheehan

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة.   ت: 27354524   فاكس: 27354554
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org   Tel: 27354524   Fax: 27354554

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

شيهان، مايكل
توازن القوى : التاريخ والنظرية / تأليف: مايكل شيهان، ترجمة: أحمد مصطفى، مراجعة: محمد السيد.
ط 1 - القاهرة : المركز القومى للترجمة، 2015.
253 ص؛ 17 × 24سم؛
تدمك : 7 992 718 977 978
1- توازن القوى
أ- مصطفى، أحمد (مترجم)
ب- السيد، محمد (مراجع)
ج- العنوان 327.112

رقم الإيداع : 23936 - 2014

المحتويات

تصدير

لقد كان مبدأ توازن القوي أحد المبادئ الأساسية في كل من دراسة وتطبيق السياسة الدولية علي مدار ثلاثة قرون، فقد وجه الحكومات في تصريف سياستها الخارجية وقدم الهيكل اللازم لتقديم تفسيرات لبعض الأنماط المتكررة من العلاقات الدولية، وبالنسبة لكثير من المحللين فإن هذا المبدأ هو أقرب من أي فكرة أخري لأن يكون المبدأ الموجه للسياسة الدولية، ولقد كان هذا المبدأ دائمًا مثارًا للجدل من حيث مدي قوتة وقدرتة علي تفسير طريقة عمل النظام الدولي؛ وفيما يتعلق بحكمته وتمسكه بالفضائل الأخلاقية كإستراتيجية للسياسة الخارجية، ولقد كان هذا المفهوم هو مفهوم يشوبه الغموض والالتباس، وحقيقة أنه قد أظهر مثل هذه الاستمرارية والمرونة تظهر أنه قد حقق غرضًا مهمًا في التفكير حول العلاقات الدولية، ولقد ظهر هذا الغرض في أوروبا في القرن السابع عشر، وعلي الرغم من أنه قد تم تعديله لاحقًا؛ إلا أن قوته " كصورة " تفسر بقائه واستمراره كقطعة مركزية في النظام الدولي خلال فترة ما بعد عصر النهضة.

ويحاول هذا الكتاب أن يعطي تفسيرًا للتعقيد الذي يتسم به مبدأ التوازن وممارسته عبر التاريخ، ويسعى أيضًا إلي إعطاءِ القارئ مقدمة للكتابات الأدبية التي دارت حول هذا الموضوع، وكما أنه يحاول تفسير لغز هذا الانبهار الثابت والباقي بصورة توازن القوي؛ ويحاول أيضًا تقديم القارئ إلي الجدل الذي يحيط به، وبالنسبة

إلي موضوع تم تحليله أو مناقشته كثيرًا جدًا خلال القرون الثلاثة الماضية فإن فكرة توازن القوي تبدو غامضة بشكل مثير للدهشة، حيث أنها فكرة تم إعطائها العديد من المعاني المختلفة، وهذا يؤدي إلي خلق صعوبات عند محاولة حصر أو قصر هذا المفهوم علي مضمونه، وهو إعطاءٌ تفسيرًا واضحًا لما تعنيه ولما لا تعنيه عبارة " توازن القوي".

ولكن وبمعني هام ؛ فإن هذا الجهد هو جهد غير ضروري، بل سوف يؤدي في الحقيقة إلي نتائج معاكسة وعلي الرغم من أن القيام بعزل وفصل المعاني المتنوعة لهذا المفهوم، وتفسيرها هو من الأشياءِ الممكنة والتي تستحق العناءِ فعلًا ؛ إلا أن أحد ملامح تاريخ هذه الفكرة هو أنها قد كان لديها الكثير جدًا من المعاني وعلي وجه الخصوص؛ وكما سيقترح هذا الكتاب فلقد تم صياغتها بمعنيين منفصلين علي مدار الثلاثمائة عام منذ أن ظهرت للمرة الأولي في غرب أوروبا، ولقد تم تتبع تطور هذين التفسيرين خلال الكتاب.

ونتيجة لذلك العدد الذي لا يحصي من المعاني وبسبب تاريخها الطويل، فإنه من السهل فقدان المنظور عند التعامل مع فكرة ميزان القوي؛ وإن نصنع تمامًا من قبل مظاهرها المعقدة، وينصب تركيز هذا الكتاب علي تطور المفهوم والطرق المتنوعة التي تم فهمه واستخدامه بها، ولقد تم استخدامه دائمًا من أجل غرض ما، وصياغة العلاقات الدولية في صورة موازين للقوي يجعل المحلل يميل للتعرف علي، وتحديد بعض الملامح دون الآخري، ولذلك فإن المناداة بها كطريقة لفهم العالم سوف تخدم دائمًا غرضًا سياسيًا معينًا، ولكن وكما تقترح الفصول المركزية من الدراسة، فإن المتغير المحدد لتفكير الميزان الذي هو ذو أهمية قصوي بالنسبة للتفسيرات "الواقعية" للسياسة الدولية والتي تميز بها القرن العشرين هو في الحقيقة أحد الملامح الأساسية للمفهوم ولذلك فإنه يمثل إعطاءٌ إمتيازًا لنظرية واحدة معينة للعالم.

ويقوم هذا الكتاب بفحص المعاني المتنوعة التي أعطيت لتوازن القوي علي مدار هذه القرون ويتتبع التطور التاريخي لهذه النظرية والممارسة عبر أشكالًا أكثر تعقيدًا بدرجة مضطربة، كما أنه يقوم أيضًا بوصف مبدأ التوازن بشكل تطبيقي عملي كضوء إرشادي وموجه للسياسات الخارجية، وكتفسير تركيبي للكيفية التي يعمل بها النظام العالمي، ويقوم الجزء الأساسي من الكتاب بفحص كيفية عمل توازنات القوي القديمة التي كانت سائدة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك قبل المضي قدمًا لتتبع مسار تطوره خلال القرن العشرين؛ وخاصة في متغير " الردع " الجديد الذي نشأ نتيجة اختراع القوي العظمي للأسلحة الذرية، وبالإضافة إلي ذلك فإن الفصل السابع يبحث في

بعض البدائل التاريخية لمنظور توازن القوي ويفسر كلاً من أوجه الشبه والاختلاف بـين هذه البدائل مقارنة بتوازن القوي.

وأنا مدين جدًا للدكتور مورهيد رايت الذي يعمل بكليـة جامعـة ويلـز المسـماة " ابيريستويث " لأنه كان أول من عرفني بموضوع توازن القوي؛ ولنصـائحه المفيـدة عـلي مدار العديد من السنوات، وأود أيضًا أن أشكر باميلا سترانج لإبدائها السرور أثناءَ قيامها بكتابة المسودات المتلاحقة لهذا الكتاب.

المؤلف

الفصل الأول

معني توازن القوى

لا حاجة إلي تنبيه الدارسين للسياسة الدولية بالحالة المتردية التي وصلت إليها نظرية توازن القوى. فالمشاكل معروفة : الطبيعة الغامضة للمفهوم، المعاني المتناقضة جزئيًا التي اكتسبها أثناءَ التطبيق، والأغراض المتباينة التي يرمى إليها (من وصف وتحليل وفرض للقوانين ودعاية إعلامية)، والفشل الواضح الذي منيت به محاولات وضع تعريف واضح لتوازن القوى كأحد النظم وتحديد قواعده السارية.

.(Schroeder, 1989: 135)

مقدمة

تحمل فكرة توازن القوى الكثير من المتناقضات، فما الداعي إذًا إلى دراستها؟، تتمثل الإجابة عن هذا السؤال في أنه على الرغم من جميع عيوبها، فإن فكرة توازن القوى هي إحدى أهم الأفكار في التاريخ. فقد اعتقد الدارسون للعلاقات الدولية لقرون طويلة أن هذا المفهوم هو المفتاح لفهم الأنماط المتكررة لسلوك الدول في الأوضاع التي تتسم بالفوضى الدولية". وهو المفهوم أيضًا الذي استرشد به رجال السياسة، ووجدوا فيه

منهجًا لتأمين استقلال بلادهم بصورة دائمة. إن هذه الأهمية البالغة لمفهوم توازن القوى، بالرغم من محدوديته كأداة للتحليل أو الاسترشاد بها في عالم السياسة، فهو حقيقة تاريخية؛ حقيقة يجدر بنا تحليلها وفهم مدلولها.

ولكن عندما نتعرض إلى البحث في جوهر فكرة توازن القوى، فإن الصعوبة ليست في عجزنا عن اكتشاف معناها، وإنما كما أشار إنيس كلاود (Inis Claude 1962:13) تكمن الصعوبة في كثرة هذه المعاني. فمن ناحية الجوهر، يبدو لنا توازن القوى مفهومًا بسيطًا، يقدر المواطن العادى على فهمه ـ لكن المشكلة تنشأ من كثرة استخدام المصطلح بلا قيد من جانب المدافعين عنها ومعارضيها على حد سواء، وكذلك فإن تحليل أعداد لا تحصي من المراجع عن هذا المفهوم لم يسفر إلا عن عدد هائل من الأمثلة التي أضافت غموضًا للمعني وليس وضوحًا.

وكشف إرنست هاس (Ernst Haas 1953:447-57) عن ثمانية معان مختلفة لعبارة توازن القوى، بينما توصل وايت (Wight 1966:151) إلى تسعة معان بإضافة معنى آخر إلى ما سبق. ويرى جورج ليسكا(George Liska 1977:5) "أن تعدد معاني هذا المصطلح قد تأتي بنتائج عكسية عند تعريف مفهوم توازن القوى تعريفًا واضحًا، لذا فإن هناك "رغبة لم تتحقق لتحديد مفهوم توازن القوى بدقة، هذا المفهوم الذي كان في وقت من الأوقات الأسطورة المهيمنة بسبب أنه يتمتع بدرجة عالية من المرونة". إلا أن هذه المرونة قد ساهمت فى زيادة الغموض الذي يحيط بهذا المفهوم.

التعريفات

قبل أن نخوض في متاهة التعريفات المختلفة لهذا المفهوم، يجدر بنا أن ننوه في البداية أنه يوجد في صميم فكرة توازن القوى مفهوم مباشر، وهو ما سيوضحه عدد من التعريفات التي اخترناها مقتفين بذلك أثر زينز (Zinnes1967:270-85)، حسبما هو موضح فى التعريفات المنتقاة التالية:

١. هو توزيع متساو للسلطة فيما بين أمراءِ أوروبا؛ بحيث لا يجد أحد منهم فائدة عملية من إزعاج الآخرين ". قول لمجهول: التعاليم المسيحية الأوروبية EUROPE'S CATECHISM 1741

٢. هو إجراءٌ تتخذه دولة لمنع جيرانها من أن يصبحوا أقوياءً بدرجة كبيرة... لأن تضخم أمة لما وراءَ حدود معينة يغير من النظام العام لجيرانها من الأمم

الأخرى...أو هو العمل على استمرار شكل من أشكال المساواة والتوازن بين الدول المجاورة (Fenelon, 1835).

٣. أيًا كان تعريف توازن القوى، فإن الدول تكون ملتزمة بالمحافظة على توازن يحمي الطرف الضعيف من الانسحاق بسبب إتحاد الأقوياءِ، وهو مبدأ يضفي وحدة على الخريطة السياسية للتاريخ الأوروبي المعاصر(Stubbs ,1886).

٤. يكشف لنا التاريخ أن الخطر الذي يهدد استقلال هذه الأمة أو تلك يأتي- عامة أو إلى حد ما- نتيجة للهيمنة المفاجئة لدولة مجاورة تتمتع بقوة عسكرية وكفاءَة اقتصادية وطموح لتوسيع حدودها أو نشر تأثيرها، ويتناسب الخطر بشكل مباشر مع درجة هذه القوة وكفاءَتها وتلقائية و"حتمية" طموحاتها؛ والضابط الوحيد لسوء استغلال الهيمنة السياسية الناتجة عن مثل هذا الوضع كانت تتمثل دائمًا في وجود معارضة من منافس كبير مكافئ لها، أو من تحالف بين عدد من الدول تشكل كتلة دفاع واحدة. ويعرف التوازن الذي يتحقق عن طريق مثل هذه القوى المتجمعة من الناحية الفنية بتوازن القوى (Corwe, 1928).

٥. ترتيب الأمور بحيث لا تكون أي دولة في وضع يسمح لها بالهيمنة المطلقة على الآخرين (Vattel ,1916).

٦. يفترض توازن القوى أنه لن يسمح لأي قوة أو مجموعة من القوى، من خلال تبديل التحالفات والضغوط، بالنمو المطرد إلى درجة تهديد أمن الدول الأخرى(Palmer& Perkins,1954).

٧. يعمل توازن القوى بشكل عام على إبقاءٍ متوسط قوة الدول منخفضًا من حيث كل معيار لقياس السلطة السياسية...بحيث تتعرض الدولة التي تهدد بزيادة قوتها عن المتوسط السائد إلي الضغط تلقائياً من جميع الدول الأخرى الأعضاءِ بنفس المجموعة السياسية (Toynbee,1934).

٨. يشير توازن القوى إلى الوضع الفعلي للشؤون التي يتم فيها توزيع السلطة بين عدة دول بالتساوي على وجه التقريب (Morgenthau, 1978).

٩. عندما تصبح أي دولة أو كتلة قوية بصورة مبالغ فيها أو تهدد بأن تصبح كذلك، ينبغي أن تدرك الدول الأخرى بأن هذا يمثل تهديدًا لأمنها ويجب

التصدي له عن طريق إتخاذ تدابير مماثلة، فردية ومشتركة، لتعزيز قوتها وسلطاتها (Claude,1962).

١٠.المبدأ الأساسي للتوازن...كان هو أن تتجه جميع القوى غير المهددة إلي التدخل إلي صالح الجانب الذي يبدو أنه معرض للخطر في الحرب الدائرة للتأكد من أن الخاسر لم يتم إزاحته من النظام نهائيا، بل تم استيعابه في النظام الناشئ العملاق (Quester,1977).

وهكذا فإن قائمة التعريفات السابقة، كما تلاحظ دينا زينس، توضح شبه اتفاق على الملامح الرئيسية لنظام توازن القوى. بحيث تتضمن توزيعًا محددًا للسلطة بين دول هذا النظام، بمعني أن لا تنفرد دولة بعينها أو تحالف قائم بالفعل بمعظم السلطة سواء بصورة "ساحقة" أو "ترجيحية" (Zinnes,1967:272).

وبتحليل جوهر مفهوم توازن القوى بهذه الطريقة، فإننا لا نملك سوى الاتفاق مع هيوم تمامًا على أن هذا المفهوم يقوم على الحس السليم والمنطق الواضح. ولا بد من القول مع ذلك بإن حجة هيوم تقوم على افتراض بالغ الأهمية، وهو أن هدف استقلال الدولة أكثر أهمية من السعي وراءَ تحقيق عملية التوحد السياسي في ظل الهيمنة على السلطة. وفي الوقت الذي قد يكون فيه هذا الهدف مطلوبًا، فمن الممكن تحديده من خلال السلوك الأوروبي المحدد في فترة ما بعد عصر النهضة الأوروبية بالنظر إلى العلاقات الدولية.

هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها السعي وراءَ هذا الهدف الأساسي، وإيجاد سياسات بديلة وأنظمة توازن قوى مختلفة. كما في الحالة الاستثنائية لوجود نظامين للقوى على سبيل المثال، حيث لا يمكن منع تفوق سلطة أحدهما إلا من خلال المساواة في القوى، ويكون ذلك من خلال الطريقة التي يمليها منهج توازن القوى. وكلما زاد عدد الدول في النظام أكثر من ذلك تعددت أساليب توزيع القوى المسموح بها طالما أن سلطة كل وحدة في هذا النظام، سواء كانت دولة أو تحالف من الدول، تقل عن سلطة جميع الوحدات الأخرى مجتمعة (Zinnes, 1967:272).

توازن القوى والواقعية

يُنظر لفكر "توازن القوى" عادة على أنه انتماءٌ داخل تقليد معين من التفكير فى العلاقات الدولية، أي "سياسة القوة" أو " الواقعية". وقد قام كل من دوجرتي

وفالتزجراف (Dougherty and Pfaltzgraff 1990:81) بتسجيل ما يرون أنه المبادئ الأساسية الأربعة لهذا المنظور:

١. الدول القومية هي الركائز الأساسية في النظام الدولي الذي يتألف من الدول المستقلة ذات السيادة.

٢. السياسة الداخلية والخارجية هي بوضوح مناطق منفصلة عن السياسة القومية كلية.

٣. السياسة الدولية تمثل الصراع على السلطة في البيئة الدولية الفوضوية.

٤. تفاوت قدرات الدول علي تحقيق الأهداف والدفاع عن المصالح.

إن هذه الفرضيات الأربع مستمدة من نظم دولية خاصة قديمة، ويمكن القول بإن: توسديد (Thucydides)، ومكيافيللي (Machiavelli)، وروسو (Rousseau)، وهوبز(Hobbes)، قد وقعوا تحت تأثير وجهة النظر الدولية في إطار سياسة القوة. ومثال ذلك أحد الكتابات الكلاسيكية لهذا المنظور في كتاب هانز مورجنثاو، بعنوان السياسة بين الشعوب (Politics among Nation)، حيث يؤكد مورجنثاو أن العالم هو محصلة للقوى الكامنة في الطبيعة البشرية، وأن المبادئ الأخلاقية لا يمكن أن تتحقق بالكامل أبدًا، ولكن يجب العمل على الاقتراب منها قدر المستطاع من خلال الموازنة المؤقتة للمصالح والتسوية غير الدائمة النزاعات. ومن هنا، فإن هذه المدرسة ترى في نظام المراجعة والتوازنات مبدًأ عالميًا بالنسبة لجميع المجتمعات التعددية. كما أنها تنادى بالاحتكام إلى السابقة التاريخية بدلًا من المبادئ المجردة، وتهدف إلى ارتكاب أقل الشرور بدلًا من الخير المطلق.

.(Morgenthau, 1978:1-2)

وأرسى مورجنثاو ستة مبادئ يرى أنها تميز مفهوم الواقعية السياسية على النحو التالي:

١. تعتبر السياسة، شأنها في ذلك شأن الطبيعة البشرية، محكومة بالقوانين الوضعية التي تستمد جذورها من الطبيعة البشرية.وبمجرد تحديد هذه القوانين، فإنها تكتسب قيمة دائمة - فحقيقة أن نظرية ما في علم السياسة التي تطورت عبر مئات، بل ألاف السنين- على غرار نظرية توازن القوى- لا يعنى أبدًا التسليم بأنها لابد أن تكون لاغية وعفا عليها الزمن (١٩٧٨:٤).

وبالتالي سيأخذ رجل السياسة القرارات بالاعتماد على الاختيارات العاقلة من بين الخيارات البديلة.

٢. المفهوم الرئيسي الذي يُمكن المنتمون إلي المدرسة الواقعية من فهم تعقيدات السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة المحدد من حيث السلطة ويعترف مورجنثاو (Morgenthau 1978:5)، بأن الواقعية تركز على سياسة خارجية رشيدة لا يمكن تحقيقها في الممارسة العملية تماما، ولكنه يقول : بصرف النظر عن أنه لا يمكن تحقيقها تمامًا علي أرض الواقع، إلا أن هذا لا ينتقص من منفعتها. وعلى سبيل المثال، نادرًا ما تتواجد سياسة توازن قوى مثالية في الواقع، فمن المفترض أن يُفهم عجز الواقع في هذا الخصوص، ويُقيم علي أنه اقتراب من النظام المثالي لتوازن القوى (Morgenthau,1978:8).

٣. يعتمد نوع الاهتمام الذي يحدد العمل السياسي في فترة تاريخية محددة على السياق السياسي والثقافي الذى شكلته السياسة الخارجية. وينطبق الشيء نفسه على مفهوم السلطة، وبالتالي يوافق مورجنثاو على إمكانية تغيير القوة واستعمالها على فترات زمنية، ولكنه يرى أن ذلك من شأنه أن يترتب عليه حدوث تحول عامًا في "توازن القوى" بالنظام الدولي. وتُعَرف القوة هنا بأنها "كل ما يؤدي إلي سيطرة الإنسان على الإنسان والاستمرار في هذه السيطرة" (١٩٧٨:٩)، وتعتبر الصلة المعاصرة بين المصالح والدولة القومية نتاج فترة تاريخية معينة. ويمكن تشكيل بديل الدولة القومية في المستقبل وتطويرها، ويصبح من ثم أحد العوامل الأساسية في الماضي.

٤. لا تسلم الواقعية بصحة المبادئ الأخلاقية العامة بمعناها المجرد، ولكنها تري أنها يجب " تنقيتها من خلال ظروف الزمان والمكان المادية" (١٩٧٨:١٧٣). وعلاوة على ذلك، يري مورجنثاو أن الدولة ليس لها الحق في تنفيذ المبادئ الأخلاقية أو نبذها، من أجل تحقيق هدف المصلحة الوطنية.

٥. ومع ذلك، فإن مورجنثاو يصفه قائلا : إن سياسات الدول تتأثر في الواقع كثيراً بأحكامها الأخلاقية بصورة تميل إلى تشجيع الاعتدال، وهذا يشجع بدوره على تبني منهج الحياة والعمل على استمراريتها, حيث تدرك الدول ذلك في الوقت الذي تسعي فيه لتحقيق الطموحات الوطنية بالقوة والسلطة، مثل الدول الأخرى تمامًا. لذا، ينبغي أن تحترم الدول كلًا منها الآخر.

٦. يواصل مورجينثاو مجادلًا بأنه ينبغي أن يخضع السياسيون والواقعيون المعايير غير السياسية مثل المبادئ الأخلاقية إلى متطلبات الواقع السياسي.

تعتبر الصورة الواقعية للعلاقات الدولية أحد أشكال التصادم الحتمية بين الدول القومية عندما تسعى للحفاظ على استقلالها وزيادة ثروتها وقوتها. ويُنظر للطبيعة الأساسية للعلاقات الدولية على أنها علاقات غير متغيرة عبر آلاف السنين، وما زالت العلاقات الدولية تمثل الصراع القائم من أجل الثروة والسلطة بين الجهات التمثيلية المستقلة في الدول التي تعاني من حالة الفوضى، جلبن(Gilpin,1981:7). تعد هذه النقطة الأخيرة سمة من سمات فكرة توازن القوى. فهناك ميل إلى رؤية أن سياسات "توازن القوى" هي سمة حتمية لا مفر منها لأي نظام دولي وذلك لأنها تعكس الطبيعة البشرية التي يُنظر إليها على أنها ثابتة وغير متغيرة بالضرورة. وأعرب دافيد هيوم (David Hume) عن هذه الفكرة في القرن الثامن عشر عندما قال " إن اليونانيين القدماءَ الذين فهموا الطبيعة البشرية بصورة جيدة جدًا لابد وأنهم كانوا على دراية كاملة بسياسات توازن القوى. وثمة مشكلة رئيسية في هذا الصدد، حيث ينظر الفكر الكلاسيكي الواقعي إلى العالم بطريقة خاصة. فقد عرف الواقعيون هذا المذهب على أنه طريقة طبيعية أو حتمية للإنسان لينظر إلى عالم العلاقات بين الدول. وربما تكون أمرًا حتميًا ولا مفر منه خاصة عند استعراض هذه الصورة الخاصة للعلاقات الدولية. فبالعودة إلى التاريخ سوف يعثرون على أدلة من العصور الماضية التي تدعم وجهة نظرهم الدولية ويستشهدون بالمفكرين السابقين مثل توسديد وميكافيللي وروسو(Rousseau , Machiavelli, Thucydid)، وبالإضافة إلى العديد من رجال السياسة في كثير من العصور كي يدعموا وجهة نظرهم.

وبالإضافة إلى ذلك وكما سيوضح الجزء الأخير من هذه الدراسة، فإن منهج "توازن القوى" الذي يتمركز حول النظرية الواقعية أبعد ما يكون عن كونه منهجًا إنسانيًا فطريًا للسياسات الدولية. فهو يبدو في المقابل أنه خليط خاص من العوامل المميزة في أوروبا في القرن السابع العشر، ويختلف النموذج الخاص " لتوازن القوى" الذي يدعمه الواقعيون اختلافًا كبيرًا عن المفهوم كما ظهر أصلًا وأعاد تأكيد نفسه بشكل دوري. علاوة علي ذلك فإن منهج "توازن القوى" يبدو غائبًا بصورة واضحة في معظم فترات التاريخ الإنساني المدون بسجل العلاقات بين الدول.

تمركز القوى

يعتبر مفهوم ومقياس القوى، بالإضافة إلى قدرة الدولة على ترجمة هذه القوة إلى أهداف وطنية محددة، أحد أكثر الخصائص الأساسية للمنظور الواقعي. ويفترض معظم الواقعيين أن مصلحة الدولة هي الحصول على أكبر قدر ممكن من القوى وممارسته، بعد الحصول عليها، والمحافظة على تلك القوة.

إلا أن هذه الفرضية تطرح في الحال مشكلة فكرية وهي أن القوة هي مفهوم قابل للتفسير بشكل متباين من قبل مختلف الأشخاص. إذ يعني لدي البعض استخدام القوة ليست القوة العسكرية فحسب , بل القوة السياسية والاقتصادية أيضًا. بينما يرى الآخرون أن القوة ليست شيئًا أو نشاطًا محددًا، وإنما هي القدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى، ويعرف (Gilpin:1981) القوة كعنصر فاعل قادر على فرض إرادته على الرغم من المقاومة، ويعرف النفوذ على أنه شيء مختلف عن السلطة. حيث أن النفوذ والسلطة لا يشكلا سوى احتمالية طاعة الأمر. ومع ذلك، لا يزال (Gilpin) يعترف بأن أي نفوذ أو سلطة تعتمد في النهاية على التدابير التقليدية للقوة، سواء كانت قوة عسكرية أو اقتصادية.

وتعد فكرة المصالح القومية وثيقة الصلة بفكرة القوة وأهداف استخدام القوة. إن افتراضات الواقعية المتعلقة بمفاهيم السيادة والفوضوية تدفع الواقعيين إلى المجادلة بأنه لما كانت السياسات الدولية تتصف بالفوضوية، بمعني أنه لا يوجد سلطة حاكمة عليا، فإنه يتعين علي الدول المستقلة ذات السيادة أن تكافح بصورة أساسية من أجل تأمين مصالحها الخاصة. وذكر نيكولاس سبيكمان أن الهدف الأساسي لسياسة الدولة الخارجية يجب أن يكون الحفاظ على وحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

وهكذا، فإن العمليات والأنشطة التي تضطلع بها الدول في الصورة الواقعية للعلاقات الدولية تصبح بطبيعة الحال مقصورة على تحقيق الأهداف قصيرة المدى أو الأهداف المباشرة من أمن وبقاءٍ، إذ لا يمكن لدولة واحدة أن تخطط منطقيًا لمستقبلها وأمنها على المدى الطويل. وقد قام بعض الكتاب بوصف حالة النظرية الواقعية في السياسات الدولية كنموذج لسياسة الأمن أو معضلة الأمن بصفة عامةً. حيث يرون الدول في حالة تنافس وصراع وحرب بصورة دائمة حول قضايا الأمن القومي. وما يترتب على ذلك من آثار هو يتعين على الدول أن تقوم بكل ما هو ضروري من أجل المحافظة على وجودها وسط هذه البيئة شديدة الخطورة. وإذا ما تصرفت معظم الدول بلا هوادة على هذا النحو، فإن الدول التي لن تتخذ التدابير اللازمة سوف تصبح ضحايا في

الصراع من أجل الأمن. وبناءً علي ذلك فإن طبيعة النظام الذي تنشأ فيه جميع الدول سوف يصبح عاملًا حاسمًا في تقرير سلوكهم وإجبارهم على المشاركة في لعبة "توازن القوى" إذا كانوا يريدون البقاء. وتعد هذه الصفة أمرًا أساسيًا لشرح مفهوم "توازن القوى" الذي تقدم به "البنيويون" أو "الواقعيون الجدد" من أمثال كينيث والتز (Kenneth Waltz,1979:118).

وتقضي نظرية "توازن القوى" بأن المجتمع الدولي غير متكافئ؛ فالقوة مقابل الضعف. ومع ذلك، فإن عدم التكافؤ الأساسي بين الدول يمكن موازنته، بمعني أن جميع الدول يمكن أن توضع في خانات مقابل بعضها البعض، وهذا بدوره يمكن أن يساهم في منع الهيمنة وبالتالي السماح للدول بالحفاظ على وحدة أراضيها واستقلالها السياسي، بل وقد تحول دون عدوان الدول على بعضها البعض أو اندلاع الحروب.

وهكذا ترتبط نظرية "توازن القوى" بعلاقة وثيقة بالصورة الواقعية التقليدية للعلاقات الدولية. حيث تتمثل مهمة رجال الدولة في تحديد المصالح القومية وترتيب أولوياتها وفقًا لأي تغييرات تحدث. ونظرًا لأن الفوضى الدولية تعمل ضد أي نظام يدعو إلى الأمن والاستقرار طويل المدى، فسوف تحرص الدول القومية علي تشجيع نظم توازن القوى، وذلك من أجل دعم أمنها واستقرارها وقوتها ونفوذها بمعناها المطلق. وبناءً على ذلك، فقد ذكر مورجينثا (1978) أن "توازن القوى" والسياسات الخارجية التي كانت ترمي إلى تحقيق التوازن أو الحفاظ عليه ليست حتمية فحسب ولكنها آليات ضرورية لتحقيق استقرار المجتمع الدولي.

وترتبط الواقعية مع التفكير في"توازن القوى" بسبب تشابه افتراضاتهما. لكن مورجينثاو ذاته يعتقد بأن نظرية "توازن القوى" لا تقدم سوى حل جزئي لمشكلة الفوضى والتغيير في النظام الدولي. ويرجع ذلك في رأيه إلى أن الدول المشاركة في إحداث الفوضى الدولية يجب أن تسعي في الممارسة العملية ليس إلى توازن أو تكافؤ القوى فحسب بل إلى هيمنة القوى لصالحهم مورجنثاو (Morgenthau 1978). ويبدو أن هذه الفكرة تتعارض مع الجوهر الأساسي لفكرة التوازن. ومن الواضح أن الهيمنة تختلف عن المساواة. وإحدى المشاكل التي تظهر عند دراسة فكرة "توازن القوى" أنه يمكن استخدام المصطلح بصور متناقضة إلى أبعد حد. وسوف يتم توضيح العديد من الاستخدامات البديلة لهذا المصطلح في نهاية هذا الفصل. لكن تجدر الإشارة هنا في هذا الجزء إلى أن السعي إلى تحقيق الهيمنة بدلا من التوازن لا يشير بالضرورة إلى النوايا الإمبريالية. ومن الصعب تحقيق التوازن بين القوى وذلك لأن القوى تميل إلي مقاومة

التدابير الدقيقة في الوقت الذي تقرر فيه الدول تأمين نفسها من سوء تقدير قوى أعدائها أو المبالغة في تقدير قوتها من خلال اكتساب هامش أمان يمكنها من مواجهة التهديدات المتوقعة. ومن غير المحتمل في نظام متعدد الأقطاب يتمتع بالمرونة أن يُهدد هذا الجهد المبذول بالوصول إلي حد الهيمنة. لكن لن يكون الحال كذلك في النظام البسيط ثنائي القطب، حيث أن أي " حد أمان " ينجح أحد الطرفين في اكتسابه، سوف يمثل في الممارسة تفوقًا فعليًا.

ويري تري فور تايلور (Trevor Taylor 1978) أن ما يبدو ذو أهمية في منهج سياسات القوة ليس مجرد نقطة واضحة تمامًا تعني أن نفوذ الدولة في الساحة الدولية يعتمد على السلطة التي تملكها بل يطرح بدلًا من ذلك أنه "إذا كان للدولة أن تتقدم، فليس لديها خيار إلا أن تكتسب القوي هدفها الأساسي العاجل، تايلور (Taylor, 1978: 122)، وبكلمات آخري الافتراض الواقعي البنيوي. وعلى الرغم من انتقاد فرضيات المنهج الواقعي، فإن تايلور (Taylor) يلاحظ أنه يكاد يكون من المستحيل إثباتها أو نفيها عمليًا، وذلك لأن 'الحجج حول صحة المنهج من عدم صحته تستند إلى الحكم الذاتي، ولذا فمن المرجح أن يظل المنهج هو الأكثر رواجًا لأجل غير مسمي. وإذا كان هذا هو الحال فسوف ينطبق كذلك علي فكرة توازن القوي التي تشترك في معظم الفرضيات نفسها.

يعد التاريخ المادة الخام لمنهج سياسات القوة، ويصف تشوارزنبرجر، (,1946: 14) Schwarzenberger سياسات القوي كفكرة مجردة قد تم التوصل إليها من خلال دراسة العلاقات الدولية في الماضي والحاضر، ويعطي تايلور (Taylor,1978: 125) مثالًا من مورجنتاو، حيث يمكن أن ينظر للمنهج نفسه من خلال آراءِ بترفيلد, وايت, أرون, سبيكمان (Wight, Aron, Spykman ,Butterfield) وغيرهم من أعضاءِ المدرسة الواقعية. ومن الممكن انتقاد معظم هذه الكتابات باعتبارها انتقائية في اختيار الأمثلة التاريخية. ومن اجل هذا، فقد أعلن (Rosecrans1973: 25) أن التاريخ هو أحد المختبرات التي يمكن اختبار التعميمات المتعلقة بالسياسة الدولية فيها. ومع ذلك فإن كتاب السياسة الدولية الأوائل قد اهتموا بالمعالجة الانتقائية لحالات تاريخية خاصة، بدلًا من استخدام التاريخ بهذه الطريقة من أجل أن يوضحوا وجهات نظرهم بخصوص حالات تاريخية معينة وبالتالي دعمها وتأييدها. والواقع أن أحد المؤرخين، (Schroeder 1991) قد أثار سؤالًا جدليًا حول التنظير للصرح الكامل لتوازن قوى القرن العشرين من خلال تحديه للتفسيرات التاريخية التي قام عليها هذا التوازن.

كما استوحى كتاب مدرسة سياسة القوي طموحهم من الفلسفة السياسية واختاروا أن يوضحوا وجهات نظر المفكرين الذين يشاركونهم في وجهة نظرهم التشاؤمية الأساسية للطبيعة البشرية، لتسليط الضوء على أفكار كتاب مثل ـ (هوبيز & مكيافيللي) ـ اللذين تؤكد أعمالهما الجانب المظلم من السلوك الإنساني ـ تايلور :Taylor, 1978) (126. ومع ذلك، وكما أوضح (Little1989: 92) أن هؤلاء الكتاب في كتاباتهم قد أسسوا لسيادة صورة محددة أو تفسير معين لتوازن القوي وواقع القوي نفسها. وفي الوقت نفسه، فإنهم حجبوا صورة توازن القوي البديلة والمترابطة التي يصعب بدونها وضوح الفترة الزمنية المعينة من تاريخ سياسة القوي. ويعتبر هذا التفسير المحدد للمفهوم،علي وجه الخصوص، قاعدة سيئة لفهم التوازن الهام لنظام القوي في أوائل القرن التاسع عشر في أوروبا، والأهم من ذلك، فإنها قاعدة غير كافية لفهم أصول التفكير لتوازن القوي في القرن السابع عشر نفسه.

إن نقطة الانطلاق الرئيسية للواقعية هي فكرة شخصية الدولة، مثل شخصية الفرد، فالدولة لديها شعور بالهدف وقادرة على السلوك الرشيد، ويصف ايه اتش كار (E.H. Carr 1946:148-9) هذا الافتراض علي أنه تخيل أو فرضية ضرورية والتي بدونها قد يستحيل صياغة العلاقات الدولية- وهي النقطة التي تناولها بورنيل (Purnell 1978: 27- 8) أيضًا بخصوص نظام الدولة اليونانية القديمة.

ولا يحظي هذا الافتراض بالقبول العام علي الإطلاق، إلا أنه مشكل أساسي للفكر الواقعي. وبمجرد القبول بأن الدولة لها شخصية، يمكن افتراض أنه توجد هناك بالفعل "مصلحة قومية"، يمكن تخيلها في ضوء رفاهية الشعب بأكمله عوضًا عن رفاهية مجموعة معينة داخل الدولة. وتعرف المصلحة القومية عامة بالأمن على أساس أنه ما لم تتمتع الدولة بالأمن فلا يمكنها التأكد من إمكانية البقاءِ، وما لم تبق فإنها لن تكون قادرة على تحقيق أي أهداف أخري من أجل رفاهية مواطنيها (Taylor, 1978: 127).

وكما ذُكر في وقت سابق، فإن منظور سياسة القوة قائم على وجهة نظر بشرية خاصة، الأمر الذي يؤكد أسوأ جوانب هذا المنظور، ويُعلل بأنه من أجل أن يحقق الشعب والدولة التفوق والنجاح، يجب عليهم حماية أنفسهم من خطر الآخرين. ويُنظر للقادة السياسيين على أنهم كان يغلب عليهم هاجس الرغبة في زيادة قوتهم واستخدامها من أجل مصلحتهم الخاصة. ينظرون للإنسان علي أنه مصدر الخطر وأنه غير جدير بالثقة. ويكون التركيز علي الصراع بدلًا من المصالح المكملة. فعند الواقعيين، الصراع محتم وطبيعي. إن التوازن الوظيفي لنظم القوي هو انعكاس لهذه المواقف. وبطبيعتها الفعلية، فإن عقلية توازن

القوة تولد هاجسًا بالقوة النسبية للدول داخل النظام وتفشي روح العداءِ. إن عناصر التنافس في النظام لا يخفف منها التحالفات، نظرًا إلي أن عملية التوازن حاضرة في إطار الحلفاءِ وفيما بينهم. وينبغي تقييد حتى التحالفات الحالية. فهناك في كل الأحوال إدراك بأن حلفاءَ اليوم قد يصبحون أعداءَ الغد.

ملاحقة القوة

من أجل الوصول إلي "توازن القوى" في الواقع، يجب أن يكون هناك نظام دولي، أي يكون مجتمع الدول على اتصال دائم مع بعضه البعض. ومما لا شك فيه فإن هذه الدول لها أهداف سياسية خاصة، قد يتعارض بعضها مع سياسات الدول الأخرى. والهدف الأهم لكل دولة هو البقاءُ والاستقلال الدائمان. ومن أجل الحفاظ على استقلالها، فإن الدول سوف تعتمد على الدبلوماسية التي تدعمها قوة عسكرية خاصة بها في المقام الأول، على أن تكملها من الحلفاءِ عند الضرورة. وبينما تسعى كل دولة لمجاراة جهود منافسيها، فإن "توازن القوى" ينشأ ليدعم النظام الأساسي الثابت. إذن فلا بد من مواجهة القوة بقوة مماثلة.

وبطبيعة الحال، هذه هي الحكمة السائدة وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن النظام لا يختلف كثيرًا عن المجتمع. وفي إطار نظريات العلاقات الدولية، فإن إحدى المدارس الفكرية الهامة تزعم بصورة دائمة أن العلاقات الدولية ليست مجرد حالة من الفوضى الحربية للدولة التي تمثل عناصرها الاجتماعية الحد الأدنى، بل أنهم يزعمون بدلًا من ذلك أن الدول والحكومات ملتزمون بقواعد المجتمع الدولي، وبالتالي تشكيل المجتمع مع بعضه البعض، ومن هنا ينشأ المجتمع. ومن الممكن أن تعود هذه الطريقة في تصور العلاقات الدولية إلى القرن السابع عشر على الأقل للباحث الهولندي هوجو جروتيوس (Hugo Grotius). ويرى هيدلي بول (Hedley Bull)، أواخر القرن العشرين، أن هذه الطريقة مهمة لهذه الدراسة وذلك لأنه أوجد علاقة واضحة بين فكرة "توازن القوى" ومفهوم المجتمع الدولي، وذلك من خلال التأكيد على نظريات نظام الدولة، وقدم "توازن القوى" على أنه نتاج سياسة متعمدة للدولة وأوضح أن الدول ملزمة بأن تسعي لإنتاج مثل هذا التوازن، كما يجب أن تجسد أيضًا فكرة المجتمع الدولي والقواعد الملزمة لأعضائه (Bull, 1966: 39)، ويفرق كوينسي رايت Quincy Wright)) بين توازن القوى"الثابت" وتوازن القوى"الديناميكي". وهكذا يمكننا التمييز بين التوازن كنظام والتوازن كسياسة. ووصف رايت التوازن الثابت على أنه الحالة التي تفسر استمرار التعايش بين الحكومات المستقلة التي تتصل مع بعضها البعض،

في حين أن التوازن الديناميكي يصف السياسات المتخذة من قبل الدول للحفاظ على هذه الحالة (Wright, 1942: 445).

والسمة الواضحة التي تغلب على جميع مذاهب توازن القوي هي هوس القوة. وقد أعلن (هانز مورجينثاو) أحد المؤيدين البارزين لسياسات توازن القوي أن تطلع جميع الدول إلى القوة، حيث تحاول كل دولة الحفاظ عليها أو قلب نظام الوضع الراهن، تؤدي بالضرورة إلى تصور ما يطلق عليه بتوازن القوي - مورجنثاو(Morgenthau,1978:173)، ويبدو كما لو أن الدول تشارك في الصراع من أجل القوة، والواقع أن حشد القوة هو هدفها الوحيد للسياسة الخارجية؛ بينما تصبح جميع الأهداف الأخرى مجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية.

وانُتقد هذا المنهج البسيط بصورة واضحة حيث أن الدول على أي حال لا تخصص جميع مواردها بشكل دائم لحشد القوة، وذلك لأن الحكومات ملتزمة بتحقيق العديد من المطالب باستخدام مواردها المتاحة. فضلًا عن أن تفاوت السياسة الداخلية والتقاليد الثقافية يعني أن جميع الدول تسعي إلى حشد سياسة القوي.

وقام روبرت جلبن (Robert Gilpin) بتعديل هذه الصورة البسيطة إلى حد ما من خلال وصف العلاقات الدولية على أنها صراع متكرر من أجل الثروة والسلطة بين الجهات المستقلة في الفوضى الدولية (Gilpin, 1981: 7). ويُنظر للسلطة على أنها وسيلة لتحقيق غاية - حماية وتعزيز رفاهية مواطني الدولة، غير أنها غاية أيضًا في حد ذاتها.

ويرى مورجنثاو أن توازن القوي أوجد نوع من "الاستقرار المؤقت" في العلاقات الداخلية بين الدول، وهو النوع الذي يحتاج بصفة دائمة إلى إعادة تأسيس. تنطوي عبارة 'توازن القوي' على نوع معين من استمرار التوازن كناتج نهائي، غير أن السمات المميزة لواقع العلاقات الدولية هي الحركة والتغيير وليس الركود، وبالتالي لا يمكن أن يتطلع "توازن القوى" أيضًا إلى الوصول للاستقرار الدائم وبطبيعة الحال، لم تكن القوى متوازنة بصورة دائمة أبدًا، بل يجب أن تساهم الدول دائمًا في عملية "توازن القوى" وتعديلها وتحسينها استجابة لعملية انحسار وتدفق القوى المستمر داخل النظام، ومن هذا المنطلق فإن عملية التوازن لم تخصص لتكون عقبة في طريق التغيير السلمي، وأنما للتأثير على شكله من أجل تجنب زعزعة استقرار التطويرات.

من الممكن أن يُنظر للقوى على أنها قدرة الفرد أو المنظمة على تحقيق أهدافها، غير أن القوى لا توجد في الواقع من الناحية النظرية، وهذه هي وظيفة العلاقة بين

أصحاب القوة والدولة التي تسعي لبسط نفوذها، وحتى تتواجد هذه العلاقة فإن القوة لا تزال مفهومة ضمنًا وتختلف قوة الدولة باختلاف السياق الذي تحاول استخدامه، وفي الوقت الذي تبحث فيه الدول عن الأمن فإنها تسعى إلى الحصول على القوى القومية والحفاظ عليها وزيادتها، نظرًا لأنها تعد الوسائل الرئيسية التي يمكن بها تحقيق الأمن. وتعتبر العلاقات الدولية كالغابة، فلسفة البقاءِ للأقوى، حيث يجب أن يكون البحث عن القوة بلا نهاية إذا كان لا بد من البقاءِ. ويزعم علماءُ الواقعية الكلاسيكية مثل مورجنثاو وتشوارزنجر وتشومان أن العداءَ بين الدول نتيجة طبيعية لا مفر منها للعلاقات الدولية، الأمر الذي يؤدي بصورة غريزية في الغالب إلى ظهور سياسات "توازن القوى" ونظام "توازن القوى"، وعلاوة على ذلك، وبالرغم من صعوبة تعريف طبيعة القوى نفسها من خلال نظريات توازن القوى، فإن هذا التعريف يكون مفهومًا ضمنيًا في كتاباتهم أن القوى يقصد بها القوة العسكرية. ويري (هيدلي بول) أن 'فكرة "توازن القوى" قائمة على الفكرة التجريدية للعامل الحربي ويوضح إيه اتش كار (1946:109). أن الجيش يعد عاملًا حاسمًا لأن 'الحرب هي الكلمة الأخيرة في العلاقات الدولية. وكل عمل من أعمال الدولة يهدف إلى الحرب لتأكيد سلطتها ليس سلاحًا مرغوبًا فيه، ولكن قد تلجأ إليه الدول في نهاية المطاف لحسم الأمر.

ويري سي. رايت ميلز (27 :1959)، أن قادة القوى النووية العظمي أثناءَ الحرب الباردة افترضوا أن العنف العسكري وكافة العوامل المدعمة للدول المتقدمة الموجه للحرب ما هي إلا مفاهيم حكيمة وعملية وحتمية وواقعية، وهذا يوضح أهمية الأفكار (مثل مفهوم توازن القوى) في العلاقات الدولية، بمعني أن الأفكار تصبح حقائق تشكل التصورات والأفعال، فضلا عن أنها عامل حاسم في تشكيل الواقع الذي يؤمن به رجال الدولة أنفسهم ليكون أساسًا في تعاملاتهم ومن هنا يتضح أن القوة العسكرية عامل هام في السياسة الخارجية لدول كثيرة، ولذلك فمن المنطقي أن طبيعة هذه القوة وتوزيعها النسبي بين الدول سوف يكون عاملًا هامًا يؤثر في نتائج السياسات الدولية، وقد لخص ليسكا أهميتها قائلا :"إن ضمان الهيكلة الرئيسي لتحقيق الحد الأدنى من النظام في النظم متعددة الدول يتمثل في توزيع القوى العدائية على نحو تبادلي متكافئ" (Taylor,1978:132).

إن ظاهرة "توازن القوى" ظاهرة غير ثابتة أو بديهية، بل أنها تميل دائمًا إلى التحول إلى عدم التوازن، ولذا فإنها بحاجة دائمة إلى التعديل سواء بمحاولة استعادة حالة التوازن السابقة أو إنشاءُ توازن جديد في الغالب. وقد تناول لازويل (Lasswell, 1965)

مفهوم "توازن القوى" وليس مفهوم التوازن، وذلك لأن محاولة تحقيق التوازن لا يمكن أن تكون عملية ناجحة تمامًا كما اعترف اللورد بولنج بروك (Lord Bolingbroke)، أحد وزراءِ خارجية بريطانيا في القرن الثامن عشر بذلك، ولكنه حذر من أن تداعيات "توازن القوى" على الدول أنها ستكون بحاجة إلى اليقظة بصفة دائمة.

بالإضافة إلى أنه لا يمكن حفظ توازن معايير "توازن القوى" بالضبط أو نقطة المساواة بالتحديد، سواء كانت ملحوظة أو من الضروري ملاحظتها. ويكفي أن لا يكون معدل الانحراف كبيرًا بدرجة شديدة كما في سائر الشؤون الإنسانية الأخرى. بينما سيكون هذا المعدل مبالغًا للبعض. ولذا يجب أن يكون هناك اهتمامًا دائمًا لهذه الانحرافات (Maurseth, 1964: 125).

وعلى الرغم من أن الدولة قد ترغب نظريًا في زيادة قوتها أكثر من بلوغ التوازن، فإن أنصار هذا الرأي يدركون على الجانب الآخر إمكانية تنفيذ قانون المنفعة الحدية المتناقصة من أجل زيادة القوة. وينشأ التوازن لأن الدول التي تشكل النظام تصل على الأقل إلى درجة أمن كافية، أن لم تكن مطلقة، وتدرك أن الجهود المبذولة لتعزيز أمنها إما إن تشكل مع ذلك مزيدًا من الضغط على المطالب وفقًا لمواردها القومية، بسبب ظهور مجموعة من الاستقطاعات والنكسات في المناطق الأخرى بالقوى القومية، وإما أنهم قد يهدفون إلى أكثر من مجرد تعويض الخسائر النسبية بالقوة العسكرية بسبب إعادة توحيد صفوفها السياسية ضدها (Liska, 1957: 35).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدافع العدواني المستمر من أجل السيطرة الذي تسعي إليه جميع الدول تلقائيًا في إطار النظام من شأنه أن يقوض نسيج المجتمع الدولي الذي تشكل الدول جزءًا منه. يتألف المجتمع الدولي بشكل حاسم من عناصر تعاونية وكذلك من عناصر صراع، ولذا يجب أن يقدم 'قواعد اللعبة' التي يدور فيها التنافس على الأقل.

ومن ثم، فإن رجال الدولة كانوا على دراية كاملة بمفهوم "توازن القوى" بدرجة كبيرة واعتادوا أن يستعرضوا السياسة الخارجية من حيث التفاعل داخل نظام الدولة، وسوف تظل قائمة من أجل الحاجة إلى رصد التهديدات التي تشكلها الدول الأخرى والعمل على مواجهتها، ويجب كذلك إدراك حقيقة أن طموحاتهم الخاصة مراقبة بالمثل من جانب الدول الأخرى بالنظام.

المعاني البديلة لتوازن القوى

عندما بحث المؤرخ البريطاني بولارد(A.F. Pollard) في قاموس "أكسفورد الإنجليزي" لإيجاد تعريف لكلمة "التوازن" وجد ثلاثة وستين معنى مُعرَّف في عشرين طريقة مختلفة، ووجد ثمانية عشر معنى لكلمة "القوى". وحيث أن المعاني العديدة للمصطلح يمكن أن تُفسر إلى آلاف المعاني، فليس من المستغرب أن هذه العبارة قد أُستخدمت بطرق عديدة على مر التاريخ. ويرى بولارد(Pollard) أن"توازن القوى" قد يعني أي شيء تقريبًا؛ إذ لأنه لا يُستعمل فقط بمعاني مختلفة من قبل نفس الأشخاص في أوقات مختلفة فحسب، بل لأنه يُستخدم بمعاني مختلفة من قبل نفس الأشخاص في نفس الوقت أيضًا (Pollard, 1923: 58).

وقد قام عدد من المحللين بدراسة مختلف الطرق البديلة التي استخدمت فيها هذه العبارة عبر تاريخها الطويل. واعتقد هانز مورجينثاو(Hans Morgenthau) أن هذا المصطلح استخدم بأربعة طرق مختلفة:

- كسياسة تهدف إلى إحداث توزيع معين في السلطة؛
- كوصف للحالة الواقعية لشؤون السياسة الدولية؛
- كتوزيع مساوي للقوة على الصعيد الدولي؛
- كمصطلح يصف أي توزيع للقوى السياسية في العلاقات الدولية (Morgenthau, 1978: 137).

وقام مارتن وايت (Butterfield and Wight,1966:151) بتعريف المصطلح مستخدمًا تسعة معاني مختلفة، أو على الأقل تسعة طرق مختلفة يستخدم فيها المفهوم. وجميع التعريفات ليست على نفس القدر من الصحة، وإن كانت كلها شائعة الاستخدام. ولا يزل أحد الاستخدامات غير الصحيحة مُستخدمًا، حتى وأن كانت تُستخدم كثيراً. تبدو بعض المعاني المدرجة في القائمة التالية بعيدة تمامًا عن المعنى الرئيسي الموضح في بداية هذا الفصل.

١- التوزيع العادل للقوى.

٢- مبدأ توزيع القوى بالتساوي.

٣- توزيع القائم للقوى، وبالتالي أي توزيع محتمل للقوى.

٤- مبدأ المساواة في توسع دول القوى العظمي على حساب الدول الضعيفة.

٥- مبدأ الحصول على هامش قوة من أجل تفادي خطر التوزيع غير المتكافئ للقوى.

٦- (عندما يحكمه فعل 'يحكم ويسيطر') الدور الخاص في الحفاظ على التوزيع العادل للقوى.

٧- (كما سبق) الميزة الخاصة في توزيع القوى القائم.

٨- الهيمنة.

٩- الاتجاه الطبيعي للسياسة الدولية للوصول إلى توزيع عادل للقوة

والمعنى الأول الذي لاحظه وايت (Wight) هو المعنى الأساسي الذي تم تعريفه في وقت سابق من هذا الفصل وهو التوزيع العادل للسلطة في النظام الدولي الذي يحول دون بلوغ أي دولة أو تحالف إلى لهيمنة والسيطرة، ويشمل ذلك التوازن البسيط أو التوازن "ثنائي القطب" وأشكال التوازن المتعددة، وهذا هو أقرب ما يكون للتعريف المتفق عليه عامة لمصطلح توازن القوى ولكن كما توضح المعاني الثمانية الأخرى لوايت(Wight) فإن هذا التعريف لا يزال بعيدًا تمامًا عن المعنى الوحيد الذي تستعمل فيه العبارة بصفة عامة.

الاستخدام الثاني للعبارة يرى أنه تغير من الوصفية البحتة إلى الاستخدام المعياري؛ وهي الفكرة التي يكون فيها التوازن مفيد، ولذا ينبغي أن توزع القوى توزيعًا عادلًا. ووجد هذا الاستخدام تعبيرًا واضحًا في "معاهدة أوتريخت" ١٧١٣ التي وضعت نهاية لحرب التوريث الإسبانية. وأوضحت مقدمة المعاهدة شروطها على أساس أنها سوف تحقق توازن قوى عادل (الذي يعد الأساس الأفضل الأكثر صلابة للصداقات المتبادلة، بالإضافة إلى استمرار الاتفاق والسلام العام). وعندما تستخدم في هذا السياق، فإن مصطلح توازن القوى يعطي دلالة إيجابية أخلاقية. يعمل دعاة تمجيد "توازن القوى" على تعزيز الميزات الضرورية، مثل الاعتدال في وسائل وأهداف السياسة الخارجية، والحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها وإيقاف الحرب، من وجهة نظر البعض. وهذا النوع من الاستعمال جدير بالملاحظة، وذلك بسبب تناقض سياسة "توازن القوى" غالبًا مع السياسة الخارجية للمثالية، في حين أن فكرة "توازن القوى" نفسها كانت تتوافق مع أفكار المثالية في بعض الفترات التاريخية المثالية. ومع ذلك، فإن الانتقادات الموجهة لسياسات "توازن القوى" قد وضعت على أساس أخلاقي أيضًا، ولاسيما من قبل الرئيس الأميركي وودرو ويلسون.

ولكن تتحدي تدبيرًا معينًا، كما سبقت الإشارة إليه، وسوف تسعى الدول باستمرار إليه لتأمين أنفسها مع احتمال ارتكاب هامش خطأ طفيف. وفي حالة تحقيق توازن مستقر في الواقع فمن المرجح أن يكون لصالح بعض الدول أكثر من غيرها، الأمر الذي يجعل منه توازنًا ناقصًا من وجهة نظر الدول التي تشعر أنه يمثل تمييزًا ضدهم. وهكذا أخبر هتلر إيطاليا عام 1936 أن أي تعديل مقبل في "توازن القوى" في البحر المتوسط يجب أن يكون لصالح إيطاليا (Wight, 1966:151).

والمقصود بالعبارة هنا المعنى الآخر، لمجرد الإشارة إلى التوزيع الحالي للقوى باعتبارها مرادفًا للحالة السياسية السائدة. ومن هذا المنطلق فسوف يشير رجال الدولة إلى تقدم أو تراجع توازن القوى ويقترح قائد يهودي، على سبيل المثال أن "توازن القوى" يميل نحو الدول العربية أو من أسماهم بأعداءِ إسرائيل. ويقول مارتن وايت Martin (Wight) أن استخدام هذه العبارة يمكن تمديدها لتعني أيضًا أي توزيع ممكن للقوى، ويُقتبس عن وينستون تشرشل (Winston Churchill) عام ١٩٤٢ أنه لا يمكن لأي إنسان أن يتنبأ بالحد الذي سيبلغه "توازن القوى" أو الجانب الذي ستتخذه الجيوش المنتصرة في نهاية الحرب (١٩٦٦:١٥). وهنا تضيع جميع الفرص لتحقيق أي شكل من أشكال التوازن الحقيقي وتصبح العبارة مجرد مرادف لتوزيع القوى في وقت معين. ومن الناحية التاريخية، يمكن ملاحظة ذلك في طريقة تعريف "توازن القوى" على أنها تسوية سياسية معينة في نهاية الحرب الكبرى. وكان هذا صحيحًا بالنسبة للترتيبات التي أتخذتها أوروبا في "معاهدة أوتريخت" عام ١٧١٣ وكذلك معاهدة فيينا عام ١٨١٥. وغالبًا ما كان يطلق على هذا الوضع المحدد في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر بمصطلح النظام مثل "نظام ويستفاليا" على سبيل المثال. ويعني ذلك في الواقع الوضع الراهن الذي أسفرت عنه الحرب.

في حين أن الاستخدام الرابع للعبارة مبدأ المساواة في توسع القوى العظمي على حساب الدول الضعيفة يعتمد على التسجيل التاريخي لبعض الدول التي اتبعت منهج السياسات الخارجية باسم توازن القوى، وخصوصًا تقسيم بولندا في القرن الثامن عشر وأيضًا تقسيم أفريقيا والصين في القرن التاسع عشر.

ودائمًا ما تكون سياسة التقسيم مثيرة للجدل لكل من مؤيدي ومعارضي سياسات توازن القوى. ويعلن وايت (Wight) بشدة إن من أكثر الأمور التي ساهمت في نبذ فكرة "توازن القوى" على مدار التاريخ الأوربي الاعتقاد السائد بأنه أدي بطبيعة الحال إلى هذه الجريمة جريمة تقسيم بولندا (١٩٦٦:١٥٧) ويستشهد بعبارات الغضب

والسخط ل فريدريك فون جنتز(Friedrich Von Gentz)الـذي صرح بشـدة قـائلًا : إن أولئك الذين قسموا بولندا باسم توازن القوى في الوقـت الـذي قـد ألحقـوا بالدولـة جروحًـا قاتلـة في روح وأسـاس هـذا النظـام قـد سـاهموا في القضـاءِ عـلى وجودهـا باستخدامهم شكلها الخـارجي وكـذلك لغتهـا الفنيـة (von Gentz, 1806: 77). وسـواء كان التقسـيم بغـرض تشـويه مفهـوم "تـوازن القـوى" بالفعـل فإنـه اعتمـد عـلى أحـد تفسيرات الهدف العام لنظام توازن القوى، وهـو مـا إذا كـان يهـدف إلى الحفـاظ عـلى سيادة جميع الدول في النظام أو الحفاظ عـلى سـيادة القـوى العظمـي فقـط الجهـات الوطنية الفاعلة كما حددها مورتون كابلان(Morton Kaplan) (انظر الفصل الرابـع)، ويمثل هذا الأسلوب ببساطة أحد الطرق الممكنة لتفسير مبدأ توازن القوى.

لا يزال المعنى المحتمل الخامس هو الأكثر إثارة للجدل وهو مبدأ الحصول على هـامش قوة من أجل تفادي خطر التوزيع غـير المتكـافئ للقـوى. وهنـا يظهـر الفـارق بـين "تـوازن القـوى" الموضـوعي "تـوازن القـوى" الـذاتي. وهكـذا، اسـتطاع رينولـد نيبـور Reinhold (Niebuhr) أحد مؤيدي سياسات "توازن القـوى" الـواقعيين عـلى سـبيل المثـال، بتصريحـه أثناءَ الحرب الباردة بأنه يجب على المثاليين أن يعلمـوا أنـه لا يوجـد شيء يمكـن أن يحفـظ السلام إلا هيمنة القوى في العالم غير الشيوعي (Davis and good, 1960: 302). بالإضـافة إلى أن والتر ليبمان (Walter Lippmann) قد صرح في نفس الحقبة إن توازن القوى بعيدًا عن توفير الأمن كان ذا تـأثيرِ معـاكس خـلال مواجهـة محـور الحلفـاءِ، وإنـه عنـدما يكـون التحالف غير كافي لأن هنـاك تحـالف معـارض عـلى قـدر المسـاواة في القـوة تقريبًـا تصـبح الساحة مهيأة لنشوب حرب عالمية. ومن هنا يتضح من مفهوم "توازن القوى" أنه لا توجـد دولة آمنة تمامًا (Lippmann, 1943: 106). وبرغم أن مؤيدي هذا الرأي قد بـرروا ذلـك في سياق مفهوم توازن القوى، فإنه في جوهره انحراف.

عن "توازن القوى المثالي" حيث تنتهج الـدول سياسـات "تـوازن القـوى" الحقيقيـة بغض النظر عن الانقسامات الأيديولوجية، والهـدف مـن ذلـك إحـداث تـوازن حقيقـي وليس هيمنة طرف واحد. وتكون كفة الغلبة والرجحان في جانب كل من يمتلك القـوة. ومن هذا المنطلق، صرح بولارد (Pollard 1923 : 59) بإن فكرة أنصار "توازن القـوى" عن التوازن' بمعني التوازن المصرفي فإنه يعطي معني التفوق والرجحان وليس المساواة.

المعنى السادس هو الدور الخاص في الحفاظ على التوزيـع العـادل للقـوى ويظهـر ذلك بصورة واضحة في شكل الدولة "الموازنة" التي سيرد ذكرها في الفصـل الثالـث. هنـا تستفيد الدولة بالمزايا السياسية بجانب مسؤولياتها الخاصة وذلك لأن دبلوماسيتها هي

المسئولة عن حفظ توازن النظام من خلال جعل قوتها في كفة العنصر الأضعف من التوازن البسيط. ونُسبت هذه السياسة إلى بريطانيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فضلًا عن أنها كانت إحدى المحاولات التي قامت بها كل من السويد وسافوي وفينيسيا مع تحقيق درجات نجاح متفاوتة.

الحقيقة بأن قوة الجانب الذي يحقق التوازن غير ملزمة عادة ليمنحه القدرة على المناورة التي تفتقدها قوى التوازن المركزي مما ينتج عنه استخدام آخر لعبارة "توازن القوى" مما يعني امتلاك ميزة خاصة في توزيع القوى الحالي، ولقد استخدم رجال الدولة البريطانيين هذا التعبير كثيرًا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على هذا النحو.

ولذا فقد كانت صفة المرونة صفة من صفات مصطلح "توازن القوى" الذي أُستخدم ليعبر أيضًا عن عكس المعنى التقليدي تحديدًا وتم توظيفه لوصف امتلاك السيطرة والهيمنة. وكان هذا هو ما يعنيه تشستر بولز(Chester Bowles)عندما كتب عام ١٩٥٦ إن ثلثي العالم الذين يعيشون في القارات النامية... سوف يشكلون في النهاية "توازن القوى" العالمي (Wight: 1966, 165) ويستشهد آرنست هاس Ernst (Haas) بمثال في هذا التوجه من الأدب التاريخي. وقال الكونت آوتيراف (Hauterive) إنه بدعوى توازن القوى، نقضت فرنسا معاهدة كامبو فورميو (Campo Formio) من أجل تعزيز إتحاد الدول القارية لمواجهة وضع الهيمنة البريطانية وبالتالي هيمنة فرنسا (Haas, 1953:a- 449).

ومن هنا، يري (هاس Hass) إن "توازن القوى"حالة خاصة، سواء في معني توازنها أو هيمنتها على السواء في النمط العام لسياسات القوى وكما أوضح أنيس كلود InisClalude، برغم الإعجاب بهذا التنوع، فإنها نظرية غريبة لا يمكنها الاختيار بين النظراءِ القطبيين (Claude, 1989: 80).

وأخيرًا، يوضح وايت (Wight) المعنى التاسع الاتجاه الطبيعي للسياسة الدولية للوصول إلى توزيع عادل للقوى،على أنه فكرة التوازن النظامية وهي نتاج عمليات النظام وهو المعنى الذي يستخدمه علماءُ النظرية من غير الواقعيين والنظام هنا يعمل بصرف النظر عما إذا كانت ترغب الدول في تنفيذه أم لا. وهكذا، يري تايلور A.J.P. (Taylor) أن "توازن القوى" بين عامي ١٩١٤و١٨٤٨ كان يبدو ذاتي التنفيذ وفقًا للطريقة التي تعمل بها القوانين الاقتصادية. وإذا ما أتبع كل شخص مصالحه الخاصة، فسوف ينعم الجميع بالخير والرخاءِ وإذا أتبعت كل دولة مصالحها الخاصه، فسوف ينعم الجميع بالسلام والأمان (Wight 1966: 166).

وحتى هذا الأخير يتمتع في حد ذاته بالمرونة، على أنه مرادف لعمليات التحولات وإعادة تجميع القوى غير النهائية، وتتأرجح كفتا الميزان بشكل دائم بلا استقرار (المرجع نفسه).

ووضع إرنست هاس(Ernst Haas) قائمة معان مختلفة لتوازن القوى تماماً مثلما فعل مارتن وايت (Martin Wight)، فعلى الرغم من أن هناك بعض المعاني التي قام بتحديدها هي نفسها تلك التي عرفها وايت إلا أن هناك عدد كبير من هذه التصنيفات كانت مختلفة اختلافًا كبيرًا، وجديرة بالملاحظة.

١. التوازن بمعني الاستقرار والسلام، يقول هاس إن الكثير من المحللين يجادلون عمليًا بأن "توازن القوى" ليست ذا آلية فعالة لتحقيق السلام والاستقرار بدرجة كبيرة، بل أن السلام والاستقرار هو النتاج المرجو لتوازن القوى (1953a:450)، ويضرب مثالًا لما ورد في كتاب ليسكي F.G.Leckie's 1817 عن البحث التاريخي لطبيعة توازن القوى". غير أن فينلون Fenelon كان أكثر وضوحًا في إدعائه بأن "توازن القوى" كان نتاجًا للسلام، ويعلن أن هذه الرعاية للمحافظة على نوع من أنواع المساواة والتوازن بين الدول المجاورة هي التي تضمن الراحة المشتركة(Wright, 1975: 41).

٢. وفي تناقض حاد، يحدد هاس (Hass) أحد المجموعات التي تعتبر "توازن القوى" بالنسبة لهم وسيلة لعدم الاستقرار والحرب، ويظهر هذا بوضوح في الكتابات شديدة اللهجة لمعارضي مفهوم "توازن القوى"مثل ريتشارد كوبدين (Richard Cobden 1867)، والمعلقين مثل آب دي براديت(Abbe de Pradt)، وقال إن توازن القوى يعني الحرب في حين أن السلام هو المفهوم المثالي لتسوية جميع المسائل الأخلاقية والاقتصادية والخصائص الأثنولوجية (Haas,1953a:451)، ومن الواضح أن الفكرتين الأخيرتين قامتا على أساس صورة مبالغ فيها، حيث أن الآلية الرئيسية للحفاظ على "توازن القوى" هى الحرب التي كانت تستخدم للدفاع عن التوازن وإعادة التوازن. وبهذا المعنى، فإن كوبدين(Cobden) كان محقًا، على الرغم من أن الفترة من 1815-1914 أظهرت أن "توازن القوى" قد تسبب في إنتاج فترات كانت الحروب الكبرى فيها نادرة الوقوع إلى حد كبير. وللسبب نفسه، أكد ليكي (Leckie) بوضوح مع تلك الآثار المهدئة لنظام توازن القوى.

٣. يرى هاس (Hass)، أيضًا إن المعنى المحدد لعبارة فكرة التوازن هو نفسه المعنى المتضمن تاريخ القانون العالمي. وترتبط هذه الفكرة ارتباطًا وثيقًا بفكرة هانز مورجينثاو الذي كان رائدًا للمدرسة الواقعية لنظرية العلاقات الدولية لسنوات عديدة. ويورد هاس(Hass) بالإضافة إلى جون مور(John B. Moore)، اللذان صرحوا بأن المفهوم الذي يطلق عليه "توازن القوى" ليس سوي مظهرًا من مظاهر الغريزة البدائية للدفاع عن النفس، والذي يؤدي إلى إنتاج مجموعات في جميع الشؤون الإنسانية بالإضافة إلى الشؤون الوطنية والعالمية، وغالبًا ما يظهر بوضوح في شكل العدوان (Haas, 1953a: 452). وكما هو الحال دائمًا، فإن الفرضية هنا تقوم على فكرة الكفاح الطبيعي والحتمي للدول من أجل تحقيق التفوق والمقاومة الحتمية المكافئة لمثل هذه المحاولات، وقال رابيليز إن دوناديو (Donnadieu Rabelais) وصف المفهوم بمصطلحات محددة، قائلا: بإن القّدر يتفق مع من يرضي ويقاوم من يرفض. كما أضاف هاس قوله بإن "توازن القوى" هو إحدى هذه القوى الضرورية؛ أو بمعني آخر، هو تعبير عن القانون في حياة الأمم (Hass,1953a:453). وقال بورك عن "توازن القوى" إنه المفهوم الذي من المفترض أن يكون معروفًا بالقانون العام في أوروبا، في جميع الأوقات، ومن كل القوى.

٤. يلفت ارنست هاس الانتباه أيضًا إلى الطريقة التي كان يستخدم فيها مفهوم توازن القوى كوسيلة للدعاية في فترات معينة بالتاريخ الأوربي، فإن المفهوم كان مألوفًا بدرجة كبيرة في فترات معينة بالتاريخ الأوربي. وسوف يتم تناول هذه الأسباب بالتفصيل في الفصل الثاني. هذا وأن ظهورها في السياق العقلي الذي يتلاءم مع فكرة التوازن عامة في جميع المجالات قد جعلها بمثابة استعارة مجازية مناسبة للأغراض السياسية. وقد كان هذا الاستخدام هو الميزة التي استفاد منها السياسيون كأحد الأسباب لأن يصبح معناها فيما بعد موضع نزاع. إن الآلية التي اعتاد رجال السياسة على استخدامها لتحقيق ميزة سياسية من الاتصال بمفاهيم "توازن القوى" الإيجابية تهدف ببساطة إلى تعريفها بأي أوضاع سياسة خاصة يود رجال السياسة أن يوصوا بها. وهكذا، فإن الدعوة لتشكيل ائتلاف لاستخدام السلاح في سبيل تحقيق الديمقراطية الفرنسية الناشئة عام ١٧٩٢ التي دعت إليها بروسيا (Prussia) وكانت من أجل التدخل لتحقيق توازن القوى.

وقدم نموذج "تـوازن القـوى" تبريـرًا للتوسـعات الألمانيـة في الحـرب العالميـة الأولى وسياسات التوسعات الفرنسية خلال القرن الثامن عشر، ولم تكن هذه السياسات تهـتم بتحقيق التوازن تمامًا في واقع الأمر، بـل أنهـا تسـعي لتحقيـق مـا يتعـارض تمامًـا معـه. ويلاحظ هـاس (Hass) أن مـا يجعـل اسـتخدام مصـطلح التـوازن في هـذا السـياق ذي أهمية بالغة هو أن مستخدمي المصطلح في واقـع الأمـر؛ بـدوا مقتنعـين تمامًـا بشـعبية المصطلح لتحويله إلى رمز لسياسة دعائية مناسبة مربحة (Haas, 1953a: 463).

ويصف هاس(Haas) المصطلح بعد التحليل العميق لهذا الجانب من الاستفادة مـن "توازن القوى" كأداة أيديولوجية في ذروتها. ويسـتخدم مصـطلح الأيديولوجيـة هنـا ليعنـي الاعتقاد بمجموعة من الرموز. وهذه الرموز قد لا تكون موضوعية حقًا، ولكنها تؤدي غـرض مهمًا مثل الأساطير التي تنتج روح التماسك الروحي في الطبقة الحاكمة. وربما يستخدم هـذا المفهوم بهذا المعنى لتوضيح السياسـات مـن حيـث طبيعـة القـانون أومـن حيـث الجانـب الأخلاقي أو من حيـث الضرورة التاريخيـة، وذلـك إذا كـان الرمـز الـذي تـم اختيـاره حتـى "يتغلب عليه"، رمزًا مقبولاً على نطاق واسع بما يكفي (Haas, 1953a: 463).

ففي الحقيقة، أن جوستي(Jsuti) قد ناقش هذه المسألة في كتابـه Di Chimare des Gleichgewichts Von Europe، المنشـور عـام ١٧٥٨، ووصـفها بالتمويـه. إن الدول، مثل الأشخاص العادية تمامًـا، لا يوجههـا سـوي مصـالحها الخاصـة، سـواء كانـت حقيقية أو وهمية، كما أنها أبعد ما تكون عـن التوجيـه بتـوازن قـوى وهمـي (Haas, 1953:464). مـع ذلـك يـرى هـاس (Haas) أن فكـر "تـوازن القـوى" يتسـم بـالفكر الأيديولوجي الحقيقي إذا اعتقد رجال الدولة حقًا بأن الحاجة لتحقيق "تـوازن القـوى" من المصالح العامة. ومن هذا المنطلق، يقول بيتر جيلمان (Peter Gellman) أن عبـارة "توازن القوى" هي أيضًا دعوة لمراعاة الأبعاد الأخلاقية للسياسات الدولية (1989:157)، بمعني أن المؤيدين قد اعتبروه بمثابة قوى للخير وتحقيق السلام والاستقلال، بينما يتهمه النقاد بأنه مصدر لعدم الاستقرار والحرب، وآلية لنفي حق تقرير المصير الـوطني. وكـما يوضح الفصل الثاني، فإن الخلفية الأوربية التي ظهرت فيها فكرة "توازن القـوى" خـلال النصف الثاني من القرن السابع عشر تدل بشكل واضح على الطريقة التـي انبثـق منهـا "توازن القوى" كمفهوم جاءُ لأداءِ وظيفة أيديولوجية حاسمة في المعنى الذي يستخدمه هاس (Haas).

ومع هذا المفهوم الذي يحمل الكثـير مـن المعـاني يقـول شرودر(1-1989:104) إن مفهوم "توازن القوى" لا يجب أن يُستخدم أبدًا دون أن يكون مصحوبًا بعبارة لتحديـد

الطريقة التي سيتم استخدامه بها. مشيرًا إلى أن هناك مفاهيم أخرى مثل الاشتراكية والديمقراطية التي تحتاج إلى توضيح معان مختلفة، كما هو الحال في "الديمقراطية الليبرالية"، و"الديمقراطية الاستبدادية"، و"ديمقراطية الشعوب" وغيرها، ولذا يدعو شرودر إلى تأهيل مماثل لعبارة "توازن القوى". ومما لا شك فيه فإن هذا سيجعل من السهل إدراك أي معني لعبارة" توازن القوى" يستخدم في أي وقت معين.

يقدم شرودر أيضًا اقتراحًا مثيرًا، وذلك لأن هذه العبارة يبدو أنها تعني أشياءً مختلفة في فترات مختلفة من التاريخ، وبالتالي فإن المفهوم في حد ذاته متغير تابع. فبدلًا من أن يوضح توازن القوى ما حدث في السياسات الأوربية فإن ما حدث في السياسات الأوربية يفسر بوضوح ما حدث لفكرة " توازن القوى" (1989:141). وهذه ملاحظة ذات مغزى بالغ، إذ أن المفهوم قد شهد في الواقع تطورًا تاريخيًا من هذا النوع.

إن تنوع الطرق التي أُستخدم فيها مصطلح "توازن القوى" قد ساهمت في شعبيته واستمراره، إلا أن ذلك كان على حساب الفهم الواضح للمفهوم. والمشكلة الأكثر وضوحًا، كما لاحظ انيس كلاود (Inis Claude) أن غالبًا ما فشل مؤيدو النظرية في التمييز بين "توازن القوى" كحالة توازن وكنظام للدول المشاركة في القوى التنافسية للتلاعب بالعلاقة فيما بينها (1989:77). ولذا فسوف يوضح الفصل الثالث والرابع هاتين الطريقتين المختلفتين من التفكير في "توازن القوى" بوصفها ظاهرة. ولكن قبل القيام بذلك، يتناول الفصل الثاني، الأصول التاريخية للنظرية وممارسة توازن القوى.

الفصل الثانى

البوادر الفكرية والتطور المبكر

إن هذا هو التساؤل حول ما إذا كانت فكرة توازن القوى تعود كلية للسياسة المعاصرة، أو أنه لم يتم اختراع هذه العبارة سوى في العصور اللاحقة.

.(David Hume 1975 : 59)

الأفكار مثل الأنهار تنشأ في مستنقع أو أرض سبخة بدلًا من ينبوع جبلي، كما أنها غالبًا لا ترى ضوء النهار إلا بعد أن تجري لأميال عبر كهوف واقعة تحت الأرض.

.(Alfred Vagts, 1948-9:87)

الدول المدينية الإغريقية

على الرغم من عدم وجود دليل واضح على ظهور كل من سياسات توازن القوى ونظام عامل لتوازن القوى حتى بداية عصر النهضة في أوروبا، إلا أنه من الممكن العودة إلى الوراءِ في الزمن أكثر وإيجاد دليل على تفكير غير منهجي حول توازن القوى. فمن المؤكد أنه أحيانًا ما كانت تحاول الأحلاف أن تعادل قوة خصومها أو تجتمع في وجه خصم ثالث قوي. كما حاولت الدول في بعض المناسبات أيضًا أن تبقى بمنأى عن

الصراعات الدائرة بين خصمين على نفس القدر من القوة من أجل الحصول على مزايا الموازنة وذلك دون أن يُوصف مثل هذا السلوك على أنه توازن للقوى. ووفقا لـ "إيفان لوارد" (Evan Luard) فإن "التوازن الحقيقي للقوى يحدث فقط عندما تتحالف دولة ما مع الأضعف بين الشريكين المحتملين، نظرًا لأنها تدرك أن الشريك الآخر قد يثبت في نهاية المطاف أنه التهديد الأكبر عليها" لوارد (Luard; 1992:1 التأكيد في الأصل). ويقول الفيلسوف والمؤرخ الأسكتلندي ديفيد هيوم إن السياسة الدولية في العصر الكلاسيكي لليونان القديم كان يحكمها فكر توازن القوى. وبالنسبة لهيوم، فإن "سياسة الحفاظ على التوازن كانت واضحة لدرجة يستحيل معها أن يكون قد غفل عنها الأقدمون الذين وصلنا منهم فيما يتعلق بالخصوصيات الأخرى علامات كثيرة على عمق التفكير والتدبر "رايت (Wright,1975:63).

ولكن هيوم كان يكتب كتاباته هذه في منتصف القرن الثامن عشر، وقت أن كانت سياسة بريطانيا الرامية إلى الإبقاءِ على توازن القوى في أوروبا تثير جدلًا على الصعيد الداخلي، وكان هيوم يسعى لتقديم أدلة من سياسة القدماءِ تدعم السياسة التي كان يفضلها هو شخصيًا. وفي وقت أقرب من ذلك قيل بإنه كان هناك توازنًا للقوى في بلاد اليونان القديمة، وأن تحول هذا النظام إلى نظام ثنائي القطب سيطرت عليه كل من أثينا وإسبرطة هو ما أدخل بلاد الإغريق بأسرها في الحرب البلوبونيزية الكارثية فلايس (فكرة متكررة :Fleiss,1966). كما يقترح مورتون كابلان (1968:399) أيضًا أن الدول المدينية اليونانية مرت عبر مرحلة توازن للقوى وأن الفترة الإغريقية الكلاسيكية تتوافق إلى حد كبير مع نموذج توازن القوى.

ولكن الأدلة التي ترتكز عليها آراءٍ هؤلاء المؤلفين هي أدلة هزيلة، وبالقطع فإن دراسة هذه الفترة لم تمنح فكرة توازن القوى للأجيال اللاحقة لألفي سنة أخرى. وكما يقول روبرت بورنيل (Robert Purnell 1978 : 19) "يجب أن نبدأ بالإقرار بشكل صريح بأن المفكرين الإغريق أو الرومان لم يتوصلوا في أي فترة من فترات تاريخهم إلى صياغة أي شيء يقترب من أن يكون نظرية شاملة ومتجانسة للعلاقات الدولية"، وهو ما يعد بمثابة حقيقة مفاجئة نظرًا للعلاقات المعقدة بين الوحدات السياسية في العالم الإغريقي- الروماني. ويقول واطسون بإن المعايير الثقافية المشتركة التي سادت العالم الإغريقي تبرر وصف بلاد اليونان القديمة بـ"المجتمع الدولي"، ولكنه يذكر أيضًا إن المفكرين اليونانيين أنفسهم لم ينظروا إلى العلاقات بين الدول المدينية بهذه الطريقة. وفي حين أن كُتَّاب مثل أرسطو قد كتبوا بشكل مُطوَّل حول طبيعة الحكومة في المدينة،

لم يكن هناك أي تصور مكافيء حول العلاقات فيما بين الدويلات اليونانية أو بينها وبين العالم الأوسع. ولم يكن هناك أية نظرية سياسية إغريقية قديمة (Wastson,1992:50). ما يمكن أن يقال هو أنه في مؤلف ثيوسيديدس "تاريخ الحرب البلوبونيزية" الذي تمت كتابته قبل ميلاد المسيح بثلاثة قرون، لا يوجد دليل على التفكير الخاص بتوازن القوى. وقد اعتقد ثيوسيديدس بأن السبب الأساسي للحرب كان يتمثل في تنامي القوة الأثينية وما أثاره ذلك من مخاوف لدى إسبرطة.

وكانت اليونان في ذلك الوقت قد طورت نظامًا للدول معقدًا نسبيًا والذي تألف من نحو ١,٥٠٠ دولة مدينية والتي كان معظمها لا يعدو أن يكون مجرد بلدة. وكانت إسبرطة، وأثينا، وكورنثة، وطيبة هي الأهم بين هذه الدول المدينية. وقد أفضى التجانس الثقافي للعالم اليوناني إلى إنتاج شبكة من العلاقات التي تضمّنت التجارة والحرب، وقد حفز ذلك تطور شكل مبكر من أشكال الدبلوماسية والذي اشتمل على إرسال الرسل والسفارات بشكل متكرر.

لقد دارت الحرب البلوبونيزية بين ائتلافين كبيرين للقوى، العُصبة البلوبونيزية تحت قيادة إسبرطة وعصبة ديلوس بقيادة أثينا. وكانت إسبرطة قد توسعت بشكل مُطّرِد خلال القرن السادس قبل الميلاد حتى سيطرت على شبه جزيرة البيلوبونيز Peloponnesus وكانت مركز شبكة من الدويلات المتحالفة التي كانت تربطها معاهدة تقضي بأن يكون لها نفس "الأصدقاءِ ونفس الأعداءِ" وأن تتبع قيادة إسبرطة "في البر والبحر"كاجان (Kagan,1969:11)، وكانت كل من أثينا وإسبرطة حليفتين خلال الحروب التي خاضها اليونانيون ضد الفرس، وكانت العلاقات فيما بينهما هادئة ولكن سليمة بعد ذلك. وقد كانت إسبرطة على الدوام "قوة عظمى" في بلاد اليونان ولكن أثينا لم تصر كذلك سوى بعد الحرب الفارسية، عندما تحولت إليها الدويلات اليونانية المحاذية لبحر إيجة حتى تقودهم في الصراع المستمر مع بلاد فارس وذلك بعدما قامت إسبرطة بسحب قواتها من بحر إيجة ما أن تم تفادي الخطر المباشر للاجتياح الفارسي. إذ قامت الدويلات المطلة على بحر إيجة بتشكيل عصبة ديلوس لمواصلة الكفاح ضد الفرس، وسيطرت أثينا على هذه العصبة بفعالية كبيرة لدرجة أن المؤرخين صاروا يشيرون إليها في سنواتها اللاحقة بالإمبراطورية الأثينية. ومع مرور الوقت أدت الخصومة بين الدويلتين إلى تشجيع غالبية الدويلات الإغريقية أو إجبارها قسرًا على الانضمام إلى أحد الحلفين.

وقد وقعت الأزمة في عام ٤٣٣ ق.م عندما التمست كرسيرا (Corcyra) (كورفو Corcyre حاليا)، التي دخلت في صراع مع كورنثة، المساعدة من أثينا. كانت كورنثة

حليفًا لإسبرطة وكان الأثينيون يدركون تمام الإدراك أن مساعدتهم لكورسيرا ستؤدي إلى الدخول في حرب مع إسبرطة وحلفائها إلا أنه كان من الصعب عليهم مقاومة الالتماسات الصادرة من كرسيرا. و كانت إسبرطة قوة برية، وكذلك كان حال جميع حلفائها بإستثناءِ كورنثة التي كانت تمتلك ثالث أكبر أسطول في بلاد اليونان. أما أثينا فكانت قوة بحرية بشكل كامل؛ إذ اعتمدت تجارتها، وثروتها، وقدرتها على السيطرة على عصبة ديلوس وعلى بحر إيجة، وأمنها الأساسي كدويلة على مكانتها كالقوة البحرية المسيطرة في المنطقة وكانت كرسيرا تمتلك ثاني أكبر أسطول في بلاد اليونان، وتمكن مبعوثيها من إقناع الأثينيين بأن الحرب بين أثينا وإسبرطة أمر لا مفر منه، وأن أثينا لا يمكنها أن تسمح بسقوط أسطول كرسيرا في أيدي حليف لإسبرطة.

""توجد ثلاث قوى بحرية كبيرة في بلاد اليونان: أثينا، وكرسيرا، وكورنثة. وفي حال ما إذا تمكنت كورنثة من السيطرة علينا أولا وسمحتم لها بضم سلاحنا البحري إلى بحريتها، فستضطرون إلى خوض القتال ضد القوى المجتمعة لكرسيرا وشبه جزيرة البيلوبونيز. ولكن إذا ما قبلتمونا في حلفكم، فستدخلون هذه الحرب مع سفننا وسفنكم"" .(Thucydides, 1954:54)

ويعد هذا بمثابة دليل على درجة ما من منطق توازن القوى، ولكن عند أدنى مستوى له، أي أكبر قليلًا من فكرة الحصول على ميزة التفوق العددي على الأعداءِ. ولا نجد دليلًا على التفكير في نظام لتوازنات القوى سوى في خطاب واحد فقط ألقاه ديموستينيس (Demosthenes) - خطبة المدائن الضخمة- والتي نظر فيها إلى اليونان على أنها تتألف من دول عدة كل منها معني بالقوة النسبية لجميع الدول الأخرى. وهكذا ففي حين أنه يمكننا أن نلحظ سلوكًا في النظام الإغريقي القديم مشابهًا لسلوك توازن القوى، إلا أنه لم يتم القيام بهذا السلوك عن وعي لأجل ذلك الغرض، كما أنه لم يعكس نظرية للعلاقات الدولية يمكن لسياسات التوازن أن تلعب فيها دورًا منطقيًا. ويقول رايت بإن العالم اليوناني القديم افتقر إلى المتطلبات القبلية اللازمة لبروز نظام لتوازن القوى، والتي تتمثل في وجود دول ذات سيادة يمكنها العمل بكفاءة وبشكل مستمر على تنظيم مواردها البشرية والمادية، ونظام دبلوماسي يمدها بفيض منتظم من المعلومات، وقدر كاف من حس المصلحة المشتركة فيما بينها. وكانت بلاد اليونان القديمة تمتلك المتطلب الأول فقط دون الثاني أو الثالث (Wight, 1973:86).

اقترح البعض أن السبب وراءَ عدم تمكن الإغريق من صياغة نظرية للعلاقات الدولية هو افتقارهم لما سماه माنينج بـ"السياسة العليا" والتي تلعب دورًا في نسبة

صـفة الفرديـة والشخصـية إلى الـدول، تـايلور (Taylor,1978:27)، إذ أن اليونـانيين لم يتحـدثوا عـن قيـام "بـلاد فـارس" أو "طيبـة" بعمـل مـا، وإنمـا تحـدثوا عـن "الفـرس" و"الطيبيين" وقد أعاق هذا الأمر صياغة اليونـانيين لنظريـة حـول العلاقـات بـين الـدول بتلك الطريقة. وقد كان هذا مهمًا نظرًا لأنه، وكما رأينا في الفصل السـابق، فـإن مفهـوم توازن القوى جزء لا يتجزأ من نظرة معينة لطبيعة الإنسان، وطبيعة القـوة، والعلاقـات بين الدول في إطار نظام للعلاقات الدولية. وما لم تكن هذه الأشـياءُ موجـودة فإنـه مـن الصعب صياغة مفهوم سياسة توازن القوى والتهديد بها، وقد يفسر هذا بوضـوح عـدم ظهور هذا المفهوم بالشكل الملائم حتى بدأت الدولة القومية ذاتها في الظهور، كـما أنـه لم يصبح مكتمل التشكل إلا بعدما شرعت أوروبا في تكوين نظام دولي حقيقـي. ويعـود أحد الأمثلة النادرة على هذا النوع من التفكير المُميِّز لمنظـور تـوازن القـوى إلى الحقبـة الرومانيـة المبكـرة عنـدما امتـدح بوليبيـوس هيـرو حـاكم سـيراكيوز لقيامـه بـدعم القرطاجيين ضد روما لأن هزيمة القرطاجيين كانت ستسمح لروما بالسيطرة على منطقة البحر المتوسط وهو ما تمكنت من تحقيقه بالفعل في النهاية.

لقد غابت فكرة توازن القوى عن العالم اليونـاني القـديم. وتفـرض التـأملات المعـاصرة، مثل تلك التي عبَّر عنها والتز (Waltz) (1979:127)، والتي تحـدد سياسـات لتـوازن القـوى في اليونان القديم من أجل إيجاد سياق تاريخي لممارسة توازن القوى إطـارًا عـلى نمـط مـن الأحداث ينبغي البحث عن تفسير له بدلًا من ذلك في النظرة النظـرة اليونانيـة إلى العـالم في تلك الحقبة. ولكن غياب التنظير فيما يتعلق بالعلاقات الدولية وتوازنـات القـوى في اليونـان القديم يعد أمرًا لافتًا؛ إذ تكشفت الثقافة اليونانية في هذه الحقبة عن العديد مـن العنـاصر التي اجتمعت لتفرز نظرية توازن القوى في أوروبا بعد ٢٠٠٠ عام من ذلـك التـاريخ. ولكـن عدم إتحاد هذه العناصر لإنتاج الآثر نفسه في اليونان القديم هو أمر مهم.

فاليونان كانت تتألف من عدد كبير للغاية من الدويلات المستقلة والتـي كـان مـن بينهـا مجموعـة أساسـية مـن "القـوى العظمـى" ذات القـوى المتعادلـة تقريبـا. وكـان اليونانيون ملتزمين بشغف شديد بفكرة الاستقلال وسلطة كل دولة من الدول المدينيـة. ولم تكن الفكرة القاضية بتوحيـد اليونـان في "دولـة واحـدة" تتـوارد إلى أذهـانهم كثـيرًا وعنـدما كـان يحـدث ذلـك، فإنهـا عـادة مـا كانـت تقابـل بالامتعـاض الشـديد (Watson,1992:49).

ولهذا فإن معارضة الهيمنة كانت على نفس الدرجة من الكبر، إن لم تكن أكبر، مما كانت عليه لاحقًا في النظام الأوروبي. ومن هذا المنظور فإن النظام اليوناني عكس النظام

الأوروبي اللاحق. وبالإضافة إلى هذا، فإن بلاد اليونان تكشفت عن تشابه في العناصر الفلسفية الرئيسية لإنتاج النظرية. وقد أنجب اليونانيون من سكان آسيا الصغرى الفلاسفة النظريين الأوائل قبل اندلاع الحرب البلوبونيزية بقرن من الزمان. حيث نادى مفكرون من أمثال 'طاليس (Thales) وأناكسيماندر (Anaximander) أن الطبيعة لم تكن ألعوبة بأيدي الآلهة، وأنها كانت محكومة بمبادىء النظام، وبالقوانين الفيزيائية العامة التي كان في استطاعة العقل البشري فهمها. وكانت هذه بمثابة أفكار ثورية ويمكن النظر إليها على أنها بداية التفكير العلمي. وقد تناول السفسطائييون اليونانيون الأوائل الجوانب الهامة من التقدم العلمي بالتفكر والتدبر بيري (perry,1993:123)، "بما في ذلك التفسيرات الطبيعية للظواهر الفيزيائية (الأيونيين)، والنظام الرياضي للطبيعة (فيثاغورث)، والإثبات المنطقي (بارمينيدس)، والبنية الميكانيكية للكون (ديموقريطوس)". ويوحى التشابه اللافتة للانتباه بين الظروف السائدة في اليونان القديمة وفي أوروبا القرن السابع عشر - من حيث النمط السياسي والثورة العلمية المجسدة لمفهوم ميكانيكي للكون- تجعل فشل اليونان في إنتاج نظرية دولية أمرين أثنين، أولهما أن هذه العوامل لم تكن كافية في حد ذاتها لتوليد نظرية حول تفكير توازن القوى، وهي نقطة ذات أهمية بالغة عند تناولنا للقرن السابع عشر بالفحص والدراسة، وثانيهما أن الأسلوب الجدلي الحر الذي يتبناه الواقعيون البنيويون لا تؤيده السجلات التاريخية، فالظروف المتشابهة لا تتمخض عن نتائج متماثلة. والنظريات الاختزالية ليست كافية نظرًا لأن البنى الاجتماعية هي نتاج تشكيلة متنوعة من العوامل.

وكما يوضح باترفيلد (Butterfield)، فإنه ليس فقط أن توازن القوى كان غائبًا إلى حد كبير في العالم القديم، ولكن المفكرون والكُتّاب في تلك الفترة لم يتحدثوا عنه أيضًا. وهكذا فإنه من المعقول استنتاج : ليس فقط غياب فكرة توازن القوى عن العالم القديم ولكن أيضًا أنها لم تستمد نشأتها حتى من الدراسة المعاصرة للتاريخ القديم، وأكثر من غالبية صيغنا السياسية الأساسية يبدو أن هذه الفكرة قد جاءت من تأملات العالم المعاصر حول خبراته (Butterfield, 1966:133).

عصر النهضة

لم تفضي الحقبة الطويلة للإمبراطورية الرومانية وما يُعرّف بـ"العصور المظلمة" التي تلتها إلى تطور فكرة توازن القوى؛ إذ تمكنت روما من بسط سيطرتها على الأرجاءِ المحيطة بالبحر المتوسط على مدى قرون، وهي الحقيقة التي تظهر أنه ليس هناك ما

هو حتمي في عمل توازن القوى، وفي الواقع فإن أحد الملامح البارزة في السجل التاريخي هو غياب نظرية وتطبيق مقاربة توازن القوى من غالبية التاريخ المُسجّل. وبعيدًا عن أن تكون أحد الملامح الحتمية للعلاقات الدولية، تعد فكرة توازن القوى أحد التطورات المعاصرة إلى حد كبير للغاية، إذ أنها وليدة عصر النهضة. فالعصور الوسطى الإقطاعية لم تتسم بنظام قائم على الدولة المستقلة، ولكن بنظام سعت دوله إلى السلطة الممثلة في البابا والإمبراطور. ومع ذلك فإن هذه الفترة قد قدمت أدلة على تفكير كانت نذيرًا بتطور فكر حقيقي لتوازن القوى. وهكذا فقد وصف كومين (Philippe de Commines)، الذي كان دبلوماسيًا عمل في خدمة فرنسا وبرجاندي خلال أواخر القرن الخامس عشر، أوروبا بأنها نمط تتم فيه موزانة قوة الدول بقوة جاراتها أو خصومها القريبين. وبهذا فقد وازنت إسكوتلندا إنجلترا، وإنجلترا فرنسا، وأسبانيا البرتغال، والبندقية فلورنسا، وهكذا دواليك. ولكن هذا عكس ببساطة ميل الدول التي تربطها حدود مشتركة إلى أن تكون معنية على وجه الخصوص بقوة وسياسات جيرانها المباشرين، وبهذه الطريقة فإنها لم تكن وصفا لسياسة توازن للقوى. ولم تبدأ طرق جديدة من التفكير حول السياسة الدولية في الطفو إلى السطح إلا مع نهاية العصور الوسطى وبداية فترة عصر النهضة وبداية ظهور الدولة بصورتها الأكثر معاصرة، ولم يظهر هذا التفكير على الصعيد الأوروبي ولكن في العالم المصغر الذي كان يمثله نظام الدول المدينية الإيطالية في أواخر القرن الخامس عشر، والذي يقول كابلان بأنه "يبدو للوهلة الأولى كما لو كان يشكل مقاربة تاريخية وثيقة الصلة بالنموذج إلى حد يماثل ذلك الذي يمكن أن نجده في ظل قيود العالم الحقيقي"(1968:399).

إلى حد ما سبق التطبيق تطور النظرية، ولقد عبر العديد من المؤرخين عن إيطاليا في أواخر القرن الخامس عشر باستخدام نموذج لتوازن القوى، والذي حاولت فيه الدول المدينية الخمسة الأكثر قوة الحيلولة دون وقوع إيطاليا بأسرها تحت سيطرة أية قوة واحدة. ويقول باترفيلد على سبيل المثال بأن النظام الفرعي الإيطالي المتميز جغرافيًا وسياسيًا قد أفرز نظامًا دوليًا مصغرًا وأنه "في إطار هذه الساحة سترغب الدول في دعم القوة الأقل تهديدًا وإخافة بالنسبة لهم ضد القوة التي يخشونها بدرجة أكبر" (1943:125)، وكان يُنظَر إلى البندقية على أنها المصدر الأساسي للتهديد، في حين كانت فلورنسا تحت حكم لورينزو دي ميديشي (Lorenzo de Medici) المؤيد الرئيس للسياسات الهادفة إلى إحداث توازن في القوى، ويعد تصريح نيلسون أحد التصريحات الكلاسيكية حول هذا الطرح؛ إذ يقول (1943:125) بإن العلاقات الدولية المعاصرة يمكن تتبع تاريخها إلى الوراءِ حتى 99-1450 تقريبًا في إيطاليا،

وذلك إذا اعتبرنا أن معاييرنا في 1494 ذلك هي وجود نظام قوامه الدول وتبني سياسات لتوازن القوى بغرض ضبط المنافسة بين الدول الإقليمية المركزية. ويؤكد نيلسون على أن المنافسة بين الدول الإيطالية الخمسة الكبرى "أدت إلى ظهور سياسة توازن القوى بالمعنى الكامل لها (Nelson,1943:126)، وقد تمثلت تلك الدول الخمسة في البندقية، وميلانو، وفلورنسا، ونابولي، والدول البابوية. وكانت البندقية تعد بمثابة الدولة الأقوى والأكثر عدائية بين هذه الدول، وعلى مدار قدر كبير من الفترة بين عامي 99-1450 تمت "موازنة قوتها بكوكبة متقلبة من التحالفات، كان الأكثر تكرارًا فيما بينها يتمثل في التحالف الثلاثي بين كل من فلورنسا وميلانو ونابولي. وقد أدى دخول القوة الفرنسية إلى شبه الجزيرة الإيطالية عام 1494 إلى تدمير النظام الإيطالي، لكنه وعلى مدار الخمسين سنة التي سبقت هذا الحدث كانت شبه الجزيرة الإيطالية آمنًا في حالة سلم نسبية نتيجة لفعل سياسة توازن القوى"(126 : Nelson, 1943)، ومن المؤكد أن الإيطاليين في بواكير القرن السادس عشر قد نظروا إلى العقد الثامن من القرن الخامس عشر على أنه عصر ذهبي كانت فيه إيطاليا- وفقًا لكلمات ميكيافيلي "in un certo modo bilanciata"- وقد لعب ميكيافيلي دورًا هامًا، ولكن غير مباشر في تطور مفهوم توازن القوى؛ حيث أنه لم يكتب مطلقًا عن سياسات التوازن واصفًا إياها بهذا الوصف، ولكنه ساعد على وضع أسس نظرية العلاقات الدولية، التي يعد توازن القوى من العناصر المترسخة فيها. وعلى وجه الخصوص فلقد أسس ميكيافيلي لفكرة كون الدولة سلطة أخلاقية لها حق المطالبة بالولاءِ من مواطنيها، وكيان سياسي له "حقوق" يمكن تحديدها والدفاع عنها، سافيجير(Savigear,1978:35)، ولكن تقبل هذا المفهوم بشكل كامل كان عليه أن ينتظر علمنة السياسة ولم يتحقق بصور كاملة حتى عقد صلح وستفاليا (The peace of Westphalia)، عام ١٦٤٨، وتمثل ثان أكبر إسهام لميكيافيلي في الفكرة التي مفادها أن الدولة لا تتحدد فقط بعملها الداخلي، ولكن أيضًا بعلاقاتها مع الدول الأخرى، والتي تقول أيضًا بوجود نظام دولي يربط الدول ببعضها البعض، وهو النظام الذي كان يتميز ببنية معينة سافيجير(Savigear,1978:37)، ولم يتناول ميكيافيلي بالتأمل المنطق الكامن وراءَ الأحلاف التي شكلها قادة فلورنسا لاحتواءِ الدول التوسعية في إيطاليا، كما أن البنية الكامنة للعلاقات الدولية التي تلمَّسها لا تبدو كما لو كانت محكومة بمبدأ القوة المتوازنة.

وبالمثل فقد وصف الباحثان الفلورنسيان، روتشيلاي وجوتشيارديني، إيطاليا خلال الثمانينيات من القرن الخامس عشر بأنها متوازنة بين البندقية ذات السياسة التوسعية من جهة، والحلف الذي يشمل فلورنسا ونابولي وميلانو من جهة أخرى. ووفقًا

لجوتشيارديني، فإن السياسة الخارجية لفلورنسا في ظل حكم لورينزو دي ميديشي كانت مصممة لضمان "الإبقاءِ على الموقف في إيطاليا في حالة من التوازن، لا يميل إلى أي من الطرفين بدرجة أكبر من الآخر رايت(Wright, 1975:9). ويمضي جوتشيارديني هنا لما هو أبعد مما ذهب إليه ميكيافيلي، الذي لم يظهر مطلقًا.أي فهم لما كان عليه نظام توازن القوى، أو كيف يمكن الإبقاءُ عليه، إذ يقول على سبيل المثال أن الدولة ينبغي أن تساعد الطرف الأقوى في حرب ما حتى تشاركه في المكانة التي سينالها عند الفوز، وهي فكرة مغايرة تمامًا لفكرة توازن القوى، كما أنها تعد فكرة مميزة للعصور الوسطى وليس فكرة معاصرة في منظورها.

وكما يوضح باترفيلد (1966:134) فإن فشل ميكيافيلي في التفكير وفقًا لمنظور توازن القوى يعد مفاجئًا إلى حد كبير وذلك نظرًا لأنه كان مهتمًا للغاية بالتساؤل حول الكيفية التي ينبغي على الدول التصرف وفقًا لها عند دخول جيرانها في حالة حرب مع بعضها البعض. وسيتم تناول هذه القضية في القرون التالية من منظور فكرة توازن القوى، ولكن ميكيافيلي لا يظهر أي دليل على أنه قد فكر وفقًا لهذا المنظور. وعلى الرغم من أن جوتشيارديني هو الآخر لم يستوعب مفهوم توازن القوى سوى بشكل محدود، إلا أنه أسهم بشكل ملموس في تطور هذه النظرية عبر قيامه بوصف إيطاليا من منظور نظام للقوى تم جعله في هعينة من التوازن باترفيلد، (Butterfield, 1966:137). وقد عزى جوتشياردينّي عمل توازن القوى الإيطالي إلى عبقرية لورينزو دي ميديشي، حاكم فلورنسا، مدعومًا بفرديناند، حاكم نابولي. ويقتبس نيلسون وصف جوتشيارديني للنظام الإيطالي بأنه "نظام كان التحالف فيه ضد البندقية مصممًا للحد من قوة البندقيين الذين كانوا بلا شك أقوى من أن أي من الأطراف المتحالفة بمفرده، ولكنهم لم يتمكنوا من مواكبتهم عندما اتحدوا معا" نيلسون (Nelson, 1943:130-1)، وقد شعر جوتشيارديني أن النظام عمل بفاعلية للإبقاءِ على توازن كلي قامت فيه جميع الدول بمراقبة بعضها البعض بحرص، وبهذا حالت دون فرض أي منها لسيطرته على شبه الجزيرة الإيطالية. وكانت هذه الفكرة التي مفادها أن الدول تعمل كجزء من "نظام" خطوة رئيسة نحو الأمام. ومن المؤكد أن الطريقة التي وصف بها جوتشيارديني إيطاليا في عصره أثرت على الأجيال اللاحقة من المؤرخين ودفعتهم إلى قبول فكرة أنه كان هناك نظام لتوازن القوى قائمًا في إيطاليا في أواخر القرن الخامس عشر. وربما كان هذا النظام المتوازن خرافيًا إلى حد كبير وفقًا لما اقترحه بعض الباحثين المعاصرين (مثل بيلينيني، ١٩٧٠)، ولكنه بالتأكيد كان خرافة قوية للغاية والتي لعبت دورًا كبيرًا في إضفاءِ الشرعية على فكرة توازن القوى فيما بين الأجيال اللاحقة من المفكرين خارج

إيطاليا. وعلى وجه الخصوص فلقد عزّز جوتشيارديني من سمعة لورينزو دي ميديشي الذي يُزعَم أن فلورنسا قد صارت في ظل حكمه "الناطقة الرسمية باسم التوازن" في نظام الدول المدينية الإيطالية. وتتكشف خطابات لورينزو عن اهتمام واضح بالقوة النسبية للقوى المختلفة في إيطاليا، ولكنها لا تظهر أي فهم أو تعاطف مع توازن القوى بالمعنى الذي صار مفهومًا به لدى الأجيال اللاحقة.

لقد كانت فكرة توازن القوى آخذة في التطور بشكل ملموس وواضح خلال هذه الفترة، إلا أنه كان لا يزال أمامها طريق طويل حتى تصل إلى شكلها الكامل. إذ أن بعض العناصر الهامة لتلك النظرية كانت لا تزال ناقصة كالتصور المتكامل للنظام الدولي على سبيل المثال أو المنظور غير الأيديولوجي تجاه السياسة الخارجية. حيث أنه كان على هذه التطورات أن تنتظر حتى تطور نظام العلاقات بين الدول الذي انعكس في صلح وستفاليا والانتصار النهائي للعلمانية. ومن الخطر قراءة الكثير من الكتابات التي كتبت خلال القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر حول فكرة التوازن، وذلك لأن هذا المفهوم كان لا يزال إلى حد كبير فريدًا من نوعه.

قام ألبريكو جينتيلي (Alberico Gentili)، وهو رجل قانون إيطالي بروتستانتي أكد على ضرورة تبني قيم علمانية في العلاقات الدولية وبهذا مهّد الطريق لظهور ذلك النوع من التفكير الخاص بتوازن القوى الذي كان يفضله شخصيًا، بتكرار تأبين جوتشيارديني للورينزو دي ميديشي، وقد قال جينتيلي بإنه ينبغي النظر إلى الحرب على أنها أحد المقلقات السياسية وليس الأخلاقية، وفي مؤلفه De Jure Belli Libri Tres (1598)، استعان جينتيلي باستعارة علمية لدعم سياسات توازن القوى، حيث قال : إن الإبقاءَ على الاتحاد فيما بين الذرات هو أمر يعتمد على توزعها المتساوي، وعلى حقيقة أن أي جزيء واحد لا يتفوق على جزيء آخر بأي شكل كان... وكان هذا هو الشغل الشاغل للورينزو ميديشي، ذلك الرجل الحكيم، صديق السلام وأبو السلام، وأقصد بذلك ضرورة الإبقاءِ على توازن القوى فيما بين الأمراءِ الإيطاليين. وهذا هو ما اعتقد أنه سيؤدي إلى إحلال السلام في إيطاليا كما حدث بالفعل ما دام كان هذا الرجل حيًا وأبقى على الوضع القائم، جينتيلي مقتبسا في رايت (Gentili quoted in wright,1975:13)، من الملحوظ أنه في هذه الفترة قال مؤيدو إستراتيجيات التوازن بإنها ستفضي إلى تحقيق السلام، وقد نادى جيوفاني بوتيرو في مؤلفه "Reason of State" (١٩٥٦)، الذي تم تأليفه في عام ١٥٨٩، بالتوازنات كضرورة لتحقيق السلام وزعم أن لورينزو ميديشي قد حافظ على حالة السلم في إيطاليا لسنوات عديدة عبر موزانة القوى المختلفة.

على الرغم من أن استخدام مصطلحات التـوازن سـبق التطبيـق الفعـلي لسياسـات توازن القوى في إيطاليا بنحو ٥٠ سنة، إلا أنه من الأمور ذات الدلالة ظهورها في إيطاليـا في هذا الوقت. فقد لفت ألفريد فاجتس، في مقال كتبه في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين استشراف والانتباه إلى الطريقة التـي تميـل بهـا اللغـة السياسـية إلى أن تكـون مستعارة من مجالات أخرى مثل الفنـون والـدين والفلسـفة والعلـوم؛ وأنـه كلـما شـاع استخدام مصطلح، ما حتى عندما يتم استخدامه بطرق مختلفة عديدة، عظمت فائدته السياسية فاجتس (Vagts,1948-9:88-9)، وقد كان هذا قطعًا هو حال مفهوم "التوازن" أو "الاتزان" في إيطاليا عصر النهضة. وهكـذا فقـد كانـت الموسيقى محكومـة بمبـاديء "النقطة المقابلة" و"الانسجام"، بينما كانت تتحدد صحة الجسم بالتوازن بين "الأخـلاط" الشريرة والصالحة. وكان اختراع الطباعة من العوامل الهامة التي ساعدت على نشر هذه الأفكار والصور، حيث أن هذا الأمر كان بمثابة تطـور يصـعب المبالغـة في تقـدير مـدى أهميته. وأول مكان في القارة الأوروبية يتم فيه إتقان الطباعة تمثـل في مدينـة مـاينز في حدود عام ١٤٥٠، وفي غضون ٥٠ عام كانت المطابع الأوروبية قد قامت بإنتـاج نحـو ٦ ملايين كتاب، "وهو عدد من الكتب يفوق ما تم إنتاجه منها في غرب أوروبا منذ سقوط روما" رايس وجرافتون (Rice and Grafton, 1994:7).

أدى الانتشار السريع للطباعة في جميع أنحاءِ أوروبا إلى تسريع عملية نشر الصـور وتداول الأفكار. وقد عنى هذا أن ذلك التفسير للتـاريخ الإيطـالي الـذي قدمـه كـل مـن جوتشيارديني وروتشيلاي وجينتيلي يمكن أن يـتم اسـتقباله وتشرُّبـه بسرعـة مـن قبـل الإيطاليين المتعلمين وأن هذا الفهم للنظام الدولي الإيطالي سينتشر عبر أوروبا مع ترجمة أعمالهم، ليقدم نموذج للعصور اللاحقة عندما لاحت الظروف المواتية لتبنيها بشكل عام في شمال أوروبا.

ومع هذا ففي حين أن استخدام الاستعارات المستمدة من الرياضيات والهندسة كان عاملًا حاسمًا في تبني مفهوم توازن القوى كالوصف الأساسي للعلاقات الدولية، إلا أنها لم توضح إلى أي مدى ينبغي النظر إلى التوازن على أنه وصف لطبيعة العلاقات الدولية أو كوصفة أو دليل إرشادي لرجل الدولة تزوده بقواعد وتفرز سياسات ستؤدي إلى إضـفاءِ الاستقرار على العلاقات بين الدول (Savigear,1978:41).

على الرغم من توافر هذه البيئة الفكرية المواتية تمامًا، إلا أنه كـان هنـاك بـطء في دخول مصطلحات التوازن إلى قائمة المفردات الخاصة بالسياسة الدولية، وعندما دخلت شجعت على عملية صياغة للمفاهيم والتي كانت بسيطة للغاية. ونظرًا لأن المصطلحات

الخاصة بالتوازن كانت مشتقة من تلك الخاصة بالعلوم الطبيعية فلقد كان هناك ميل (والذي سيصير ملحوظًا بشكل خاص في القرن الثامن عشر) إلى مناقشة الأحلاف تقريبًا كما لو كانت صيغة كيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، ولعدد من الأسباب، فإن أول نموذج لنظام من توازنات القوى يصير رائجًا وذا شعبية كان النموذج ثنائي القطب البسيط.

وكان هذا التطور راجعًا جزئيًا إلى الثنائيات الدرامية التي ميزت أوروبا خلال القرن السادس عشر؛ كالصراعات بين فرنسا وأسرة الهابسبورج، وبين المسيحية والأتراك، وبين الكاثوليك والبروتستانت. ولكن شجع عليه أيضًا استعارة التوازن ذاتها. إذ استخدم المروجون لفكرة توازن القوى رمز الميزان "ذي الكفتين" التنجيمي المعروف لإيصال المعنى الذي يقصدونه بأبسط طريقة ممكنة. وقد أصبح لنموذج التوازن ثنائي القطب عامل تأثير كبير على توازن القوى الأوروبي واستمر ذلك حتى انقضاءَ قدرًا ملموسًا من القرن الثامن عشر. ومن المؤكد أن التوازن ثنائي القطب قد جعل من السهل تقييم القوى النسبية للأطراف التي يشملها النظام وجعل من المرجح بدرجة أكبر أن تصبح صورة التوازن جزءًا أساسيًا من الوعي الشعبي.

ومع هذا، فعلى الرغم من بساطة الشكل الذي أدخل فيه مفهوم توازن القوى الثقافة الأوروبية، فقد أدى هذا المفهوم وظيفة حيوية؛ إذ نظرًا لأنه وعد بدرجة ما من الاستقرار والسلوك المتوقع فيما بين الدول، بدا أنه يشكل رابطة بين جانبين غير متوافقين لكن أساسيين من الحضارة الأوروبية، ألا وهما الدول ذات الحرية الكاملة وشكل من أشكال النظام الاجتماعي فيما بين الدول (Greene, 1964:219)، وسيلعب هذا الملمح دورًا محوريًا في التقبل واسع النطاق لمبدأ توازن القوى خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر.

من الصعب تتبع عملية التحول بين نظام الدولة المدينية الإيطالي والتوازن الأوروبي الأوسع نطاقًا خلال القرن السادس. وقد قيل في الواقع إن النظام الأوروبي كان ليظهر بدون الحاجة إلى المثال الإيطالي وذلك بسبب الصراع بين فرنسا وأسرة الهابسبورج (Wight, 1973:91) ، وهناك شك في أن هذا هو ما سيكون عليه الحال بالفعل نظرًا لأن المثال الإغريقي الكلاسيكي يشير إلى أنه ليس هناك ما هو حتمي فيما يتعلق بتطور فكرة توازن القوى، حتى عندما يبدو أن الظروف مواتية لتحقق ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، وكما سيقال لاحقًا، فقد كانت ملامح هامة يتفرد بها القرن السابع عشر إلى حد كبير والتي ساعدت على التقبل العام لهذا المبدأ خلال تلك الفترة. وعلى الرغم من كثرة ما قد يكون بهذا التصريح من الحقيقة، إلا أن المثال الإيطالي بالتأكيد قد مهد الطريق لظهور التفكير

الخاص بتوازن القوى في شمال أوروبا. وقد أصبحت البندقية، التي كانت المستهدفة من السياسات الهادفة لتحقيق التوازن في العقد الثامن من القرن الخامس عشر، هى الداعي لتوازن القوى في القرن التالي مع تراجع قوتها. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من كون البندقية المقصودة من دبلوماسية توازن القوى في القرن الخامس عشر، إلا أن (اندرسون 1993:151)، يقول بإن أولى الإشارات الواضحة لتوازن قوى إيطالي صدرت في عام ١٤٣٩ عن البندقي فرانشيسكو باربيرو؛ حيث أصرَّ باربيرو على أن البندقية كانت مهتمة بالحفاظ على مثل هذا التوازن. وقد كان الدعم العقائدي البندقي لهذه النظرية كبيرًا لأن البندقية أبقت على شبكة دبلوماسية معقدة، تمكنت عبرها من نشر الدعم لمنظور توازن القوى عبر أوروبا.

وفي الواقع فإنه بحلول عام ١٦٠٥، تمكن المُطران جيوفاني بوتيرو خلال مناقشته لمفهوم توازن القوى في مؤلفه (Relatione della Republica Venetiana) (البندقية، ١٦٠٥) من أن يعلن أن فكرة توازن القوى كانت قائمة على "النظام الطبيعي وضوء العقل" (بوتيرو مستشهَدا به في رايت،1975:22). ومثلما هو الحال مع جوتشيارديني، فلقد امتدح بوتيرو ما نظر إليه على أنه السياسة الحكيمة للورينزو دي ميديشي الذي شعر أنه استطاع "الإبقاءِ على حالة السلم في إيطاليا لفترة طويلة من الزمن عبر موازنة القوى" (Botero, 1956:125)، ومن الجدير بالذكر أنه عند هذه المرحلة من مراحل تطور المفهوم نُظِر إليه من قبل العديد من مناصريه على أنه طريقة للحفاظ على السلم. وقد أصبح هذا الهدف أقل بروزًا بشكل كبير خلال القرون التالية. وكان من الواضح أن فكرة توازن القوى آخذة في الانتشار خلال النصف الأول من القرن السادس عشر. وفي وقت مبكر كالعام ١٥٣٥ كانت ماري المجرية، حاكم عائلة الهابسبورج في هولندا، تشير إلى أساليب تحقيق التوازن التي تبنتها السياسة الإيطالية، وذكرت في منتصف ذلك القرن إن الدول الصغيرة في إيطاليا تمكنت من موازنة قوة الدول الكبرى المتدخلة في إيطاليا(Anderson, 1993:151-2).

كان لترجمة المؤلفات التاريخية للكتاب الإيطاليين من أمثال ميكيافيلي وجوتشياردينى إلى اللغات الأوروبية تأثير هو الآخر. ففي عام ١٥٧٩ قدمت الترجمة الأولى لمؤلف جوتشياردينى "التاريخ" التفكير الإيطالي الخاص بتوازن القوى إلى جمهور إنجليزي أوسع. وإلى حد كبير قام مترجمو العمل بإهدائه إلى الملكة إليزابيث الأولى وأكدوا لها ممتدحين إياها أن "الإله قد وضع بين يديك توازن القوى والعدالة، لتوازني وتعادلي حسبما يتراءى لك من أفعال ومشورات جميع الملوك المسيحيين في عصرك"

(Vagts, 1948-9:97)، وقد كانت هذه مناصرة صريحة للسياسة التوازنية، كما أن توقيت هذا الالتماس كان ملائمًا لأنه في العقد التالي شرعت إنجلترا في ظل حكم إليزابيث في مجابهة مسعى أسبانيا إلى تحقيق الهيمنة. وفي الواقع فقد تحققت التجربة الأولى لظهور آلية التحالف الكبير (the grand alliance)، الذي أسماه مارتن وايت "المؤسسة الرئيسية لتوازن القوى" (1973:93)، في الصراع ضد فيليب الثاني إمبراطور أسبانيا. ففي عام ١٥٨٤ ومع تحرك أسبانيا لسحق التمرد الهولندي، قدم السير فرانسيس والسينغام (Sir Francis Walsingham) مذكرة إلى مجلس شورى الملك الإنجليزي يقترح عليه فيها مساعدة الهولنديين - وفي حالة قبول ذلك- مناقشة ما إذا كان من غير الملائم حضّ الملك الفرنسي على التعاون معنا في هذا المسعى (Read,1925:73-4).

أخذت دلالات القوة الأسبانية المتنامية تجبر صانعي السياسة الإنجليز على البدء في صياغة سياستهم الخارجية ضمن إطار أوروبي أوسع. وقد شجع النضال ضد أسبانيا تبني إنجلترا لفكرة توازن القوى تمامًا مثلما سيؤدي الصراع فيما بعد ضد لويس الرابع عشر ملك فرنسا إلى انتشار مثل هذه التوجهات عبر أوروبا. وقد أجبِرَت السياسة بشكل يكاد يكون غير واعٍ إلى تبني نهج توازن القوى، وكان هناك تشجيع على تحليل ضرورات السياسية التوازنية. وهكذا، على سبيل المثال، أعلن اللورد بيرلي(Lord Burghley) في عام ١٥٨٩ استباقًا للحاجة إلى تجاهل أنماط التعاطف الديني والأيديولوجي في بحثه عن شركاءَ في التحالف أن إنجلترا ستتحالف مع أية دولة معارضة للقوة الأسبانية الممثلة للتهديد (Wight, 1973 :105)

القرن السابع عشر

بحلول نهاية الصراع الإنجليزي / الأسباني، كان التفكير فيما يتعلق بتوازن القوى قد خطى خطوات واسعة نحو الأمام؛ حيث وصف السير توماس أوفربيري عام ١٦٠٩ (1903:154) العالم المسيحي بأنه توازن مزدوج : أسبانيا وفرنسا وإنجلترا في الغرب، وروسيا وبولندا والسويد والدانمارك في الشرق، في حين تعد ألمانيا حالة توازنية قائمة بذاتها في الوسط بين الطرفين. وكان أوفربيري يستبق مفهوم التوازنات الفرعية المحتواة في داخل حالة الاتزان العامة في أوروبا، وهي القضية التي سيكون لها بالغ الأهمية بالنسبة لأوروبا في الفترة بين عامي ١٧٠٠و١٧٣٠.

وبعد مرور ثلاث سنوات على نشر أوفربيري لمؤلفه المعنون "Observations"، كان السير فرانسيس بيكون يضع الإطار العام في مقاله المعنون "Of Empire" لأطر إرشادية

سياسية معينة تهدف للحفاظ على على توازن القوى. وقد ألحّ بيكون على "ضرورة إبقاءِ الأمراءِ على قدر كاف من الحذر والاحتراس حتى لا يتفوق عليهم أي من جيرانهم (عبر زيادة رقعة أراضيهم، أو عبر تبني التجارة، أو عبر المقاربات، أو ما شابه ذلك)، وذلك حتى يصيروا أكثر قدرة على مضايقة هؤلاء الجيران وإزعاجهم". ويقول بيكون بإن هنري الثامن ملك إنجلترا، وفرانسيس الأول ملك فرنسا، والإمبراطور تشارلز الخامس قد تبنوا مثل هذه السياسة تجاه بعضهم البعض وكان نتيجة ذلك أنه "ما أن يضع أحدهم يده على شبر من الأرض حتى يعمد الاثنان الآخران مباشرة إلى موازنته إما عبر تشكيل ائتلاف ضده وإما عبر الدخول في حرب معه إذا اقتضى الأمر ذلك، ولم يكونا مفضلين السلام على حساب مصلحتهما" (Bacon مُستشهَدًا به في Maurseth,1964:121). وقد مضى بيكون ليقول بإن الخطر الذي يتهدد توازن القوى برِّر خوض حرب وقائية.

على الرغم من كون أسبانيا وفرنسا اللاعبين المحوريين في الصراع من أجل تحقيق الهيمنة في أوروبا خلال القرن السابع عشر، إلا أن كلتا الدولتين قد أنجبتا مفكرين قاموا بتشجيع حكامهم على صياغة سياستهما الخارجية في إطار منظور توازن القوى. ويمكن أن نجد مثالًا على مثل هذه الدعوة في المستشار مجهول الهوية للأرشيدوق ألبرت، حاكم أسبانيا وهولندا في بداية القرن. فلقد خاضت كل من إنجلترا وأسبانيا صراعًا طويلًا مريرًا وصل إلى ذروته خلال محاولة الاجتياح الأسباني عام ١٥٨٨. ولكن مستشار الأرشيدوق أوصى بالتوصل إلى سلام مع إنجلترا للسماح لها بأن تبرز كقوة مضادة للقوة الصاعدة المتمثلة في فرنسا، قائلًا بإن تحالف بين إنجلترا وأسبانيا "سيكون بمثابة قوة مضادة مرحب بها في مجابهة قوة الدولة الفرنسية، وهي الدولة التي سرعان ما ستمثل تهديدًا خطيرًا على أمراءِ العالم المسيحي بأسره، وذلك بفضل السلام والنظام الذي يحافظ عليه ملكها" وأن التهديد المتنامي الذي تمثله فرنسا سيعني أنه في المستقبل "يجب أن تؤدي نفس القضية التي جمعت فرنسا وإنجلترا في تحالف خلال هذه الحروب الأخيرة - ألا وهي قوة الملك الأسباني- إلى توحيد أسبانيا وإنجلترا وهذه الدولة" (Wright,1975:25).

وفي الواقع فإنه بحلول عام ١٦١٢ أصبحت فكرة إتحاد الدول الأصغر حجما للحيلولة دون تحقيق إحدى القوى الكبرى لـ "مَلَكية عالمية" راسخة إلى حد كبير لدرجة جعلت الكاتب الإيطالي بوكاليني (Boccalini) يصفها بأنها رأي متفق عليه بشكل عام (Anderson,1993:153)، وتم أخيرًا عقد إتفاق سلام بين أسبانيا وإنجلترا عام ١٦٠٤، وعلى الرغم من أن بريطانيا ستصبح داعية سياسات توازن القوى خلال القرن الثامن عشر، إلا أنها لم تسهم سوى بالقليل جدًا في تطور أي من النظرية أو التطبيق خلال

الثلاثة أرباع الأولى من القرن السابع عشر؛ إذ وقعت هي الأخرى في شباك الصراع الداخلي بين الملك والبرلمان بدرجة حالت دون لعبها لدور رئيس في الشؤون الأوروبية. ويمكن النظر إلى صلح وستفاليا الذي أذن بنهاية حرب الثلاثين عام سنة ١٦٤٨ على أنه حد فاصل شديد الأهمية في العملية الطويلة التي صار بها توازن القوى المبدأ الإرشادي المحوري للعلاقات الدولية الأوروبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ولكي يعمل توازن معقد للقوى بشكل فعال فإنه يحتاج إلى وجود نظام دولي فاعل يُعَد فيه الاستقلال السيادي للدول الهدف المركزي للسياسة الوطنية ويتميز باعتدال نسبي في أهداف السياسة الخارجية وبغياب لمشاعر المرارة والكره ذات الأساس العقائدي فيما بين الدول. ويمكن القول بإن صلح وستفاليا قد أضفى الصفة الرسمية على هذه الشروط في أوروبا وبهذا وفر الأساس لتقبل منطق توازن القوى كمحدد لسلوك السياسة الخارجية. كما أنه وضع حدًا لحروب مسيحية دافعها هو الدين والتي دارت رحاها على مدار قرن كامل في أوروبا، وأقر رسميًا بمفهوم السيادة الوطنية ودحض تطلعات البابا والإمبراطورية الرومانية المقدسة الهادفة إلى إعادة بناءٍ إمبراطورية مسيحية واحدة.

كانت فرنسا توشك أن تصل إلى منزلة القوة العظمى، على الرغم من موجة الاضطرابات الناجمة عن حروب الدين التى عصفت بها ولكنها تعافت منها لاحقًا، كما تعرضت لحركات تمرد الفروند (rebellions of the Fronde) فيما بين عامي ١٦٤٨ و١٦٥٢. وعلى الرغم من ذلك فقد شهد النصف الأول من القرن السابع عشر عددًا من المساهمات الفرنسية في تطور نظرية توازن القوى؛ حيث عزَّز الصراع الطويل بين فرنسا وأسرة الهابسبورج صورة التوازن ثنائي القطب التي تم تصوره في شكل ميزان له كفتان، وهو الأمر الذي جرت ملاحظته على سبيل المثال في وصف الدوق هنري دوق روهان لفرنسا وأسبانيا بـ "القطبين". وتكمن مشاركة روهان في تطور النظرية في تأكيده على فكرة المصلحة الوطنية؛ حيث قال بإنه مثلما حاولت أسبانيا فرض سيطرتها على أوروبا، فإنه كان من الطبيعي أن تبرز قوة عظمى أخرى (في هذه الحالة فرنسا) لتعمل كقوة موازنة لها. ولكن ما أن يحدث هذا التأثير النظامي العام، "فإن الأمراءَ الآخرين ينضمون إلى هذا الطرف أو ذاك تبعا لما تقتضيه مصلحتهم" (Wright, 975:53), وقد مثل هذا إضافة إلى تفكير الكتاب الفرنسيين السابقين من أمثال فيليب دو كومين الذي لاحظ الميل إلى بروز أزواج متوازنة من القوى التي يعادي بعضها بعضًا، مثل إنجلترا / فرنسا، وأسبانيا / البرتغال، وبافاريا / النمسا، ولكنه نظر إلي خصومتهما بشكل كامل من منظور القرب الجغرافي دون أن يظهر أي وعي بالمصالح الوطنية المختلفة في إطار نظام دولي

أوسع. ولكن روهان لا يقول بإن ينبغي أن تحكم المشاعر الاتزانية بهذه الصورة اختيار مصلحة الدولة. وفي هذا الخصوص كان معاصره فيليب دو بيتون (Philippe de Bethune) أكثر عمقًا؛ إذ قال بإنه ينبغي على الدول المحايدة مساندة الأضعف بين القوتين المسيطرتين بشكل واضح والقيام - عبر إحداث تعادل في القوى - بإجبار كلا الجانبين على تبني سياسة خارجية معتدلة، حيث أن أمن الدول "يكمن في معادلة القوة على كلا الجانبين بالتساوي، وعظمة أحد الأمراءِ تفضي إلى دمار جيرانه، ولهذا فإنه من الحكمة الحيلولة دون حدوث ذلك" (Wright,1975:34). كما ذكر بيتون أيضًا أن القوة أمر نسبي؛ حيث أن التهديد الذي تمثله دولة ما يعكس كل من حجم هذه الدولة ومواردها من ناحية، وقدرتها على توجيه هذه القوة نحو الخارج. وقد أطلق بيتون على المكونات الداخلية للقوة المحتملة لدولة ما مثل الثروة الاقتصادية، وحجم القوة المسلحة، ونوعية الأسلحة، وما إلى ذلك اسم "القوة المطلقة" لهذه الدولة. أما العوامل الأخرى الملموسة بدرجة أقل فقد أطلق عليها اسم "القوة المشروطة". ويتمثل أحد الأمثلة على النوع الثاني في المسافة، نظرًا لأن أميرًا مجاورًا ذا قوات ضئيلة قد يتمكن بسهولة أو سرعة أكبر من إلحاق الأذى بنا أو نجدتنا بالمقارنة مع أمير عظيم يقع بعيدًا عنا (نفس المصدر).

لقد كان من الصعب على الكتاب الفرنسيين الذهاب لما هو أبعد من الصورة ثنائية القطب البسيطة للتوازن. ونظرا لأن فرنسا كانت وبشكل واضح أحد "القطبين"، فإنه كان في استطاعتها التماس الدعم لموازنة أسبانيا أو النمسا ولكنها كانت غير مقنعة عندما تتطلع إلى دور توازنيّ أكثر دهاءً. وبما لا يتعارض مع ذلك، فلقد تم بذل بعض الجهود خلال رئاسة الكرادلة ريشيليو ومازارين للوزراءِ للظهور بمظهر الدولة "الموازنة" مع العمل في الوقت ذاته كالقوة الرئيسة المقابلة لأسبانيا؛ حيث طالب الكاردينال روشيليو سنة ١٦١٦ بلقب "حكم المسيحية" لملك فرنسا، في حين احتوت رسائل الكاردينال مازارين خلال الأربعينيات من القرن السابع عشر على العديد من الإشارات إلى توازن القوى. فعلى سبيل المثال ربط مازارين جمهورية البندقية بسياسة توازن القوى (Butterfield,1966:139). وبحلول منتصف القرن السابع عشر كانت الإيحاءات الأيديولوجية الإيجابية لـ "توازن القوى" قد صارت مقبولة بالفعل. وفي المعاهدة التي جرى توقيعها بين فرنسا والدانمارك عام ١٦٤٥، تشيران الدولتان إلى الحاجة إلى الحفاظ على توازن للقوى طويل الأمد (اتزان صحي ومعمر) "والذي عمل حتى الآن كأساس للسلم والهدوء العام (Anderson,1993:155).

شرعت بريطانيا حتى قبل استعادة تشارلز الثاني للملك في إنجلترا عام ١٦٦٠ في لعب دورًا أكثر نشاطًا في الدبلوماسية الأوروبية مرة أخرى. وقد وقع كرومويل على اتفاقية تحالف مع فرنسا عام ١٦٥٧ وهي الاتفاقية التي أدت إلى دخوله معها في الحرب ضد أسبانيا. وعلى الرغم من أن تصرف كرومويل هذا قد عزز من مكانة إنجلترا وحقق المجد لجيشها في معركة دونكيرك عام ١٦٥٨، إلا أنه تعرض للانتقاد لاحقًا؛ حيث انتقد سلينجسبي بيثِل (Slingsby Bethel) في كتيب له نشره في لندن عام ١٦٦٨ كرومويل بشدة لأنه خاض الحرب ضد أسبانيا بدلًا من أن يخوضها ضد فرنسا مما أفضى إلى تقليص قوة الأولى وزيادة سيادة الثانية وسيطرتها علي العالم المسيحي بشكل مجاوز للحد، وبهذه الطريقة قضى على التوازن بين التاجين الأسباني والفرنسي (Bethel,1668:368).

يعد تحليل بيثِل لسياسة كرومويل تحليلًا مثيرًا لعدد من الأسباب. وتتمثل حجته الأساسية في أن كرومويل تبنى شكل السياسة الخارجية التقليدية لإنجلترا دون تدبر لروح هذه السياسة؛ حيث استمرت إنجلترا تحت حكم كرومويل في خوض الحرب ضد أسبانيا، مثلما كانت تفعل على مدار ما يزيد عن قرن من الزمان، دون أن يتنبه إلى أن السبب الذي دفع إنجلترا إلى معارضة أسبانيا في الماضي - ألا وهو كونها الدولة الأوروبية الأكثر قوة والأكثر سعيًا لتوسيع رقعة أراضيها في القارة - صار هذا السبب ينطبق الآن على فرنسا وليس أسبانيا التي أخذ نجمها في الأفول.

كان بيثل يدعو إلى تبني سياسة خارجية مرنة لا يُسْمَح فيها للعداءات القديمة بالوقوف في طريق متطلبات اليوم. ومن اللافت أيضًا أن بيثل اعتقد أن هذه السياسة الهادفة إلى معارضة الطرف الأقوى في القارة الأوروبية لطالما كانت سياسة إنجليزية، وهي وجهة نظر متعجلة لا تنم عن دراسة كافية. وكان بيثل يكتب هذا خلال عهد تشارلز الثاني، وعلى الرغم من انتقاد ملاحظاته بشكل سطحي لسياسات كرومويل إلا أنها تضمنت أيضًا انتقادًا لسياسات تشارلز الثاني، لأن سياستيهما كانتا متماثلة في هذا الخصوص. كمؤيد للجمهورية يكتب في ظل نظام ملكي جرت استعادته، اضْطُرّ بيثِل إلى تبني طريقة ملتوية وغير مباشرة؛ حيث أن سياسة تشارلز الثاني المؤيدة للفرنسيين كانت الهدف الحقيقي المقصود بهذا الهجوم. وإذا ما أردنا إعطاءَ كرومويل حقه، يمكن القول أن التراجع النسبي في مكانة أسبانيا مقارنة بفرنسا لم يكن واضحًا أيام كرومويل بنفس الدرجة التي أصبح عليها بعد توقيع معاهدة البرانس عام ١٦٥٩. فعلى الرغم من أن أسبانيا كانت ضعيفة بلا شك، إلا أن حال فرنسا لم يكن بأفضل منها؛ حيث أنه وخلال

السنوات التي سبقت تحالف كرومويل مع الفرنسيين كانت فرنسا منهكة من أثر التحولات الكبيرة التي أحدثتها حركات تمرد الفروند مما جعل قوتها الكامنة غير ظاهرة.

على الرغم من انتقاد بيتِل الشديد لموقف إنجلترا من فرنسا الذي يتسم بالخنوع خلال عهد تشارلز الثاني، إلا أنه كان ذكيًا بما يكفي لإدراك أن إنجلترا لم تكن تمتلك القوة اللازمة لتحديد نتيجة الصراع الأوروبي بنفسها، وذلك نظرًا لاستمرار تراجع القوة الأسبانية وضعف ملوك أسرة الهابسبورج. ويتمثل البديل، كما إرتآه بيتِل في قيام إنجلترا بإضافة قوى أخرى إلى قوتها عبر التحالف مع دول أخرى، وهو ما سيؤدي إلى إفراز قوة ثالثة يكون لديها القدرة على لعب دور الموازن بمصداقية. ولذلك كان بيتِل متحمسًا في مدحه للتحالف الثلاثي بين إنجلترا والسويد والجمهورية الهولندية، الذي عُقد عام ١٦٦٨، وهو تحالف شُكل ليعمل كوسيط يسعى للتوصل إلى اتفاق سلام "معقول" بين فرنسا وأسبانيا، ويضمن هذا الاتفاق ما أن يتم عقده. وعلى الرغم من أن هذا التجمع المفاجيء للقوى الشمالية لم يؤد في الأساس إلى إضعاف فرنسا، إلا أنه جاءُ كانتكاسة دبلوماسية كبيرة، ليس فقط لأن انجلترا كانت تتخذ تقليديًا موقفًا حذرًا من التحالفات في وقت السلم، ولكن أيضًا لأن إنجلترا والجمهورية الهولندية كانتا قد خرجتا للتو من الحرب الإنجليزية / الهولندية الثانية. ولهذا فإن "وساطة" القوى الشمالية كانت عاملًا هامًا في إنهاءِ حرب الوراثة (War of Devolution) بين فرنسا وأسبانيا التي كانت قد بدأت في عام1667. وعلى الرغم من أن بيتِل شبه حكمة السياسة التوازنية لتشارلز الثاني بتلك الخاصة بالملكة إليزابيث الأولى (١٦٧١)، إلا أن الملك سرعان ما تحوَّل إلى تبني سياسة مؤيدة للفرنسيين ومناهضة للسياسة الهولندية. ومع هذا فقد حدد بيتِل الفرص المتاحة أمام إنجلترا للعب دور الموازن وعين الطريقة الفضلى للإبقاءِ عليه، ألا وهي إقامة تحالف. ولم يكن بيتل وحيدًا فيما يتعلق بالتفكير وفق هذا الإطار؛ إذ قام البارون دو ليزولا (Baron de Lisola)، وهو السفير الإمبراطوري في بروكسل، بنشر كتيب عام ١٦٦٧ اتهم فيه فرنسا بالسعي لتحقيق "ملكية كونية"، ومما يدعو للسخرية نوعًا ما أنه أوصى بأن تعمل دول أوروبا بنصيحة الفرنسي دو روهان وأن تدرك أنها في حاجة إلى "إحداث توازن" بين القوتين الفرنسية والأسبانية، إذا ما أرادت تأمين استقلالها والحفاظ على حالة السلم في أوروبا.

وهناك إجماع عام على أن مهندس التحالف الثلاثي الدرامي كان السير ويليام تيمبل (William Temple)، أحد أقدر الدبلوماسيين لدى تشارلز الثاني وأكثرهم انتماءً ، والذي عمل كمبعوث في كل من بروكسل ولاهاي. وقد كان من المعارضين لسياسة الملك المؤيدة

للفرنسيين وداعية إلى عقد تحالف مع الهولنديين. وقد استمر تيمبل في تكرار التحذيرات الموجهة للملك تشارلز الثاني من أن الأخطار المحدقة بأوروبا جراءٍ قوة فرنسية متفوقة كانت غالبًا ما ترابض في مصطلحات توازن القوى، وأنه يولي اهتمامًا خاصًا لآليات الحفاظ على حالة الاتزان.

لقد أزعج العدوان الفرنسي في حرب الوراثة كل من لندن ولاهاي، وكان هدف تشارلز الثاني من وراءِ عقد التحالف الثلاثي هو نفس الهدف الذي كان محفزًا للهولنديين على فعل ذلك. إذ نظر الاثنان إلى خطوات التقدم التي حققها الفرنسيون في الأراضي المنخفضة الأسبانية (بلجيكا الحالية) على أنها تمثل تهديدًا لأمنهما، ولكن كلاهما كانت لديه أسبابه الخاصة التي تدفعه إلى عدم الرغبة في جرح مشاعر لويس الرابع عشر كثيرًا. فالهولنديون كانوا لا يزالون من الناحية العملية حلفاءُ لفرنسا، بينما كان تشارلز الثاني لا يزال عاقدًا العزم على تبني سياسة خارجية مؤيدة للفرنسيين. ولهذه الأسباب تخفى التحالف الإنجليزي الهولندي الذي تم عقده عام ١٦٦٨ في صورة عرض للوساطة فقط لا غير بين كل من أسبانيا وفرنسا. وفي الواقع فقد اتفقت إنجلترا والجمهورية الهولندية والسويد سرًا على أنهم سيعمدون إلى استخدام القوة العسكرية إذا اقتضت الضرورة ذلك لإجبار فرنسا على التوصل إلى سلام توافقي مع أسبانيا. وكان هذا تطورًا هامًا للغاية استباقًا لدور المُوازن الذي ستلعبه إنجلترا في القرن التالي.

وقد أدت احتمالية الإضطرار إلى استخدام القوة لفرض تسوية ما إلى إجبار إنجلترا على التفكير في آليات السياسة التوازنية. ولكي تكون حاسمة، احتاجت إنجلترا إلى تعزيز قدراتها العسكرية، وطلب الملك المال من البرلمان للاستعانة به في تقوية سلاح البحرية. وقد شرح تيمبل هذا الأمر في رسالة موجهة إلى القائد السياسي الهولندي (Grand Pensionary of Holland)، دو ويت (de Witt)، في مارس من عام ١٦٦٨"نظرًا لأننا نجُرّ على نفسنا الحرب نتيجة لرغبتنا في السلام، فإنه يتوجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا وعلى العكس من ذلك لنجُرّ على أنفسنا السلم عبر إظهار كافة مظاهر الرغبة في الحرب".

على خلاف الكتاب السابقين الذين تناولوا هذا الموضوع، نظر تيمبل بشكل واضح إلى السياسات الوطنية الرامية إلى إحداث توازن في القوى على أنها تعمل في إطار نظام دولي أوروبي أوسع. ولكنه كان متبصرًا بما يكفي ليدرك أن الدول الأخرى قد تستخدم تفكير توازن القوى بشكل مشروع لتحجيم إنجلترا عندما تقتضي الحاجة ذلك. فعلى سبيل المثال، رأى تيمبل أن مصالح الجمهورية الهولندية تتمثل في "الحفاظ على بقائها

عبر التحالف مع إنجلترا ضد فرنسا، والتحالف مع فرنسا ضد إنجلترا، مثلما تحالفوا مع الأثنين سابقًا ضد أسبانيا" (Sheehan,1988:28).

أظهر كل من تيمبل وسلينحسبي بيثِل وعيًا بأهمية التوازنات الفرعية للقوى، حيث نصح تيمبل الهولنديين "أن يقوموا بإحداث نوع من التوازن بين مملكتي السويد والدانمارك الأقل ثقلًا وأهمية، وبين التاجين الفرنسي والأسباني الأكثر ثقلًا وأهمية". وبالمثل امتدح بيثِل البرلمان الممتد (Long Parliament) لتحالفه مع هولندا من أجل الحفاظ على بقاءِ الدانمارك كقوة أساسية من أجل موازنة القوة السويدية" (المصدر نفسه: ص٢٩)؛ حيث أدرك أن توازن القوى في بحر البلطيق كان يعد ضرورة إذا ما أراد الإنجليز للإمدادات البحرية الهامة، وخاصة الخشب، أن تستمر في الوصول إلى بريطانيا التي كانت تعتمد على القوة البحرية في الحفاظ على أمنها.

لعبت مساهمات كل من بيثِل وتيمبل دورًا هامًا في تطور فكر توازن القوى بإنجلترا لأنها جاءت في وقت لم تكن فيه هذه الفكرة تحظى بأي قبول لدى قيادة الدولة، كما أنها لم تنجح في الفوز بهذا القبول على مدى أجيال. وينطبق هذا أيضًا على جورج سافيل (George Savile)، ماركيز هاليفاكس، الذي كان معروفًا عنه قلقه من تنامي القوة الفرنسية في القارة الأوروبية خلال فترة حكم الملك تشارلز الثاني المُحبّ للفرنسيين.

وعلى خلاف أبناءَ وطنه، فإن نفوره من فرنسا لم يكن نابعًا من تعصب ديني أعمى أو رهاب الأجانب، ولكن من إدراك واضح لما رأى أنه التهديد الفرنسي للحريات في أوروبا. وقد أكد في كتاباته على أن فرنسا كانت وريثة "قوة حققت الموازنة بقدر أكبر من اللازم"، وأن مجابهة التضخم الفرنسي هي الإجابة الصحيحة، تمامًا مثلما كان من الصواب الوقوف في وجه القوة الأسبانية خلال القرن السابق. ففي حين أنه قد قيل أحيانًا أن السياسة التوسعية الأسبانية في أوروبا خلال القرن السادس عشر كانت ناتجة عن "الكثلكة" أو النزوع إلى الشر المميز للأسبان كأمة، قال هاليفاكس" تحول مصدر التهديد من أسبانيا إلى فرنسا أظهر أن وضع القوة السائدة هو السبب وراءَ مثل هذا التضخُم، ولذلك فإن حليف اليوم يمكن أن يصبح المعتدي المرهوب غدًا". وقد أكد هاليفاكس على حقيقة أن سياسة توازن القوى لا يمكن أن تسترشد بالعداءات أو الصداقات التقليدية، ولكن فقط بمتطلبات الحاضر. ويجب أن تكون الحركة الهادفة لمجابهة قوة متفوقة آلية بغض النظر عن مصدر التهديد. وفي كتابه" شخصية القُلّب " The Character of a "Trimmer" (1969) الذي تم نشره عام ١٦٨٥، أعلن هاليفاكس إنه ليس منحازًا سواءً إلى أو ضد فرنسا، وقبل القول بأنه عندما كانت أسبانيا في أوج قوتها لجأت إلى استخدام

نفس الأساليب التي قام الفرنسيون بتبنيها لاحقًا. فلم يكن التحيز هو ما حركه ولكن المخاوف من ظهور قوة مهيمنة. ولقد ذهب إلى حد قبول تصرف فرنسا المعارض لإنجلترا خلال الحروب الإنجليزية / الهولندية؛ إذ يقول بإن ذلك التصرف كان صحيحًا نظرًا لأنه عندما حقق الإنجليز الفوز "عقد ملك فرنسا، كأمير حكيم، العزم على مساندة الطرف المهزوم، ولم يكن ليسمح بعد ذلك بوقوع القوة البحرية في يد واحدة تمامًا مثلما كان سيعارض خضوع أوروبا لملك واحد" (Halifax, 1969:89). وقد كان هاليفاكس شبيهًا ببيتِل في إظهاره بنفس الدرجة سياسات إنجلترا الهادفة لتحقيق التوازن في القوى على مدى قرون مضت، حيث أطلق على إنجلترا القرن السادس عشر لقب "الحكم الدائم" بين فرنسا وأسبانيا، كما يظهر ذلك في انتقاده كرومويل لخوضه حرب ضد أسبانيا بدعوى أن ذلك كان له تبعات سلبية على توازن القوى السائد (المصدر نفسه).

أدت السياسات التوسعية لفرنسا في ظل حكم لويس الرابع عشر إلى تسارع كبير في تطور نظرية توازن القوى. وكما ذكر مارتن وايت (Martin Wight)، فإنه "إذا كان الكفاح ضد فيليب الثاني هو جعل توازن القوى يعمل بصورة منهجية، فإن الكفاح ضد لويس الرابع عشر هو ما رفع توازن القوى إلى مرتبة النظرية" (Wight,1973:97)، وبحلول هذا الوقت كانت فكرة توازن القوى قد دخلت بصورة واضحة نوعًا ما إلى التيار الرئيس للفكر الأوروبي فيما يتعلق بالعلاقات الدولية. وقد لفت باترفيلد الانتباه إلى الحقيقة التي مفادها أنه يمكن اكتشاف الإشارات إلى توازنات القوى بدءًا من القرن السادس عشر، ولكنها ستكون قليلة بعض الشيء من حيث العدد، ولكن بدءًا من عام ١٦٠٠ فصاعدًا لا تصير هذه الإشارات عديدة فحسب، بل يصبح معناها هو الآخر أكثر وضوحًا. وانطلاقًا من منتصف ذلك القرن فصاعدًا "تبدأ الإشارات في التدفق بصورة مذهلة. وحسبما أرى فإن العقيدة لم تتطور ذلك التطور اللافت للنظر سوى عند هذه النقطة" (Butterfield,1966:139).

لم يكن من قبيل المصادفة أن ازدهر مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية خلال حقبة نيوتن في أواخر القرن السابع عشر، وهي الحقبة التي سيطر عليها الانبهار العقلي بآليات عمل الكون، لأنه وكما ذكر وايت (1979:168) "إن توازن القوى هو مبدأ ما يمكن أن نسميه بآليات سياسة القوة، وتعد الاستعارة الآلية مفيدة في وصف العلاقات الدولية". لقد نشر كيبلر قوانين الحركة الكونية في عام ١٦١٩، وبحلول عام ١٦٨٧ كان نيوتن قد طور قوانين الجاذبية، وهكذا فإن المادة المتاحة للتمثيل كانت آخذة في التزايد بصورة مُطَّردة.

الاتزان الأوروبي والأزمة العامة

هناك عدد من الملامح الهامة التي تتجلى بوضوح عند السعي لتفسير انتصار فكرة توازن القوى خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر في أوروبا. ويعد بروز الدولة ذات السيادة في غرب أوروبا وما صاحبها من إضفاءٍ للصبغة المركزية على القوة السياسية والعسكرية من بين هذه العوامل. وقد كان لمثال النظام الدولي الإيطالي المبكر أهمية كبيرة، ولكن ربما تكون التأملات التي صدرت بخصوصه عن جيل لاحق من المؤرخين الإيطاليين الأمر الأكثر أهمية. وقد عملت الطباعة على نشر تفسيراتهم عبر أوروبا. كما أفضى الانقسام الطائفي لأوروبا، الذي نتج عن حركة الإصلاح الديني (the Reformation) وقبول مبدأ "حيث يكون الحاكم، يكون دين الدولة" (cuius regio, eius religio)، إلى إنهاءِ وحدة العالم المسيحي وساعد على إفراز نظام دولي يتألف من عدد كبير من الدول ذات القوة المتكافئة. كما أدت الثورة العلمية إلى إنتاج ثروة من الاستعارات بالإضافة إلى انبهار بآليات التوازن. كل هذه العوامل ساعدت في تفسير السبب وراءَ ظهور فكرة توازن القوى بهذا القدر الكبير من القوة، ولكنها ليست كافية في حد ذاتها. وفي الواقع فقد حددت الدراسات السابقة لمناشيء سياسة توازن القوة العديد من مثل هذه العوامل الهامة التي أسهمت في حدوث ذلك. ولكن ما لم تشرحه بشكل كامل هو السبب وراءَ كون هذه العوامل مؤثرة بهذا القدر بعد عام ١٦٥٠؛ إذ أن العديد منها كان موجودًا خلال القرن السادس عشر دون أن يتمخض عن تأثير مشابه، وقد توفرت بعض العوامل المشابهة في العالم الإغريقي القديم دون أن تفضي إلى نفس النتيجة. وتكمن الإجابة على هذا الشذوذ في الظاهرة التي غالبًا ما يتم الإشارة إليها بـ"الأزمة العامة" للقرن السابع عشر، والتي كانت نفسها ناتجة عن قوى جرى تحريكها خلال القرن السابق. ويقول تيودور راب (Theodore Rabb) في دراسته الممتازة لهذا الموضوع إن الأزمة المعنية كانت تتعلق بموقع السلطة، "في عالم أصبح فيه كل شيء مشكوك به، وحيث سادت تلك الحالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار، هل يستطيع الواحد منا الحصول على ضمانة وسيطرة وقبول مشترك لبعض البنى في الوقت الذي لا يبدو فيه أن يمكن التوصل إلى أي منها؟" (Rabb,1972:33).

لقد برزت أزمة السلطة كنتيجة لكل من عصر النهضة وحركة الإصلاح الديني؛ حيث أعادت هاتان الظاهرتان تشكيل نظرة الأوروبيين إلى العالم وإلى مكانة الجنس البشري في الكون بشكل كلي. حيث تشارك الأوروبيون خلال العصور الوسطى في نظرتهم للعالم، ورأوا فيها الكون على أنه بناءٌ هرمي يحتل الرب فيه مكانة القمة، وأن الجنس البشري مذنب

ووضيع. وكان النظام الاجتماعي عبارة عن نظام هرمي صارم حكم قادته الزمنيين والمكانيين وفقًا لتعاليم الإله. وكالمخلوق الأسمى بين مخلوقات الرب، عاش الجنس البشري في عالم يمثل مركز الكون. وكانت الفلسفة والفن تدور حول القضايا والتمثيلات الدينية.

ومع بزوغ عصر النهضة وحركة الإصلاح الديني، أخذ هذا البناءُ والمنظور المنظم للعالم الأوروبي خلال العصور الوسطى في التفكك بشكل مُطَّرِد؛ حيث أن الفكر الفردي المميز لعصر النهضة تخاصم مع التقسيمات الصارمة لمجتمع العصور الوسطى، وأطلق اتجاهات نحو الفردية والعلمانية. كما كُسِرَت هيمنة الكنيسة، وهي العملية التي سرَّع من وتيرتها انطلاق حركة الإصلاح الديني التي حطَّمَت وحدة العالم المسيحي. وظهرت دول جديدة انخرطت في عملية ثابتة من إضفاءِ الصبغة المركزية على السلطة.

وبالإضافة إلى هذا فقد دحض مفكرو عصر النهضة المفهوم الباعث على الراحة الذي مفاده أن الأرض هي مركز الكون وأن الجنس البشري يحظى بأهمية فريدة من بين كل الأنواع الأخرى؛ حيث أثبت كل من كوبرنيكوس وجاليليو أن الأرض كانت أحد الكواكب، وهو ما أدى إلى تقويض اللاهوت المعقد للكنيسة خلال العصور الوسطى. وقد جرى استبدال الأمور القطعية التي أتسمت بها حقبة العصور الوسطى بالشك وبحس عميق من عدم الأمان. ووفقًا لتعبير العالم الفرنسي بليز باسكال (Blaise Pascal) : "ينتباني خوف بعدما غمرتني الضخامة غير المحدودة للأماكن التي أجهلها، والتي لا تعرفني" (Perry,1993:71). وقد فاقمت حركة الإصلاح الديني حالة الكرب الفكري هذه عبر إزالة الإطار المشترك لاستكشاف هذه القضايا، وإطلاق حرب أيديولوجية بين المسيحيين. وقد هددت العديد من الطوائف البروتستانية السلطة التقليدية بدرجة أكبر عبر تحدي سلطة الملك.

منح عصر النهضة الأوروبيين منظورًا جديدًا تمامًا، فعلى صعيد الفن، كان هذا الأمر صحيحًا بالمعنى الحرفي تقريبًا؛ حيث طور الفنانون الإيطاليون خلال القرن الخامس عشر تقنية المنظور الخطي وهو ما سمح بتصوير الواقع كما يُرى من منظور معين. وقد سمحت هذه التقنية للفنان "بتقديم الواقع بشكل حاد وأكثر تغلغلًا، ولكنها أظهرت في الوقت نفسه وبوضوح شديد أوجه القصور والالتباس في الإدراك الإنساني" (Koenigsberger,1987:22). وبمعنى أوسع فقد أدى اكتشاف كولمبوس للعالم الجديد في عام ١٤٩٢ ووصول المستكشفين الأوروبيين للمحيط الهندي إلى تغيير صورة العالم لدى الأوروبين.

مر قرنان تقريبًا فيما بين ظهور نظام بدائي لتوازن القوى في إيطاليا خلال العقود الأخيرة من القرن الخامس عشر، وانتصار فكرة توازن القوى في غرب أوروبا بحلول نهاية القرن السابع عشر. وقد أربك الانتشار المتردد لقبول هذا المفهوم مؤرخي العلاقات الدولية أمثال هربرت باترفيلد، ولكن الشيء المهم ليس هو الانتقال البطيء للفكرة الأصلية بل الأسباب التي أدت إلى تقبلها في النهاية.

وكما قال راب بصورة تتسم بالإقناع، فإن الفترة من القرن السادس عشر وحتى بدايات القرن السابع عشر كانت فترة اضطرابات وتغيير وإثارة وكرب في أوروبا؛ حيث أتسمت هذه الفترة الطويلة بمحاولات مؤلمة للتوافق مع مجموعة هائلة من الأفكار الجديدة في جميع المجالات وهي الأفكار التي أزاحت جانبًا الأمور القطعية القديمة التي أتسمت بها العصور الوسطى.

مع فقدان التوقعات لقدرتها على الإقناع، ساد مناخ من تلمس الطريق والشعور بعدم الارتياح. حيث تشبث قادة أوروبا وفلاسفتها وفنانوها بعالم بدى أنه يتداعى فوقهم... حيث يتخلل ذلك الشعور بأن جميع المعالم البارزة قد اخفت المؤلفات التي صدرت في ذلك العصر إما كان الرجال يقوضون هذه المعالم وإما كانوا يلتمسونها دون جدوى (Rabb,1975:37).

لم يكن من الممكن أن تستمر حالة عدم اليقين الفكري هذه إلى ما لا نهاية، وقد يكون العلم، وهو ربما ما يدعو للسخرية، السبب الذي ساعد على زرع بذور الشك عبر تقويضه للنموذج الأرسطي للكون والذي وجد في النهاية حلًا توافقيًا للأعمال الفكرية المنتجة في هذه الحقبة مع بروز مفهوم موحد جديد للكون ذلك الذي قدمه نيوتن.

لقد كان لهذه الوظيفة التوفيقية والهادفة إلى إحداث التجانس والتناغم دور هام، كما أنها تفسر أسباب نجاح الاستعارة "الميكانيكية" في الترويج لنظرية توازن القوى خلال هذه الفترة وفقًا لما ذكره هاس. حيث أتسمت المئة سنة السابقة بالشقاق الديني، والاضطراب السياسي، والحرب. وقد أدى ذلك إلى التماس الانسجام والتناغم في جميع مناحي الفكر الأوروبي خلال القرن السابع عشر تقريبا، وهي سمة مميزة للفترة الباروكية.

نظرا لحالة الاضطراب التي تعد حرب الثلاثين عام (48-1618) أحد الأمثلة الوحشية عليها، لم يكن من المستغرب أن يتجلى هذا السعي وراءَ الانسجام والنظام بشكل خاص في العلاقات الدولية، وهو ما نتج عنه سلسلة من العروض لتحقيق السلام الأبدي (على سبيل المثال صلي، وبن، وبلرز) وصياغة جروشياس (Grotius) لمباديء القانون الدولي والذي يقول في مؤلفه المعنون بـ "حول قانون الحرب والسلام" " On the Law of War

and Peace"(١٦٢٥) أن القوانين الدولية تقوم على أساس القـوانين الطبيعيـة المعروفـة لأبناءِ الجنس البشري بأسره. وقد قبل بالسيادة النهائية للدول واقـترح جهـودًا منطقيـة للحد من أهوال الحرب، لكنه لم يعتقد أن بالإمكان إلغاءِ الحروب تماما.

ستربط الأجيال اللاحقة هذه الأفكار بمفهوم توازن القوى الـذي روَّجَـت لـه الثـورة النيوتنية في العلم. ففي وقت متأخر كبـدايات القـرن العشريـن كـان بإمكـان أوبنهـايم القول بإن "وجود حالة من الاتزان بين أعضـاءِ الأسرة الأمميـة يعـد شرطًـا لا غنـى عنـه لوجود القانون الدولي نفسه" (١٩٠٥، الفصل الأول: ٧٣-٧٤). وكـان المنطـق الـذي بنـى عليه أوبنهايم قوله هذا، والذي كان يمثل وجهة النظر السائدة عند بداية القرن الثـامن عشر، هو أنه في نظام يفتقر إلى وجود سلطة كلية تـتم المحافظـة عـلى احـترام القـانون الدولي عبر توازن القوى الذي يضمن شبه تكـافؤ في القـوة بـين القـوى الكـبرى حتـى لا يتمكن أي منها من خرق التقاليد المتعارف عليها في المجتمع الدولي وينجو دون عقاب.

وكما قال راب، فإن نموذج نيوتن للكـون كـان يـتم تقبلـه بشـكل سريـع كـالإجماع الجديد نظرًا لأنه قدم نهاية لفترة طويلة من عدم اليقين الفكري بالنسبة للأوروبيين. "ما كان العصر يريد سماعه هو أن العالم كان متنـاغمًا وعـاقلًا، وأن الـبشر كـانوا يتمتعـون بمقدرة عجيبة، وأنهم قد وُهبـوا قـدرات عقليـة منظمـة يمكنهـا حـل جميـع المشـاكل" (Rabb,1975:114). وقد تم تبني أفكار نيوتن ولوك لأنهـا لبـت حاجـة مُلحَّـة لنظريـة معرفية تضع حدًا، على مدار القرنين التاليين على الأقـل، للشـكوك المؤلمـة حـول مصـدر النظام والسلطة التي أتسم بها القرنان السابقان. وقد التئمت نظرة جديدة للعالم حول بنية الأطر الشاملة لكل شيء، وهي النظرة التي يمكن أن يتم فيها دمج النموذج الإيطالي السابق لتوازن القوة فيما بين القوى الرئيسة بسهولة ويسر.

أحد الملامح الجديرة بالذكر هنا هو أن توازن القوى كمفهوم برز بملمحين مميـزين ولكنهما غير متناغمين تمامًا. نظر الأول إلى التوازن على أنه جزء من طريقة للحفاظ على استقلال الدول في إطار النظـام عـبر إنشـاءِ آليـة لإطـلاق التحالفـات في مواجهـة الـدول المتطلعة إلى الهيمنة. وقد أصبح هـذا الإدراك، الـذي كـان سـائدًا في بريطانيـا، التفسـير القطعي لمفهوم توازن القوى فيما بين المفكرين الـواقعيين النـاطقين بالإنجليزيـة خـلال القـرن العشريـن، أمـا المنظـور الثـاني فقـد نظـر إلى تـوازن القـوى بمعنـي جروشـياسي (Grotian sense) يوفر الإطار الباعث على التناغم الذي يحافظ عـلى المجتمـع الـدولي الذي ظهر كنتيجة لتسوية وستفاليا عام ١٦٤٨. وعلى الرغم من أن التحالفات المناهضة للهيمنة تبرز هنا أيضًا، فإن هذا التصور الثاني يدين بدرجة أكبر لتأثيرات الثورة العلميـة على الفكر الأوروبي، وأكد الفكرة القائلة بأن أوروبا نظام دولي يتألف من مجتمع يتحدد

بالترافق مع عالم مسيحي مختفي. وقد ثبت أن هذا المفهوم هو الأكثر تقبلًا لدى الدول الناطقة بالألمانية ودول الإمبراطورية الرومانية المقدسة على وجه الخصوص. كما كان هذا أيضًا هو المفهوم السائد خلال مرحلة دبلوماسية "الحفلات الموسيقية" في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

بحلول نهاية القرن السابع عشر، كان مفهوم توازن القوى آخذًا في اكتساب قبولًا عامًا كالمبدأ المنظم للدبلوماسية الأوروبية. لكن وكما أوضح أندرسون (1993:159-63) فإن هذا لم يكن تطورًا حتميًا، وأنه كانت هناك انتقادات قوية للمفهوم في عالم مازال ملتزمًا بالدين إلى حد كبير، وذلك نظرًا لما انطوى عليه من جوانب علمانية وغير أخلاقية. وفي الواقع فقد استمر تقديم وعرض الصورة المنافسة لعالم مسيحي موحدًا قادرًا على مجابهة العالم الإسلامي كوحدة واحدة خاصة في الدول الكاثوليكية، وبالنسبة للمثاليين من أصحاب النظرة الدينية كان مفهوم التوازن، الذي دعى إلى عقد تحالفات مرنة والعمل ضد إخوانهم في الدين، مفهومًا صادمًا للغاية.

مثلما كان لزامًا على مبدأ توازن القوى أن يتنافس من أجل الفوز بالقبول مع المنظورات البديلة الأكثر تقليدية، فإن تطبيق سياسات التوازن كانت بعيدة عن الفوز بالقبول التام. وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن تحالفات يمكن وصفها بشكل مبرر على أنها ائتلافات لتوازن القوى، لكن وفي الوقت ذاته فقد وجدت العديد من الدول أنه من الملائم التحالف مع القوة المهددة، إما خوفًا وإما أملًا في تحقيق مكاسب عبر الفوز بأراض جديدة، وهي الظاهرة التي سيطلق عليها القرن التالي اسم "العربة الرابحة" والتي تعد نقيض السياسة التوازنية.

حرب عُصبة أجزبرج وبروز بريطانيا

حدثت عملية إعادة تنظيم أساسي في موقف القوى الأوروبية فيما بين عامي ١٦٨٣ و١٦٨٩؛ حيث شهدت العشرين عام السابقة إختلالًا في موازين القوى لصالح فرنسا، فكانت ممالك الهابسبورج مغلوبة على أمرها فيما بين عامي ١٦٦٠ و١٦٨٣. وقد استمرت أسبانيا في انحطاط دون أي شعور بالندم أو الرغبة في المقاومة، في حين أضعفت حرب الثلاثين عام المخيفة (١٦١٨-١٦٤٨) النمسا حيث انتهي بها الحال في صلح وستفاليا إلى تراجع مكانتها ونفوذها في ألمانيا. كما كانت النمسا تتعرض لضغط أيضًا من الدولة العثمانية وهكذا فإنها لم تكن في وضع يمكنها من العمل كثقل مضاد للقوة الفرنسية. وبحلول يوم ١٤ يوليو ١٦٨٣، كانت الثروات النمساوية قد بلغت الحضيض، وكان الجيش

التركي يحاصر فيينا وقد هرب الإمبراطور نحو الشمال إلى مدينة باساو. ولكن من تلك اللحظة فصاعدًا، بدأت النمسا في التعافي واستعادة حيويتها. وفي يوم ١٢ سبتمبر 1683 تعرض الجيش التركي إلى هزيمة منكرة في موقعة كاهلنبرج على يد القوات الإمبراطورية بقيادة جون سوبيسكي ملك بولندا. وقد تلى ذلك هجوم نمساوي مضاد تمكنت عبره القوات الإمبراطورية من طرد الأتراك من النمسا وإعادة الاستيلاءِ على مساحة كبيرة من أراضي المجر، التي تم فيها إعلان أفراد أسرة الهابسبورج كملوك بالوراثة. وسرعان ما أضافت النمسا إلى أراضيها أيضًا كلاً من ترانسلفانيا وسلوفينيا وكرواتيا. وعلى الرغم من أن الحرب استمرت حتى عام ١٦٩٩، فإن هذه المكاسب التي حققها ملوك أسرة الهابسبورج عنت أنهم كانوا في مأمن من هجمات الأتراك. وأخيرًا كان التهديد التركي لأوروبا المسيحية آخذًا في الانحصار. وقد عززت الانتصارات النمساوية من مكانة الإمبراطور بشكل كبير للغاية وأنعشت العزيمة النمساوية. وبالإضافة إلى ذلك فقد منحت ملوك أسرة الهابسبورج أيضًا مساحة من الأراضي أكبر بشكل ملحوظ، تفوق إلى حد كبير الخسائر التي تعرضوا لها عام ١٦٤٨، بحيث أنه بحلول التسعينيات من القرن السابع عشر صار إمبراطور الهابسبورج في موقف يؤهله للعب دور الثقل الموازن لقوة الملك الفرنسي.

وقعت في الفترة ذاتها بعض التطورات التي تعد على نفس الدرجة من الأهمية في الأطراف الغربية لأوروبا؛ حيث أن "الثورة المجيدة" في عام ١٦٨٨، التي وضعت ويليام الثالث على عرش إنجلترا، كانت كفيلة بإرجاع بريطانيا إلى لعبة التوازن الأوروبي. وقد عجّلت الحماقات التي ارتكبها كل من جيمس الثاني ولويس الرابع عشر حدوث هذه "الثورة"؛ فبينما كان جيمس الثاني منشغلًا بالعمل على تضييع شعبيته في إنجلترا، قام لويس الرابع عشر بثلاث خطوات تتسم بالتخبُّط، والتي أثرت اثنتان منهما بصورة خاطئة على سياسة "فرق تسد" التي تبناها إزاءُ التوازن المحدود، أما الثالثة فقد تمثلت في العودة في وقت غير مناسب إلى تبني سياسة عدم التسامح الديني التي أتسم بها الجيل السابق.

كان لتلك الخطوة الأخيرة، ألا وهي سحب مرسوم نانت في عام ١٦٨٥، العديد من التداعيات الهامة على الاتزان الأوروبي؛ حيث خسرت فرنسا مهارات مواطنيها البروتستانتيين وأدى طردهم إلى تقوية تلك الدول التي فرّ إليها الهاجينوت (Huguenots) خاصة إنجلترا، وبروسيا، والجمهورية الهولندية. وفضلًا عن ذلك فإن وصول أعداد كبيرة من الهاجينوت إلى إنجلترا لم يؤد فقط إلى إزعاج البروتستانت

الإنجليز بشكل كبير للغاية ولكنه أيضًا حفز بشدة تكوين الإنجليز لرأي واعي حول الشؤون الأوروبية.

وقد ألحق ما قام به لويس الرابع عشر من أفعال عام ١٦٨٨ ضررًا أكبر بالقضية الفرنسية. فباجتياح بلاتينيت تلك السنة، مكنت فرنسا ويليام، المنتسب إلى أورانج، من الإبحار نحو إنجلترا آمنًا لعلمه بانشغال الجيوش الفرنسية بشكل كامل بعيدًا عن الحدود الهولندية. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان بإمكان فرنسا استخدام أسطولها للحيلولة دون عبور ويليام لإنجلترا، ولكنها فضلت عدم فعل ذلك لاعتقادها الخاطيء بأن نزول ويليام إنجلترا سيفضي إلى حرب أهلية طويلة الأمد فيها ستربك خطط القائد الهولندي وتشغله مما سيترك فرنسا حرة في سعيها لتحقيق مطامحها في أوروبا. وقد كان هناك إجماعًا على ارتقاءِ ويليام المنتسب إلى أورانج للعرش الإنجليزي، وكان هذا حدثًا حاسمًا في إعادة بناءِ الاتزان الأوروبي وقبول أفكار توازن القوى في إنجلترا.

أدى ارتقاءُ ويليام الثالث عرش إنجلترا إلى منحها ملكًا له خبرة ومعرفة بشؤون السياسة في القارة الأوروبية أكبر من أي ملك إنجليزي آخر على مدى قرون. وفي حين أن ملوك آل ستيوارت اللاحقين تبنوا سياسات خارجية تخدم أهداف أسرتهم الحاكمة، والتي أتت فيها مصالح الدولة في المرتبة الثانية بعد مصالح الأسرة المالكة، فإن وجود ويليام المنتسب إلى أورانج في إنجلترا عام ١٦٨٨ في حد ذاته كان راجعًا لحقيقة أنه أراد لإنجلترا أن تتحمل مسؤولياتها الأوروبية. فقد عبر ويليام بحر الشمال لكي يجذب إنجلترا إلى التوازن القائم ضد فرنسا وليس ليلقنها أصول نظرية التوازن، ولكن بفضله تطورت بريطانيا بسرعة إلى دولة قادرة عن وعي على تبني سياسة خارجية على مدار القرن التالي تهدف إلى تحقيق توازن القوة. فمثل بيتِل وهاليفاكس، أكد ويليام الثالث على أن معارضته لفرنسا كانت حتمية فقط لأن فرنسا كانت تعد القوة المتفوقة. كما أصرَّ على أنه في حال ما إذا تعرضت أوروبا لتهديد مماثل من قبل النمسا، فسيعارض ملوك أسرة الهابسبورج بنفس الدرجة من الحماس. وقد قال كلام مماثل للسير ويليام تيمبل عام ١٦٧٥، حيث ذكر أنه في حال تضخم نفوذ أسرة الهابسبورج، فسيكون "حينها فرنسيًا تمامًا مثلما هو أسبانيا الآن" (Gibbs,1969:6).

ومع تقدم الجيش الإمبراطوري نحو بلجراد في صيف عام ١٦٨٨، لم يكن لويس الرابع عشر غافلًا عن أن شروط تحقيق توازن في القوى ثنائي القطب بأوروبا قد بدأت تعيد التأكيد على نفسها مرة أخرى، ولهذا فقد غامر بشن هجوم سريع سيمكِّن فرنسا من تحقيق مكاسب كبيرة في غرب أوروبا قبل أن يستطيع الإمبراطور النمساوي أن يوجه

كل ثقل قوته المتنامية للهجوم على الغرب. وفي الوقت نفسه فإن شن هجوم فرنسي سيجلب بعض من مشاعر الارتياح لحلفائهم الأتراك. وقد نجحت الجيوش الفرنسية في تحقيق نجاح أولي، بينما كان الجيش الإمبراطوري مشغولًا بالحرب مع الأتراك وويليام المنتسب إلى أورانج بالحاجة إلى تنظيم حملة عسكرية ضد جيمس الثاني في أيرلندا. ولكن جرى تشكيل أول الائتلافات الكبرى "لاحتواءِ" القوة الفرنسية.

ضمَّ "التحالف الكبير" كل من الجمهورية الهولندية وأسبانيا وساكسونيا وبافاريا وسوابيا وسافوي وبريطانيا بالإضافة إلى إمبراطورية الهابسبورج النمساوية. وقد واجه تشكيل هذا الائتلاف بعض الصعاب؛ فنظرًا لاعتماده على دول عصبة أجزبرج كانت هناك مشاعر من عدم الارتياح بين أعضائه. ولم يحفظ تماسك هذا التحالف سوى عناد ويليام المنتسب إلى أورانج وعبقريته الدبلوماسية.

حظى هذا الائتلاف بقدر كبير من القوة على الرغم من التوتر الموجود بين أعضائه؛ حيث تمتع بجيوش قوية، وبتفوق بحري، والأهم من ذلك بموارد مالية جيدة. وبحلول عام ١٦٩٣، وهو الوقت الذي لم تكن الجيوش الفرنسية تحرز فيه أي تقدم في الفلاندرز أو الراينلاند، وكان الحصار المفروض من قبل القوات المتحالفة على فرنسا قد بدأ يحدث أثره، بدأت محادثات سلام حذرة استمرت خلال شتاءِ 1693 , ولم تظل هذا المحادثات سرًا، وأحدثت جدلًا واسعًا في الدول المتحالفة؛ حيث عارض أحد الكتاب الإنجليز في كتيب له الشروط التي عرضها الفرنسيون، لأنها لن تؤدي إلى إفراز توازن فرنسي / نمساوي، وهو الأمر الذي يجب أن تدعمه إنجلترا حتى تتمكن من لعب دور الموازن، وهو الوضع الذي يمكن أن تستغله إنجلترا "للحفاظ على إمبراطورية البحار التي استعدنا السيطرة عليها بطريقة مجيدة للغاية، ولكن حتى ليمكننا من تقرير نجاح الحروب وشروط المستقبل" (Anon,1694).

هناك اعتراف واضح في هذا الكتيب، (والذي ربما يكون كاتبه هو دانيال ديفو)، بأن بريطانيا لم تكن في وضع يسمح لها بلعب دور هام في تحديد نتيجة السياسة الأوروبية، إلا عند توافر ظروف التوازن، ولهذا فإن نضالها من أجل المحافظة على توازن القوى في القارة الأوروبية كان أمرًا بالغ الأهمية. ومن الجدير بالذكر أن الكاتب كان يرى ضرورة وجود توازن في القوى للسماح لبريطانيا بالحفاظ على سيادتها للبحار. وعلى الرغم من أنه كانت تجرى مناقشة فكرة توازن القوة البحرية في بريطانيا في ذلك الوقت، على سبيل المثال في مؤلَّف مولسورث (Molesworth) المعنون بـ "رواية الدانمارك" "Account of Denmark" والمنشور عام ١٦٩٤، إلا أن هذه الفكرة لم تصبح مطلقًا

مفهومًا ذا شعبية، وذلك لأسباب واضحة. إذ تبنت بريطانيا قضية توازن القوى على اليابسة، ولكن كقوة بحرية مهيمنة لم يكن لديها أي حافز لدعم مفهوم قد يهدد ميزتها البحرية. ولكن على اليابسة كان الوضع مختلفًا؛ حيث أن إنجلترا كانت ضعيفة عسكريًا وتفتقر إلى الموارد اللازمة لموازنة سعي إحدى الدول لفرض هيمنتها على القارة، باستثناءٍ إذا ما تحالفت مع قوى أخرى.

وفي عام ١٦٩٧ تمخضت محادثات السلام عن عقد معاهدتي ريسفيك وتورينو، واللتان قيضتا الطموحات الفرنسية بشكل كبير. وقد استعاد الهولنديون حاجزًا من الحصون في الفلاندرز كما قدمت فرنسا تنازلات كبيرة على جبهة الراين / موزيل. وقد أوضحتا المعاهدتان أن نظامًا جديدًا برز في أوروبا، ستلعب فيه اعتبارات التوازن دورًا رئيسًا. ولكن الاتزان الأوروبي تعرض للتهديد على الفور تقريبًا بسبب مسألة الخلافة الأسبانية. وكان لقضية الخلافة الأسبانية تأثير حاسم على تطور كل من نظرية وتطبيق توازن القوى في أوروبا.

في عام ١٦٩٨ كان آخر ملوك أسرة الهابسبورج في أسبانيا طاعنًا في السن، ومريضًا يوشك على الموت، وليس لديه أبناءٌ. وكان لويس الرابع عشر هو من أخذ بزمام المبادرة واقترح على ويليام الثالث أن يعملا بصورة مشتركة على التوصل إلى اتفاق لتقسيم التركة الأسبانية، وهو ما سيؤدي إلى تفادي نشوب حرب. وقد باءت المحاولة الأولى بالفشل عندما مات المستفيد المعتزم من الخطة، ألا وهو ولي عهد بافاريا، فجأة. وبعد ذلك بعام واحد (١٦٩٩) تم التوصل إلى معاهدة ثانية، سيحصل بموجبها ولي عهد فرنسا على اللورين ونابولي وصقلية بينما ستذهب أسبانيا وباقي إمبراطوريتها في جميع أنحاءِ العالم إلى الأرشيدوق تشارلز أرشيدوق النمسا.

على الرغم من أن فرنسا ستحقق مكاسب كبيرة بموجب شروط معاهدة التقسيم الثانية، إلا الممتلكات الرئيسة ذهبت إلى ملوك أسرة الهابسبورج النمساويين، وكان غرض ويليام الثالث من وراءِ ذلك هو تقوية النمسا كثقل مضاد في وجه القوة الفرنسية. ولكن الإمبراطور النمساوي رفض معاهدة التقسيم هذه زاعمًا بأنها لا تعطيه ما يكفي. وعندما توفي تشارلز الثاني ملك أسبانيا الذي لا خلف له في عام ١٧٠٠، ظهر أنه كان قد ترك وصية يمنح فيها أسبانيا وجميع ممتلكاتها إلى فيليب دوق أنجو حفيد لويس الرابع عشر. وقد وضع هذا الأمر الملك الفرنسي في ورطة كبيرة، وعندما لم يجد أي أمل في الفوز بتأييد القوى الكبرى الأخرى بشكل نشط لشروط اتفاقية التقسيم الثانية، قرر قبول الشروط المنصوص عليها في وصية تشارلز الثاني. وعندما أعلنت إنجلترا الحرب رسميًا على فرنسا في

مايو من عام ١٧٠٢ كنتيجة لهذا الفعل، أعلنت الوثيقة الإنجليزية أن غرض هذا الحلف المُشكَّل ضد فرنسا يتمثل في "الحفاظ على حرية أوروبا وتوازن القوى فيها والحد من القوة المفرطة لفرنسا".

خاتمة

على الرغم من أنه بالإمكان تحديد إستراتيجيات توازنية من حين إلى آخر في السجلات التاريخية، إلا أن التفكير الحقيقي في توازن القوى لم يبدأ في الظهور سوى في نهاية عصر النهضة في أوروبا. ويتمثل الملمح الهام لهذا التفكير في الرغبة في التحالف مع الدول الأضعف في النظام من أجل هزيمة دولة طامحة فعليًا أو بصورة محتملة في تحقيق الهيمنة. وقد تطورت فكرة توازن القوى من حيث درجة التعقيد بشكل كبير فيما بين منتصف القرنين الخامس عشر والسابع عشر، ولكنها لم تثمر المفهوم المعاصر لتوازن القوى سوى في نهاية القرن السابع عشر. وقبل حدوث هذا التطور كان من الضروري أن تمر أوروبا بمحنة الحروب الدينية التي أفرزت نظامًا دوليًا يمكن التعرف على ملامحه، ووضعت نهاية للفترة التي حكمت فيها الأيديولوجية الدينية السياسة الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الثورة العلمية وما صاحبها من حل للأزمة الفكرية للسلطة التي ابتُلِيَ بها العقل الأوروبي على مدى قرنين من الزمان مثَّلت عاملًا هامًا آخرًا. ومع ظهور قوى جديدة ودرجة أكبر من المرونة في تشكيل التحالفات، كان المسرح جاهزًا لفترة كلاسيكية من سياسات توازن القوى، ألا وهي القرن الثامن عشر.

الفصل الثالث

سياسات توازن القوى

مقدمة:

يمكننا أن نميز في مناقشات توازن القوى بين عنصر وصفي وآخر إرشادي : توازن القوى كسياسة وتوازن القوى كنظام. فالتوازن كسياسة نجده يقر خلق التوازن والحفاظ عليه، مواجهة قوة لقوة أخرى موازية لمنع تفرد إحداهما بوضع القانون لجميع القوى الأخرى. أما التوازن كنظام فإنها تتضمن الاعتماد المتبادل : "مجموعة من الدول، والتي تعد بمثابة وحدات مستقلة للقوة والسياسة، تنخرط في تلك الحميمية من العلاقة المتبادلة لجعل التاثير المتبادل معقولًا ومحتملًا" (Claude, 1962: 42)، وقد يُنظَر للمعنى الأول على أنه منطق استجابة توازن القوى للعلاقات "الهوبزية" الدولية، في حين يعكس الثاني النسخة الجروتية من المفهوم. وينظر هذا الفصل للتوازن بالمعنى الأول، كسياسة، في حين ينظر الفصل الرابع بتناول التساؤل الخاص بتوازن القوى كنظام.

وقد لاحظ الطلاب الدارسون لتوازن القوى على مدار فترة طويلة جاذبيته كدليل مرشد لواضعي السياسة الخارجية. حيث شعر إرنست هاس أنه كان ينظر إليه تاريخيًا على أنه مبدأ مفيد للغاية الذي قام بشرح طبيعة نظام الدولة والقواعد التي يجب أن تتبعها الدول لضمان بقائها.

إنـه يسـتحق أن يكـون قائمًـا عـلى أسـاس قـوي نظـرًا لموضـوعيته، وانفصـاله عـن الأيديولوجيـة، وكونيتـه، واسـتقلاله عـن الاعتبـارات قصـيرة الأمـد. حيـث ركـز على الأسس الجوهرية، الدائمة والحتميـة، في الشئون الدوليـة : القـوة وعلاقـات القـوة .(Haas, 1953a: 370)

وبصورة طبيعية لا تؤيد الدول التوازن في حد ذاته بشـكل فطـري، حيـث لا تقـوم حكومة إحدى الدول بتبني سياسات ترمي إلى تضييق الحيز المتاح لها للمنـاورة. وعـلى العكس من ذلك، فبالنسبة للسياسيين يُعد التوازن بمثابة أداة جيدة، شيء قيم للآخـرين ولكن ليس للشخص ذاته! فالتوازن الأفضل هو ذلك الذي يعطي لدولتي مطلق الحرية في الوقت الذي يقيد فيه جميع الدول الأخرى، ولكن ومع ذلك فإنه مـن الصـعب جـدًا تحقيق هذا الأمر وأقرب صورة لتحقيقه تكون في دور الدولة "الموازنة".

ويتمثل تعقيد سياسات توازنات القوى من وجهـة نظـر الحكومـات الفرديـة في أن الدول تسعى لتحقيق أهداف متضاربة، وتسعى للانخراط بصورة نشـطة لمنـع حـدوث اخـتلال في التـوازن، ولكنهـا تحـاول في الوقـت ذاتـه تقليـل نطـاق التزاماتهـا والأعبـاءِ المفروضة عليها وصولًا بها إلى الحد الأدنى، وتسعى إلى مساندة نظام يفرض قيـودًا عـلى الجميع، في حين تأمل في تعظـيم مـدى حريـة الـتصرف المتاحـة أمامهـا، وأنـه لمـن غـير المفاجىء أن سياسات تتكون من مثل هـذه العنـاصر لـن تعمـل بصـورة سلسـة يمكـن توقعها.

وقد حدد أورجانسكي (Organski) ستة طرق، والتي يمكن أن تحاول مـن خلالهـا الدول المحافظة على توازن القوى، وهـى التسلح، والسيطرة على الأرض، وإنشاءُ منـاطق عازلة، وتكوين تحالفات، والتدخل في الشئون الداخلية لدول أخرى، أو استعمال طريقة فرق تسد (1968:267). ولا يُعد أي من هذه الأساليب خاصًا بسياسـات تـوازن القـوى، ولكنها ببساطة أساليب خاصة بالسياسة الخارجية، ويمكن أن يـتم اسـتخدامها بسـهولة من قبل إحدى الدول الكبرى في سعيها لتكوين إمبراطورية، أو مـن قبـل إحـدى الـدول الصغرى لمجرد زيادة قوتها، ولكنها كلها أساليب أُستخدمت تاريخيًـا في محاولـة للإبقـاءِ على توازن متصور للقوى.

ويمكن تقسيم الأساليب المتنوعة إلى فئتين رئيسيتين: تلك التـي تحـاول بنـاءَ القـوة الخاصة بدولة ما، وتلك التي تحاول إضعاف الخصم وتقليص قوته، وقد تم إلقاءَ نظـرة على الطرق الأكثر شيوعًا بالأسفل.

التحالفات

وفقًا لما ذكره جوليك (Gulick) (1955:58-60)، فإن الطريقة الأكثر منطقية لتعزيز توازن القوى بين الدول سوف تتمثل في ضمان كونهم جميعًا على نفس القدر من القوة. ويعد تفضيل مثل هذا الترتيب الأساس الذي قام عليه عدد من مخططات توازن القوى المقترحة مثل تلك التي قدمها سولي (Sully) في اوائل القرن السابع عشر، وبيلرز (Bellers) في أوائل القرن الثامن عشر. وبالنسبة مارتن وايت (Martin Wight)، عكس هذا التفضيل منظورًا جروتيًا، وكانت له دلالات معيارية (1991:165)، وفي الواقع، فإن هذا المخطط يواجه عقبات غامرة. حتى ضمان امتلاك الدولة الرئيسية في هذا النظام لنفس القدر من القوة تقريبًا يُعد أمرًا صعبًا للغاية، والمحاولة الأكثر شمولية لتحقيق هذا الأمر، مؤتمر فيينا 15-1814، لم تبلغ الصورة المثلى تاركة روسيا والنمسا أكبر بكثير من بروسيا، حتى مع اكتساب بروسيا لأراض شاسعة في سعيها لضبط كل من فرنسا وروسيا.

ونظرًا لأنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الدول، فإن الرأي الأفضل بعد ذلك يتمثل في استخدام تحالفات مرنة لخلق مساواة فعالة في القوى بين الدول التي يتألف منها النظام. حيث يمكن تصحيح مظاهر عدم المساواة العسكرية والإقليمية بين الدول عبر نظام من التحالفات. وتوفر التحالفات دولًا تعمل في إطار نظام توازن القوى، وتتسم بالمرونة ورد الفعل السريع على التهديدات، وهو الأمر الذي لا يمكنها تحقيقه بالاعتماد فقط على مواردها الخاصة. ويمكن للدول أن تزيد من قوتها عبر الاصلاح الداخلي، ولكنه من الصعب تحقيق زيادات كبيرة في القوة في وقت قصير للغاية باستخدام هذه الطريقة، والطريقة الأسرع لتحقيق ذلك هي عبر إضافة قوة الحلفاءِ إلى قوتنا الخاصة أو بصور نسبية تقليل قوة الخصم عبر إبعاده عن حلفائها (Organski and Kugler 1980: 16).

لقد ذُكر في هذا السياق أن ما يميز أواخر القرن العشرين عن النظم الدولية الخاصة بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو ليس تبني أسلوب الردع عبر القوة المتوازنة، ولكن بدلًا من تلك الوسيلة التي يتم اختيارها لتحقيق هذه الغاية. ففي القرن الثامن عشر والتاسع عشر لم تكن الطريقة المفضلة تتمثل في مضاهاة قوة الخصم عبر زيادة القدرات العسكرية الخاصة بنا، ولكن بدلًا من ذلك مضاهاة قوة الخصم عبر تشكيل ائتلافًا يتألف من جميع الدول التي شعرت بالتهديد جراءِ القوة المتنامية لدولة معتدية ما. فالأنظمة التاريخية لم تكن تتسم بزيادة قوة إحدى الدول أو حتى قوة النظام ككل، ولكن بدلًا من ذلك تم إعادة ترتيب القوة لمجابهة

العدوان (Ziegler,1977:172). وعلى العكس من ذلك ففي "توازن الرعب" ثنائي القطب، تمت موازنة القوة النووية بالإشارة إلى خصم نووي واحد.

تنضم الدول إلى تحالفات لحماية أنفسها من دول أو تحالفات قد تشكل مواردها المتفوقة تهديدًا، والتحالف مع الدولة المسيطرة يعني أن نثق باستمرار وتواصل خيريته. وتتمثل الإستراتيجية الأكثر أمنًا في الانضمام إلى هؤلاء الذين لا يمكنهم السيطرة على حلفائهم بسهولة، وذلك لتجنب الوقوع تحت سيطرة هؤلاء الذين يمكنهم بسط هيمنتهم وهكذا، فقد نادى هنرى كسينجر بالتقارب مع الصين بدلًا من الاتحاد السوفييتي لأنه اعتقد أن في علاقة مثلثية سوف يكون من الأفضل الانحياز ناحية الجانب الأضعف (Kissinger, 1979: 178).

والدول لا تقوم ببساطة بالتحالف ضد قوة ما في حد ذاتها. فلابد أن يكون ذلك مصحوبًا بتصور ما لوجود تهديد. وبالنسبة لدول غرب أوروبا، لم يكن يُنظر إلى القوة الأمريكية على أنها قوة معادية في أعقاب عام ١٩٤٥، في حين كان يُنظر للقوة السوفييتية على أنها كذلك. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول سوف تقوم بصورة مفهومة بالرد بسرعة ونشاط على التهديدات التي تشكلها دول قريبة. وكما يوضح وولت (Walt) (1985:10)، "نظرًا لأن القدرة على إظهار القوة تتضائل مع ازدياد المسافة، فإن الدول القريبة تشكل تهديدًا يفوق ذلك الصادر عن الدول البعيدة". وباختصار، فكلما بدت الدول عدوانية وأظهرت أطماعًا توسعية أوعدوانية كان من المحتمل أن تتسبب نزعتها تلك في تشكيل تحالف مناهض لها.

وفي نظام توازن القوى ينبغي أن تكون التحالفات مرنة ومؤقتة، وأن تكون الدول مستعدة للتخلي عن الحلفاءِ القدامى، وأن تسعى للتحالف مع آخرين جدد في أي وقت تؤدي فيه مثل هذه العملية من إعادة الانحياز إلى خدمة توازن القوى. وقد وصف ميدلارسكي (Midlarsky) (1983:762-84)هذا السلوك 4M "غياب ذاكرة التحالف"، جاعلًا جميع الدول الأخرى حلفاءَ أو أعداءً محتملين، بغض النظر عن الصداقة السابقة أو العداءِ السابق، ومفسحًا المجال لتغيرات عشوائية في شركاءِ التحالف. وبسبب الحاجة الكبيرة لتجنب الدخول في التزامات دائمة، فإن التحالفات الوقتية التي تخدم غرضًا ما تُعد مناسبة تمامًا لنظام توازن القوى. فكلما ازداد عدد الدول التي يشتمل عليها النظام كان من السهل إجراءُ تعديلات ضرورية للمحافظة على التوازن، لأن عدد الحلفاءِ المحتملين سوف يكون أكبر. وهكذا فإن أورجانسكي (Organski) (1968)، يقول بإن العدد الكبير من القوى الرئيسية التي شكلت نظام الدول في القرن الثامن عشر سمح بعدد مرتفع للغاية من

تركيبات التحالف الممكنة وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية وراءَ عمل نظام توازن القوى بفعالية كبيرة خلال تلك الفترة.

ليس لدى كل الحلفاءَ المحتملين الكثير ليقدموه من حيث القوة العسكرية، أو الاقتصادية، أو الدبلوماسية. وتسعى الدول للحصول على حلفاءَ يمكنهم معادلة قوة الخصوم وحلفاءَهم، ولذلك فإنهم يبحثون عن حلفاءَ يمكنهم تكميل القدرات الخاصة بهم. ويتمثل المبدأ المتضمن هنا ببساطة في موازنة القوة بالقوة، فالدولة تبحث عن حلفاءَ حتى يمكنها التعامل مع الأخطار التي لا يمكنها التغلب عليها بمفردها.

وهكذا فإن تحالفات نظام توازن القوى سوف تتشكل نتيجة لسعي الدول لزيادة قوتها بالاستعانة بقوة الدول الحليفة، كرد فعل على تهديد مُتصور. وقد قال عدد من الكُتاب بأنه من الممكن توقع حجم التحالفات التي تتشكل بهذه الطريقة. حيث ذكر ويليام رايكر على سبيل المثال بأن الدول سوف تقوم بتشكيل تحالفات "بالحجم الذي تعتقد أنه كفيل بضمان تحقيق الفوز لها ولكن ليس أكبر من ذلك" (1962:32)، وهناك تعارض واضح بين هذا التأكيد وبين ما تشير إليه السجلات التاريخية، ولكن رايكر يوضح ذلك عبر الإشارة إلى ما يسميه "بتأثير المعلومات" (المرجع نفسه: ٧٧). حيث أن عدم اليقين الذي يتسم به العالم الحقيقي وغياب المعلومات المثالية حول قدرات ونوايا الخصوم المحتملين لنا يعني أن بناءَ التحالف يميل إلى السعي وراءَ حجم أدنى مُقدر بصورة موضوعية لهذا التحالف، وليس وراءَ حجم أدنى فعلي" (راجع). وتتوافق هذه الصياغة الأخيرة بدرجة أكبر مع رأي كُتاب آخرين حول هذا الموضوع والذين قالوا بأنه بتشكل تحالفات حجمها أكبر من الحد الأدنى الذي يكفل تحقيق الفوز، مثل روسيت (Russett) (1968: 291) ، على سبيل المثال.

وهكذا فإنه في نظام لتوازن القوى سوف نتوقع تشكل تحالفات، وأن هذه التحالفات سوف تكون كبيرة نوعًا ما. ويقول فريدمان في الواقع بأن تحالفات الوضع القائم ،(والتحالف المُكرّس للحفاظ على توازن القوى الحالي يجب أن يتم اعتباره تحالف وضع قائم)، سوف تكون أكبر من التحالف الأدنى الذي يكفل تحقيق الفوز. ذلك لأن "المكسب"، أي الإبقاءُ على الوضع القائم، يُرضي جميع أطراف التحالف (فريدمان، وبلادن، وروزن)، وأنه مما يستحق الذكر في هذا السياق تعليق شتراوسز-هوب القائل بإن التحالفات التي تهدف إلى الردع سوف تُكلَّل بالنجاح فقط إذا ما تمكنت من حشد قوة غامرة (Strausz-Hupe and Possony, 1950 : 231-2)، ولكن عددًا من مُنظّري التوازن مثل جرفيس (110 :1976)، قالوا بإن كلما ازداد حجم التحالف صار من الصعب

عليه أداءٍ مهمته بفعالية، لأنه سوف يتوجب على الدول التي يتضمنها هذا التحالف تخصيص قدرًا أكبر من الوقت للسيطرة على نقاط الجدل في هذا التحالف، ولهذا فسوف يكون لديها وقت وطاقة أقل لتخصيصهما لمواجهة التهديدات الخارجية التي جرى تشكيل التحالف في الأساس لمواجهتها. وفي الفترات التي تتسم بالصرامة الأيديولوجية ولكن الثبات الإستراتيجي، قد تسير الدول وراءَ تفضيلاتها الأيديولوجية عندما يتعلق الأمر بالانضمام إلى تحالفات. ولكن عندما يواجهها خطر أكبر، فإن التوافق الأيديولوجي يكون على قدر أقل كثيرًا في الأهمية، حيث أن الدولة تتحالف حينها مع أي حليف يمكنها الحصول عليه، مثلما يظهر في التحالف بين الديموقراطيات الغربية والإتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية. وتُعد تحالفات توازن القوى ترتيبات مؤقتة بطبيعتها، وما أن تُحقق الغرض منها فإن الرابط الذي ألف بينها – الخوف من القوة الاستعمارية- سرعان ما ينحل ويتفكك التحالف. وهكذا فإن التحالف أو الائتلاف لا يتحول إلى تهديد للدول الأخرى في النظام. ويمكن ملاحظة هذا النمط من السلوك في أعقاب نهاية الحروب الائتلافية الكبرى في أعوام ١٧١٥، ١٨١٥، ١٩١٨، ١٩٤٥.

وتؤكد عقيدة توازن القوى بشدة على إمكانية المناورة الدبلوماسية، وقد عبَّر نيو وآخرون (Niou et al.) (٩٦:١٩٨٩)، عن الفكرة الهامة القائلة بأن التحالفات القائمة رسميًا ليست هي ما يحافظ دائمًا على توازن القوى. فأحيانًا ما يكون للتهديد الذي يمثله تحالف محتمل التأثير نفسه. فعلى سبيل المثال، كانت ديناميكية التوازن الحقيقة في أوروبا منذ أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر فصاعدًا هي بين التهديد المحتمل الذي قد يمثله تحالف فرنسي / روسي (والذي لم يتحقق فعليًا حتى الفترة بين عامي ١٨٩٢-١٨٩٤) والتهديد الموازي المحتمل لحلف ألماني / إيطالي / نمساوي (الذي لم يتحقق بالفعل حتى عام ١٨٩٢).

ويتضمن إضفاءُ الحيوية على مفهوم "الموازن" اعتبارًا مباشرًا للتحالفات، وأكثر مثال يتم الاستشهاد به على دور الموازن هو بريطانيا، ولكن بريطانيا لم تكن تنظر إلى نفسها خلال القرن الثامن عشر على أنها تقوم بهذا الدور بمفردها، بل كقلب لمجموعة من الدول القوية بدرجة كافية لتوجيه التحالف. ولذلك فقد كانت السياسة البريطانية هي ألا تتدخل بمفردها "كدولة موازنة" ولكن كالقلب لتحالف موازن يتألف من مجموعة من الدول متوسطة القوة، مضيفة هذا التحالف إلى الطرف الأضعف من القوتين المركزيتين بغرض تشكيل ما كانوا يسمونه بصورة ثابتة بـ "تحالف كبير" من أجل المحافظة على توازن القوى.

ويبدو أن بريطانيا قد حاولت على الدوام حشد أكبر تحالف يمكن لمهارتها الدبلوماسية ومواردها المالية الحصول عليه. ولم تكن هناك أية محاولة للحد من التحالف إلى "الحجم الأدنى الذي يكفل تحقيق الفوز"، سامحة دومًا بالمبالغة في تقدير ما قد يتطلبه ذلك. وقد كان واضحًا أن التحالفات متعددة الأطراف تبدو أقل عدوانية نوعًا ما من التحالفات ثنائية الأطراف، وربما كان هناك عنصر ما من هذا النوع من التفكير في المنظور البريطاني. وقد شجب ويليام بت(William Pitt) في عام ١٩٧٥ تلك النزعة المحمومة نحو تكوين التحالفات والتي أتسمت بها بريطانيا واصفًا إياها "بالنظام الشامل الشرس".

وربما كان هذا الميل نحو التحالفات الكبيرة مُستوحى بشكل جزئي من النظرة البريطانية للنظام الأوروبي على أنه ثنائي القطب بشكل أساسي. وبالإضافة إلى النظر إلى كل من فرنسا والنمسا على أنهما القطبان المسيطران للنظام الأوروبي، كان يُنظَر إليهما أيضًا على أنهما متكافئتان في القوة. لكن وعلى الرغم من حالة تقارب الاتزان هذه، إلا أن بريطانيا شعرت بأن قوتها لم تكن كافية لتوجيه التحالف نحو هذه الوجهة أو تلك. وقد أعلن هودلي في عام ١٧٢٧ أن التحالف بين بريطانيا والجمهورية الهولندية شكّل "منعطفًا للتوازن الأوروبي، وقتما يقومان بالانضمام إلى أي من القوى الأوروبية الكبرى الأخرى، وكلاهما معًا، ولكنهما بالكاد يكفيان لهذا الغرض" (٧٨:١٧٢٧). وكان يُعتقَد أن بريطانيا لم تكن لتخاطر بالدخول في حرب قارية دون مساعدة هولندا. وقد كان من المقترح أنه في نظام ثنائي الأقطاب، سوف يحاول قادة الأحلاف كسب أكبر عدد ممكن من الحلفاءِ حتى إذا كان العديد منهم لن يسهم سوى بقدر ضئيل للغاية في القوة العسكرية للحلف. وعمليًا كانت بريطانيا تحاول تشكيل ائتلاف وليس مجرد حلف.

والفرق بين الحلف والائتلاف هو بشكل أساسي فرق في الحجم، فجوليك على سبيل المثال يُعرف الحلف على أنه "اتفاق ثنائي أو ثلاثي الأطراف لأغراض هجومية أو دفاعية"، والائتلاف كاتفاق مشابه توقع عليه أربعة قوى أو أكثر أو تلاقي عدة أحلاف موجهة نحو الغرض ذاته" (٧٨:١٩٥٥)، والاختلاف الرئيسي الآخر بين الأحلاف والائتلافات، والذي ينشأ من إعتبار الحجم، يتمثل في اختلاف نوعي في العضوية. فالأحلاف تقوم حول مجموعة من الدول ذات مصالح مشتركة، أما الائتلافات فتميل إلى الارتكاز على مصلحة مشتركة واحدة، ولكنها تكون على قدر من الأهمية كافي للتغلب والتغطية على خلافاتهم حول قضايا أخرى. فالتحالف هو مجموعة مكونة من قوتين أو ثلاثة، بينما يتشكل الائتلاف من أربعة قوى أو أكثر، وقد تتشكل الائتلافات عمليًا نتيجة لإتحاد

أحلاف عديدة تغلبت على شكوكها التقليدية تجاه بعضها البعض نظرًا لوجود خطر جسيم يتهدد النظام. ولهذا السبب فقد ظهرت الائتلافات فقط في أزمات الحروب الكبرى الخاصة بتوازن القوى، فى أوقات بدا فيها وجود نظام الدول نفسه مهددًا يحيق به الخطر" (Gulick, 1955: 77). وهكذا فقد تضمن تشكيل أحد الائتلافات على تفكيك الانحيازات التقليدية ويمكن توقع نشأته في الظروف الاستثنائية فقط. ويحصر جوليك تعريفه للائتلاف في الانحيازات ضد تشارلز الخامس، ولويس الرابع عشر، ونابليون الأول، والقوى المركزية في الفترة بين عامي ١٩١٤-١٩١٨، وقوى المحور في الفترة بين عامي ١٩٣٩-١٩٤٥.

ويقول ليسكا (Liska) (1977: 5)، بإن الوظيفة التنظيمية للتحالفات في إطار نظام لتوازن القوى هى أمر ضروري، لأن توازن القوى يُعد منظورًا مليئًا بمظاهر الخروج على المألوف والتي يمكن التغلب علي العديد منها عبر إعمال نظام التحالف. وعلى وجه الخصوص تعمل التحالفات كحلقة الوصل الهامة، في الجزء النظري والتطبيقي للتوازن، بين الإجراءات والسياسات الخاصة بالدول الفردية والنتائج الكلية للنظام. ويُفترَض أن تؤدي التحالفات إلى دعم التكافؤ والتساوي بقدر ما تساعد على ضبط المكاسب التي تحققها الدول في إطار النظام وبقدر ما تساعد على وضع ضوابط تحد من صعود أو اضمحلال قوة الدول المشاركة.

اللجوء إلى الحرب

هناك انقسامات واختلافات بين الكتابات التي تناولت العلاقة بين توازن القوى والحرب، ولكن في هذه الحالة هناك أغلبية واضحة في إحدى مدارس التفكير. فوفقًا لبليني : نظر أوضح مُنظريها وممارسيها، castlereaghs وmetternichs، "إلى الحرب على أنها أداة للحفاظ على توازن القوة أو استعادته"، وتوازن القوى في جوهره كان مجرد صيغة مصممة لمنع صعود إحدى الدول إلى مرتبة الهيمنة، ولقد تنكر فقط في صورة صيغة للسلام (Blainey, 1973: 111-12).

من منظور عام، يعد نقد بليني غير عادل، لأن دعاة توازن القوى الخاص به لم يجعلوا كقاعدة من حفظ السلام هدفًا رئيسيًا لهم. وهناك هؤلاء ممن قالوا بإن أنظمة توازن القوى يمكن أن تحقق السلام، مثل أورجانسكي وكوجلر(Organski & Kugler)، اللذان يقترحان أنه "عندما تكون القوة موزعة بصورة شبه متساوية تقريبًا

فيما بين القوى الكبرى أو أعضاءِ التحالفات الرئيسية فإن السلام سوف يتحقق تبعًا لذلك"، إلا أنهما يؤكدان على أن توزيعات القوة لن تحدد بشكل عام مدى احتمالية وقوع الحرب (راجع: ٤٩). لكن، ومنذ العصور المبكرة، نادى المراقبون للعلاقات الدولية بأنه توجد في الواقع رابطة قوية بين توزيعة القوة واندلاع الحرب. حيث كتب ثيوسيديدس (Thucydides)، في القرن الخامس قبل الميلاد، يقول "إن ما جعل الحرب أمرًا حتميًا هو تنامي قوة الأثينيين وما ولده ذلك من خوف لدى اسبرطة" (1954:49).

ولم تكن الدراسة التي أجراها روزيكرانس وآخرون (١٩٧٤) لنظام توازن القوى خلال أواخر القرن التاسع عشر قاطعة فيما يتعلق بهذا الخصوص. ولقد أوضحوا أنه يجب أن يكون من الممكن تحديد ما إذا كان توازن ما للقوى قد جعل الحرب أقل أو أكثر احتمالًا. ولكن لم يكشف بحثهم عن وجود علاقة واضحة في هذا الخصوص.

ويشير عمود "انحياز القوى" إلى القوة النسبية لكل عنصر في إطار نظام توازن القوى (والذي يكون دولة أو مجموعة من الدول). بينما يشير عمود e/c إلى درجة الصراع (أقل من ٥٠) أو التعاون (أكبر من ٥٠) الموجودة في النظام في خلال أي سنة واحدة من السنوات. وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يبرز أي نمط واضح. وخلال السنوات الخمس التي ساد فيها اختلال ملحوظ في التوازن بمعدل ٤ إلى ١، تنوعت درجة التعاون بصورة كبيرة للغاية.

وتُبرِز السنتان المتعاقبتان ١٨٧٣ و١٨٧٤ الافتقار إلى وجود نمط، حيث أتسم عام ١٨٧٣ باختلال كبير في توازن القوى، ولكن مستويات الصراع كانت منخفضة في حين كانت مستويات التعاون مرتفعة. كما تميَّز العام التالي أيضًا بخلل دراماتيكي في توازن القوى، ولكن مستويات التعاون كانت منخفضة للغاية في عام ١٨٧٤.

ويعد الافتقار إلى نمط محدد في دراسة الحالة هذه أمرًا هامًا لأن النظرية الواقعية التركيبية تقول بإن هناك صلة مباشرة بين ثبات النظام (والذي يتم تعريفه بغياب الحروب التي تشمل النظام بأكمله) وعدد الدول التي يشتمل عليها النظام. ولكن لا يبدو أن هناك علاقة مباشرة بين التوازن والصراع، ولكن والتز قال بإن التوازن ثنائي القطب هو الأكثر استقرارًا بينها جميعًا.

يعتبر كل من التلويح باستخدام القوة والاستخدام الفعلي لها الأداتين الرئيسيتين لدبلوماسية توازن القوى. ففي الفترات التي أدت إلى الحروب الائتلافية الكبرى فيما بين عامي ١٩١٤-١٩١٨ و١٩٣٩-١٩٤٥ تم اتباع سياسات التوازن عبر التهديدات باستخدام القوة بدلًا من استخدام القوة ذاتها.

الجدول (١) أنماط توازن القوى ومستوى التعاون/ الصراع في نظام القوة الفرعي الرئيسي.

السنة	الانحياز الدولي	النظام الفرعي للقوة	القوة الرئيسية c/e
١٨٧٠	ألمانيا/فرنسا النمسا بريطانيا/روسيا	٢/١٠/٣	٤٨,٤٠٦
١٨٧١	النمسا فرنسا ألمانيا روسيا بريطانيا	١٥	٥٦,٨٠٥
١٨٧٢	النمسا فرنسا ألمانيا روسيا بريطانيا	١٥	٥٧,١١٨
١٨٧٣	فرنسا/ ألمانيا النمسا روسيا بريطانيا	١١/٤	٥٧,٨٥٨
١٨٧٤	فرنسا النمسا روسيا بريطانيا/ ألمانيا	٣/١٢	٤٨,٧٩٥
١٨٧٥	فرنسا النمسا روسيا بريطانيا/ ألمانيا	٣/١٢	٥٥,١٨٦
١٨٧٦	النمسا فرنسا ألمانيا روسيا بريطانيا	١٥	٥١,٦٥٤
١٨٧٧	فرنسا النمسا روسيا/بريطانيا/ألمانيا	٣/٤/٨	٥٤,٣٣٤
١٨٧٨	النمسا ألمانيا بريطانيا فرنسا/روسيا	٢/١٣	٥٣,٨١٤
١٨٧٩	النمسا ألمانيا بريطانيا فرنسا/روسيا	٢/١٣	٥٢,٤٦٤
١٨٨٠	النمسا فرنسا ألمانيا روسيا بريطانيا	١٥	٥٧,٣٨١
١٨٨١	بريطانيا/النمسا ألمانيا روسيا/فرنسا	٣/٨/٤	٥٥,٣٩٤
المصدر: روزيكرانس وآخرون (٢٢:١٩٧٤)			

كانت الحرب أداة يتم استخدامها على نطاق ضيق، ولكن رجال السياسة لم يمكنهم الفِكاك من حقيقة أن توازن القوى لـن يسـعى ببسـاطة لتحقيـق ذاتـه بشـكل تلقـائي. حيث أدركوا أنه في التحليل النهائي سوف يتوجب علـيهم أن يكونـوا مسـتعدين لقيـادة بلادهم،إلى الحرب ضد الدولة التوسعية التي تهدف إلى فرض هيمنتها.

لقد كانت الحرب نتيجة طبيعية ضرورية لتبني سياسة تهدف إلى تحقيق توازن القوى. وخلال الفترة الكلاسيكية لتوازن القوى، كانت الحرب ذات طبيعة محدودة وليست كلية كما أن الاعتدال في الأهداف خلال السعي إلى الحرب كان أمرًا هامًا للغاية. ولكي يعمل نظام توازن القوى بفاعلية، كان من الضروري أن يتشكل من عدد من القوى المتماثلة، وذلك حتى تصبح المرونة الدبلوماسية في تشكيل التحالفات أمرًا ممكنًا. ولذلك، كان من الجوهري ألا يتم القضاءُ على الدول المهزومة، لكن أن يُسمَح لها بدلًا من ذلك بالمشاركة في التحالف الذي تتم إعادة إحيائه في أسرع وقت ممكن، كما حدث مع فرنسا على سبيل المثال بعد عام ١٨١٥. ويُعد الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، والذي شهد مخططات لهزيمة ونزع العضوية عن بروسيا بالإضافة إلى التقسيم الفعلي لبولندا، خروجًا عن هذه القاعدة.

بشكل عام، لم يقم دعاة توازن القوى بدرج منع اندلاع الحرب كأحد أهداف تبني سياسة لتوازن القوى، وبدلًا من ذلك، كان الهدف يتمثَّل في منع قيام إحدى الدول أو تحالف ما بفرض هيمنته على النظام، واللجوء إلى الحرب لتحقيق هذه الغاية إذا اقتضى الأمر ذلك. فلم يكن يتم تمجيد الحرب، حيث أنها تعتبر ببساطة ثمنًا مُرًّا يجب أن يتم دفعه غالبًا للحفاظ على استقلال الدول التي يشتمل عليها النظام. وهكذا فبالنسبة لهؤلاء الذين مثلت لهم الحرب حالة مرضية، يجب تجنبها في حالة الكارثة قدر ما أمكن، ولقد أفضى نظام توازن القوى إلى مناسبات كثيرة للغاية توجَّب فيها دفع الثمن المُر. وقال منتقدو سياسة التوازن، مثل المحافظ إدموند لويكه خلال القرن الثامن عشر، بإنه ليس فقط أن النظام يسمح بالحرب، ولكنه ولَّد "عددًا من الحروب لا حصر له ولا جدوى من ورائها". وقد كان ذلك العذاب السياسي الذي من خلاله تتسع رقعة الدول أو تتقلص، تبعًا لمعيار.... "سببًا في قدر لا حصر له من النزاع وسفك الدماءِ" (Luard,1992:16).

ويقول ليسكا بشكل مثير للجدل بإن الحفاظ على توازن القوى يبرر الحروب الاستباقية (١٩٥٧: ٣٤)، ويُنظَر إلى هذه الحروب على أنها شرعية إذا ما صاحبها الهدف المحدود المتمثل في ضبط خصم توسعي. ووفقًا ليسكا (Iiska) فإن الحرب تكون مُبرَّرة إذا كانت الدولة المنافسة تحاول زيادة قوتها عبر التوسع الخارجي، ولكنها تكون غير شرعية في حالة ما إذا كانت قوة الدولة المنافسة تتألق نتيجة لإصلاحات داخلية. ولكن هذا يقترب بدرجة كبيرة للغاية من الاعتراف بحق عام للمجتمع بالتدخل في الشئون الداخلية لدول أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تثير التسائل المتمثل في لماذا لا يجب أن تؤدي الإصلاحات الداخلية إلى مثل هذا التدخل، في حالة ما إذا كانت تخلق قدرة كامنة لدى الدولة المنافسة للسعى من أجل فرض الهيمنة.

وذكر بعض المؤلفين من أمثال سبانيار (Spanie) (1972:10)، إن أحد أغراض توازن القوى هو منع وقوع الحرب. وبالمثل، ذكر كل من دايك (Dyke)(1966: 221)، واورجانسكي (Organski)(1968:280)، أن إحدى الفوائد التي يمكن الحصول عليها من نظام لتوازن القوى تتمثل في الحفاظ على السلام. ولكن أغلبية المؤلفين والذين من بينهم جوليك(Gulick) (1955:89)، وليسكا(Liska) (1957:38)، ورايت(wight) (1979:184)، قالوا بإن وظيفته ليست حفظ السلام ولكن بدلًا من ذلك الحفاظ على النظام وعلى الاستقلال الذاتي للدول الرئيسية في النظام. وهكذا فإن رايت، على سبيل المثال، يقول : من السهل الإشارة إلى مناسبات كانت الحرب بمثابة الخطوة الأخيرة فيها لتقويم التوازن. وإننا لا نتذكَّر إلى أي مدى ساهم توازن القوى في تجنب الحرب. حيث أن توازن القوى ليس هو "السبب" وراءَ اندلاع الحرب، ولكن السبب يكمن في الظروف السياسية التي يُضفِي عليها توازن القوى النظام نوعًا ما (Wight,1979:184).

لن يشارك جميع المراقبين رايت نظرته الدموية هذه، ففي أعقاب الهولوكوست الذي وقع خلال الحرب العالمية الأولى، ألقى العديدون بلائمة اندلاع الحرب عام ١٩١٤ على صرامة أنظمة التحالف وتوازن القوى الأوروبي. وقد حظى هذا التفسير ببعض الدعم من هؤلاء المؤلفين الذين كتبوا مؤخرًا عن توازن القوى، حيث يقول ميدلارسكي (١٩٨٩: ٦-٧) على سبيل المثال، إنه عندما يسيطر توازن ثنائي القطب بين ائتلافين كبيرين على توازن القوى لفترة ممتدة من الزمن، كما كان هو الحال في المواجهة بين التحالف الثلاثي (Triple Alliance) والحلف الثلاثي (Triple Entente) قبل عام ١٩١٤، فإن توازن القوى يكون مكافئًا للاستقطاب الدقيق. حيث أن جميع القوى الرئيسية كانت مرتبطة بهذا التحالف أو ذاك. وهكذا ففي حين أنه من غير المحتمل أن يتبنى باحثو العلاقات الدولية لوجهة النظر القائلة بأن توازن القوى "في حد ذاته هو مولد للحروب داخل النظام"، إلا أن حالة "مُحكَمة" من الثنائية القطبية تنطوي على خطورة كبيرة حيث أنها قد تفضي إلى اندلاع صراع شامل مثلما حدث في العقد الذي سبق عام ١٩١٤، فقد تكون الحالتان متماثلتين بشكل فعال في بعض الحالات.

السلام المنفصل كتكتيك

كان أحد ملامح السياسة الخارجية "الموازِنة" لبريطانيا خلال القرن الثامن عشر يتمثل في عادتها الخاصة بعدم الوفاءِ بالالتزامات التي تفرضها عليها معاهداتها، ولكن الجانب الأكثر إثارة لهذا السلوك كان يتمثل في عادتها الخاصة بالقيام بعقد اتفاقيات سلام منفصلة

في نهاية إحدى الحروب، حيث انتهت المشاركة البريطانية في كل من حرب الخلافة على العرش الأسباني، وحرب الخلافة على العرش النمساوي، وحرب السنوات السبع، انتهت كلها بقيام بريطانيا بالتخلي عن حليفها الرئيسي. ويثير هذا تساؤلًا هو: إلى أي مدى يمكن اعتبار هذه العادة تكتيكًا طبيعيًا لتوان القوى؟. ويُعدُّ النفور من التحالفات الدائمة أحد العقائد الواضحة لتوازن القوى، حيث ينبغي أن تكون التحالفات المؤقتة هي المُفضَّلة، وبهذا فإن القوى الكبرى كانت تتواجه وتتصارع بدورها. وقد كتب نيكولاس سبايكمان عن بريطانيا قائلًا إنه ما أن تُخَاض حرب ما بنجاح وتتحقق هزيمة العدو، "تميل بريطانيا إلى تحويل دعمها الدبلوماسي والاقتصادي، حيث تقوم بالتخلي عن حليفها السابق لأنه أصبح الآن على الجانب الأقوى، وتشرع في مساندة العدو السابق لأنه صار الآن ضعيفًا" (Spykman,1942a:25)، ولكن خلال القرن الثامن عشر قامت بريطانيا بشكل عام بالتخلي عن حلفائها حتى بعد هزيمة الحرب.

ويمكن تفسير هذا الميل بطرق أخرى غير النظر إليه على أنه تكتيك للتوازن، فقد اقترح جورج ليسكا، على سبيل المثال فيما يتعلق بالقرن الثامن عشر، بأن صراعات مختلفة ولكنها مُكمِّلة لبعضها البعض قد تنشأ خلال تشكيل التحالفات المتخاصمة كما أنها قد تفسر سبب تشكيلها، دون تحديد أي من هذه التحالفات بصوة واضحة على أنه هجومي أو دفاعي بطبيعته. ويمثل ليسكا على ذلك بالصراعات التي دارت بين عامي ١٧٤٠ و١٧٦٣ بخصوص التحالفات في ألمانيا وفي الخارج، وفكرة ليسكا تتمثل بشكل أساسي في أن مثل هذا الموقف يعني أنه من غير المُرجَّح أحد الحلفاءِ "سوف يقوم بمساندة الآخر حتى تمكنه من تحقيق الانتصار التام في القضية الخلافية التي تعنيه بشكل خاص" (١٩٧٧: ٧)، وهذا لأن فعل ذلك ربما يؤدي إلى إنهاءِ التحالف، حيث أن أحد الحلفاءِ سوف يكون قد تمكن من تحقيق أهدافه.

وهكذا فمثلما قال رايكر بإن الحد الأدنى من التحالف الذي يكفل تحقيق الفوز هو أمر محتمل، نجد ليسكا يعلن بإن التحالف الذي يكفل تحقيق "القدر الأدنى من النصر" سوف يتمخض عن ذلك، ويوصف التحالف الذي يكفل تحقيق الحد الأدنى من النصر بأنه "تحالف من أجل تحقيق الفوز يكفي لمجرد تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الخاصة بالدول الأعضاءِ"(Liska, 1977 : 7)، وحتى حرمان بعض الحلفاءِ من هذا الحد الأدنى في حالة ما إذا تحققت التسوية النهائية عبر عقد سلام منفصل. وكما ذكرنا سابقًا، فإن أسلوب بناءِ التحالفات البريطاني لا يتوافق مع النموذج القاضي "بتحقيق الحد الأدنى من الفوز"، ولكن الممارسة البريطانية الخاصة بعقد اتفاق سلام منفصل

تتلائم مع هذا النموذج. وعلى الرغم من أن بريطانيا تميل إلى عقد السلام مبكرًا، دون أن يكون جميع حلفائها قد تمكنوا من تحقيق أهدافهم، إلا أنها كانت تقوم بذلك فقط عندما يبدو أنه قد تم تحاشي التهديد لتوازن القوى. وبهذا فإن الحفاظ على توازن القوى قام بتلبية الحد الأدنى من أهداف جميع الحلفاءِ. ونظرًا لأن بريطانيا قد قامت بعقد السلام في عامي ١٧١١ و١٧٤٨ بعد أن تم القضاءُ على مصدر التهديد، وفي الواقع كان قيام بزيطانيا بذلك في عام ١٧١١ راجعًا بصورة جزئية إلى أن النمسا نفسها قد صارت تشكل تهديدًا لهذا التوازن، حيث انسحب البريطانيون من الحرب بعد أن تحقق هدف الحلفاءِ الرئيسي من وراءَ هذه الحرب. وقد ترتب على ذلك النتيجة العرضية الخاصة بتلبية القاعدة الثالثة في إطار مورتون كابلان، ألا وهى "الكف عن الحرب بدلًا من القضاءِ على أحد اللاعبين الوطنيين الأساسيين" (١٩٥٧: ٢٣). وفي حرب الخلافة على العرش النمساوي، تخلت بريطانيا عن حليفها النمساوي مبكرًا في عام ١٧٤٨، وقامت كل من بريطانيا والجمهورية الهولندية وفرنسا بالتوقيع على النسخ الأولية من اتفاقية السلام في إبريل من ذلك العام. وعندما وجدت النمسا أن حلفاءَها قد تخلوا عنها، اضطرت في النهاية إلى القبول بشروط اتفاقية السلام الإنجليزية / الفرنسية، على الرغم من عدم اشتمال هذه الاتفاقية على أي من أهدافها الرئيسية. كما انسحبت بريطانيا في عام ١٧٦٢ من حرب السنوات السبع عبر عقد اتفاقية سلام منفصلة مع فرنسا، تاركة بروسيا لتحارب بمفردها.

وقد كانت التوترات الواضحة التي شهدها تحالف زمن الحرب ما بين عامي ١٩٤١-١٩٤٥، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي راجعًا في جزء كبير منه لمخاوف ستالين من أن حلفاءَه الغربيين ربما يسعوا لعقد سلام منفصل مع ألمانيا. وكانت تلك المخاوف السبب وراءَ التماساته ومطالباته المستمرة من الإنجليز والأمريكان القيام بفتح "جبهة جديدة" في الغرب والإصرار على "استسلام غير مشروط" من جانب ألمانيا، مغلقًا المجال بذلك أمام قيام حلفائه الغربيين بعقد أية صفقة لإنهاءِ الحرب، والتوترات التي تنشأ داخل التحالف مع اقتراب نهاية حرب ناجحة لا تُعد نادرة على الإطلاق على مر التاريخ، حتى وقبل أن تضع الحرب أوزارها، فإن الشكل الذي سيكون عليه عالم ما بعد الحرب يأخذ في السيطرة على المناورات الدبلوماسية، بدلًا من مجرد الإنهاءِ الناجح للحرب.

وبالتأكيد فإن ميل الحلفاءِ إلى الانسحاب من الائتلافات أو الحرب ما أن يحقق الحد الأدنى من هدف منع التفرد بالهيمنة، يفضي سواء أكان ذلك عن قصد أو غير قصد

إلى تقليص الخطورة المتمثلة في بروز واحد أو أكثر من حلفاءَ زمن الحرب المنتصرين سريعًا كتهديد للتوازن.

الـــمُـــوازن

أدى التساؤل حول أهمية دور "الموازن" في أنظمة توازن القوى إلى توليد آراءٍ قوية من جانب كل من المؤيدين والمنتقدين. فوفقًا لأورجانسكي(Organski) (١٩٦٨: ٢٨٨)، "فإنه لا يوجد مثل ذلك الشيء الذي يُسمَّى بالموازن، كما أنه لم يكن موجودًا في يوم من الأيام". وفي المقابل يقول بادلفورد ولنكولن(Padelford and Lincoin) (١٩٦٧: ٣٠٠)، بإن "أي نظام لتوازن القوى، سواء أكان محدودًا أم عالميًا، يتطلب نظريًا وعمليًا وجود "موازنين"".

وتُعد سياسة الموازن إحدى السياسات التي قد تتطلع إليها أي دولة، ولكن لا يتمكن من تلبية تطلباتها سوى عدد قليل للغاية. وإنه لمن الغريب أن دور الموازن لم يحظ بمزيد من الاهتمام، حيث أنه يمارس جاذبية قوية على رجال السياسة، ويُعد في الواقع الدور الذي ترغب إحدى القوى العظمى في لعبه أكثر مما سواه. وسوف نتناول بالأسفل الأسباب الكامنة وراءَ ذلك بمزيد من التفصيل، ولكنه من الجدير بالذكر عند هذه النقطة أن الموازن يعمل خارج نطاق التوازن المركزي، ونظرًا لأن قوته لا توازنها بصورة فعالة أي قوة أخرى في النظام، فإنه يمتلك هامشًا من القوة والذى يمكن التخلص منه، وتتمثل الوظيفة الرئيسية للموازن في منع وقوع اختلال دائم في النظام الدولي، أي وجود موقف تكون فيه دولة واحدة أو تحالف من الدول قادرًا على بسط هيمنته على الآخرين، أو حتى تمكنها من تكوين امبراطورية. وتقوم جميع الصور المختلفة لنظام توازن القوى بهذه الوظيفة الأساسية، ألا وهى الحفاظ على نظام قائم على دول عديدة مستقلة وذات سيادة. ويُعد دور الموازن بالعديد من الطرق المثال الأوضح على دولة تتبنى سياسة واعية لتوازن القوى. وفي حين أن الطرق مثل تشكيل التحالفات تنطوي على عمل مجموعات من الدول مع بعضها البعض وتداخلها إلى حد ما مع الفكرة القائلة بتوازن القوى كنظام، بحيث تكون جميع الدول مشتركة بشكل ما في عملية الموازنة، إلا أن دور الموازن يتمثل ببساطة في دولة واحدة ترى أن سياستها الفردية تعتبر ضرورية للإبقاءِ على التوازن.

وتفترض عملية الموازن وجود نظام دولي مُشكل بطريقة تجعل من انحياز الموازن مع دولة أو حلف ما في النظام كافيًا لتغيير مظهر أي اختلال ناشيء في توازن القوى. حيث

يحافظ الموازن على التوازن عبر مرونته الدبلوماسية، محولاً دعمه من طرف إلى الآخر، ومساندًا الضعيف ضد القوي حتى ولو باستخدام القوة العسكرية إذا اقتضت الضرورة. وتتضمن هذه الفكرة على أن الموازن يعمل في إطار نظام يتسم "بوجود كفتين أو معسكرين"، أي نظام تسيطر عليه دولتان أو تحالفان شبه متساويان في القوة. وفي نظام متعدد الأقطاب بصورة حقيقية سوف يحتاج هذا الدور إلى موازن معين، حيث أن القراءة متعددة الأشكال للاعبين العديدين في نظام يتألف من دول متكافئة وتشكل أقطابًا عديدة بصورة فعلية سوف يؤدي إلى تجنب الحاجة لوجود الموازن. ولكي يلعب الموازن دوراً محدداً، فإنه يتوجب إما أن يكون النظام ثنائي القطب وإما أن يكون متعدد الأقطاب مع ميل نحو الثنائية القطبية في أوقات الأزمات. وهكذا ففي الثلاثينيات من القرن الثامن عشر على سبيل المثال كان النظام الأوروبي متعدد الأقطاب، ولكن مع تكشف أزمة ١٧٣٩-١٧٤٠ وأزمة عام ١٧٥٦، انحازت هذه الدول كلًا إلى طرف معين بحيث برزت كتلتان قامتا بالسيطرة على مجريات الأحداث. فقد أعلن دوق نيوكاسل عام ١٧٣٣ بأن "هناك قوتان عظمتان متنافستان في أوروبا"، وهو الإعلان الذي أضاف إليه دوق ستافورد بأنه يأمل في دوام وجود مثل هذا التخاصم لأنه لا يمكن أن ينتهي سوى "بابتلاع أحدهما للآخر"، وهو ما سيكون أمراً "غير سار" بالنسبة لكل من بريطانيا وأوروبا (Cobbett, المجلد الثامن، ص ١٢٤٠). وتتجلى بشكل واضح ثنائية قطبية مشابهة في العقد الذي سبق الحرب العالمية الأولى. وفي حالة ما إذا كان هناك تكافؤ شديد وندية بين الكتلتين الرئيسيتين، فإنه من المُرجَّح أن قوة الدولة الموازنة التي لم تبد في السابق التزاماً نحو أي منهما سوف تكون حاسمة في تحديد نتيجة أي صراع.

إذا كانت وظيفة الموازن مباشرة بالقدر الكافي، فإن التساؤل حول مدى أهميتها لأنظمة توازن القوى ليس كذلك. حيث أن هناك انقسام واضح في المؤلفات التي تناولت ذلك بين عدد من الكتاب ممن يؤمنون بأن نظام لتوازن القوى لا يمكنه العمل بشكل يتسم بالكفاءة دون وجود الموازن، وعدد آخر ممن يقولون بإن دور الموازن ليس فقط أنه غير ضروري ولكن مجرد وجوده سوى يحول دون وجود نظام حقيقي لتوازن القوى.

بالنسبة للمجموعة الأولى من الكتاب، يعتبر الموازن بمثابة المفتاح الذي يضمن عمل النظام بصورة ناجحة، وفي الواقع فإنهم يقولون بإنه بدون وجود الموازن سوف تكون فكرة توازن القوى بأكملها أمراً غير واقعي. وذلك لأن وجود الموازن، دولة تُكرِّس كل اهتمامها للمحافظة على الاتزان العام، يُعد الأمر الوحيد الذي يمكنه ضمان الأكثرية للجانب المستعد للحفاظ على الوضع القائم. واستشهاداً بلرشه (Lerche) فإنه يمكن

الإبقاء على التوازن "فقط عندما تجعل إحدى الدول الرئيسية أو كتلة من الدول من الحفاظ على التوازن المكون الرئيسي لسياستها" (١٩٥٦: ١٢٩).

ويتحدث منتقدو دور الموازن بنفس الدرجة من التأكيد. فقد أعلن هنري كريك بأن توازن القوى "لا يصير حقيقياً ما أن يُعهَد بتعديله لأي طرف. حيث يتوجب الحفاظ عليه عبر إتزانه الخاص، وإلا سيصبح إدعاءً يتم الحفاظ عليه فقط عبر الاستخدام الاعتباطي للقوة (" Pollard, 1923 : 59)، ويؤيد كينيث والتز وجهة النظر هذه، حيث يقول بإن مفهوم الموازن ينبع من تشويه لنظرية توازن القوى، ويتمثل هذا التشويه في الفكرة القائلة بإنه "لكي يتم تشكيل توازن فلابد أن يكون هناك من يريده ومن يعمل من أجل تحقيقه" (Waltz,1959b:38)، وينادي كل من والتز وكريك بمفهوم لتوازن القوى يعمل فيه النظام بصورة آلية، نوعاً ما مثل الطريقة التي تدير بها قوى السوق الاقتصاد بموجب اقتصاديات دعه يعمل. وفقاً لإينيس كلود فإن العنصر المُميِّز في هذا المفهوم "الآلي" لتوازن القوى هو افتراض أنه "يمكن إنتاج التوازن أو المحافظة عليه دون أن يكون هناك في الواقع من ترغب فيه من الدول" (١٩٦٢: ٤٦). ويذهب كينيث والتز إلى ما هو أبعد من ذلك منتقداً هؤلاء الكتاب الذين ينادون بسياسات مُصمَّمة للحفاظ على التوازن، بحجة أنها قد أثبتت أنها "لسوء الحظ خطوة بسيطة نابعة من الاعتقاد الكبير للحفاظ على التوازن يُعد في صميم مواصفات رجل الدولة الحكيم لحد الافتراض بأن الدول يجب أن تتبنى سياسات موازنة إذا كان لتوازن القوى أن تتم المحافظة عليه (Waltz,1959b:38).

ومن الواضح أن مفهوم التوازن "الآلي" لا يفسح أي مجال لدور الموازن. ولكن يعرض كلوك (١٩٦٢) مفهومين آخرين. حيث يرغب كبار رجال الدولة في توازن "تتم إدارته بصورة يدوية"، كما يقومون بإدارة السياسات الخارجية لبلادهم واضعين هذه الغاية نُصْبَ أعينهم، ولا يتم تحقيق التوازن في هذه الصورة عبر العمليات الآلية للنظام أو عبر جهود الموازن بمفرده، ولكن عبر تبني دبلوماسية ماهرة متعددة الأطراف. ويتمثل البديل الآخر في النظام "شبه الآلي" الذي يُفترَض فيه أن يكون توازن القوى ذاتي التدعيم إلى حد كبير، ولكن في حالة ما إذا تهدد النظام خطر كبير، فإن القوة الإضافية للموازن تكون متوفرة لاستعادة الموقف.

والموازن هو دولة تتسم قوتها بصورة طبيعية بأنها غير ملتزمة نحو أي من التحالفات ذات القوة شبه المتكافئة والتي تشكل التوازن المركزي. ولكن في موقف يكون فيه التحالفان متوازنان، وهناك دولة تتبنى موقف من عدم الانحياز، فإننا لا نرى

أمامنا في هذه الحالة نظام متوازن بل نظام غير متوازن، حيث أن هذا النظام لا يشتمل على ما يوازن قوة الموازن ذاته. وهكذا فإذا كانت القوة التي تتم موازنتها هي قوة مُحيِّدة، فإن الدولة غير المُنحازة تعتبر في موقف قوة كبير للغاية. وتتمثل الميزة التي يتمتع بها الموازن في أنه لا يمكن استخدام قوة الدول التي يشتمل عليها التوازن المركزي بنفس الطريقة التي يمكن استخدام وتوظيف قوته بها. ونظراً لأن تدخله يفضي إلى أكثرية، إلا أنها تكون "مُكرَّسة لحماية الحقوق المشروعة". فإنه ووفقاً لكلمات أورجانسكي "يتسبب تدخل الموازن في حدوث الشيء ذاته الذي قيل عنه أنه مُصمَّم لمنع وقوعه" (Organski,1968:287).

ويؤيد أورجانسكي في ذلك ستيرلنج الذي يقول بإنه أن تصبح موازناً يعني أن "تصبح قريباً من تحقيق السيطرة الفعلية بقدر ما يسمح نظام متنوع ومتعدد الأقطاب بذلك". حيث دور الموازن بشكل خاص وسيلة لأنه بالمقارنة بالسعى الصريح لبناء امبراطورية ينطوي هذا الدور على حد أدنى من إنفاق الموارد، حد أدنى من المعارضة، ومن ثمَّ حد أدنى من الخطر" (Sterling, 1972 : 57)، لكن وكما ذكر إينيس كلود "فإن كل دولة تتفوق على البقية تجعل من نفسها مصدر إزعاج لجيرانها". لما يجب أن يكون الموازن ؟، بالنسبة لأورجانسكي يُعدُّ هذا عيباً قاتلاً في نظرية توازن القوى، فهو لا يقبل بالقول بإن كون الأكثرية في يد الموازن تمثل عاملاً جالباً للاستقرار في حين أن كونها في يد أي من الدول الأخرى سوف يُشكِّل تهديداً.

فمن حيث المنطق الدقيق، يعد أورجانسكي مصيباً بشكل واضح. لكن، وعلى نفس الدرجة من الوضوح، فقد قامت دول معينة بلعب دور الموازن بصورة ناجحة في فترات محددة، وبذلك فإنها تكون قد أضفت على المفهوم مصداقية معينة. وهذا الأمر يحتاج إلى أن يتم تفسيره، ففي حالة سعى بريطانيا للعب هذا الدور، كان هناك عدداً من العوامل الداخلية التي حدت تقليدياً من نفوذ بريطانيا في القارة الأوروبية، فعدم الثقة بالجيوش النظامية الكبيرة، والشكوك التي تساورها تجاه التورط في القارة الأوروبية، بالإضافة إلى تفضيلها للقوة البحرية كانت من الأمور التي لا تتناسب مع الغزو القاري، وعملت جميعها على تحجيم دور بريطانيا. ولكي تحظى دولة ما بالمصداقية في سعيها للعب دور الموازن، فإنه يتوجب عليها امتلاك مجموعة من القيم الثقافية والسياسية التي تعمل على تحجيم رغبتها في تحقيق الأكثرية الإقليمية والسياسية في المنطقة التي تتطلع للعب دور الموازن فيها. ولا يشترط بالضرورة أن تكون هذه العوامل هي العوامل ذاتها التي قيدت بريطانيا، ولكن يجب أن يكون لها التأثير العملي ذاته.

وهناك عامل مقيد ثان هو طبيعة قوة الموازن، حيث أن الهدف الأساسي لتوازن القوى، كما ذكر فون جينتز، يتمثل في ضمان عدم بلوغ أى من الدول الأوروبية منفردة "ذلك الحد من القوة الذي يسمح لها بفرض إرادتها على باقي الدول الأوروبية مجتمعة" (von Gentz, 1806 :55))، والعنصر الهام هنا هو التأكيد على الفردية. حيث أن الموازن لا يشكل أكثرية بمفرده لأن تأثيره ينبع من قوته الهامشية التي يمكن التخلص منها بالمقارنة مع دول التوازن المركزي، أى قدرته على إضافة هامش يضمن الفوز لأحد الأطراف. حيث أنه لا يمكنه أن يكون له تأثير حاسم إلا إذا تحالف مع دولة أخرى أو حلف آخر. ونظراً لأنه يكون بمثابة هامش الفوز فإنه يتمتع بقدرة تفاوضية هائلة على استخلاص تنازلات من الجانب الذي ينضم إليه. وعلى الجانب الآخر، توجد أيضاً قيود واضحة. حيث يكون من الواضح دائماً ماهية الطرف الذي سوف يدافع الموازن عنه، ونعني بذلك الجانب الذي يسعى للمحافظة على الوضع القائم، أو الجانب الأضعف ما لم يكن الموقف يشكل تهديداً للنظام بأكمله. ولن يكون من مصلحة الموازن على الإطلاق القيام بمساندة الجانب الأقوى أو الذي يسعى إلى إجراء مراجعة للنظام، حيث أن ذلك سوف يؤدي إلى قلب النظام وضياع مكانة الموازن. وبالإضافة إلى ذلك ففي موقف يقوم فيه الموازن بمنح هامش لحلف أكبر فإنه من غير المرجح أن يقبل الحلفاءُ الآخرون بأى من عروض الموازن التي تعطي أكثرية سياسية حقيقية للموازن. لأنهم بفعل ذلك سوف يكونوا ببساطة استبدلوا خطراً بآخر. ولذلك فإنه في حين أن قوة الموازن متضخمة نظراً لمكانتها الدبلوماسية، إلا أنها لا تزال تسعي للهيمنة، ومن غير الممكن أن يقوم الموازن بإضافة قوته إلى القوى التي تسعى لإجراء مراجعة وإعادة ترتيب للنظام دون أن يؤدي ذلك إلى الإطاحة بالنظام.

وإنه لمن المقبول بشكل عام أن الموازن يجب أن يكون قوة رئيسية، ويعتبر مورتون كابلان استثنائياً في هذا الخصوص، حيث يقول بإن أي دولة تعد مؤهلة للعب هذا الدور (١٩٦٩: ٤٢)، وهذا أمر مشكوك فيه. حيث أنه من الواضح أن دور الموازن يجب أن يتم لعبه من قبل قوة رئيسية إذا كان لتدخلها أن يكون حاسماً. وهكذا ففي تعليق على محاولة إيطاليا لعب دور الموازن في العقد الذي سبق اندلاع الحرب العالمية الأولى، ذكر هانز مورجنثاو أنها "لم تكن تتمتع بالقدر الكافي من الثقل الذي يمكنها توزيعه هنا وهناك لإعطائها المكانة الرئيسية في توازن القوى" (Morgenthau,1978:202)، كما حدثت إخفاقات مشابهة للسبب نفسه تعرضت لها جهود كل من فينيسيا للعب دور

الموازن في إيطاليا بعد معركة بافيا عام ١٥٢٥، والسويد في منطقة بحر البلطيق خلال الفترة التي كان فيها الملك تشارلز السادس لا يزال قاصراً ما بين عامي ١٦٦٠ و١٦٧٢.

وإحدى الخصائص الأخرى التي يجب أن تتوفر في الموازن هي درجة معينة من الأمان الإستراتيجي الذي يصاحب قوتها، لأنه وكما ذكر رينولدز"من المرجح أن يؤدي تبني سياسة تنطوي على تغيير الأصدقاء إلى إكساب الدولة الأعداء" (١٩٧١: ٢٠٠)، ويمكن الأمان الإستراتيجي الموازن أيضاً من البقاء خارج التحالف المركزي، ومن الاستمرار على الحياد حتى تأتي اللحظة التي يمكن أن يكون تدخله فيها حاسم، والشيء المطلوب هو ميزات الأمان الجغرافي، مثل ما قد ينشأ كنتيجة للحدود الجبلية، والأراضي الخلفية الصحراوية، أو الاتساع الهائل لأراضي الدولة. ويحدد مورجنثاو (١٩٧٨)، مطلباً آخر ألا وهو التحفظ والانعزال، فلكى يعمل الموازن بصورة غير متحيزة ينبغي أن تقع المصالح الرئيسية له خارج المنطقة التي يغطيها التحالف المركزي. وهكذا فإنه لم يكن بإمكان فرنسا في ظل حكم لويس الرابع عشر لعب دور الموازن الأوروبي لأن الهدف الرئيسي لسياستها الخارجية كان يتمثل فى اكتساب أراض جديدة في أوروبا، ولكن بريطانيا كانت مرشحاً أفضل نظراً لأن مصالحها الرئيسية كانت توجد فيما وراء البحار وخارج القارة الأوروبية في التجارة والمستعمرات.

وهذه الحجة غير مقبوله بصورة عالمية، حيث ذكر هارتمان إن التوازن المركزي نفسه يصبح أكثر تعقيداً ومرونةً إذا كان للدول التي يشتمل عليها مصالح خارج التوازن المركزي والتي تدفعها إلى التعاون أحياناً ضد الموازن، ولكن نيومان يقول بأنه إذا كان للموازن مصالح خاصة به خارج منطقة التوازن المركزي، فإن هذه المصالح سوف يكون لها تأثير قوة الطرد المركزية على الموازن، حيث ستقوم بجذبه بعيداً عن التوازن المركزي. ووفقاً لنيومان فإن هذه المصالح الخارجية "إما أنها ستقوم بصرف انتباه الموازن عن اهتمامه بالتوازن المركزي وإما أنها سوف تتسبب في حدوث صراعات تتغلغل عبر التوازن مما سيؤدي إلى إضعافه" (١٩٦٨: ١٨٨).

ويتمثل المتغير الرئيسي في موقف الموازن نحو التوازن المركزي، وعلى الرغم من أن كل من مورجنثاو ونيومان قد استخدما بريطانيا كمثال، إلا أن مورجنثاو كان ينظر إلى سجل بريطانيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في حين كان نيومان ينظر إلى ما قامت به بريطانيا خلال الفترة بين الحربين. والدافع وراءَ هذا الاختلاف بين مورجنثاو ونيومان كان يتمثل في حقيقة أن المواقف الرئيسية للموازن كانت مختلفة نوعاً ما خلال هاتين الفترتين. وقد وضع هذا قاعدة عامة حول تأثير أولويات السياسة الخارجية

للموازن، ففي حالة ما إذا كان للموازن مصالح خارج التوازن، ولكنه مع ذلك ينظر إلى الحفاظ على التوازن المركزي كأحد أهدافه الرئيسية، فإن تأثيرات المصالح الخارجية سوف تكون مثمرة حيث أن المصالح الخارجية سوف تجعل الموازن أقل عرضة لإغراء التوسع في المنطقة التي يغطيها التوازن المركزي. ولكن في حالة ما إذا استحوذت هذه المصالح الخارجية تماماً على الموازن لدرجة يبدأ معها في إهمال التوازن المركزي فسوف يكون ذلك ضاراً بشكل واضح. ولذلك - وفوق كل شيء- ينبغي أن يكون الموازن منعزلاً، ولكن دون الإفراط في ذلك.

ولحد ما سوف يصير دور الموازن أكثر سهولةً في حالة ما إذا كان اللاعبون الرئيسيون في التوازن يسعون أنفسهم للتوسع في مكان آخر. حيث يبدو أن النزعة الإمبرالية خارج أوروبا قد عملت "كصمام أمان" للتوازن الأوروبي في الفترة ما بين عامي ١٨٧١ و١٩١٤. ويمكن لهذا الملمح العمل فقط في حالة إذا لم يكن نظام التوازن عالمياً بالفعل بصورة حقيقية، تماماً كما كان الحال بعد عام ١٩٤٥. وعلى خلاف النظرية العامة لتوازن القوى، التي وكما يمكننا القول لا تعد نظرية لسياسة الدول، ولكنها وبدلاً من ذلك نظرية حول الضوابط البيئية (Waltz,1959b:41)، فدائماً ما أكد الكتاب الذين تناولوا التوازن أنه هناك دائماً طرق معينة يتوجب على مثل هذه الدولة التصرف بها إذا أرادت أداء وظيفتها. ويمكن تلخيص ذلك بشكل مختصر.

حيث ينبغي على ساسة الدولة الموازنة النظر بموضوعية إلى المنافسة للحصول على المميزات فيما بين الدول الأخرى، منتبهين إلى توزيع القوى فيما بين الدول، ولكن تاركين الدولة الموازنة نفسها على الحياد. ولكن ما أن يتجلى بوضوح ظهور دولة أو حلف قادر على تشكيل تهديد خطير للتوازن الكلي، فإن الموازن يقوم بالتدخل وينحاز إلى العناصر الأكثر ضعفاً أو التي لا تسعى إلى مراجعة النظام، وتسمح إضافة قوة الموازن إلى تلك المجموعة بأن تصير أكثر إرهاباً أو أن تتغلب فعلياً إذا اقتضت الحاجة على الدول التي تهدد النظام. وما أن يتم تحقيق هذا، وتصبح الدول التي يتألف منها النظام في حالة توازن كلي مرة أخرى، ينسحب الموازن ليتبنى موقف الحارس الحيادي ولكن المراقب مرة أخرى.

وينبغي أن تكون الرغبة في الحفاظ على أو استعادة التوازن الدولي هي ما يوجه تدخل الموازن، كما ينبغي أن يغطي هذا الهدف على جميع الاعتبارات الأخرى، ولا يمكن أن يتخذ الموازن أصدقاءَ دائمين أو أعداءً دائمين، ولكن الشيء الدائم بالنسبة له هو إستراتيجيته الموازنة. ولذلك فإنه لا ينبغي أن تكون هناك تلك الاعتبارات مثل

"التحالفات القديمة"، أو "العداءات القديمة"، أو "العلاقات الخاصة"، أو أيضاً وبصورة منطقية التضامن الأيديولوجي. حيث أن الموازن لا يقدر على أن يتم الربط بينه وبين السياسات أو الأهداف الخاصة بأي من الدول أو التحالفات التي تشكل التوازن المركزي. ويجب أن تتم معارضة أية دولة أو حلف يتطلع إلى الهيمنة. وهكذا كان بإمكان ونستون تشرشل أن يعلن أن "إنه قانون للسياسة العامة نقوم بإتباعه، وليس مجرد وسيلة تمليها علينا الظروف العرضية، أو ما نحب وما نكره، أو أية عاطفة أخرى" (Churchill, 1960:193).

ويتمتع الموازن بحصانة ضد الالتماسات القائمة على مفاهيم مثل الثقة والولاء، وينبغي عليه أن يتجاهل الصداقات الماضية ويتعامل فقط مع الخطر الحالي، وقد قال بعض الكتاب أيضاً بإن الالتزام بالحفاظ على التوازن يغطي على المعتقدات الأساسية للقانون الدولي، مثل الأمر بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. وإذا تم التطرف في تبني هذه الحجة، فإنه يمكن استخدامها لتبرير الجهود التي يقوم بها الموازن عامداً لتقوية مشاعر العداء والانقسام فيما بين الدول التي يتألف منها التوازن المركزي، لكن وعلى المدى الطويل اكتساب سمعة حول تبني سلوكيات من هذا النوع سوف يجعل من العسير للغاية على الموازن كسب الحلفاءَ الضروريين بالنسبة له حتى يتمكن من تأدية دوره بصورة فعالة.

التقسيم والتعويض

قد يبدو متناقضاً للوهلة الأولى القول بأنه ينبغي إدراج التقسيم كإحدى الوسائل التي قد تسعى بها الدول للمحافظة على توازن القوى، وقد ذُكِر بشكل عام في بداية هذا الكتاب أن الغرض الأساسي لنظام توازن القوى يتمثل في الحيلولة دون بروز قوة مسيطرة، وبناءً على ذلك الحفاظ على سيادة واستقلالية الدول التي تشكل النظام الدولي. ويُفترَض أن تعمل الدول وفقاً لفهم ما وهو أنها إذا كانت ترغب في الحفاظ على استقلالها فإنه يتوجب عليها أن تكون مستعدة لدعم استقلال الدول الأخرى في النظام. وهذا المفهوم موجود ضمناً في الصورة "الجروتية" لتوازن القوى كالآلية التي يقوم عليها المجتمع الدولي للدول الأوروبية الذي برز إلى الوجود في بداية القرن الثامن عشر.

ولكن هناك انقسام في الأعمال التي تناولت توازن القوى حول التسائل الخاص بما إذا كان يتوقع من الدول الحفاظ على استقلالية الوحدات المكونة للنظام في سعيها لمنع

بروز دولة أو حلف يتمتع بالأكثرية، أما أنها يمكنها الإبقاء على استقلال بعض من هذه الدول فقط.

ووفقاً لبروجام (Brougham 1872)، فإن استخدام عمليات التقسيم والضم للحفاظ على توازن القوى كان حالة من استخدام الوسيلة الخاطئة لتحقيق الغاية، "لأن الهدف من هذا النظام بأكمله هو الحفاظ على استقلال الدول دون أن يمسه سوء"، وهو الهدف الذي ينطبق على الدول الضعيفة و بنفس الدرجة ينطبق بها على الدول الكبيرة والقوية. وبالمثل اعتقد فون جينتز(VonGent 1806:58)، أن توازن القوى كان ضامناً لاستقلال جميع الدول.

ولكن، عملياً، هناك جدال واختلاف حول ما إذا كان هذا هو الحال فعلاً، فعلى مدار القرن الثامن عشر كانت فكرة توازن القوى لا تزال آخذة في التطور، وكان يُنظَر إليها بصورة متزايدة على أنها أداة إضفاء الاستقرار على النظام عبر التفاعل فيما بين الدول الكبرى، بدلاً من التفاعل فيما بين جميع الدول في النظام سواء الكبيرة منها أو الصغيرة. وقد تم بشكل متكرر الحفاظ على التوازن على حساب الدول الأصغر حجماً. حيث شهدت العديد من تسويات السلام الكبرى اختفاء دول صغرى بأعداد كبيرة. فقد كلفت معاهدة فيينا عام ١٨١٥ العديد من الدول الصغرى استقلالها، في حين تم نزع العضوية عن دول كبرى مثل ساكسونيا.

وموقف القوى الأكبر حجماً في هذه الأمثلة كان يتمثل في رؤية التقسيم على أنه ضرورة غير سارة، كما أن موقف كل من فرنسا والنمسا حيال التقسيم المحتمل للدولة العثمانية كان يتمثل في أنه ينبغي منع التقسيم والمحافظة على الدولة العثمانية سالمة إذا كان هذا ممكناً على الإطلاق، أما في حالة تعذر الحيلولة دون ذلك فإنه يتوجب على فرنسا والنمسا الانضمام إلى عملية التقسيم هذه، واستشهاداً بكلمات الكونت تولستوي "إذا تعذر إنقاذ الكعكة، فإنه يتوجب تقسيمها بصورة عادلة" (Gulick, 1955: 72).

ومن بين "قواعد" مورتون كابلان الخاصة بإدارة نظام توازن (والتي ستتم مناقشتها في الفصل التالي)، هناك قاعدتان هامتان ألا وهما "توقف عن القتال بدلاً من القضاء على أحد اللاعبين القوميين الأساسيين"، و"اسمح للاعبين القوميين الأساسيين المُقيَّدين أو المهزومين بمعاودة الدخول إلى النظام"، ويُعد استخدام كلمة "الأساسيين" المفتاح للتناقض. ففي نظام لتوازن القوى تعتبر جميع الدول متساوية، لكن وفقًا لعبارة جورج أورويل المعبرة "يعد بعضهم أكثر تساوياً من الآخر". وتاريخياً تحولت الدول الصغيرة أو الدول الكبيرة الضعيفة ضحية لتوازن القوى، وجرى استخدامها كأوزان لإرضاء وتلبية

المخططات الإقليمية أو السياسية للاعبين الأكثر قوة في النظام. ففي يناير من عام ١٨٠٥ – على سبيل المثال- قال رئيس الوزراء البريطاني ويليام بت بأن العديد من الدول الصغرى في أوروبا لا يمكن أن يكون لها وجود قوي في حد ذاتها، ولذلك فإنه ينبغي التخلص منها لصالح الدول الأكبر حجماً لأنه "وبشكل واضح لا توجد أية طريقة أخرى لتحقيق الهدف الأعظم والأكثر خيرية الخاص بإعادة تحقيق.... الأمن والراحة لأوروبا على أساس صلب ودائم" (Gulick,1955:145).

وقد كانت القوى الكبرى محمية من قِبَل عمليات النظام لأن وجودها واستمرار فعاليتها تُعتبَر أمراً أساسياً لعمل النظام بصورة ناجحة، وعلى العكس من ذلك، فإن هذا ليس هو حال الدول الضعيفة، ولذلك فإنه لا يتم حمايتها بالقدر نفسه. وتاريخياً عانت بولندا على وجه الخصوص بسبب هذا الملمح، حيث جرى تقسيمها فيما بين جيران مفترسين ثلاث مرات خلال القرن الثامن عشر ومرة في القرن العشرين، كما تعرضت ألمانيا للمصير ذاته في عام ١٩٤٥. ويعد تقسيم المناطق إلى "نطاقات نفوذ" للقوى الكبرى أمراً أقل درامية، ولكنه يمثل هو الآخر قيداً على سيادة تلك الدول الموجودة في هذه المنطقة. ومن بين الأمثلة على هذا السلوك الأخير، نذكر الاتفاق الدولي الإنجليزي / الفرنسي الذي عُقد في عام ١٩٠٤ وبموجبه قُسم شمال أفريقيا إلى مناطق نفوذ، كما تم تقسيم دول البلطيق فيما بين النفوذين الألماني والسوفييتي عام ١٩٣٩ (Handel, 1981: 177).

وتقليدياً قامت القوى الكبرى بإدارة نظام توازن القوى، نظراً لأنها تتمتع بالقدرة الأكبر على التأثير في النتائج ولأن لديها المصلحة والاهتمام الأكبر بالنظام القائم. وكقوى كبرى فإنه من الواضح أنها استفادت من النظام القائم ولذلك فإنه من الجلي تماماً أن مصلحتها تكمن في الدفاع عنه.

وقد كانت حقيقة الطريقة التي يعمل بها التوازن تاريخياً تتمثل في أنه في حين أن كل دولة لديها مصلحة في الحفاظ على نظام متعدد الدول، إلا أنه لا يترتب على ذلك أن عضوية النظام الدولي يجب أن تكون ثابتة، وبذلك فإن الهوية الدقيقة للدول التي يتألف منها النظام قد تتغير مع مرور الوقت. وقد كان ذلك جيداً من منظور نظامي، حيث أنه أكسب النظام مرونة ومكّنَه من مواكبة الحاجة إلى التغيُّر. ولكن من وجهة نظر الدول الأصغر حجماً والأضعف، أدى ذلك إلى تقويض الحماية التي يوفرها النظام نظراً لأنها كانت تعتبر الأكثر عُرضةً لأن يتم تقسيمها لمواكبة الحاجة إلى المرونة.

وفي حين أنه يُمكِن القول بأن التضحية بالدول الضعيفة للمحافظة على توازن القوى يصب في صالح النظام، إلا أن هذا الأمر سوف يُضعِف بصورة واضحة من التزام الدول الضعيفة نحو توازن القوى كنظام، حيث أنه لا يخدم مصالحهم بالطريقة ذاتها التي يخدم بها مصالح القوى الكبرى. وغالباً ما دفع ذلك الدول الضعيفة إلى تبني ما أسمته أنيت بيكر فوكس (Annette Baker Fox ١٩٥٧) بسلوك "مناهض لتوازن القوى"، متخلية عن الجانب الأضعف في التوازن حتى لا تكون ضحية للجانب الأكبر في حالة نشوب حرب. وهكذا فقد ابتعدت بلجيكا عن التعاون مع فرنسا متبنية موقف يتسم بالحيادية عندما إزدادت قوة ألمانيا وموقفها الحازم خلال الثلاثينيات من القرن العشرين. نظام اعتماد على الذات مثل توازن القوى لا يمتلك الكثير ليقدمه للدول الضعيفة التي سوف تحقق مكاسب أكثر من مجتمع دولي على درجة أكبر من النظام مما ستحققه من مساندة فوضى يعكسها ويحميها توازن القوى.

الاعتدال

تقابل سياسة المكافأة المتبادلة إحدى السياسات الأخرى التي يتم تحديدها كمكون هام من مكونات نظام توازن القوى الناجح، والتي تتمثل في الاعتدال، أو الحفاظ على الدول التي تشكل مكونات النظام. ويقول جوليك بأن "الحفاظ على الدول المكونة للنظام يعتبر لازمة ضرورية لتوازن القوى" (١٩٥٥: ٧٣). ويعد القضاء النهائي على بولندا في أواخر القرن الثامن عشر بمثابة استثناء واضح لذلك، وهكذا فإنه يمكننا القول بأنه في حالات التقسيم الأخرى هناك اختلاف واضح بين فقدان بعض الأرض وفقدان كل الأرض والاختفاء من الوجود.

وللاعتدال في هذا السياق معنى محدود، حيث ينبغي على الدول المنتصرة بعد أحد حروب توازن القوى ألا تسعى لإذلال أو تدمير من كان عدوهم أو من كانوا أعداءَهم في هذه الحرب. والسبب وراءَ مثل هذا "الضابط" يكمن في أن الدول المنهزمة مؤخراً سوف تكون بمثابة أوزان مكافئة هامة في نظام توازن القوى الخاص بفترة ما بعد الحرب، وقد يكون وجودها أساسياً لضبط واحد أو أكثر من المنتصرين حديثاً الذين يتطلعون نتيجة لذلك إلى القيام أنفسهم بلعب دور مهيمن.

وبشكل عام يمتد مثل هذا الاعتدال ليشمل القوى الكبرى وليس الصغرى، ونقصد بذلك الدول الكبرى في النظام. ويقول جوليك بأنه يمكن النظر إلى روح الاعتدال كعنصر

هام في سياسة توازن القوى الخاصة بأحد الساسة، لأن "مثل هذا الموقف فقط هو ما يمكنه أن يحمل في طياته رغبة التفكير في النظام الدولي ككل، وليس في دولة واحدة بصورة حصرية" (١٩٥٥: ٧٧). وفي النهاية، فإن الاعتدال يعتبر أحد العوامل الفعالة لأنه من مصلحة كل دولة من الدول أن تظهر مثل هذا الاعتدال، كما أن لكل دولة مصلحة في الحفاظ على أي من الدول الهامة الأخرى لأنها سوف تفضل بقاء هذه الدولة على أن يقوم بابتلاعها الأعداء المستقبليين المحتملين.

ويتألف السجل التاريخي من مجموعة مختلطة ومتفاوتة في هذا السياق، ولكن في حين أنه من الممكن التعرف على مثل هذه السياسات الخارجية التي تتسم بالاعتدال في إطار أنظمة توازن القوى - مثل معاملة بسمارك الكريمة للنمسا المهزومة في عام ١٨٦٦-، إلا أنه من الممكن أيضاً أن نجد دولاً أو تحالفات يبدو أنها قد تجاهلت هذا المفهوم تماماً. ففي عام ١٧٤٠ خاض تحالف ما الحرب ضد النمسا، ولو أن جهوده تكللت بالنجاح لكان قد قام بتجريد الامبراطورية النمساوية تماماً من عضويتها، وبالمثل، ففي عام ١٧٥٦ كانت أهداف الحرب الخاصة بالحلفاء المتحدين ضد بروسيا تطالب بصورة فعالة بالقضاء على الدولة البروسية عبر تقسيمها، فقط الهزيمة في هذه الحرب هي ما حالت دون تحقيق هذه الأهداف.

الخاتمة

يعد توازن القوى من الأفكار التي تتمتع بصدى على العديد من المستويات. فقد تم استخدامها تاريخيًا لتفسير التصرفات التي تصدر عن الدول في بيئة تتسم بالشعور بعدم الأمان بشكل أساسي، كما استخدمها الساسة لتفسير وتبرير السياسات الخارجية التي يقومون باختيارها، وأخيراً فقد جرى ترشيحها لتكون بمثابة دليل يهدي إلى السياسة الحكيمة لشئون الدولة.

ويتمثل أحد الجوانب المثيرة لتاريخ مفهوم توازن القوى بأنه على مدار الجزء الأكبر منه لم يصل أي من دعاته إلى حد التفكير بصورة منتظمة في النتائج الطبيعية الملازمة لتوازن القوى (Gulick, 1955: 52). ولم يظهر على الإطلاق كتيب يتناول "كيفية تطبيق سياسة توازن القوى". وقد تُرِكَ إلى الساسة مسألة التفكير في حل لذلك بأنفسهم ضمن الإطار الأخلاقي والسياسي العام السائد في عصرهم. ونظراً لمظاهر الالتباس وعدم الثبات

التي تشوب فكرة توازن القوى، فإنه مـن غـير المفـاجىء أن الطريقـة التـي حـاول بهـا الساسة تطبيق سياسات توازن القوى أتسمت بعدم الثبات هى الأخرى.

وتعد هذه الحالة من عدم الثبات في التطبيق أمراً هاماً إذا افترضنا أنه يمكن إنتـاج توازن القوى فقط عبر السياسات الخارجية التي تتسم بالوعي الذاتي للدول التي توجـه جهودها نحو هذه الغاية. ولكن أحد مظاهر التعقيد الخاصة بهـذه النظريـة تتمثـل في قول دعاتها بإن الدول يجب أن تتبنى سياسـات تهـدف لتحقيـق تـوازن القـوى، ولكـن حتى إذا فشلت في القيام بهذا الأمر بصورة ثابتة فـإن نظـام تـوازن القـوى ربمـا، بـل في الواقع يُحتمَل أنه سوف يظهرها لاحقا.

الفصل الرابع

أنظمة توازن القوى

مقدمة:

يتمثل أحد المعاني العديدة التي تم فيها تقليدياً استخدام عبارة "توازن القوى" في وصف أو تفسير النظام التاريخي لدولة ما. وتعد هذه إحدى الطرق التي يمكن بها القول إن مفهوم توازن القوى قد لعب دوراً هاماً في التطور التاريخي للعلاقات الدولية. وقد قام المؤرخون بتطبيق وصف "توازن القوى" على الأنظمة الدولية الأوروبية الخاصة بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كما أشار الساسة في القرن الثامن عشر نفسه إلى نظام توازن القوى الذي أنشئته المعاهدات التي أنهت حرب الخلافة على العرش الأسباني مستخدمين عبارة "نظام أوتريخت" (Utrecht).

وفي الواقع، يمثل التفكير في توازن القوى أحد الأمثلة المبكرة على الكلية، ونقصد بذلك التفكير من حيث الميل الطبيعي لدى الجماعات المكونة من وحدات للتجمع مكونة بذلك إتحادات كلية. ويعد هذا بمثابة الخاصية المميزة لمنظور الأنظمة كما أن تبنيه سبق تطبيق نظرية الأنظمة على الجوانب الأخرى من العلاقات الدولية بعدة مئات من السنين. حيث ذكر كانت على سبيل المثال أن نظام الدول عكس "تصميماً محدداً سلفاً لجعل الانسجام ينبع من الخلاف الإنساني" (Gulick, 1955:21-22).

ويفترض منظور الأنظمة أنه على الرغم من التعقيد والارتباك الذي يتكشف عنه مزيج من التفاعلات، إلا أن هناك مجموعة من التراكيب التي تصف النظام الدولي وتفسر سلوك الدول الفردية(Little,1978 : 189) .

ويتمثل الملمح الرئيسي حول المنظور النظامي لتوازن القوى في أنه يفترض وجود علاقة مباشرة بين تركيب النظام الدولي وسلوك الدول التي يشتمل عليها هذا النظام. وقد نشأت النظرية العامة الحديثة للأنظمة خارج العلوم الاجتماعية كأداة لعلم الهندسة. ولم تبدأ عناصر من تفكير الأنظمة في النفاذ إلى العلوم الاجتماعية حتى الخمسينات من القرن العشرين، كما كانت دراسة العلاقات الدولية أحد آخر الأشياء التي تأثرت. ويعتبر هذا أمراً مفاجئاً نظراً لأنه كانت هناك دائماً عناصر من التفكير النظامي في العلاقات الدولية. ويعد توازن القوى المثال الكلاسيكي على ذلك. حيث اعتقد العديد من المفكرين خلال ما يُسمَّى "بالعصر الذهبي" لتوازن القوى – مثل روسو كانط - أن أوروبا كانت تشكل نظاماً سياسياً وأن توازن القوى كان يعمل وفقاً لطريقة آلية في الأساس.

وبدلاً من أن تكون سباقة إلى إدخال نظرية تطبيق الأنظمة للعلوم الاجتماعية، كانت العلاقات الدولية كعلم أكاديمي أحد آخر العلوم التي اعتنقتها. وفي حين أن العلوم الاجتماعية الأخرى كانت تبحث في احتمالاتها مباشرة عقب الحرب العالمية الثانية، انخرطت العلاقات الدولية في جدل أكاديمي حول إعادة تأهيل مفهوم توازن القوى.

كان هناك رد فعل من قبل كل من السياسيين والأكاديميين بعد الحرب العالمية الأولى ضد سياسات توازن القوى، حيث رأوا في أسلوب عمل نظام توازن القوى أحد الأسباب الرئيسية وراء اندلاع الحرب. كما رفض المعارضون بقيادة الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون – الذي سمَّى توازن القوى "توازناً غير مستقر للمصالح التنافسية يحدده السيف"- توازن القوى كطريقة لتنظيم العلاقات الدولية، وسعى لتدعيم الأمن الجماعي بدلاً من ذلك. ولكن كان هناك رد فعل قوي على هذا المنظور في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ونجح الكتاب من أمثال إي.إتش.كار ومورجنثاو من تقويض المدرسة المثالية في التفكير واستبدلوها بالنظرة الواقعية المتمركزة حول الدولة. وعلى وجه الخصوص، أعاد مورجنثاو التأكيد على أهمية فكرة توازن القوى والتي أعلى من شأنها لتصبح "مفهوماً كونياً" يحدد سلوك أي مجتمع من الدول ذات السيادة. كما قام أيضاً بتحديد توازن القوى "كآلية ذاتية التنظيم" وفقًا للطريقة الخاصة بروسو.

وقد أكد مورجنثاو بشدة على آلية توازن القوى لأنه اعتقد أنها تحمل المفتاح لفهم طبيعة العلاقات بين الدول على المستوى النظامي، و"كواقعي" اعتقد مورجنثاو أن جميع الدول كانت منخرطة في صراع مستمر لتوسيع نطاق نفوذها وقوتها. لكن - وعلى الرغم من ذلك- لم تتمكن أى دولة من الظهور كقوة سياسية مهيمنة، ولذلك ظل النظام الدولة عبارة عن "فوضى"، نظام يتألف من دول مستقلة ذات سيادة. ووفقاً لمورجنثاو (١٩٧٨)، فإنه يمكن فهم هذا التناقض فقط من حيث تأثيرات نظام توازن القوى. ولذلك فقد استخدم مورجنثاو توازن القوى لتفسير لماذا ظلت البنية الأساسية لنظام ما بين الدول تتمتع بثبات شديد على الثلاث قرون ونصف الماضية.

وكما ذكرنا في الفصل الأول، رأى مورجنثاو والأعضاء الآخرون في المدرسة "الواقعية" ـ لفكرة العلاقات الدولية ـ توازن القوى بين الدول كالملمح المحدد للنظام الدولي. حيث فرضت الطبيعة "الفوضوية" المزعومة للنظام نمطاً معيناً من السلوك على الدول. وهكذا فإنه لا ينبغي تفسير رغبة كل دولة في تعظيم قوتها بالنظر إلى التفضيلات الفردية للدول، ولكن كوظيفة لطبيعة النظام. وبالنظر إلى طبيعة النظام، يقول مورجنثاو إن آلية توازن القوى ذاتية التنظيم هى ما يحول دون استمرارية الصراع وغياب النظام. في حين يضع كينيث والتز - وهو عضو آخر في المدرسة الواقعية- الكثير من التأكيد على هذا الجانب بوجه خاص من سلوك الدولة والذي وصفته نظريته "بالواقعية التركيبية". ويقول والتز بإنه في حالة من الفوضى الدولية، حيث لا يوجد أمام كل دولة خيارًا آخر سوى الاعتماد على ذاتها للمحافظة على أمنها، تضطر الدول إلى أن تكون متشابهة وظيفياً، وأن تتصرف بالطريقة ذاتها. وإذا ما فشلت الدول في محاكاة سياسات جيرانها الناجحين فسوف تسقط على جانب الطريق. ومع تمكن دول أخرى من محاكاتها، يحدث توازن في القوى ويصير النظام الدولي محكوماً بسياسة توازن القوى. ووفقاً لوالتز، فلكي يتشكل نظام لتوازن القوى هناك مطلبان أثنان ضروريان فقط : "أن يكون النظام فوضوياً وأن يتألف من وحدات ترغب في البقاء والنجاة" (Waltz,1979:121) .

ووفقاً لمورجنثاو، فقد قلص نظام توازن القوى من حوادث نشوب الحرب وضمن استمرارية بقاء الدول التي تشكل النظام. وبفعل ذلك حال نظام توازن القوى دون وصول أى دولة منفردة إلى منزلة يمكنها معها فرض هيمنتها على النظام. وهكذا - ووفقاً لمنطق كل من والتز ومورجنثاو- فإنه يتم الحفاظ على نظام توازن القوى عبر السياسات الخارجية لدول تسعى نحو تحقيق مصالحها الخاصة، وفي الواقع يقول والتز بإنه ليس من الضروري أن ترغب أى منهم بالفعل في خلق مثل هذا النظام أو المحافظة عليه.

لكن – وكما أوضح كلود (Claude١٩٦٢: ٣٦-٣٧)، فإن مورجنثاو لم يحدد بصورة واضحة العناصر اللازم توفرها ليُقال بإن هناك نظام لتوازن القوى. وقد تُرِكت مهمة محاولة إصلاح هذا النقص للكتاب اللاحقين من أمثال كابلان.

وقد قام رينولدز بتعريف نظام توازن القوى "كتوازن مستقر". وهكذا ففي فوضى العلاقات الدولية، سوف تتفاعل الدول والتحالفات بطريقة تجعل النظام ككل يحافظ على نفسه في حالة من الاتزان. والاتزان في هذه الحالة ليس بين الدول أو مجموعات الدول في النظام، ولكن بدلاً من ذلك هو اتزان النظام نفسه (١٩٧١: ٢٠٢). ولذلك فإن حدوث اضطراب في النظام هو أمر سوف تتم مقابلته بتغيرات مكافئة في طبيعة التفاعلات بين الوحدات. وفي حالة ما إذا تم القضاء على التحدي الذي يواجه توازن القوى القائم وجرت استعادة الموقف الأصلي، فإن الاتزان يعتبر مستقراً. أما إذا أفضى الصراع الرامي لمنع الهيمنة إلى ظهور توازن جديد للقوى فإن هذا يعكس اتزاناً غير مستقر. ويقول رينولدز بإن عبارة "توازن القوى" تحمل في طياتها تضمينات على اتزان مستقر. ولكن نادراً ما يتم تحقيق ذلك عملياً. حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أنه على الرغم من أن أهداف الساسة تعكس الرغبة في المحافظة على اتزان مستقر، إلا أن الصعوبات العملية المُتضمَّنَة في الحفاظ على اتزان دولي تعني أنه في أعقاب تلك التحديات الكبيرة، مثل تلك التي واجهت كل من نابليون والقيصر فيلهيلم الثاني، يأخذ توازن جديد في التشكل والذي يختلف كثيراً عن سابقه مما يجعل النمط مميزاً بدرجة أكبر لاتزان غير مستقر.

ومثل هذا الاتزان غير المستقر هو ما يجب أن نتوقعه نظراً لطبيعة العلاقات الدولية. ويجب النظر إلى استقرار أنظمة توازن القوى من هذا المنظور. وهناك اختلاف بين الاستقرار والسكون، وكما يتضح من التعريفات المذكورة في بداية الفصل الأول، فإن الاتزان الذي تهدف إليه أنظمة توازن القوى ليس اتزاناً يتألف من عدد من الدول المتعادلة جميعها في القوة، ولكن بدلاً من ذلك إنه نظام متزن بحيث يتم تعريف هذا الشرط من حيث عدم تمكن أي دولة منفردة أو تحالف من الدول من قلب النظام وإنشاء هيمنة أو امبراطورية. وهكذا، فهناك دائماً عناصر من عدم الاتزان وتعديلات تحدث، والاستقرار لا يوجد على مستوى علاقات معينة بين الدول، بل على مستوى النظام ككل حيث تكون التغيرات الحادثة في إطار الحدود المقبولة – أي- التي لا تهدد الاتزان الكلي. وقد تكون لا تزال هناك محاولات عدوانية من قبل الدول لتعزيز قوتها، حتى أنه قد تنشب حروب، ولكن طالما أن مثل هذه الحروب لا تقوض قدرة الدول

التي يتألف منها النظام على مقاومة وهزيمة الدولة التي تتطلع للهيمنة فإن النظام ككل يكون في حالة اتزان.

ويمكننا بهذا المعنى القول بإن نظرية مثل نظرية كينيث والتز الخاصة بالواقعية التركيبية تتوقع موازنة للقوى وليس توازنات معينة للقوة. ويعد السؤال الخاص ببنية النظام أحد الأسئلة الهامة لأن هناك العديد من الأشكال التي يمكن أن يتخذها نظام توازن القوى. وفي دراسة والتز الصادرة عام ١٩٧٩، تتألف بنية النظام من ثلاثة عناصر، يتمثل أولها في المبدأ الذي يتم تنظيم أو ترتيب النظام وفقاً له، فعلى سبيل المثال، قد يكون نظام توازن القوى ذا شكل ثنائي الأقطاب أو عديد الأقطاب. وتعد الخلافات أكثر من أن تكون مصلحة عابرة لأن هناك جدل كبير يدور في المؤلفات التي تناولت العلاقات الدولية حول ماهية الشكل المحدد لتوازن القوى الذي يفضي إلى القدر الأكبر من الاستقرار والقدر الأقل من الحرب داخل النظام. ويقول كينيث والتز، على سبيل المثال، بإن استقرار النظام (والذي يتم تعريفه بغياب الحروب التي تشمل النظام بأكمله) يكون عند أعلى مستوى له عندما يكون عدد القوى الكبرى أصغر ما يمكن، وأن النظام الأمثل هو ذلك النظام الذي تسيطر عليه اثنتان من القوى الكبرى فقط، أي نظام ثنائي الأقطاب. في حين يقول مورتون كابلان - على العكس من ذلك- بإن الحد الأدنى من القوى الكبرى، التي تتمتع بقوى متساوية تقريباً، الذي يحتاج إليه نظام ما حتى يكون مستقراً هو خمسة.

وقد نظرت دراسة أجراها كل من سينجر وبريمر وستوكي عام ١٩٧٢ إلى النظام الدولي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وأشارت هذه الدراسة إلى أن مقدار الحروب في النظام قد ازداد خلال القرن التاسع عشر عندما أصبحت القدرات العسكرية متركزة في عدد قليل من الدول. في حين أدت العملية ذاتها في القرن العشرين إلى الانحدار نحو حرب بين هذه القوى الكبرى. ويبدو جلياً أن مجموعة مختلفة من العوامل قد أثرت في ذلك، حيث يُعدُّ بروز "القوى العظمى" وابتكار الأسلحة النووية سببين واضحين جعلا هذين القرنين يبدوان مختلفين للغاية.

ويتمثل الملمح الرئيسي لنظريات توازن القوى النظامية في النظر إلى سلوك الدولة على أنه محكوم بطبيعة النظام. وبغض النظر عن الاختلافات الفردية بين الدول من حيث الطبيعة أو الأيديولوجية، فإن جميع الدول يجب أن تعمل بطريقة مشابهة، حيث تسعى بصورة تتسم بالأنانية نحو زيادة قوتها الخاصة. وقد نظر مارتن وايت إلى سياسة القوة على أنها ملمح لا مفر منه لنظام سياسي تعمه الفوضى دون أن تكون

هناك سلطة مركزية، وبهذا جعل الأثنين شبه مترادفين، معلناً أن "سياسة القوة تعني العلاقات بين دول مستقلة" (White,1946:7).

ويعد تفسير توازن القوى قديماً قِدَم المفهوم ذاته. ففي عام ١٦٠٥ وصف الفينيسي جيوفاني بوتيرو توازن القوى بأنه ينشأ بصورة عرضية من جهود الدول المكونة للنظام التي تبذلها في سعيها لتحقيق مميزات، "ويترتب على مجموعة من الأمراء أن التوازن يعتبر مفيداً وجيداً، ليس بطبيعته ولكن بالصدفة" (Anderson,1993a:154).

وتقول حُجَّة النظام التي قدمها الواقعيون من أمثال والتز بإن طبيعة النظام لا توفر للدولة الحماية أو المساعدة. ولذلك فإن الإسهام الذي قدمته معتقدات الواقعيين حول الافتقار إلى الانسجام بين المصالح في العالم وقدرة الإنسان واستعداده لارتكاب الشرور تُعزِّز وتدعم حُجَّة النظام : (ليس فقط أن الدول تفتقر إلى الحماية، ولكنها أيضاً في خطر ولذلك فإنها تحتاج إليها)(Taylor,1978:130) .

وينبغي أن تتمخض العملية العادية للسياسة الدولية عن اتزان تقريبي، ووفقاً لما يقوله جيلمان "هناك منطق جوهري في النظام يكمن خلف تعددية الرغبات الوطنية" (١٩٨٩: ١٦١)، وهذا ليس لأن أي من الدول تحب بالضرورة فكرة الاتزان. فسوف يفضل الساسة كثيراً أن تكون دولتهم أكثر قوة من جميع خصومها. ولسوء الحظ، فإن تكاليف محاولة الحصول على مثل هذه المكانة المسيطرة سوف تنهى وتحول دون السعي وراء ذلك، حيث أنها تتجاوز إمكانيات وموارد معظم الدول في معظم فترات التاريخ.

ولا تسعى كل الدول إلى تحقيق مثل هذه السيطرة، فكما ذكر كينيث والتز، لا يوجد عدد محدد من القواعد التى تحدد مدى أهمية تلك اللعبة (Waltz,1959:206)، كما قد تقوم العوامل الثقافية بفرض قيود ذاتية. حيث تسعى غالبية الدول وراءَ الهدف الأقل موضوعية المتمثل في تجنب الوقوع تحت سيطرة الغير، والذي يعتبر استمرار اليقظة والتأهب لإتخاذ إجراءات ضد الدول التي يبدو أنها تسعى للحصول على منزلة مهيمنة جزءاً رئيسياً فيه. وعندما تسعى غالبية الدول في غالبية الوقت خلف هذا الهدف، فإنه يميل نحو خلق توازن قوى في النظام.

ولذلك فإنه يمكن النظر إلى توازن القوى على أنه ببساطة نتيجة لعملية ما، بدلاً من أن يكون تحقيقاً لهدف تسعى خلفه الدول الفاعلة في النظام، وبهذا المعنى، فإن النظام يقوم بحماية نفسه بشكل طبيعي. وكما يعبر باترفيلد عن ذلك "إذا كان هناك

نظام دولي، فإنه يميل إلى تعديل وتقويم ذاته بصورة آلية، وما أن يضطرب الاتزان عند أية نقطة، يبرز فعل مكافئ في جزء آخر من النظام" (١٩٥٣: ٨٩-٩٠). وسوف تميل الدول التي لا تتمتع بقوة كاسحة إلى التحالف ضد دولة أو تحالف يهدد بقلب النظام، وفي عام ١٨٤٣ وصف اللورد بروغام "كمبدأ واضح" الفكرة القائلة بإن الدولة التي تواجه تهديدات يجب أن تستدعى على حلفائها أو تشكل تحالفات، وأن الدول الأخرى التي لم تتم مهاجمتها ولا تواجه تهديدات يجب أن تشارك هذه الدولة التي تحيق بها الأخطار قضيتها، حيث أن القضاء على هذه الدولة سوف يزيد من قوة المعتدي ويعرضهم لخطر مهاجمتهم أو غزوهم بعد ذلك. وبعيداً كل البعد عن أن يكون سياسة مُنقَّحَة رفيعة، فإن هذا الأمر يقود ببساطة للغريزة المشتركة الخاصة بالدفاع عن الذات(Gareau, 1962 : 70).

ويُعدُّ هذا جوهر النظرة الميكانيكية لتوازن القوى، فهو نظام ذاتي التنظيم يقوم على ما تقتضيه البديهة. وهذه هى وجهة النظر التي يتبناها كل من كريك ووالتز، اللذان تم الاستشهاد بهما في الفصل الثالث. ومما لا شك فيه أن الطريقة التي تطور بها التفكير في توازن القوى عبر استخدام التناظر والاستعارة قد لعبت دوراً في تعزيز وجهة النظر القائلة بالتوازن. وقد كان المعلقون على توازن القوى في القرنين السابع عشر والثامن عشر مغرمين بمقارنة طريقة عمله بالدقة الميكانيكية التي تعمل بها الساعة أو بالحركات المدارية للأجسام الكوكبية الموجودة في النظام الشمسي. وهكذا قال بروغام على سبيل المثال في عام ١٨٠٣، بأن الآليات الشمسية وتوازن القوى قد حفزا النظام كلًا في نظامه، وأنه تماماً مثلما وُجِد أن الكواكب المكتشفة حديثاً تتبع القوانين ذاتها الخاصة بجميع الأجرام السماوية، "فإن القوى التي تنشأ بصورة متكررة في العالم الأوروبي، تشغل المكان المخصص لها على الفور، وتلتزم بالمبادىء ذاتها التي تحدد مكانات الدول القديمة وتوجه حركتها" (Anderson, 1993 : 168)، ولم يكن هذا المفهوم محصوراً بأى شكل من الأشكال في مفكري القرن الثامن عشر، حيث أن إيه.جي.بي.تايلور، ذلك المؤرخ البريطاني الذي عاش خلال القرن العشرين، يتبنى مثل هذا المنظور عندما كتب يقول إن الساسة البريطانيين كانوا ينظرون إلى توازن القوى خلال القرن التاسع عشر "كشيء نشأ من تلقاء ذاته دون التدخل البريطاني"(Taylor, 1978:284).

ووفقاً لكلود فإن العنصر المُميَّز في هذا المفهوم يتمثل في الافتراض القائل بأن "الاتزان يمكن أن ينشأ أو تتم المحافظة عليه دون أن ترغب أى من الدول في ذلك في الواقع" (Cloude,1962:46). ويمضي كينيث والتز لما هو أبعد من ذلك منتقداً هؤلاء

الكتاب الذين يدعون إلى سياسات مُصمَّمَة للحفاظ على توازن ما، بحجة أنهـا وللأسـف لم تبلغ الاعتقاد القائل بأن النظر بتقدير كبير إلى المحافظة على التـوازن يعـد مـن أهـم مواصفات رجل الدولة الحكيم، مُقتصرة على الافتراض القائل بأن الدول يجـب أن تتبـع هذا القول المأثور إذا أرادت المحافظة على توازن القـوى" (Waltz,1979:119 -120)، حتى مورجنثاو ذهب بعيداً للغاية إلى حد التأكيد على نظرة حتمية لتوازن القوى، قائلاً بإن ليس لدى الساسة خيار آخر سوى تبني سياسات توازن القـوى، وأن "تـوازن القـوى والسياسات الهادفة للحفاظ عليه ليس فقط أنهما أمر لا مفر منه ولكنهما يعتبران أيضاً بمثابة عامل جوهري في إضفاء الاستقرار على مجتمع من الدول المستقلة ذات السيادة" (١٩٧٨: ١٧٣). ومن وجهة نظر والتـز، يعـد هـذا بمثابـة الإسـهام الـرئيسي الـذي قدمـه مفهوم توازن القوى لنظرية العلاقات الدولية. فتوازن القوى هو ما يُضفي التماسك على النظام الدولي. وقد كانت هذه – بشكل جوهري- هى النظـرة إلى طبيعـة نظـام تـوازن القوى الأوروبي التى برزت في نهاية القرن السابع عشر.

وخلال الفترة التاريخية لتوازن القوى من ١٧٠٠ وحتى ١٩١٨، لم تكن الدول بشكل عام راضية بالاعتماد نتائج التوازن التلقائي للقوى. حيث اعتقد السياسـيون البريطـانيون على سبيل المثال بأن ينبغي على جميع الدول مراقبة خصومها حتى لا تتمكن دولـة مـا أو تحالف من الدول من فرض هيمنته نتيجة لخمول الآخرين، وعـدم تحـركهم بسرعـة للحيولة دون ذلك. ولكنهم أدركوا أن جميع الدول لن تكون متيقظة بالقدر الكافي، وأن هناك أخطاءً سوف تُرتكَب، وأن هناك أعمال وقرارات سوف يـتم تأجيلهـا حتـى فـوات الأوان وهكذا، ولذلك فقد استعدوا للقيام بـدور الحـارس، وقـاموا بلفـت انتبـاه الـدول الأخرى إلى التهديدات التي يتعرض لها التوازن كما يروها هم.

وتتماشى نظرة معظم الساسة بشكل وثيق مع مفـاهيم نظـام تـوازن القـوى التـي أسماها إينـيس كلـود بالمفـاهيم "يدويـة التشـغيل" و"نصـف الآليـة" (١٩٦٢: ٤٧-٤٩)، ونظام توازن القوى "يدوي التشغيل" هو نظام يسعى فيـه كبـار رجـال الدولـة بصـورة واعية نحو تحقيق الاتزان، حيث يقومون بـإدارة السياسـة الخارجيـة لـبلادهم واضـعين هذه الغاية نصب أعينهم. ولا ينتج التوازن في هذا النظام كنتيجة للعمل الآلي للنظام أو بفضل جهود الدولة "الموازنة"، ولكن عـبر تبنـي دبلوماسـية مـاهرة متعـددة الأطـراف. فتوازن القوى هو أمر "يخطط له رجال الدولة ويبتـدعون الحلـول"، وهـو لـيس منحـة تمنحنا إياها الآلهة أو شيء يحدث بصورة عرضية، وليس بمقدور الدول انتظار "حدوثـه" .((Palmer and Perkins,1992:243

حتى يمكن القول إن هناك نظام موجود بالفعل، ينبغي أن تتوفر أربعة شروط (Luard, 1992 : 342)، ففي المقام الأول "يجب أن يكون هناك ترابطاً بينياً واضحاً بين الأجزاء لجعلها كلاً متماسكاً ومترابطاً". وثانياً، يجب أن يكون هناك تواصلاً منتظماً بين الأجزاء المكونة له، وثالثاً، ينبغي أن يكون هناك تاريخاً من التفاعل المتوقع بحيث تكون هناك توقعات مشتركة فيما بين أعضاء النظام، وأخيراً ينبغي أن يُظهِر نمط العلاقات انتظاماً. وسوف يشتمل هذا على وجود أو السعى من أجل تحقيق اتزان كلي فيما بين الدول بالمعنى الذي تم تعريفه في بداية الفصل الأول، أى عدم وجود دولة مهيمنة أو مجموعة قادرة على السيطرة وسن القوانين للدول الأخرى في النظام. ولكى يقال أن هناك "نظام" قائم لتوازن القوى، ينبغي أن يتسم نمط التفاعل بين الدول المكوِّنة بتشكيل تركيبات منتظمة مصممة للحيلولة دون ظهور قوة مهيمنة.

الصور المختلفة لأنظمة توازن القوى

من الممكن التميز بين توازن بسيط للقوى وآخر معقد، أي التمييز بين توازنين أحدهما يتألف من قوتين والآخر من ثلاثة أو أكثر من القوى. ومن الأمثلة على توازن القوى البسيط نذكر الصدام بين كل من فرنسا وعائلة الهابسبورج الحاكمة في كل من النمسا وأسبانيا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهناك أيضاً المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إبان فترة الحرب الباردة.

في حين يتضح توازن القوى المُعقَّد من خلال الموقف الأوروبي في منتصف القرن الثامن عشر، حينما صارت كل من بريطانيا وروسيا وبروسيا قوى عظمى هى الأخرى إلى جوار كل من النمسا وفرنسا. وقد أشار إيه.إف.بولارد إلى الخلاف الهام بين نظام الدولتين – الذى أسماه بالتوازن "البسيط"- ونظام الخمس دول، والذى أسماه بالتوازن "المتعدد". ففي نظام الدولتين ينبغي أن تكون قوة الخصمين متعادلة حتى يظل النظام توازناً للقوى (Pollard, 1923:60).

يرى معظم الكتاب أن هناك حد أدنى من اللاعبين الدوليين يتوجب توفره حتى يعمل نظام توازن القوى بصورة فعالة، فوفقاً لستانلي هوفمان(Stanley Hoffman) (١٩٧٢) يجب أن يكون العدد أكبر من أثنين، وقد كان تاريخياً أقل خمسة أو ستة، بحيث يتمتع هؤلاء اللاعبون بقوى متكافئة إن لم تكن متساوية، كما ذكر مورتون كابلان (Morton Kaplan) (١٩٦٩: ٣٥)، أيضاً أن العدد يجب ألا يقل عن الخمسة.

ويقول بي.إيه.رينولدز(P.A Reynolds) (١٩٧١: ٢٠٣)، بأنـه مـن المُرجَّح انهيـار نظـام يشتمل على أقل من خمس دول، فسوف يتسم توازن ثنـائي الأقطـاب بالشـك المتبـادل، والعداء، والتنافس. إنه صراع حساس حيث أن المكسب الذى يحققه أحد الطرفين يكون بصورة تلقائية خسارة للطرف الآخر وإذا كان هناك في الواقع توازن دقيق بين الجانبين، فمن ثمَّ ربما يعطي مكسب ضئيل نسبياً لأحد الجانبين هـامش التميـز والتفـوق الـذي يسعى إليه، ومن المرجح أن تكون نهاية هذا النظام الهش هى الانهيار واندلاع الحرب.

وبالنسبة لرينولدز، عندما تكون هناك ثلاثة دول في النظـام، إذا أتحـدت اثنتـان مـنهما ضد الثالثة، فمن المُرجَّح أن تحققا فوائد كبيرة. كما أنه من المـرجح أن ينحـلّ نظـام ربـاعي توازن بسيط تصطف فيه دولتان في مواجهة الدولتين الأخرتين خلال الأزمات. وهكذا فإنه لا تتواجد درجة كافية من المرونة إلا عندما تكـون هنـاك خمـس دول في النظـام. حتـى هـذا النظام المؤلف من خمس دول يمكن أن يتفكـك وينهـار، ولكـن احتماليـة حـدوث ذلـك في حالته تقل كثيراً عن الأنظمة الأخرى، لأنه يتيح عدداً أكبر من التوليفات الممكنة وبنـاءً عـلى ذلك قدر أكبر من المرونة فيما يتعلق بالاستجابات المحتملة.

ويمكننا ملاحظة مميزات نظام التوازن عديد الدول الذي يقوم على تحالفات مرنة، مقارنة بتوازن بسيط ثنائي القطب عبر مفهوم ريتشارد روزيكـرانس الخـاص "بـالمنظِّم"، حيث قال روزيكرانس(Rosecrance) (١٩٦٣: ٢٢٠-٢٢١) بإن النظام الدولي الذي يتخذ من الاستقرار هدفاً له يتألف من عدد من العناصر تتمثل في مصـدر للإزعـاج، ومـنظِّم، ومجموعة من العوامل البيئية التي تترجم تفاعل العنصرين الأولين إلى نتائج. ولكى يقوم المنظم بإنتاج الاستقرار يتوجب عليه تحقيق نتائج يُنظَر إليها على أنها مقبولة من قبـل المشاركين الرئيسيين في النظام، كما يتوجب عليه امتلاك مجموعة مـن الخيـارات تكـون على الأقل مساوية لعدد القوى المحتملة التى تعمل عـلى إشـاعة الفـوضى والاضـطراب. والطريقة الوحيدة الممكنة لتقليـل مـدى تنـوع النتـائج هـى عـبر زيـادة تنـوع الـدول المنظمة. وهذا هو قانون التنوع المطلوب، فالتنوع هو الوحيد القادر على تدمير التنوع (راجع). وقد تكون القوى التنظيمية مؤسسية - أى منظمة دولية على سبيل المثـال- أو غير رسمية كما سيكون عليه الحال مع الدول التي تعمل في إطـار نظـام تـوازن للقـوى متعدد الأقطاب.

وسوف يُحِد توازن بسيط ثنائي الأقطاب إلى حد كبير من مدى تنـوع الاسـتجابة، في حين سيميل نظام متعدد الأقطاب - خاصة ذلك الـذي يقـوم عـلى تحالفـات مرنـة- إلى تعظيم عدد الاستجابات المحتملة إلى تهديد ما للاستقرار، فقد تتم موازنة دولـة واحـدة

تقريباً بالاستعانة بتحالف من دول عديدة أصغر حجماً والتي تشكل مجتمعة قوة شبه مكافئة لقوة تلك الدولة. وهناك شكل آخر لأنظمة التوازن وهو النظام الذى قد تكون فيه المجموعات المتحالفة – التي تتألف كل منها من أعضاء على قدر شبه متكافىء من القوة- في حالة توازن، ويعد هذا النظام بشكل أساسي إحدى صور التوازن ثنائي الأقطاب بجميع ما له وما عليه.

كما قد ينشأ نوع من التوازن "الشمعداني". وفيه تتواجه دول ذات قوى متكافئة، مطلقة نيران أسلحتها دون تمييز في جميع الاتجاهات، وقد كانت "توازنات" القوى الكبرى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بصورة واسعة من هذا النوع. وتميل التحالفات التي يتم تشكيلها من أجل المحافظة على مثل هذا النوع من التوازن إلى أن تكون قصيرة الأمد نوعاً ما، كما أنها لا تتميز بوجود أوجه قوية من الانسجام الأيديولوجي فيما بين الحلفاءِ أو انقسامات أيديولوجية بينها وبين الدول التي تم تشكيل التحالفات من أجلها.

وقد قامت دينا زينيس (Dina Ziense)، بسرد ست احتمالات لتوزيع القوى وتركيبة التحالف والتي يمكن أن تُعتبَر توازناً للقوى، وافترضت الأمثلة نظام خماسي الدول، كما أن لم تكن شاملة أو مستثنية بشكل متبادل.

١- لا توجد تحالفات وجميع الدول تتمتع بقدر متساوي من القوة.

٢- تنتمي جميع الدول إلى تحالف واحد أو تحالفين وهناك تساوي في القوة بين هذين التحالفين.

٣- هناك تحالفان متساويان في القوة ودولة واحدة غير منحازة لأى منهما.

٤- هناك تحالفان ودولة ثالثة غير منحازة، بحيث تكون قوة أى من التحالفين مضافة إليها قوة الدولة غير المنحازة أكبر من قوة التحالف الآخر.

٥- لا توجد أية تحالفات وقوة كل دولة منفردة تقل عن المقدار الإجمالي لقوة جميع الدول الباقية.

٦- هناك دولة واحدة أو تحالف تفوق قوته أية وحدة أخرى في النظام، لكن بحيث تتم تلبية الشرط الخامس (Zinnes,1967:273).

الأنظمة وتوازن القوى

تمثل أحد ملامح الدراسة الأكاديمية لتوازن القوى في ميل المُنظِّرين لاشتقاق "قواعد" لمسرحية توازن القوى، وقد أخذ مورتون كابلان هذا الميل إلى أقصى مدى له في كتاب تم نشره عام ١٩٥٧، والذي حدد عدد من الأنظمة الدولية المحتملة، والتي كان من بينها نظام توازن القوى. وقد قام كابلان برسم الخطوط العريضة لنظامه بالنظر إلى سلوك الدول التي تعمل في إطاره، بحيث لا يمكن وصف النظام بأنه توازن للقوى إلا إذا عملت الدول التي يشتمل عليها وفقاً لقواعد كابلان.

والمشكلة في هذه المنظور هى أنه يجعل توزان القوى يبدو أكثر آلية بكثير مما كان عليه الحال تاريخياً. حيث أن جمال سياسة توازن القوى يكمن في مرونته الشديدة، وفي تنوع توزيع القوى الذي يمكن تسميته بصورة مشروعة توازناً للقوى، وفي حرية المناورة المتاحة للدول الواقعة في إطار نظام توازن القوى. ويستخدم تسيجلر(Ziegler) (١٩٧٧: ١٧٣)، نموذج كابلان لوصف توازن القوى معلناً أن "النظام يعمل وفقاً لمجموعة من المبادىء والقواعد".

ومن غير المرجح أن يقوم الساسة المنخرطون في نظام توازن القوى باتباع "القواعد" الموصوفة، فمن الممكن ألا يقوموا بمساندة الجانب الأضعف بصورة تلقائية، حيث يمكن أن يحول دون ذلك عداوة حديثة أو مرارة وخلاف ديني، كما أنهم ربما لا يشعرون بأن الدولة الأكثر قوة في النظام هى الدولة التي يتوجب عليهم أن يخشوها أكثر من غيرها. ولهذا السبب حسَّ إينيس كلود على توخي الحذر "عندما يستسلم المنظرون الأكاديميون إلى الدافع الداعي لترميز عمليات نظام توازن القوى.... فالمُنظِّر يكون مُضلِّلا عندما يشرع في اختزال ما هو في الحقيقة عملية تتسم بالسيولة والمرونة في صورة أنماط صارمة وجامدة" (Claude, 1989:81)، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك دائماً خطورة متمثلة في دخول الجمود إلى نظام توازن القوى. وقد كان هناك على الدوام ميل تاريخي للنظر إلى النظام الحالي على أنه مستقر وتفضيل إبقاء الأمور على وضعها الحالي.

ومع هذا، فإن جاذبية توازن القوى كانت تكمن بصورة جزئية دائماً في الحقيقة المتمثلة في أنه يبدو أنها تجعل السياسة الدولية منتظمة. وكما عبر اللورد بروغام عن ذلك في عام ١٨٠٣ "يتمثل الملمح الكبير والمميز لنظرية الموازنة في الشكل النظامي الذي تختزل إليه تلك المبادىء الواضحة والبسيطة للسلوك الوطني.... فالإتحاد العام الذي قامت بخلقه - والذي يضم جميع القوى الأوروبية في نظام واحد مترابط- يعمل وفق

قوانين معينة ويعمل بشكل عام وفقاً لمبدأ مشترك" (Forsyth,Keens-Sper and Savigear 1970:269)

ولا تزال "القواعد" التي حددها كُتّاب من أمثال كابلان مفيدة إذا ما تم النظر إليها بدرجة أكبر على أنها الأنماط السلوكية المُتكرِّرة التي جرى التعرف عليها والخاصة بأعضاء نظام ناجح وليس كإرشادات جامدة. وعندما يُنظَر إليها بهذه الطريقة، فيمكنها أن توفر إطاراً مفيداً للملامح الرئيسية التي ساعدت في إنجاح النظام.

تم النظر إلى قواعد مورتون كابلان بالأسفل. وتقوم هذه القواعد على افتراضات "واقعية" حول أهداف وطرق الدول التي يتألف منها النظام، وهى أن الدول ترغب في زيادة سلطتها (قدرتها على التأثير في النتائج) وهذا يدفعها إلى الدخول في صراع مع دول أخرى في بيئة سياسية تتسم بأنها فوضوية بشكل أساسي.

ويقوم نموذج كابلان لتوازن القوى على افتراضات رئيسية محددة:

١- تعتبر الدول القومية في الأساس بمثابة اللاعبين المهمين في النظام.

٢- تتخذ الدول الكبرى من الأمن هدفاً رئيسياً لها.

٣- الأسلحة المستخدمة في النظام ليست أسلحة نووية.

٤- نظراً لعدم إمكانية توقع بعض عوامل القوى وتعذُّر قياسها، تسعى كل دولة لتحقيق هامش من الأمن أعلى من قدراتها الحالية.

٥- يجب أن يشتمل النظام على خمس قوى كبرى على الأقل.

٦- من المُرجَّح أن تحتاج كل دولة - بما في ذلك الدول الكبرى- إلى حلفاءَ لتحقيق أهدافها. ويفسر هذا الرغبة في الحفاظ على وجود الحلفاءِ المستقبليين المحتملين (Kaplan,1968 : 389-390).

ويقيد الافتراض الثالث فائدة النموذج بعض الشيء، حيث أنه يستثني اعتبار "توازن الرعب" النووي، الذي سيطر على العلاقات بين القوتين العظميين خلال الحرب الباردة، ويعد هذا من المتغيرات الهامة في منظور توازن القوى وتم تناوله في الفصل الثامن. كما أن مطلب كابلان القائل بإنه ينبغي تواجد خمس قوى كبرى على الأقل كان سيقوم هو الآخر باستثناء اعتبار الفترة المبكرة للحرب الباردة، نظراً للثنائية القطبية التي أتسمت بها هذه الحقبة. وتقود هذه الافتراضات إلى ست "قواعد" أساسية.

١- العمل على زيادة قدراتك، لكن اعتماد أسلوب المفاوضة بدلاً من اللجوء إلى القتال.

٢- القتال بدلاً من تفويت فرصة ما لزيادة قدراتك.

٣- التوقف عن القتال بدلاً من القضاء على أحد اللاعبين القوميين الأساسيين.

٤- مناهضة أي ائتلاف أو لاعب منفرد يميل إلى شغل مكانة تمنحه الأرجحية بالمقارنة بباقي النظام.

٥- العمل على تقييد اللاعبين الذين يتبنون مبادىء تنظيمية تتخطى الحدود الوطنية.

٦- السماح للاعبين القوميين الأساسيين المهزومين أو المقيدين بمعاودة الدخول للنظام كشركاء دور مقبولين أو العمل على إدخال أحد اللاعبين الذى كان غير أساسي من قبل ضمن تصنيف اللاعبين الأساسيين، ومعاملة جميع اللاعبين الأساسيين كشركاء دور مقبولين.

تنبع القاعدتان الأولتان من الحاجة للسماح للدول بالسعى من أجل تحقيق هامش من الأمن عندما يعملون في إطار عالم يكون فيه للشيء الذي لا يمكن توقعه تأثيراً كبيراً على النتائج. بينما تقوم القاعدة الثالثة على الإدراك القائل بأن توازن القوى هو نظام قائم على عمل التحالفات، ولهذا فإنه يتوجب الحفاظ على شركاء التحالف المستقبليين المحتملين. في حين تُمثِّل القاعدتان الرابعة والخامسة المطلب الداعي للعمل من أجل مواجهة أى حلف أو دولة تسعى إلى قلب النظام. وتعكس القاعدة الأخيرة - مثلها مثل القاعدة الثالثة - الحاجة لإتاحة أكبر قدر من الاختيار بين شركاء التحالف المحتملين (Kaplan,1968:31).

ويقول كابلان بإن نظام توازن القوى يكون موجوداً فقط عندما تكون هذه الملامح متوفرة، حيث أنها تعد بمثابة "القواعد الأساسية" للنظام. ويتمثل المنطق الذى تقوم عليه حجته في أنه إذا كان السجل التاريخي يُظهِر ارتباطاً شديداً بين السلوك الفعلي للدول وتوقعات النظرية من حيث القواعد التي يجب مراعاتها، فحينها يمكن اعتبار أن "النظرية" صحيحة. ولكن لا يُعتبَر نموذج كابلان في الواقع نظرية، فهو مجرد عرض نظامي للنظرة الدولية لطريقة عمل نظام توازن القوى خلال القرن الثامن عشر.

في حين أنه يُنظَر إلى النظام على أنه يُعرِّف ويُحدِّد سلوك الدول الواقعة في إطاره، إلا أن القواعد التي حددها كابلان تعتبر بشكل خاص إرشادية وليست وصفية، أى أن

الدول يجب أن تلتزم بهذه القواعد إذا أرادت تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان في إطار القيود التي يفرضها النظام.

ومن المهم أن نذكر أن قواعد كابلان تنبع من نموذج، فلم يُقصَد بها أن تكون وصفاً لنظام توازن قوى حقيقي قائم على مثال تاريخي، ولكنها تنبع من محاولة تضييق المعايير وصولاً إلى الحد اللازم للسماح بالتعميم. ولوضع نموذج خاص بنظام توازن قوى معين، سوف يكون من الضروري أن نبني بقدر أكبر بكثير من التفصيل حول القدرات، التاريخ، التسهيلات الخاصة بالنقل، التكنولوجيا العسكرية والتكتيكات، بالإضافة إلى كم المعلومات المتاحة أمام الحكومات، وحصيلة الأفراد، والتكنولوجيا، والسياسات الداخلية، وهكذا. وسوف تحول جميع الملامح الخاصة بنظام معين دون استخدامه لتحليل أمثلة أخرى، لكن أحد أوجه النقد التي يمكن توجيهها إلى كابلان هي أنه في حين أن نموذجه غير مفصل بالقدر الكافي لاعتباره وصفاً لأى نظام محدد، إلا أنه مع ذلك يتشارك في العديد من الملامح الفريدة مع النظام الأوروبي خلال القرن الثامن عشر لدرجة أنه وبشكل واضح يعد قائماً عليه إلى حد كبير، وهو ما يُضعِف من أحقيته في المطالبة بالكونية.

ولكن لا يزال منظور كابلان أحد المنظورات القيمة لأنه من الممكن استخدامه للنظر إلى أمثلة أخرى لأنظمة توازن قوى حقيقية أو مقترحة ومقارنتها بمعيار كابلان. وقد قام بفعل ذلك كل من تشي(Chi) (١٩٦٨)، وفرانكه(Franke) (١٩٦٨)، وبدلاً من ذلك يمكن تعديل المنظور العام لتوازن القوى الخاص بالسعى بصورة نظامية لتحديد الملامح الرئيسية لنظام توازن القوى لبناء المزيد من الافتراضات أو عدد أكبر من المتغيرات، وأحد الأمثلة على هذا المنظور الأخير هو منظور بيلز(Pelz) (١٩٩١).

فقد قام بيلز بتعديل أنظمة كابلان بحيث تسمح بتنوع الملامح الرئيسية لتوازن القوى في الفترات المختلفة، كما حدد ثلاثة أنظمة في الفترة منذ عام ١٧٧٦، ويعد النظام الأول مثالاً على منظوره، حيث يتداخل مع الفترة التي ألهمت كابلان بنموذجه، ولكنه يحدد الملامح الرئيسية بقدر أكبر من التفصيل، وعلى خلاف نموذج كابلان، يعتبر هذا النموذج محاولة واضحة لوصف حقيقة تاريخية مُدرَكة.

النظام الأول: ١٧٧٦-١٧٩٣، ١٨١٥-١٨٩٢

أ - علاقات القوى الكبرى مع القوى الكبرى الأخرى

١- تعمل كل دولة على المحافظة على قدراتها أو زيادتها بالمقارنة مع تلك الخاصة بخصومها.

٢- تناهض كل دولة أي دولة منفردة أو ائتلاف من الدول يسعى للسيطرة على النظام.

ب - علاقات القوى الكبرى مع القوى الأصغر حجماً

١- تسعى القوى الكبرى للسيطرة على القوى الأصغر حجماً أو على الأقل التأثير عليها بشكل كبير، وخاصة تلك الواقعة في مواقع إستراتيجية أو التي تمتلك موارد هامة.

٢- في الأوقات التي يطرأ فيها تغير على توازن القوى، يسعى ائتلاف القوى الكبرى الأضعف إلى الحصول على دعم القوى الأصغر حجماً.

ج- سلوك القوى الصغرى

١- تسعى القوى الصغرى في أوقات السلم إلى تأليب القوى الكبرى ضد بعضها البعض من أجل المحافظة على استقلالها أو للحصول على امتيازات.

٢- في أوقات التوتر أو الحرب، تحاول القوى الصغرى انتزاع امتيازات غير متناسبة مقابل البقاء على الحياد أو المشاركة في الحروب التي ينذر الوضع باندلاعها أو التي تدور رحاها بالفعل.

د- الدبلوماسية

١- تحاول بعض القوى الكبرى الانضمام إلى أو بناء ائتلاف تكون له الغلبة.

٢- تقوم المؤتمرات الدبلوماسية المتكررة أو شبه التجارية بتعديل ميزان القوى عبر توزيع المكافئات النقدية والاقليمية، ولكن دون اللجوء إلى الحرب عادة.

هـ- العمل العسكري

تستعمل القوى مقادير محدودة من القوى لتعديل ميزان القوى أو لمناهضة الدول التي يُحتمَل أن تسعى إلى لعب دور المهيمن، كما تخوض كل قوة الحرب بدلاً من تفويت الفرصة لزيادة قدراتها.

و- القيود التى تحكم استخدام القوة

١- يتوجب على القوى الكبرى ترشيد خيار الحرب وفقاً لمقتضيات الحفاظ على التوازن أو تعديله.

٢- تسمح كل قوة للاعبين المهزومين بمعاودة الدخول إلى النظام كشركاء مقبولين في التحالف وفقاً لشروط لا تنفرهم إلى حد كبير.

ز- الأصول العسكرية، والتكنولوجيات، والعقائد

١- اقتصادية: تعتمد معظم الدول المولعة بالحرب على الضرائب الوطنية المحدودة، الجوائز التي تقدمها لهم عمليات الاستيلاء على السفن التجارية والسلب والنهب.

٢- القوات: تستخدم غالبية الدول المولعة بالحرب جيوش نظامية عاملة محترفة بالإضافة إلى بعض المُجنَّدين.

٣- التكنولوجيا: تستخدم معظم الدول المولعة بالحرب بنادق المسكيت، ومدفعية الميدان الخفيفة، بالإضافة إلى السفن الحربية.

٤- الإستراتيجية: تستخدم معظم الدول المولعة بالحرب التطويق التدريجي، والاستنزاف، بجانب عدد محدود من الحملات.

ح- الأيديولوجية

١- تعارض كل قوة من القوى أى لاعب أو ائتلاف ينخرط في أنشطة تتخطى الحدود الوطنية، مثل النداءات الهدَّامة، والحملات الدينية أو الثورية، أو عمليات الأمن الجماعي.

ط- المخاطرة

١- تخاطر القوى الكبرى بخوض غمار حروب تعديلية بصورة متكررة بعض الشيء.

٢- نادراً ما تحاول الدول الكبرى الدخول في حروب الغرض منها هو فرض الهيمنة.

ي- السياسات الداخلية

١- بإمكان النخبة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية دون التعرض سوى لتدخل محدود جداً.

القواعد بالأعلى (النظام الأول) هى القواعد التي مال صانعو السياسات إلى اتباعها خلال النظام الكلاسيكي متعدد الأقطاب لتوازن القوى. حيث حاولت الدول زيادة أمنها عبر اختيار سياسات وفرت لها احتمالية بقاء مرتفعة بدلاً من المخاطرات التي قد تفضي إما إلى تحقيق الهيمنة وإما التعرض للإبادة. وكان لكل دولة مطلق الحرية في السعى من أجل تحقيق مصالحها الوطنية دون أن يكون للأخلاق تدخل في ذلك، بشرط ألا تحاول قلب النظام. ولكن على خلاف نظرائهم في أنظمة أخرى، مال صانعو القرار إلى أخذ المعايير الاجتماعية للنظام الأول على محمل الجد بعض الشيء.

ويوضح القدر الأكبر من التفصيل الذي اشتمل عليه نظام بيلز الأول فكرة كابلان القائلة بأنه كلما ازدادت درجة التفصيل في النظام أصبح خاصاً ومحدداً من الناحية التاريخية، كما أصبح من الصعب استخدامه كأساس للتعميمات حول توازن القوى كنظام. ولسوء الحظ، فإن نموذج كابلان - وفقاً لهذا المعنى- يقع بين نظامين، فهو لا يشتمل على القدر الكافي من التفاصيل للعمل كنموذج لأنظمة توازن القوى الأوروبية خلال القرن الثامن عشر أو التاسع عشر، ولكن التشابه بين هذا النموذج ونظام توازن القوى السائد خلال القرن الثامن عشر هو من الشدة بدرجة تجعله معها ذا قدرة توقعية عامة. ويوضح (Little,1978:192)، أنه لا يوجد هناك منطق نظري واضح خلف قيام كابلان باختيار متغيراته الستة هذه تحديداً دون غيرها. حيث يعكس الثلاثة الأوَل ممارسة النظام السائد خلال القرن الثامن عشر، في حين يُعتبَر الثلاثة الأُخَر بمثابة إضافات مصممة لإضافة أطر إرشادية منطقية للمحافظة على النظام.

التوازنات الفرعية والتوازن العام

وفقاً لكابلان، يُعتبَر النظام الدولي لتوازن القوى نظاماً اجتماعياً دولياً والذي لا يشتمل ضمن مكوناته على نظام فرعي سياسي" (١٩٦٩: ٣٥). ولكن هذا التعريف يتعارض تماماً مع السجلات التاريخية، والتي تمدنا بعدد من الأمثلة على أنظمة عاملة لتوازن القوى أتسمت بوجود أنظمة فرعية في إطار الكل الأكبر. وهذا هو ما يمكن أن نتوقعه، فنظراً لتنوع النظام الدولي بسبب العوامل الجغرافية والاختلاف في الحجم والمكانة بين أعضائه، كان من المرجح وجود توزيعات محلية وإقليمية للقوة منفصلة عن التوزيعة العامة للقوى ولكن تحتاج إلى أن يتم فهمها في إطارها.

يمكن أن يتألف نظام لتوازن القوى من عدد من الأنظمة الفرعية التي ترابط فيما بينها لتشكل توازناً أكبر، ولكن التي تتألف نفسها من عدد من الدول التي تشكِّل توازناً إقليمياً. وعادة ما تكون العلاقة البينية فيما بين الأنظمة المختلفة هى علاقة تتبع فيها الأنظمة الأقل الأنظمة الأكبر، وذلك نظراً للقدرات الأكبر للدول والتحالفات التي تؤلف التوازن الأكبر. لكن وعلى الرغم من أن كلًا من التوازنات الفرعية يمثل فردية منفصلة، إلا أنهم متحدون في التوازن الكلي. وقد تم تشبيه هذا الأمر "بالعجلات داخل العجلات" الخاصة بالآلة المعقدة التي تُمثِّل توازن القوى الأوروبي. وقد كان هناك في أوروبا خلال القرن التاسع عشر توازن كلي للقوى يتألف من النمسا، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، وبروسيا، وأسبانيا، ولكن بالإضافة إلى ذلك كان هناك توازنات إقليمية فرعية متمايزة في بحر البلطيق والبحر المتوسط، في حين كان هناك اتزاناً على درجة كبيرة من التعقيد داخل الامبراطورية الرومانية المقدسة.

ويُعدّ التوازن الفرعي الألماني أمراً غير مألوف تاريخياً، وذلك نظراً لأنه كان يوجد في المنطقة التي كانت تمثل القلب الجغرافي لتوازن القوى الأوروبي العام. فالأمر المألوف بصورة أكبر - كما ذكر هانز مورجنثاو (Hans Morgenthau) (١٩٧٨)- يتمثل في الاستقلال الذاتي لمثل هذه الأنظمة الفرعية. وكلما اقترب توازن إقليمي للقوى من المنطقة التي تعد بمثابة القلب للتحالف المركزي، قلت فرصته في العمل بشكل مستقل، ومال إلى أن يكون مجرد صورة محلية للتوازن المسيطر.

والعلاقة بين توازن عام للقوى وأية توازنات فرعية هى ليست علاقة واضحة، فقد لاحظ إم.إس.أندرسون(M.S Anderson) (١٩٧٠: ١٨٥) فيما يتعلق بالفكرة المعاصرة حول نظام القرن الثامن عشر أنه : لم تكن هناك سوى محاولات ضئيلة لتوضيح الدور الذى لعبته هذه التحالفات "الأقل أهمية" أو "الخاصة" في إطار التوازن الأوروبي بأى درجة من الدقة. وقد تم افتراض وجود رابط فيما بين التوازنين بصورة صحيحة، لكن أحداً لم يسع لتحليله أو حتى توضيحه (Anderson,1970:185).

ويعد ألكساندر موريس بمثابة الاستثناء لذلك، حيث كتب عام ١٨٠١ أنه كان هناك توازن قوى أوروبي عام، كما كان هناك إلى جانب ذلك توازنات جزئية في بعض أنحاء أوروبا والتي تشكلت نتيجة لاتفاق علاقات الموضوعة في اتصال مباشر تقريباً مع بعضها البعض، وبالمثل تشكِّل التوازن العام من اتفاق جميع التوازنات الخاصة. ومن الممكن تشكيل هذه التوازنات الخاصة بصورة أكثر سهولة مما عليه الحال مع التحالف العام وما أن يتم إنشائها فإنها تكون أكثر عرضة للبقاء والاستمرار (Gareau,1962:43).

أما الكُتّاب الذين تناولوا توازن القوى والذين عاشوا فى فترات قريبة من العصر الحالي فلم يفعلوا سوى القليل جداً لتعويض مثل هذا النقص والقصور. فقد وصف مارتن وايت(Martin Wight) (١٩٧٣: ١٠٨)، التوازنات الأقل أهمية بأنها متمايزة عن التوزيع العام لكنها متضمنة فيه" لكنه لم يشرح ذلك، في حين قال فريدريك هارتمان بإن التوازنات الفرعية كانت وبشكل واضح أدنى منزلة من التوازن العام، بعدما يبتلعها التوازن العام الأكبر حجماً تعاود الظهور مرة أخرى بعد أحد الحروب أو عندما يتراجع خطر الحرب....ويُعدُّ المدى الذي يصل إليه عناد غالبية التوازنات المحلية وإصرارها على عدم التوحد مع توازن عام مؤشراً على الغياب النسبي لتوقع اندلاع حرب عامة، تماماً مثلما تُعدّ تبعيتها في إطار التوازن العام دلالة واضحة على التوتر المتزايد (Hartmann,1973:315).

وقد قام هيدلي بُل(Hedley Bull) (١٩٧٧: ١٠٣)، بخلط القضية بدرجة أكبر عبر التمييز بين :

(أ) توازن القوى العام مقارنة بالتوازنات المحلية،

و(ب) التوازن المسيطر (أو المركزي) مقارنة بالتوازنات التابعة.

ووفقاً لبُل، لا يزال التوازن المسيطر مجرد توازن قوى خاص، ولذلك فهو توازن "محلي"، بالنظر إلى التوازن العام. ولا ينبغي التوحيد بين التوازن المركزي والتوازن أو الاتزان العام للنظام ككل.

هذا الأمر صحيح، ولكنه يبدو كما لو كان تعقيداً إضافياً غير ضروري لتمييز مُعقَّد بالفعل، وعلى أى حال، فمن الواضح أن الكُتّاب المعاصرين لم يكونوا واضحين فيما يتعلق بهذا السؤال أكثر من سابقيهم. وفي الواقع كان كُتّاب القرن الثامن عشر أكثر وضوحاً بكثير في كتاباتهم، ونجح رجل الدولة البريطاني في النهاية في تطوير سياسة قامت ببناء علاقة ناجحة بين التوازنات، على الرغم من الصعوبات التي يشتمل عليها ذلك.

ولم تبدأ الفكرة القائلة بدمج أوروبا ككل فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول في الرواج سوى في القرن الثامن عشر، وإنه لمن الصحيح أن حرب الثلاثين عامًا (١٦١٨-١٦٤٨) قد اشتملت على جميع الدول الأوروبية تقريباً في وقت وفي آخر، ولكن النظام الدولي الأوروبي لم يبلغ مرحلة النضج بشكل فعلى إلا كنتيجة لذلك الصراع الكبير. فقد تطلب الأمر الثورة الفكرية التي حدثت في النصف الثاني من القرن السابع عشر، والحل المُرضِي لأزمة السلطة العامة من أجل تمكين نظام مستقر من الظهور. وبحلول عام

١٨٠٠ تحدث كُتّاب من أمثال آب دو برات عن تشكيل أوروبا "لكيان اجتماعي واحد والذي يمكن أن نسميه عن حق بالجمهورية الأوروبية" (Gulick,1955:11)، ولكن النظام السياسي الأوروبي لم يكن في بداية القرن الثامن عشر ذلك الإطار الموحد الذي أصبح عليه حاله فيما بعد. فقد تم الاعتراف بالعديد من "التوازنات الأدنى منزلة"، وكان يُنظَر إلى إيطاليا والبلطيق بشكلٍ منتظم على أنهما كذلك، كما كان يتم أيضاً وصف الامبراطورية الرومانية المقدسة بصورة متكررة بأنها "توازن صغير". وتم استخدام هذا الوصف على سبيل المثال من قبل المؤلفين المجهولين لكتاب "دفاع عن الإجراءات التي أتخذتها الإدارة الحالية" (Landon,1731:23)، وكتاب "دولة أوروبا الحالية" (Landon,1750:26-27). وفي عام ١٧٠٠ لم تكن هناك علاقة بين القوى الواقعة في الشمال الأوروبي وتلك الواقعة في أقصى الجنوب، والعكس صحيح. وقد انعكس هذا الفصل في تنظيم الحكومة البريطانية، حيث اشتملت على وزيرين للخارجية لشغل وزارتي الشمال والجنوب، واللذان كان يتمحور عملهما حول الأمور المتعلقة بالشمال والجنوب الأوروبي على التوالي، كما قامت بروسيا هى الأخرى بتبني مثل هذه الممارسة.

ولكن بحلول عام ١٧١٤، كانت بريطانيا بالتأكيد هى الدولة الوحيدة التي طورت عادة النظر إلى أوروبا كنظام سياسي واحد، وقد أثار هذا بعض المشاكل في التعامل مع التوازنات الأصغر والأقل أهمية. وقد كان هناك طريقتين للنظر إلى التوازنات الفرعية، وأى منهما سيكون متماشياً مع التزام نحو التوازن العام.

وتمثل الخيار الأول في إعطاء الأولوية للتوازن العام، وبتبني هذه السياسة، سوف تقول الحجة بأن الاتزان الأوروبي نشأ كنتيجة للتفاعل المتوازن بين عدد من القوى الكبرى، ولكن حتى تتمكن هذه الدول من أن تصبح قوى "كبرى"، ولكى تصير قوية بدرجة تكفي للعب الدور المنوط بها في الحفاظ على التوازن العام، توجب على هذه الدول أن تستمد قوتها من سيطرتها الإقليمية، حيث كانت النمسا على سبيل المثال تسيطر على جنوب شرق أوروبا، في حين فرضت بروسيا سيطرتها على شمال ألمانيا، وسيطرت السويد على بحر البلطيق، وكانت بريطانيا هى القوة البحرية الرئيسية، وهكذا دواليك. ووفقاً لهذا المفهوم، إذا كان هناك توازن على المستوى الإقليمي على الإطلاق، فإنه يتحقق فقط عبر مساواة القوة المجتمعة للاعبين الإقليميين مع القوة الإقليمية المهيمنة. وبمعنى آخر، فإن "القوة" الإقليمية سوف تكون قوية بدرجة لا يمكن معها للدول التي تحتل المرتبة الثانية في تلك المنطقة أن تسقطها. وبناءً على هذه السياسة، فلن يحدث التدخل إلا إذا قامت قوة كبرى أخرى بالتدخل في المنطقة، مهددة

بقلب وإسقاط قاعدة القوة الخاصة بإحدى الدول الكبرى، وبالتالي إسقاط الاتزان العام معها.

وقد كان ألكساندر موريس (Alexander Maurice)- الذي جرى الاستشهاد به سابقاً- أحد الكُتّاب الذين قاموا بوصف مثل هذا النظام، حيث اعتقد موريس بأن الاتزان في التوازنات الفرعية ينبغي أن ينبع من توتر القوى بين قوة محلية مسيطرة والدول الأخرى في التوازن الفرعي. وقد شعر بأنه يقع على عاتق القوة المحلية المهيمنة مهمة الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وأن هذه التوازنات المحلية سوف تؤدي بعد ذلك إلى خلق توازن عام كلي (Gareau,1962:43).

بينما تمثل الخيار الثاني في إتباع سياسة تدعم التوازنات على جميع المستويات، حيث يمكن أن تعمل الدولة من أجل تشجيع توازنات القوى الإقليمية، وسوف يكون هذا أمراً جيداً في حد ذاته، نظراً لأنه سوف يجعل بإمكان دول أخرى الدخول إلى هذه المناطق، كما سيسهم أيضاً في توازن قوى على المستوى العام مدعوماً بطريقة مُعقَّدة بالتوازنات الفرعية. وسوف يؤدي هذا النظام إلى إنتاج اتزان عام يتم فيه تثبيط الميول العدوانية للقوى الكبرى إلى حد كبير، وبدرجة أكبر من توازن القوى البديل. وسوف يكون السبب وراءَ ذلك هو أنه إذا كانت القوة المُوازَنَة هى قوة مُحيَّدة في المقام الأول، فإذا تمكنت دولة واحدة من بسط سيطرتها على إحدى المناطق سوف يكون لديها هامش من القوة التي يمكن التخلص منها. ولكن يمكن استخدام مثل هذه القوة لتهديد التوازن العام أو للدفاع عنه.

وعلى الرغم من ذلك ففي نظام مُعقَّد متعدد التوازنات سوف تكون الضوابط والقيود محددة بدرجة أكبر، وسوف تستمد القوى الكبرى قوتها ومكانتها من جوانب الاهتمام والمصالح المتنوعة الخاصة بها. ولكن الحيز المُتَاح للمناورة سوف يكون محدوداً في العديد من هذه الجوانب، وهكذا فسوف تكون النمسا على سبيل المثال أحد اللاعبين في النظام الفرعي الإيطالي وكذلك أيضاً أحد اللاعبين في النظام الفرعي الألماني، فإذا ما حاولت اللجوء إلى العدوان عبر تركيز مواردها في منطقة واحدة، سوف يؤدي هذا إلى إضعاف نفوذها في المنطقة الأخرى. وهكذا فإن الانخراط في التوازن الإقليمي سوف يشتمل على ضوابط وقيود كما أنه سيتيح فرصاً.

وربما كان هذا الاهتمام بالتوازنات الفرعية ناتجاً عن حقيقة أنه في الفترة المبكرة لسياسة توازن القوى لم تكن أوروبا تُشكّل نظاماً سياسياً واحداً في الواقع، وخلال القرن الثامن عشر، ومع تزايد اندماج الأنظمة الفرعية في إطار المفهوم الأكبر للنظام الأوروبي،

أخذت تفقد تدريجياً أهميتها في نظر المُعلِّقين على التوازن. وتمثل الاستثناء الرئيسي لهذا الاتجاه العام في البلاد الناطقة بالألمانية، حيث أدى وقوع كل من بروسيا والنمسا على حافتي شرق وغرب أوروبا، بالإضافة إلى المفهوم القائل بقيام ألمانيا بتشكيل نوع معين من التوازن في حد ذاتها، إلى دفع المفكرين الألمان إلى مواصلة دراسة التسائل الخاص بالتوازنات الأقل أهمية. وسوف يصبح الاختلاف في النظرة إلى توازن القوى الذي تولد بهذه الصورة ذا أهمية خلال القرن التاسع عشر.

أنظمة في حالة تطبيق

نظر كل من مورتون كابلان وريتشارد روزيكرانس (Morton and Kaplan and Richard Rosecrance)، إلى أوروبا خلال القرن الثامن عشر على أنها نموذج لمنظور أنظمة توازن القوى الخاص بهما. ولكن أعرب إيفان لوارد، في دراسته لهذا النظام الصادرة عام ١٩٩٢، عن تشككه فيما يتعلق بالمدى الذى وصل إليه هذا النظام في العمل بصورة حقيقية كنظام لتوازن القوى. وبالمفهوم الواسع يمكن النظر إلى النظام على أنه نجح فى تحقيق ذلك، حيث حدثت إجابات منتظمة لكبح جماح القوى التوسعية في النظام، وتم التغلُّب بنجاح على التحدي الرئيسي وهو ذلك المتمثل في فرنسا في ظل حكم نابليون بونابرت.

ولكن يمكن إدراج عدد من التحذيرات، فهذا النظام كان يحمى الدول الكبرى فقط، أما الدول الأصغر حجماً فقد اختفت أو تم اختزال حجمها إلى حد كبير، وبالإضافة لذلك، فقد انخرطت الدول خلال هذه المناسبات في نوبات التهام إقليمية، حيث سارعت بالانضمام إلى عمليات الاستيلاء على الأراضي وانتزاعها من أهلها بدلاً من القدوم لمساعدة الضحية. وقد كانت النمسا ضحية لمثل هذه العملية من الانحياز إلى الطرف المرجح فوزه عام ١٧٤٠، كما كان هذا هو حال بروسيا أيضاً عام ١٧٥٦. حتى خلال "الحرب الكبرى" ضد فرنسا من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٨١٥، لم يكن هناك أي نمط ثابت من المقاومة لفرنسا. حيث أن الدول قد اجتمعت ليس ضد العدوان أو التوسع من حيث المبدأ، ولكن ضد تهديدات محددة لمصالحهم الخاصة. ولذلك وبالنسبة للوارد "فعلى الرغم من أنه كان هناك ميلاً متكرراً للتجمع في مواجهة التهديدات التى يتعرض لها الأمن، إلا أنه لم يتسم بالانتظام والثبات الذى كان سيحتاج إليه نظام فعال... فالأعمال كانت عبارة عن ردود أفعال بدلاً من أن تكون مخططة: حيث كانت استجابة إلى سيطرة وهيمنة تم بسطها بالفعل، بدلاً من أن تكون محاولة "نظامية" مقصودة لمنع طرف ما من تحقيق السيطرة في المقام الأول" (١٩٩٢: ٣٤٨).

لا يمكننا القول بإنه لم يكن هناك نظاماً لتوازن القوى في أوروبا خلال القرن الثامن عشر، ولكن هذا النظام كان أقل ترابطاً من الشكل المقترح في ذلك الوقت أو بعد ذلك، وقد مثَّل هذا القرن فترة هامة في التطور السياسي للعلاقات الدولية الأوروبية ويستحق الدراسة لهذا السبب.

الفصل الخامس

القرن الثامن عشر ١٧٠٠- ١٨١٥

مــقــدمـــة:

أُطلق على القرن الثامن عشر أسم "العصر الـذهبي لتـوازن القـوى" مـن النـاحيتين النظرية والعملية على حد سواء (Morgenthau 1978:196)، ومن المؤكد أن خلال هذا القرن ظهرت الروائع الأدبية المتعلقة بتوازن القـوى، وأتسـمت الدبلوماسـية الأوروبيـة باهتمامها الثابت به.

وبالنسبة لـ بـالمر وبـركينس (Palmer and Perkins)، يُعـد تـوازن القـوى بمثابـة الخيط الرفيع الذي يجري بين متاهات التحالفات والتحالفات المضـادة، ومـا يـتم حاليًـا من تغيرات متكررة في التحالفات، إلى جانب المناورات الملتوية التـي تميزهـا السياسـات الخارجية للدول الكبرى في هذا القرن.

وقد أعلن أندرسون (M.S. Anderson)، بكل جرأة أن مفهـوم "تـوازن القـوى" في القرن الثامن عشر هو : أن كثيراً من الكُتاب لم يهتموا أبدًا به كموضوع مفضل للنقـاش منذ ذلك الحين، ولم تكن هناك فكرة أوضح من أنه مبدأ التنظيم في الإطار الذي يسـمح برؤية العلاقات الدولية (Anderson,993:163).

وفي هذا العهد، افترضت الحكومات أن الدول كانت تُدفع برغبة ملحة للتوسع دون مواجهة "توازن القوى" بشكل متوازن وذي دلالات إيجابية وقوية ومعنوية، وقد اختلف متبنو هذا المبدأ على أنه كان هناك واجباً معنوياً وأخلاقياً على الدول، وهو مواجهة اتجاهات التوسع الخاصة بالدول العنيفة.

وبعد أن احتضنت الحكومة البريطانية هذا المذهب صورته بالعبء الثقيل؛ فقد جاء في الخطاب الخاص بالملك في جلسة افتتاح البرلمان عام ١٧٤٢ أن إنهاء وإكمال هذا العمل الممل من خلال سلسلة من التغيرات اللانهائية والتقلبات والمثقلات مع كل وجهات النظر المهتمة والطموحة - لا يُحسب إلا من أجل الحفاظ على التوازن المطلوب (Cobbett,1806-20,VIII:868).

وقد تجادل المؤرخون وواضعو النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية حول وجود سبب معين يوضح لماذا ازدهر توازن القوى في "أوروبا" خلال القرن الثامن العشر، فكان البيان التفسيري الذي قدمه ريتشارد روسيكرانس((Richard Rosecrance)، هو الأكثر تنظيمًا؛ حيث وضع عددًا من الملامح الرئيسة للعلاقات الدولية في "أوروبا" خلال القرن الثامن عشر، والتي في اعتقاده مكنت من إنجاح عمل توازن القوى وبكفاءة.

ويعد غياب الوطنية كعامل مجدد في السياسة الخارجية عاملا" أساسيًا كما حدث في بعض الدول مثل "البرتغال" وجمهورية "الدنمارك"، ولكن هذا كان بمثابة الاستثناء، وبعض الدول من أمثال "بريطانيا" كانت في مرحلة تكوين دولة مستقلة؛ حيث ظهرت في هذه الأثناء مجموعة الإيرلنديين واليعقوبيين (الحركة "اليعقوبية") : هي مجموعة من المتمردين، والحروب التي نشأت في "إنجلترا" و"أسكتلندا"، وبعد ذلك ظهرت فى "بريطانيا" العظمى و"إيرلندا"، وكان ذلك في الفترة بين عامى ١٦٨٨ و١٧٤٦ معلنين أن هذه العملية بعيدة عن الاكتمال.

وهناك عدد من الحكومات (أمثال تلك الموجودة في "إيطاليا" و"ألمانيا") كانت مستقلة جزئيًا، وفقدت كل من: بافاريا ("Bavaria")، وورتمبرج (Wurttemberg)، و("Saxony")، وهانوفر(Hanover) ثقة بعضهم في بعض، لولا أنهم وجدوا أكثر من ذلك، الحكومات غير الألمانية من أمثال "فرنسا" و"بريطانيا" و"أسبانيا".

كما تواجدت حكومات أخرى متعددة الجنسية مثل: بروسيا والنمسا" و"أسبانيا وروسيا، وقد شملت حدود هذه الكيانات المترامية الأطراف شعوبًا مختلفة الجنسية والديانة واللغة، ومن أجل هذا السبب أصبح القرار (سواء لصالح الحكومة أو ضدها) لا يتأثر كثيرًا بإجحاف القومية.

وعلى الرغم من اختلاف طبقات الحكم الأوروبية في القرن الثامن عشر؛ إلا أنه لم يخلُ بالفعل من التعصب والأحقاد، بـل تميـز بدرجـة عاليـة منهـا، فالإمبراطوريـة الفرنسـية حكمـت "أسـبانيا"، والإمبراطورية الألمانية حكمـت "بريطانيـا"، وحُكمـت بروسـيا وبافاريـا مـن قبـل "الفرانكـوفيليس (Francophiles)، بالإضافة إلى أن جميع الجيوش الأوروبية تحتوي عـلى عـدد كبـير مـن السرايـا الأجنبية، وأحيانًا كثيرة تصل لتكون قواتاً أو أفواجًا عسكرية أجنبية، مثل : اللواء الأسكتلندي الملحـق بالجيش الألماني، واللواء الأيرلندي الملحق بالجيش الفرنسي، وفي المراحل الأخيرة من حـروب السـبعة أعوام، كانت هناك أغلبية من الجنود الأجانب تخدم في الجيش.

وتتمثل أهمية هذه العوامل في أن نظام توازن القوى يتطلب تحديثًا يتناسب وأهداف السياسة الخارجية، وقد تميز القرن الثامن عشر بهذه التحديثات مقارنة بما شاهده هذا الـعصر مـن حـروب دينية شديدة القسوة سبقت هذا القرن، وما تبعه من اضطرابات ثوريـة وحـروب "نـابليون"، وقـد بدت الفترة من عام ١٧٠٠ وحتى عام ١٧٩٢ مرحلة منضبطة ومتحفظة.

كان صراع السلطة حربًا محدودة وتسوية سلمية ووسطية، غـير أنـه جـدير بالـذكر أن بعـض الكُتاب الذين تلوا هذا العصر قد انهالوا بالثناء على توازن القوى الخاص بـالقرن الثـامن عشر مثـل (Brougham,Von).

وقـد كتـب كـل مـن (Gentz) و(Vattel)، خـلال عهـد نـابليون، وأتسـمت بعـض جدالاتهم بلون من ألوان المبالغة في الاعتدال الذي كان متأصـلًا في القـرن الثـامن عشر، وبالطبع بدا العصر الذي تلاه أكثر اعتدالاً مقارنـة باضـطراب الـعصر الـذي كتبـوا عنـه، ولكن يجب ألا نبالغ في وصف طبيعته.

يـذكر أن الحكـم النمسـاوي المتتـابع بالإضـافة إلى حـروب السـبعة أعـوام كانـت صراعات دموية؛ حيث إن تفكك القوى العظمى كان بُغية بعض الأطراف المتحاربة.

الحروب المحدودة في القرن الثامن عشر:

أحد أسباب الطبيعة المحـدودة للحـرب تمثلـت في المنـاورات والحصـار، فضلاً عـن ساحات القتال الدموية، وكان جنود تلك الأيام بمثابة أداة باهظة الثمن وزائلة؛ فمعظم الحكومات تدار من خـلال قاعـدة ضريبيـة محـدودة التجهيـز وتتحمـل قـوات صـغيرة مسلحة (وقطعًا كان الأغنياء مثل النبلاء والكنيسة قليلي الدفع أو لا يدفعون).

هؤلاء صعبت عليهم التجهيـزات والتـدريبات، وكانـت عمليـة اسـتبدالهم تتكلـف تكلفة باهظة جدًا، وتجنبًا لهذا الإهلاك للمساعدات الحيوية نشبت الحروب مـن أجـل هذا الهدف الإيجابي، ولكن في النهاية هي حرب.

كانت النفقات الباهظة المتعلقة بالحروب تعني أن الحكومة تحقق أهدافها دون اللجوء للحرب متى كان هذا ممكنًا، كما كان ارتشاء السفراء الأجانب من سمات هذا العصر، وقد رفض النظام بطبيعته الذاتية تطبيق توازن القوى والمعلومات الدقيقة عن نوايا الحكومات وقدراتهم العسكرية ومصادرهم الاقتصادية والأقسام السياسية والشخصيات الرئيسة، وأصبحت كل هذه المتطلبات مُلحة؛ فقد كان هذا العهد عهد الدبلوماسية السرية، والحقائب الدبلوماسية، وانتشار استخدام شبكات التجسس المتطورة والشفرات المصممة من أجل تأمين السرية، ومع ذلك، فإنه منذ تورط كل القوى العظمى في أنشطة من هذا النوع أصبح من الناحية العملية لا يمكن إبقاء عمليات التطوير الفعلية العسكرية والدبلوماسية سرية لمدة طويلة؛ فالحكومات الأغنى تدعم الحلفاءَ الأفقر من أجل السماح لهم بتكوين جيوش أكبر بدلاً من أن يفعلوا ذلك لصالحهم.

وقد أنفقت مبالغ باهظة على الرشاوى الخاصة بالانتخابات، مثل تلك الخاصة بالملك (Poland)، في ثلاثينيات هذا القرن، ومَن خلفوا حكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة في خمسينيات القرن، بالنسبة لـ روذكرانس(Rosecranc)، قادت الحالات الخاصة بالمؤسسات الاجتماعية، والدبلوماسية، والشئون العسكرية، ورجال الدولة في القرن الثامن عشر إلى خلق نظام العلاقات الدولية، والذي كان فريدًا من نوعه في تاريخ المهارة في الحكم، وغير مماثل لأي من الأنظمة العاملة حاليًا، وهذه الشروط إلى حد ما أكملت مفاهيم المثالية الخاصة بآلية توازن القوى (Rosecrance,1963:25)؛ وذلك لأن توازن القوى ما كان ليوظف دون وجود نظام الحكومة؛ فقد جاء على لسان (Gulicks') إن مجموعة من الدول المجاورة المستقلة التي ارتبطت ارتباطًا - ربما وطيدًا أو ضعيفًا - بعضها مع بعض، فضلاً عن تقاربهم من حيث القوة - كان بإمكانها التعاون لولا وجود نظرة مشتركة من خلال الاتجاه السياسي بين قادة الحكومة في هذا النظام، إضافة إلى اهتمام مشترك لحماية النظام؛ حيث تطلب أيضاً وضع حداً للحروب للحفاظ على الحكومة الرئيسة المسئولة عن النظام. كل هذه الطرق تفيد بأن القرن الثامن عشر قد وافى متطلبات آلية توازن القوى.

وكما هو موضح في مستهل هذا الباب، نُظر إلى المبدأ الأساسي الخاص بنظرية توازن القوى على أنه مبادئ مرشدة إلى حد كبير في هذا العهد أكثر من أي عهد مضى، والحقيقة أن الأيدلوجية لم تكن قوة قيادة، بل كانت عاملا" آخر من عوامل التحديث في هذا العصر، فلم يكن هناك ما يقارن بالتعصب الديني وقسوة القرن الذي تلاه؛ فقد أسفر عن حرب الثلاثين عاماً الوحشية.

ولاشك أن وجود الفكر الديني والحكومات، أمثال "بريطانيا"، التي تستغل هذا الفكر من آن إلى آخر كان بهدف الحصول على التأييد الشعبي من حلفائها، تمامًا كما حدث على سبيل المثال مع برسيا (Prussian)، الحليف أثناء حرب السبع سنوات منذ عام ١٧٥٦ وحتى عام ١٧٦٣، ولم تمنع الاختلافات في العقيدة التحالف بين "بريطانيا" و"فرنسا" (١٧١٦- ١٧٣١)، أو التحالف مع "النمسا" خلال الأعوام من ١٧٠٢ إلى ١٧٥٦، فغياب مثل هذا الإجحاف الخاص بالأيديولوجية لم يخفض من الطاقة المستغلة في الصراع على القوة في "أوروبا"، ولكنه أضاف عليها طابعًا مختلفًا؛ فقد أظهر القائمون على توازن القوى وأعمال نظامه تحفظًا.

كانت الحرب في هذا العهد بين الحكومات، ولم تكن حربًا كاملة كالحرب بين الشعوب مثلما حدث في القرون التي تبعته؛ فقد كان النزاع على المكاسب المادية البحتة أو على الجاه، وهو ما اعتبر في ذلك العصر أهم من الأيديولوجية والبقاء القومي، وهذا أمر مهم؛ حيث يسهل تحقيق السلام في حال إذا ما كانت الحرب غير كاملة، وطبقًا لـ أندرسون(Anderson)، كان توازن القوى - إلى حد كبير - متناغمًا والمطالب الفكرية السائدة للشعب في ذلك الوقت، وكانت ملامح خصائصه مثل التشدد على النسبية، والحساب، والتحديث، والعدالة كلها متلائمة (Andreson,1993:167).

وطبقًا لما ورد عن روزكرانس (Rosecrance)، فإن روح الدُّوَلية ـ التي كانت إلى حد كبير من سمات القرن الثامن عشر ـ دفعت هي نفسها بنظام توازن القوى؛ حيث كانت دائمة التأرجح من خلال الأنظمة، فالحكومات لم تكن محدودة في اختياراتها للدعم السياسي حيث تحقيق التوازن، كما أن التغير بشكل منتظم في الحلفاءِ شجع على الفكر الإنمائي لنظام الحكومة الدُّوَلية الأوروبية، والتي كانت الدولة فيها ليس إلا عضوًا فرديًا، بالإضافة إلى أن هذا الشعور الخاص بالبقاء هو جزء من نظام متدفق يشجع على إدراك أهمية الحكومات الأخرى الصانعة لهذا النظام.

وقد اقترح كُتاب القرن الثامن عشر عدة عوامل في اتجاه التطور المحدث في "أوروبا" لتكون نظامًا سياسيًا منفردًا، وأحد مدوني أحداث هذه المرحلة هو البريطاني جون كامبيل(John Campbell)، والذي آمن بأن النظام الأوروبي المترابط قام على أساس العلاقات التجارية المعقدة بين الدول الأوروبية التي أدت إلى مثل هذه الدرجة من الاعتماد الاقتصادي فيما بينها، الأمر الذي دفع هذه الدول ـ مضطرة ـ إلى الاهتمام بشأن مصير جيرانهم وشركائهم في التجارة(Campbell, 1750:24) .

كان لنظام القرن الثامن عشر حدوده، إلا أنه كان غير مماثل لما تبعه من القرن التاسع عشر؛ فالأول لم يتغير أبدًا إلى ما يتشابه والتجانس بين الحكومات الأوروبية، وقد

عُقد مؤتمر فعلي في مدينة "كامبري" عام ١٧٢٤، استمر أربع سنوات في محاولة لإزالة الاختلاف بين "النمسا" و"أسبانيا"، ولكنه لم يكن ناجحًا، وكان هذا فشلاً عظيمًا، حيث أشار المحللون المعاصرون أمثال بولينجبروك (Bolingbroke)، إلى إنه لا يمكن أن يكون هناك ميزان قوى دائمًا؛ وإنما سيكون دائمًا عُرضة للتغيير؛ وذلك نتيجة فشل الأسر الحاكمة، أو الزيجات، أو التغيرات في الشئون الداخلية، أوتحسن الاقتصاد أو تراجعه.

ولن تبرر أي من هذه العوامل دوافع الحروب بغرض الاحتلال؛ لهذا فإن قواعد المساعدة الذاتية الخاصة بالنظام تحتاج بالفعل إلى دعم بعض أشكال المباحثات الدولية الدورية، وإلى درجة من المرونة تسمح بمساحة أكبر من المكاسب، سواء كانت من النفوذ أو الأراضي، كل هذا من أجل تحقيق العدالة بين الحين والآخر.

وبما أن هذا القرن قد افتقد المشاركة المنظمة الموجودة في القرن التاسع عشر؛ فإن نظام القرن الثامن عشر فشل أيضًا في تجنب الحروب عامة باللجوء إلى رباعية الحروب الثانوية الجائرة، والمعاهدات، والمفاوضات، بالإضافة إلى المباحثات الإقليمية المعارِضة، ولكن حتى دون تدخل أي درجة من الانضباط مقارنة بتجانس دول "أوروبا" في القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من خوض دول "أوروبا" الحروب بصفة مستمرة خلال القرن الثامن عشر؛ إلا أن هذه الفترة كانت بشكل عام فترة استقرار للعلاقات الدولية، فلم يتمكن توازن القوى من منع الحرب؛ حيث لم يكن هذا جزءًا من أهدافه، ولكنه ساعد بالفعل في إيجاد عهد حروب محدودة.

وقد ظلت نتائج السياسة الدولية داخل العلاقات التي قبلتها القوى العظمى؛ فلم تكن هناك عوامل رئيسة تُسخِط بشكل دائم نظام الحكم الأوروبي، غير أن الحرب أحدثت تغيرات مهمة في النظام؛ فقد قاد هجوم "بروسيا" على "النمسا" إلي اكتسابها حالة من القوة العظيمة، وبالمثل، فإن تورط "روسيا" في حرب منتصف عام١٧٤٠ في غرب "أوروبا" منحها مكانًا على قائمة القوى العظمى، ولم يكن هناك تهديد بالهيمنة مقارنة بالملك "لويس الرابع عشر" أو "نابليون"، ولكن بغض النظر عما أتسم به هذا العهد من حروب وُلِّدت تغيرات مهمة في طالع الدول الأوروبية الكبرى، فإن "أسبانيا" و"النمسا" كانتا ساخطتين بشدة ولفترة ليست بالوجيزة بشأن اتفاقيات تقسيم الأراضي في هذا الوقت، وبقي الاستقرار رابط الجأش محيرًا، فضلاً عن الركود الذي ساد هذا العهد.

ظلت الحرب إلى حد كبير امتدادًا للسياسة، وكانت دالة أيضًا على أن آراء معارضي خبراء القوى العسكرية كانت لها تأثير في تلك العقود، مسفِرةً عن المشروعات الكبرى

الخاصة بالسلام العالمي الذي عرضها كانط ابي وسانت بير (Kant Abbe & St Pierre) والحكومات، ومثل هـذه الخاصـة بـ (Walpole) في "بريطانيـا" وفلـورى (Flurey) في "فرنسا"، وقد فشلت في تجنب الحرب بدلاً من احتضانها.

اتضح توازن القوى نفسه وبشكل متزايد مـن خـلال الحقـوق الطبيعيـة والأخـلاق الجيدة؛ لذلك سهلَ تبرير أسباب الحرب؛ إذ كان هذا الفعل يبرَّر عـلى أنـه حفـاظ عـلى التوازن؛ ولذلك حميت الحروب الجزئية مـرارًا وتكـرارًا في هـذا الإطـار مـن أجـل نقلهـا مفهوم الميزان، والذي أصبح - إلى حد ما - مترادفًا للحرب، وقد سئم ربيـل دى كوربـان (Real de Curban) من تيارات الدم المراقة بسبب هذا الوثن (توازن القوى الأوروبي).

وقد عبَّر عن الحاجة للتحديث من خلال وضع نظرية لتوازن القوى الذي ظهر أثناء القرن الثامن عشر، فعلى سبيل المثال: دعا اللورد (Bolingbroke) إلى منـع الـدخول في صراعات مسـلحة، وطالـب بالتحـدث في المـنهج بالإضـافة إلى تحقيـق جميـع أهـداف الجيش، كما أشار إلى أنه ليس كـل صراع بـين الـدول الأوروبيـة يشـكل تهديـدًا لتـوازن القوى، وسجل أيضًا أن الدول متوازنة تمامًا لأسباب عملية استحال اكتمال تحقيقها.

قامت بعض المستويات النقدية التـي وُجهـت إلى مفهـوم تـوازن القـوى في القـرن الثامن عشر على فشل تفهم أو تقبل مبادئه؛ فبالنسبة للبعض كان التوازن شيئًا واجـب التحقيق؛ ومن ثم يطور من أدائه بصورة دائمة، وقد حكم النقاد على توازن القوى بأنه إن لم يكن قادرًا على التطور فهو كالشبح، حتى إنه أصبح أكثر سـخفاً مـن الصـليبيين أو الشرقيـين الـذين يحـاولون الإبقـاء عـلى مفهـوم يـوم القيامـة، وذلـك لاسـتحالة تحقيقها (Shebbeare,1755:32-3).

وقد ظل النقاد يبحثون بصفة مستمرة عن معاهدة نهائية يمكن بدورها أن ترسـخ توازن القوى للأبد، لكن هذا كان غير ممكن؛ فالتهديد الذي يكمن خلـف هـذا الجـدل كان خوفًا من أن "أوروبا" قد لا تعرف السلام مرة أخرى، وقد عبر الأعضـاء البريطـانيون في البرلمـان ومـنهم وليـام ونيهـام (William Wyndham)، عـن الخـوف عنـدما شـبه التوازن البريطاني بأسطورة "بينولوبي" (أسطورة يونانية قديمة عن زوجـة "أوديسـيوس" التي أخلصت لزوجها ٢٠ عامًا بينما كان يشارك في حرب "طروادة").

واستمرارًا لنسج الخيوط في نفس النسيج، تارة يعلو شأن الإمبراطـور عـلى حسـاب "فرنسا"، وأخرى يعلو شأن "فرنسا" على حساب الإمبراطور، وهذا ما عليـه الحـال الآن، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه دون إعلاء شأن "فرنسا" وتوسعها الذي يؤدى في النهايـة إلى

جعـل "فرنسـا" ذات قـوة خارقـة؛ وبالتـالي فإنـه عـلى هـذا النحـو، وفي ضـوء التظـاهر بالتمسك بتـوازن القـوى الخـاص بــ "أوروبـا"؛ سـوف يتحـتم علينـا التـورط في حـروب مستمرة (Chandler,1742,VI:377).

وقد فكر بولينجبروك (Bolingbroke) بوضـوح في وجـود نظـام أوروبي، واضـعًا في الاعتبار القوى الأوروبية التي قادت الظروف إلى تحالفهم؛ ومن ثم فهذا عُرضة للتغيـير؛ لذلك فإنه من باب التغيير في بعض الأجزاء الخاصة بالنظام يجب أن تغيَّر باقي الأجـزاء؛ وبذلك يكون البديل في نظام يحتم تغير نظام آخر(Maurseth,1964:125).

وقد قام (Bolingbroke) بالإشارة إلى أن تحقيق التوازن السياسي لا يمكن أن يكون علمًا محددًا؛ حيث إنه يستحيل أن ترجح كفتي توازن القوى أو أن تتضـح رؤيـة نقطـة المساواة بالضبط، ومن المهم أن تتضح. وكما هو الحال في بعض الأمور الإنسانية، يجب ألا يزيـــد الانحـــراف في هـــذا، وهنـــاك أمـــور أخـــرى لا تخلـــو مـــن الانحـــراف أبدًا (Maurseth,1964:125).

تعكس الترجمة الفعلية لتوازن القوى أفكـارًا متماثلـةً وسـائدةً في مجـالات فكريـة أخرى، فعلى سبيل المثال: كتب "آدم سميث (Adam Smith) عام ١٧٧٦ في كتابه "ثروة الأمم" (Wealth of nations) أن التنـافس بـين المنتجـين في السـوق الحـرة قـد يخلـق منافع للمستهلك.

كانـت أفكـار "سـميث" متـأثرة بشـدة بـآخر أعـمال برنـارد مانـديفلي (Bernard Mandeville)، الذي برهن عام ١٧١٤ أنه ليس هناك تناغماً حتمياً بـين السـلوك النـابع من دوافع الأنانيـة البحتـة وتحقيـق مجتمـع ذي أخـلاق (Kaye,1924:xlvii)، وأضـاف "مانديفلى" أيضًا أن ما يحقق منفعة للجميـع هـو في الأصـل مـوروث جيـد، حتـى وإن كانت الأنانية هي الغرض الأصـلي، وقـد كـان لهـذا الكـلام تـأثير عظـيم عـلى الفلسـفة الأخلاقية البريطانية والنظريات الاقتصادية خلال القرن الثامن عشر.

يذكر أن تأييد الشعب البريطاني لنظام توازن القوى كان على أساس مطابق للتعقل؛ فما سيعود في النهاية من منفعة سيكون على النظام كله، وهذا ملمح من ملامح التفكير في توازن القوى المقام في كل العصور، فالمفهوم نفسه عبارة عن مجاز، وبالطبع يعبر عنه باستمرار من خلال التشابه الجزئي والمجاز.

يُظهر هوس القرن السـابع عشر بآليـة التـوازن والأفكـار البريطانيـة بشـأن المنـافع الخاصة بالمنافسة أن فكرة توازن القوى قد ساعدت في تشكيل هذا العهـد الـذي قُـدم، ولكنه أيضًا قد تشكل بالتفكير الذي كان من سمات تلك العصور المختلفة.

وقد ناقش مايكل مانديلبوم (Michel Mandelbaum) عام ١٩٨٨، أن ميزان قوى القرن الثامن عشر لم تنشده الدول المتورطة في هذا النظام بشكل علني، ولكن نشأ من أن كل قوة كانت تهدف لتحقيق مصالحها بشكل غير منسق، الأمر الذي عرف بالاستقلال (حتى من قبل اكتساب القوة والهيمنة)، فتوازن القوى كان نتاجًا غير مقصود لهذا الكفاح الفردي (Mandelbaum,1988:8)، حتى إن الاستقلال مع المخاطرة الحالية للحرب كان أفضل من السلام من خلال الخنوع.

والآن، أصبح المفهوم الخاص بتوازن القوى جيدًا في "أوروبا" خلال القرن الثامن عشر، ويشار إليه بأنه ملمح إيجابي في وثيقة مهمة مثل معاهدة أوتريشت Treaty (Utrecht)of) عام ١٧١٣، والاتفاق الفرنسي الخاص بقانون البراجماتية عام ١٧٣٥ من قبل معاهدة "فيينا".

وبحلول منتصف القرن، أصبح مصطلح "توازن القوى" مفهومًا تمامًا؛ حيث كان من الممكن أن يؤخذ على أنه تعبير هزلي في البرلمان البريطاني -Cobbett,1806) (20,XII:319، أو يؤخذ كأداة للنقد الساخر(Anon,1741)، وكما أوضح أندرسون (Andreson) إنه في منتصف القرن اتفق المؤرخون ومدونو الأحداث التاريخية على أن توازن القوى لم يحمِ السلام والحرية في "أوروبا"، إلى جانب أنه كان هدفًا لرجال الدولة الأذكياء، بل كان هذا النظام أيضًا حقيقة قديمة؛ حيث وُجد منذ الغزو الفرنسي على "إيطاليا" عام ١٤٩٤، وكانوا مخطئين في هذا الأمر، ولكن هذا بلا شك دليل على قدر هذا الميزان وما له من إجلال، وهو أمر يجب على المفكرين التحقق منه في العصور السالفة. ليس معنى ذلك أن نقول إن مفهوم توازن القوى يحمل معنى غامضًا وغير مفهوم لكل مستخدميه، أو أن التطبيق للنظرية قد تم التحقيق فيه بشكل كامل وتم فهمه، ففي المناطق المهمة لم يتم كشف غموض المفهوم أو تم التوافق، ومثالًا على ذلك : السؤال الخاص بالميزان المحلي والذي شُعِر بأنه عنصر مهم في الميزان ككل، ولكن - كما هو مذكور في الباب السابق - هناك جهد بسيط مبذول لإيضاح الدور الذي تقوم به هذه الموازين تحديدًا أو بشكل عام من خلال توازن القوى الخاص بـ "أوروبا" كلها.

لم يهتم أحد اهتمامًا بالغًا بالتناقض في اتجاهات القرن الثامن عشر ناحية توازن القوى كنظام وكسياسة خارجية؛ فقد كان الأول قادراً على الإبقاء الذاتي، وبخاصة أنه كان نتاج الطبيعة والمساواة الأخلاقية، أما الأخير فكانت له دلالة أخلاقية وإيجابية، وكان يُنظر إليه كضرورة واجبة الوجود يجب العمل على تفعيلها؛ فقد كان هو المفهوم القادم الذي طبق بقوة، ولم يكن توازن القوى قويًا؛ بل كان هشًا أمام الظروف

والعوامل المتغيرة لسياسة الحكومة، حتى إن صيانة الميزان تُركت للقوى الطبيعية (Black,1983 : 57).

توابع حرب "أسبانيا":

بدأ القرن الثامن عشر بحرب "أسبانيا"، والتي كانت من المؤكد حربًا بهدف "الدمج"؛ حيث هدفت إلى ضم امتدادات "فرنسا"، وقد أدت أيضًا إلى انبثاق "بريطانيا" كـ "توازن" للنظام الأوروبي، وعلى الرغم من أن الفائدة من تحمل مسئولية الميزان قد نُوقشت في كتابات سابقة، ظلت "بريطانيا" دائمًا وببساطة جزءًا من تحالف ارتبط بصراع مميت مع "فرنسا" ذات النفوذ والقوة، وكانت الأفكار من هذا النوع مجرد تكهنات بسيطة؛ حيث إن "بريطانيا" لم يكن لها مكان حقيقي في المناورات الدبلوماسية.

تولى تشارلز السادس (Charles VI) منصب إمبراطور "رومانيا" في وقت كان الملل من الحرب قد حل على "بريطانيا"، الأمر الذي جعل من السهل عليها التكيف الحقيقي على دورها الرئيسي في الميزان، وكانت "بريطانيا" في الحرب التي خاضتها ضد "فرنسا" - وكما ذكر في أهداف الحرب - قررت عدم المشاركة إلا بالشباب المريض ليقف بين الملك "فيليب الخامس" ملك "أسبانيا" وملك "فرنسا". وقد نظر إلى إتحاد المملكة "الفرنس أسبانية " على أنه القوة المهيمنة؛ ولذلك اعترف بأنها مُدعَّمة لأمير الأسرة الملكية بـ النمسا (charles) الأخ الأصغر لولي عهد ملك النمسا ليكون ملك "أسبانيا".

تولى جوزيف" (Joseph) حُكم الإمبراطورية بعد وفاة والده ليوبولد (Leopold) عام ١٧٠٥، غير أن جوزيف توفي عام ١٧١١ دون أن يكون له وريث للعرش؛ ولذلك خلفه أخوه أمير الأسرة الملكية بـ "النمسا" تشارلز، ووجد الحلفاءُ و"بريطانيا" أنفسهم يحاربون ليحل محل إمبراطور "النمسا" على عرش "أسبانيا"، فلم يعد التحالف بين "فرنسا" و"أسبانيا" مرغوبًا.

جاء في كتاب سلوك التحالف (Conduct of the Allies)، الذي كتبه "جوناثان سويفت (Jonathan Swift) عام ١٧١١، ليساعد في عملية إقناع الأمم بالانفصال السلمي عن "فرنسا"، أن الاتحاد الممكن بين "أسبانيا" والإمبراطورية النمساوية تفكير بغيض ومعاكس للمبدأ الحكيم الذي نُشر في المقال الإنجليزي عن تأسيس حلف عظيم.

وقد أدى الانشقاق النمساوي الذي في مضمونه يهدد حرية "أوروبا" إلى إعادة تقييم لدور "بريطانيا" كقائم على التوازن، وشجع على إيجاد تحليل أكبر لتوازن القوى كمبدأ مرشد، فقام دانيل ديف(Daniel Defoe) - على سبيل المثال - بإيضاح التفسير الخاص بـ هاليفاكس (Halifax) على أنه قوى السلطة المنبثقة من طبيعة نظام الدولة، على عكس معظم الكُتاب الذين تعرضوا لتوازن القوى، ويرى "ديفو" أن توازن القوى بمثابة رادع عن الحرب من خلال جعل التكلفة غير مناسبة للمكاسب.

كان المقال الرئيسي لـ "ديفو" يتحدث عن التطور الفكري بشأن دور القائم على الميزان، ووضع في الاعتبار الإسهام العصيب على مدار تجربة "بريطانيا" في منتصف القرن التالي، وعبّر في هذا المقال عن وجهة نظره في أن هناك حاجة دائمة إلى البقاء عاكفين على عملية إصلاح هذا الوضع، والذي لا يمكن تطبيقه إلا بأخذ كل العوامل المؤثرة على الميزان في الاعتبار، وبشكل متساوٍ في العداء بغض النظر عن مصدرها.

أضاف هاليكس وآخرون أن هذا لا يعني أنه لن يكون هناك أصدقاء دائمين أو أعداء دائمين، ولكن الطبيعة الخالصة لعملية التوازن سوف تؤدى إلى تحول عداء "بريطانيا" تجاه معظم حلفائها الحاليين، كما أنه إذا كان أي من القوى المتحدة قد نصب نفسه مُستغِلاً هذا الحطام أو مُستغَلاً لأي طريقة أخرى ليعلو شأنه؛ فإن نقل الأذى إلى هذه القوة ـ التي كان من المعتقد أنها على استعداد لتقديم المساعدة ـ أصبح ضرورة لتراجع هذه القوة أو الأمير، كما كانت من قبل تهدف إلى تراجع قوة الآخرين (wright,197:49). كُتب هذا عام ١٧٠٦، وفي نفس الفترة حذر ديفو (Defoe)، من خطر وجود تحالف واحد رئيسي، واضعًا في الاعتبار موقف "فرنسا" المماثل عندما هزمت، وفي عام ١٧١١ ازداد الخطر، لكن تحذيره كان مناسبًا للكارثة الأخيرة التي حدثت في منتصف العشرينيات وبداية الثلاثينيات وفي الفترة بين حربي منتصف القرن.

كان يعنى تغيُّر الأحداث في عام ١٧١١ أن "بريطانيا" لم تعد تشعر بالالتزام تجاه أهداف الحرب المطورة قبل عام ١٧٠٥؛ حيث إنه من خلال منظور توازن القوى لم يكن دعم الملك تشارلز السادس(Charles VI) لمطالبة "النمسا" بعرش "أسبانيا" دعمًا قويًا أو يفوق مساندات الملك فيليب (Philip V).

أما السلام الذي تحقق في أوتريشت (مدينة يرجع تاريخها إلي ما قبل العصر الروماني، وتم توقيع اتفاقية أوتريشت التي بدورها أنهت حرب "أسبانيا") عام ١٧١٣، فقد أدى إلى تواجد نظام توازن القوى في "أوروبا"، وعلى الرغم من عداء "أسبانيا"

لاتفاقية "أوتريشت"؛ فقد أسسوا الميزان الذي تم مساندته من خلال الدبلوماسية وليست الحرب، واستمر ذلك لأجيال عدة.

وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر، كانت هناك ضرورة لوجود قطبي ميزان بين كل من "فرنسا" و"النمسا" على الرغم من تعدد الدول، وبعد عام ١٧٤٠ أدى انفصال "برسيا" و"روسيا" كقوى أوروبية عظمى إلى تسهيل التوازن، فقد كان تدخل "برسيا" ضمن القوى العظمى، والعنف ورغبة الملك فردريك الثاني (Fredrick II) في زيادة الأرض، كان هذا عاملا أساسيًا في عدم استقرار نظام الدولة في منتصف القرن عندما اصطدمت "أوروبا" بحرب "النمسا" وتوابعها منذ عام ١٧٤٠ وإلى عام ١٧٤٨، بالإضافة إلى حرب السبع سنوات منذ عام ١٧٥٦ وإلى عام ١٧٦٣.

مكنت معاهدات السلام المبرمة في عامي ١٧١٣ و١٧١٤ "النمسا" و"فرنسا" من إنشاء سلسة من الدول التي من شأنها أن تكون دولاً حامية أو لصد الأخطار في "ألمانيا" و"إيطاليا" ودول أقل شأنًا، ولكن هذه الدول كانت ضعيفة دون دعم من قبل واحدة أو أثنتين من القوى الحاكمة، أو مساندة "بريطانيا" التي أُعتبرت القائم بدور "الموازن" لهذا النظام.

وحقيقة الأمر أن الحكومة البريطانية عام ١٧٢٧ وفي حركة التمرد الثانوية تم وصف هدف الجيش البريطاني بأنه : " الحامي لتوازن القوى في أوروبا" الأمر الذي بقي حتى عام ١٨٦٧(Weight, 1973 : 98) .

وتعد دبلوماسية القرن الثامن عشر بمثابة المتاهة المعقدة التي يصعب الخوض فيها دون اللجوء إلى خيط إرشادي، ومبدأ توازن القوى هو الملمح الذي يعطي معنى للتعقيد الخاص بالدبلوماسية المتحققة في هذا العهد، فقد راقت فكرة توازن القوى للعديد من رجال الدولة والمفكرين في القرن الثامن عشر؛ حيث كان يوفر طريقة منظمة للسياسة الخارجية، إلى جانب استيعابه للتعقيدات الخاصة بالسياسة الدولية الأوروبية.

وفي عصر الإنارة الفكرية والتقدم، لم يكن مفاجئًا أن تكون هناك رغبة للحصول على التنبؤات الصحيحة والتأكد من الدراسات المتعلقة بالسياسة الدولية، كما أنه امتد ليشمل العلوم الطبيعية، بل أكثر من ذلك، فقد أمكن رؤية توازن القوى من منطلق كونه : " حاكم العالم بعيدًا عن أي عوامل قوة أخرى، والثقة في كونه مهارة وإدارة"، وذلك طبقًا لما ورد عن أندرسون (Andreson,1993:180)، وهي فكرة جذابة لعصر العقل.

تطبيق نظام القرن الثامن عشر

بدأت "بريطانيا" مفاوضات ناجحة عام ١٧١٦ مع "فرنسا" بشأن نتائج التحالف، وتم توقيع الاتفاقية في ديسمبر عام ١٧١٦، وعندما تحالف الألمان انتعش الاقتصاد في يناير ١٧١٧، وكان هذا هو ما سُمي التحالف الثلاثي، وأحدث التحالف "الأنجلو فرنسي" تغيرًا دراميًا في سياسة كلتا الدولتين؛ فقد اعتادت "إنجلترا" و"فرنسا" العداء لقرون، كانت "إنجلترا" تحت حكم الملك ويليام الثالث (William III)، وكانت بؤرة الائتلاف ضد "فرنسا" خلال حرب منظمة أوجزبرج (League of Augsburg)، وحرب "أسبانيا"، ولم تدعم "فرنسا" جماعة اليعقوبيين في "أسكتلندا" بالمؤن إلا في الأعوام الأولى لظهورها؛ ولذلك كانت الاتفاقية جدلية بالنسبة لكلتا الدولتين، غير أن كلتيهما جنى الكثير جراء هذه الاتفاقية، وقد عُزلت كل منهما للتفاوض حتى تم توقيع معاهدة "أوتريشت"، وكان لكل منهما الأسر التي لم تكن لها سلطات مؤكدة؛ فـ "بريطانيا" مهددة باحتمال تمرد "يعقوبي" آخر، والذي يشكل تهديدًا مع دعم "فرنسا" لهم، بينما "فرنسا" نفسها يحكمها وصي على العرش؛ حيث أعتلى عرش "فرنسا" الملك "لويس الخامس عشر" عام ١٧١٥ في الخامسة من عمره، وقد دام التحالف "الأنجلو فرنسي" كعامل في السياسة الدولية إلى عام ١٧٣١ عندما بلغ الملك "لويس الخامس عشر" عامه الحادي والعشرين وأنجب وليًا للعهد.

وقد وصف ريتشارد لودج (Richard Lodge) هذا التحالف بأنه "مثالي لدرجة أن يستحق وصفه بالثورة السياسية، مثل تحالف "النمسا" و"فرنسا" عام ١٧٥٦؛ حيث تم تطبيق المصطلح"، وكان التحالف بين "فرنسا" و"إنجلترا" أداة لتطوير نظرة "فرنسا" و"بريطانيا" لسياسة "أوروبا" الخارجية في هذه المرحلة خلال حروب الملك لويس الرابع عشر التي دامت فترة طويلة، فقد أصبحت كل دولة في "أوروبا" إما عُرضة لتأثير "فرنسا" وإما معادية لها؛ حيث أخذت "بريطانيا" مكانة قيادية في هذا التحالف العظيم، وحققت سياسة دبلوماسية نشطة تهدف إلى إقامة دولة مضادة لـ "فرنسا"؛ ولهذا، وبحلول عام ١٧١٦ كانت كل دولة حقيقية في "أوروبا" متأثرةً إلى حد ما إما بـ "بريطانيا" وإما بـ "فرنسا".

وبحثًا عن مناقضة النظام الأوروبي، ودمجًا للموازين الفرعية داخل هذا النظام، أتمت شبكة الدبلوماسية الفرنسية بصورة ممتازة تلك الخاصة بـ "بريطانيا"، بل أكثر من ذلك، فبينما أن قوة "بريطانيا" المسلحة كانت قوية التأسيس بحريًا، وكانت قوة "فرنسا" قوية التأسيس برًا؛ فقد حقق ذلك تكاملاً عسكريًا.

وفي عام ١٧١٧، جاء التحالف الثلاثي بين "بريطانيا" و"فرنسا" وجمهورية "هولندا"، وبعد مرور عام تحول إلى تحالف رباعي بعد انضمام "النمسا" إليه، ووجدت الشروط الخاصة بالتحالف أنها هدفت إلى سد الثغرات التي أغفلتها معاهدة "أوتريشت"، بل الأكثر من ذلك أن الدول المتحالفة اتفقت فيما بينها على أن تنهي نقاشًا حول التفاصيل في مؤتمر يتم عقده في مدينة "كامبري".

وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر، كان توازن القوى يهدف إلى ما أسماها القرن التالي بـ "ثنائية الأقطاب"، وكانت "فرنسا" وحلفاؤها في جانب، بينما "النمسا" وحلفاؤها في الجانب الآخر، وقد كان التحالف الرباعي نفسه ثورة دبلوماسية؛ لأنه كان يبدو متجاوزًا نموذج "ثنائية الأقطاب" وخلق السيادة المسيطرة للوضع الراهن عقب "أوتريشت".

وعندما تحدت "أسبانيا" اتفاق أوترشت في "إيطاليا" عام ١٧١٨؛ تصدى لها التحالف الرباعي بقوى السيطرة، وأجبرها على الموافقة على عقد المؤتمر من أجل عمل معاهدة قائمة على شروط وضعها التحالف، وقد أسفر التحالف "الأنجلو فرنسي" عن اتفاقية دبلوماسية بشأن عدد من الخلافات التي أمكن احتواءها، بالإضافة إلى أن هذا التحالف سهّل سلسة الاتفاقيات التي جلبت السلام إلى "البلطيق"، وأنهي حرب "تركيا" و"النمسا"، وحُطِّم نوايا "أسبانيا" في التشكيك في أساس معاهدة أوترشت في "إيطاليا".

وقد قدم القرن الثامن عشر بعض الأمور التي توازت والقرن التاسع عشر؛ ولذلك، نجد في القرنين حربًا ائتلافية ضد دولة أُعتبرت مهيمنة، نتجت عن هزيمة الدول المتميزة والمجتمعات الدولية، مؤكدة الرغبة في إيجاد توازن القوى، وقد كانت هناك معاهدة رئيسة بغرض خلق أسس لمثل هذا النظام، وأصبح الوضع الخطير السابق مقبولًا بعد ذلك من قبل المجتمع الدولي الذي حاول معادلة الاتفاقيات بالنتائج من خلال انعقاد مجالس دورية.

ما كُتب عن القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم يكن متماثلاً من حيث الصياغة أو من حيث فترة تواجده، وبموجب معاهدة نيستادت عام ١٧٢١ التي أنهت الحرب الشمالية في"البلطيق" هدأت "أوروبا"، وبُني بسلام وعلى السلام القائم بها توازن القوى، وفحواه أنه ليس هناك قوى عظمى ذات مغزى أقوى من منافسيها.

وقد أنقذت "بريطانيا" "فرنسا" من كارثة سلمية عامي ١٧١٣ و١٧١٤، ونتيجة لطموح "النمسا" في الإمبراطورية الأسبانية تخلت "بريطانيا" عن حليفها؛ حيث إنها لم ترغب في إحياء إمبراطورية تشارلز الخامس أو تشارلز السادس.

وبحلول عام ١٧٢١، وصل الاتفاق إلى خطر محدود بانقسام الـ بيربون(Bourbon) إلى عدة أقسام، منها الموجود في "أسبانيا"، وفي النهاية طالب هابسبورج(Habsburg) بالذهاب إلى "أسبانيا"، وأتسمت الفترة من عام ١٧١٥ وإلى عام ١٧٤٠ بسلسة من الكوارث والحروب الصغيرة التي نتجت بسبب غياب التناغم الأوروبي الحقيقي.

وطبقًا لما ورد عن بينفيلد روبرتس (Penfield Roberts) يحتاج توازن القوى كي يوظف بشكل جيد إلى أن تدعمه بعض أشكال الاستشارات الدورية والمفاوضات بين القوى العظمى، بالإضافة إلى درجة من الإرادة تسمح لكل قوة صارمة بمساحة ولو قليلة لأن تطمح بزيادة أرضها ونفوذها.

هذا المسلسل المعقد الذي تنقلت حلقاته بين الحروب الصغيرة، والمفاوضات، والمؤتمرات، والمجالس، والمعاهدات بين الأعوام ١٧١٥ و١٧٤٠ - عكس مجهودًا غير منظم وفوضويًا؛ ليحقق تناغمًا أوروبيًا من شأنه اجتناب صراع عامٍ يحمل اتفاقًا ضمنيًا بتقسيم الغنائم على القوى العظمى (Roberts,1947:3) .

وقد استنتج بولارد (Pollard) أن قوة المجتمع هي ما يحتاجها الحاكم العادي إلى جانب توازن القوى ليعبر بها عن اهتماماته المعروفة تجاه التطلع الطامح للهيمنة، ومؤخرًا بدأت هذه النوايا تكشف عن نفسها في سلسة المجالس الأوروبية.

والجدير بالذكر أن نظرية "مجتمع القوة" تعبر عن الفكرة جيدًا؛ فقد كان هذا المفهوم هو الأكثر شيوعًا خلال الأعوام التي تلت مباشرة حرب "أسبانيا"، ونظر رجال الدولة الذين أكملوا الحلف الرباعي وخاصة البريطانيين والفرنسيين وعلى رأسهم "ستانهوب" و"ديبوا" (Stanhope and Dudois) - إلى توازن "أوروبا" نظرة أقل من كونها آلية تضمن مواجهة قوة مؤثرة، وأكثر من كونها آلة للحفاظ على الوضع الراهن بشكل عام، والذي هو طوع للتغير والتطوير، وكان هذا أقرب إلى مفهوم وضعه "فردريك فون جيتز(Fredrick Von Gentz) عام ١٨٠٦، وهو أن توازن القوى يعد تكوينًا بين دول متجاورة مرتبطة أخلاقيًا، ويمكن خرق الاستقلالية أو الحقوق الضرورية للآخر دون حدوث مقاومة مؤثرة في أي من الأطراف؛ ومن ثم التعرض للمخاطر (Forsyth, Keens-Soper and Savigear, 1970 : 281).

وقد أشار "جينتز" أيضًا إلى أن مثل هذا النظام من الأفضل وصفه كأحد الأحمال المستخدمة للتوازن؛ لأنه من الممكن أن تكون أعلى نتائجه ليست القوة المثالية المتوازنة؛ بسبب التذبذب الدائم في كفتي الميزان، اللتين تكوّنان شكل القوة الراجحة،

ممنوعة من أن تتخطى حدًّا معينًا (ibid:284)، ولكن هناك حدودًا واضحة لما يشكِّل امتدادًا منطقيًا للأرض أو النفوذ، كتعطُّش "برسيا" لزيادة أرضها تحت حكم "فردريك الثاني(Fredrick II)، الذي ضرب كلاً من إمبراطورية "هابسبيرج" والبُلدان الألمانية الصغيرة، وقد كان هذا هو العامل الأساسي في اختلال توازن القوى لعام ١٧٢١.

يُذكر أن رجال الدولة في "بريطانيا" قد انجذبوا بنظام توازن القوى، ومنهم ستانهوب (Stanhope) وتاونشيند (Townshend)، بكل ما لهم من طاقات غير محدودة وشخصيات متعطشة للدماء، وربما يرجع الفضل في ذلك إلى تأثير نظام السياسة البريطاني المعاصر؛ فقد كان هناك عداءٌ وصراعات دائمةٌ، وكان المبدأ الذي ترتب عليه البناء هو التوبيخ ووضع المعوقات؛ ولذلك كان إنجاحه يتطلب ترابطًا وقيادةً دبلوماسيةً نشطةً جدًا، وقد كان من الممكن تحقيق ذلك في ثلاثينيات هذا القرن، خاصة مع ميزة وجود قادة حريصين من أمثال والبول(Walpole) في "بريطانيا"، والكاردينال فلوري (Fleury) في "فرنسا".

لم تكن هناك حروب أوروبية خطيرة في الفترة من عام ١٧١٥ وحتى عام ١٧٤٠، ولكن حدثت عدة حروب ضربت لنا مثلًا على مدى قابلية خرق نظام ميزان قوى القرن الثامن عشر؛ ففي عام ١٧٣٣ نشبت الحرب بين "النمسا" و"فرنسا" بسبب تولي حكم عرش "بولندا" المنتخب، وكانت "النمسا" و"روسيا" متأكدتين من أن مرشحهما الملك "أغسطس الثالث(August III) ملك ساكسوني (Saxsony) سيكون ملكًا بدلًا من ستانيسلاس" (Stanislas Leszczyski) المرشح المفضل لدى "فرنسا"، وكان هذا ضربة لسمعة "فرنسا"، إلا أنه في حملات غربية ألحق تحالف "فرنسا" و"أسبانيا" و"ساردينيا" الهزيمة بقوات "النمسا" في "إيطاليا"، وكانت "فرنسا" هي الأفضل في القتال على نهر "الراين"، وعلى الرغم من أنها لم تحقق أي نجاح ساحق؛ إلا أن هذه الحرب كانت تعد حدثًا لأول مرة في التاريخ.

أما القوات الروسية، فقد ظهرت في غرب "أوروبا" محارِبة لقوات "النمسا"، وانتهت الحرب البولندية المتتالية في عام ١٧٣٨، وحتى قبل أن تنتهي أصبحت "النمسا" مقحَمة في ثاني أهم صراع، ولكن هذه المرة كان الخصم هو الإمبراطور التركي العثماني.

وقد دامت الحرب بين التحالف النمساوى / الروسي والخصم التركي منذ عام ١٧٣٦ وحتى عام ١٧٣٩، وكشفت أحداث هذه الحرب عن مدى اعتماد غرب "أوروبا" وشرقها بعضهم على بعض بسبب القوة النامية لـ "روسيا" وسهولة خرق نظام "النمسا"؛ فقد كوّنت "النمسا" و"روسيا" تحالفًا عسكريًا في عام ١٧٢٦.

وبحلـول عـام ١٧٣٦، اهتمـت الـدول باكتسـاب أراض عـلى حسـاب تلـك الخاصـة "بتركيا"؛ فقد هجمت "روسيا" فجأة، بيـنما انتظـرت "النمسـا" حتـى عـام ١٧٣٧، وعـلى الرغم مـن أن الجـيش الـروسي تراجـع مبكـرًا؛ إلا أنهـم حققـوا مكاسـب حقيقيـة، أمـا "النمسا"، فقد تحملت سلسـةً مـن الكـوارث العسـكرية؛ الأمـر الـذي قادهـا إلى سـلام منفصل مع "تركيا" دون حلفائها، حتى إنها سلمت معظم ما قد جنته من غنائم خـلال جيل سالف.

وأظهرت حروب "بولندا" المتتالية أن توازن القوى المتفق عليه بين عام ١٧١٤ وعام ١٧٢١، قد أصبح صعب التحقيق؛ حيث افتقر إلى أسس البناء لمواجهة العواقب الناتجـة عن الكوارث التي تسببها تتابع الأسر الحاكمة في واحدة من أقوى الدول؛ فوجود كارثـة في دولة تعد من أحد أهم الأطراف مثل "بولندا" يمكن مواجهته دون الخوض في حروب، عـلى الـرغم مـن أن "بولنـدا" قـد أرسـلت حمـلات إلى نهـر "الـراين" وإلى "إيطاليـا"، وبالتحديد في منطقة "البلطيق".

هذه الكوارث المتتالية على مثل هذا العامل المؤثر قد يولد حربًا عظيمةً؛ فقد أدى فشـل طـابور "الهابسـبيرج" في "أسـبانيا" إلى التسـبب في حـرب "أسـبانيا"، وأدت وفـاة الإمبراطور تشارلز السادس(Charles VI) بـ "أوروبا" إلى سلسة من الكـوارث المتتابعـة، وأزاحت الستار للمرة الأولى عن "برسيا" كقوة جديدة.

كان النظام الدولي في عام ١٧٤٠ نظامًا فوضويًا؛ فقد ترك للقوى حرية التوسع حتى اصطدمت بالآليات الخاصة بتـوازن القـوى، ولم تُعـرف "برسـيا" كقـوة عظمـى في عـام ١٧٤٠، وتوسعها إلى هذا الحـد لم تخْشَـه أي مـن القـوى العظمـى في "أوروبـا"، غـير أن الهجوم على "النمسا" الذي شنته بليتـزكيرج (Blitzkrieg)عـام ١٧٤٠ زاد مـن الخـوف، ليس بسبب التوسع في برسيا بقدر ما كان خوفًا من الأضرار الملحقة بـ "النمسـا"، والتـي كان يُنظر إليها وكأنها أحد أعمدة توازن القوى الأوروبي التقليدي.

وفي غضون بضعة أيام من انشقاق "برسـيا" عـن "روسـيا"، حـدث تحطـيم مصـيري لمفهوم الأقطاب الثنائية لتوازن القوى، واستبدل بما هو أكثر تعقيدًا (تعددية الأقطاب).

وفي العشرين من شهر أكتوبر عام ١٧٤٠ توفي الملك تشارلز السادس(Charles VI) وتمـت الموافقـة عـلى أن تتـولى حكـم "هابسـبيرج (Habsburg) الأمـيرة ماريـا تريزا(Maria Thresa) ابنة الملك الراحل بدلًا من توقيع مرسوم، ولم تجد كل من برسيا وبفاريا و"ساكسوني" صعوبة في إيجاد مبررات سريعة للتنصل من العقد.

وفي الثالث والعشرين من شهر ديسمبر عام ١٧٤٠ غزت "برسيا" إقليم "صقلية" النمساوي الغني، وبدأت "فرنسا" في البحث عن حليف بغرض تقسيم أراضي "هابسبيرج" في "ألمانيا"، بينما استمرت "أسبانيا" تتزعم الممتلكات النمساوية في "إيطاليا".

وقد آمن الملك "فريدريك الثاني (Fredric II) ملك برسيا بأن الموقع الجغرافي لبلاده فرض عليها التوسع، وكانت "صقلية" أغنى من أي من أقاليم "برسيا" أو ما قد تمده أي هذه الأقاليم من قوى عسكرية، فقام فريدريك بموازنة الأمور كما حدثت تمامًا، ووجد أن القوى الأخرى لن تهدف إلى خسارة "النمسا" لأراضيها طالما أنها لم تذهب إلى أي من القوى الموجودة.

وفي اجتماع لمجلس النبلاء في نوفمبر عام ١٧٤٠، أعلن دوق " نيوكاستل" أن تعديل توازن القوى في "أوروبا" لا يعتمد فقط على الإبقاء على ممتلكات "هابسبيرج"؛ ولكن يعتمد أيضًا على ضمان أنه لا توجد دولة أوروبية أخرى أغنى منها، فالنصر الذي حققته "برسيا" مولويتز (Mollwitz) في أبريل ١٧٤١ قادها إلى "بفاريا" و"ساكسوني"، كما وضعت "أسبانيا" مزاعم بشأن الأراضي أمام الإمبراطورية النمساوية في "هابسبرج".

ومع نهاية عام ١٧٤١ قامت القوات الفرنسية وقوات بفاريا بغزو واستعمار "بوهيما" وأعلى "النمسا"، وكان لهذا تأثيره السياسي الذي ظهر بتتويج دوق بفاريا تشارلز ألبرت" المنتخب ملكًا على "بوهيما"، وعُرف بأنه ولي عهد "النمسا" بسبب وضعه في أعلى "النمسا"، إلى جانب انتخابه بالإجماع ليكون إمبراطور الروم المقدس مثل تشارلز السابع في ٢٤ يناير ١٧٤٢، ولم يتغيب "جورج الثاني" ملك "بريطانيا" عن صفوف المنتخبين، وبدوره كناخب عن "هانوفر" انتخب الإمبراطور "تشارلز الثاني"، وتم توقيع اتفاقية متكافئة مع "فرنسا"، ولكن سرعان ما انفصل التحالف الفرنسي؛ حيث أطاحت به الشكوك بين الدول المتحالفة.

وعودة إلى "صقلية"، تصالحت برسيا والنمسا عام ١٧٤٢، وأعدت النمسا قواتها وقادت أعداءها خارج بوهيما، غير أن برسيا عادت إلى الحرب عام ١٧٤٤، وأجبرت "النمسا" على إعادة تأكيد هزيمتها في "صقلية"، وفي نفس العام توفي الملك "تشارلز ألبرت"، وقام من تولى الحكم بعده بإقامة السلام مع "النمسا" وأُنتخب "ماريا" زوج تريزا إمبراطورًا على "روما"، وعلى الرغم من ذلك، كانت "برسيا" هي الفائز الحقيقي في هذه الحرب؛ فقد تمكنت من إضعاف قوة "النمسا" وزيادة قوتها بشكل كبير.

يذكر أن ازدياد "برسيا" لم يكن فقط بسبب عنف وعدوانية "فريدريك الثاني"؛ ولكن أيضًا وإلى حد كبير كان هناك دوراً لإعادة البناء التي تمت في "برسيا" على يد

حكامها على مدى القرون، وبخاصة تلك التي كانت في عهد والده الملك فريدريك ويليام (Fredrick William)، فقد أعد الملك فريدريك ويليام دولة قوية ومتحدة وجيشًا مدربًا يفوق الجيش البريطاني قوة بمعدل أربعة أضعاف، وكان ذلك من خلال حسن استغلال موارد الدولة، إلى جانب أنه ترك لابنه تركة غنية، وكان الأمر متروكًا للابن حتى يكمل مسيرة أبيه بأن يحسن استغلال قوى الدولة والجيش المتوارثتين؛ كي تنشأ برسيا بين قوى "أوروبا" ذات مكانة رفيعة، وقد تم اكتمال هذه العملية بين عام ١٧٤٠ وعام ١٧٦٣، وأثناء معارك أثنتين من أقوى الحروب الأوروبية.

وبغض النظر عن فترة الانتعاش التي عاشتها برسيا في الفترة بين عام ١٧٠٠ وعام ١٧٤٠، والتي تَعرِض ملمحًا من ملامح نظام توازن القوى في هذا القرن وقرون أخرى، نجد أن توازن القوى كان دائم التحرك، ليس فقط بسبب توسع الدول والتعاقد في إطار المقاطعة؛ ولكن أيضًا بسبب مجهوداتهم الخاصة التي مكنتهم من التطوير والازدهار، أو التراجع والانحدار داخليًا، وبينما كانت "برسيا" تتطور، كانت القوة الخارقة لـ "أسبانيا" تتراجع وتنحدر بشكل مستمر.

وقد أصبحت هذه الحقيقة مهمة لأنه أثناءً تغير الممتلكات تتولد مسئوليات دبلوماسية واضحة في توازن القوى، وكان ومازال هذا الأمر واضحًا حتى ولو كانت قوانين توازن القوى تبرر المعوقات ضد دولة تنمو قوتها نتيجة للتغير الداخلي الكامل.

ويوضح منطق حيثية توازن القوى أنه يمكن تحقيق ذلك، ولكن هذا يتطلب الحق في التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، الأمر الذي لا يتوافق وأحد السلطات الشرعية الأساسية للقانون الدولي منذ عام ١٦٤٨.

وقد تجاهل كُتّاب القرن الثامن عشر المشكلة غير المريحة تجاهلًا شبه تاماً في كتاباتهم عن توازن القوى، أو أنهم تحايلوا باقتراحهم أن إعادة البناء الداخلي كانت بشكل أو بآخر أقل تهديدًا من نمو القوى المبني على توسع الدولة.

وعلى الرغم من أن كُتّاب وساسة القرن الثامن عشر كانوا على دراية كاملة بأهمية العوامل الداخلية، إلا أنهم ناقشوا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار العلاقات الدولية، وقد قام تقييم القوة على أساس قابلية الدول لتحرك السلطة من خلال الإصلاح أو من خلال التغلب على النزاع السياسي الداخلي، وهو أمر كان ينظر إليه على أنه ذو دلالة حقيقية (Black,183:58-9).

يذكر أن من تولوا حكم "برسيا" أثناء حروب "النمسا" المتتابعة جعلوا لها الكثير من الأعداءِ، منهم بعض من حلفائها السابقين من أمثال "فرنسا" التي تخلت عنها برسيا

مرتين أثناء الحرب، وتوعدت النمسا وساكسوني بالثأر من برسيا، بينما كانت روسيا تزداد عداءً، وكانت مهتمة بأن تزيد من أراضيها على حساب برسيا.

ومن أكثر النتائج الدبلوماسية الدرامية كان التحالف بين "فرنسا" و"النمسا" الذي كان بمثابة تطور مفاجئ؛ فمنذ قرابة القرن كانتا الدولتان قطبي كفتي توازن القوى، وكانت كلتاهما ترى أن التحالف يؤمن صراعاته ضد الدولة، التي رأت كلتاهما أنها العدو الحقيقي، وبالنسبة لـ "فرنسا" كانت هذه الدولة هي "بريطانيا"؛ وكانت "برسيا" هي العدو الحقيقي من وجهة نظر "النمسا"؛ فكان التحالف صعب التحقيق لأن برسيا كانت حليفًا لـ "فرنسا" لعقود، بينما تحالفت "النمسا" مع "بريطانيا" مدة بلغت السبعين عامًا، وكان هذا فقط عندما قررت "فرنسا" في مايو عام ١٧٥٦ أن الحرب مع "بريطانيا" أمر يصعب تجنبه، حتى إنها غلبت ظنونها واستطاعت أن تتحالف مع "النمسا" لأنها كانت تسعى إلى تجنب الخوض في حرب عنيفة من أجل إعادة "صقلية"، أما عن "فرنسا" فقد كانت ترى أن تجعل من هذا التحالف تحالفًا دفاعيًا فقط، وقد تحالفت "النمسا" بالفعل مع "روسيا" و"ساكسوني"، وكانت في وضع يمكنها من الثأر من برسيا (Luard, 1992 : 80)، وفي الحرب التالية كان النصر حليفًا للتحالف الجديد بين "بريطانيا" وبرسيا؛ فقد حاربتا عدوهما إلا أنهما فقدتا العديد من الرجال والمعدات، ورغم ذلك، حصلتا على الأراضي والممتلكات؛ ففي خارج "أوروبا" اكتسبت "بريطانيا" "كندا" وممتلكات جديدة في "الكاريبي" و"أفريقيا"، كما أمّنت وضعًا دائمًا لها في "الهند".

وقد أشار الفوز البريطاني الكاسح في حرب السبع سنوات إلى ملمح من ملامح فكر ميزان قوى القرن الثامن عشر؛ حيث تطور القرن وزاد الاهتمام بالاستفسار عن المستعمرات والإمبراطورية التجارية للقوى العظمى، وبدا واضحًا أن الثروات تتضخم من خلال المعاملات التجارية، كما أصبحت المستعمرات عنصرًا مهمًا في قدرة الدول مثل "بريطانيا" للتدرب على أداء دورها في ميزان قوى "أوروبا".

والآن، السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل كانت قضية الاستعمار ستُطرح، سواء تواجدَ فكر توازن القوى أم لا؟، وبمعنى آخر: هل كان يجب تواجد توازن القوى عبر البحار كما تحتم وجوده في "أوروبا"؟

استنتج ليسكا في هذه الفترة (Liska 1977:12)، أن توازن القوى اتجه لتنظيم جانب على حساب قوة البحر ممنوحًا بالأمان الإستراتيجي؛ بسبب أنه على مدى فترة الصراع الطويلة بدت الموارد المستحقة من قوى الأرض متورطة، وعلى النقيض، تقدم الجاه البحري في الغالب إلى نقطة الاحتكار.

ومن أجل هذا الاتجاه كانت "فرنسا" دائمًا ما تقع ضحية لسياسات "بريطانيا" المتوازنة؛ فقد كانت تحاول جذب الانتباه، وكان هناك جدال بين الوزراء الفرنسيين بشأن "عرش الكون". فإذا كان الأمر متاحًا فأغلب الظن أنه كان سيظهر من خلال القوة البحرية المسيطرة.

وقد دوّن ديو دى شوايسول (Due De Choiseul)، وبمرارة أن الإنجليز بينما كانوا يتظاهرون بحماية توازن القوى على أرض غير مهددة، كانوا يدمرون بالكامل التوازن في البحر الذي لا يحميه أحد (Parkinson,1977:51)؛ ولذلك، نادى الكُتاب الفرنسيون بميزان قوى لكل من المستعمرات والملاحة من أجل اكتمال ما يشمله توازن القوى من ممتلكات يحميها في "أوروبا".

إن غياب أي من المناظرات الموجهة بشأن ميزان قوى يشمل المستعمرات والملاحة أمر يثير الاهتمام، وقد كان التقدم الثابت لعملية "العولمة" كظاهرة تجذب الانتباه أحد ملامح النظام الدولي خلال الخمسمائة عام الماضية، وفي الوقت الراهن لا توجد أي إصدارات أدبية قيمة تخص توازن القوى.

وقد ظل مفهوم توازن القوى منذ ٢٠٠ عام وبعد أن تأكد كونه قاعدة لنظام الدولة الأوروبية ظاهرة أوروبية خالصة، وكان من المنطقي ألا يطبق خارج الحدود الأوروبية، ومن الجائز أيضًا أن يكون هذا بسبب الأهداف القوية للنظرية، وكان لـ "بريطانيا" الكثير لتفقده جراء هذا التطور، وقد يتعلق هذا أيضًا بحقيقة أن فكرة توازن القوى الخاص بـ "أوروبا" ينطوي في تكوينه على جزء من الحل الأوروبي المتميز للمشكلات التي يبتلى بها خيال "أوروبا"؛ حيث إن التوسع خارج الحدود الأوروبية كان بكل المقاييس بمثابة التطور الواضح كما بدا للقرن الذي تلاه.

وفي عام ١٧٦٣ وكما كان في عام ١٧١٥، عادت "أوروبا" إلى وضع سلمي عادل، ولكن هذه المرحلة شهدت تطورًا متناقضًا تمامًا في العلاقات بين القوى العظمى من أجل المواجهة ودفاعًا عن سياسات توازن القوى.

وفي عام ١٧٧٠، اهتمت المباحثات بين "روسيا" وبرسيا باكتساب الأراضي لكلتيهما على حساب المملكة البولندية، وقدمت "النمسا" عرضًا وقادت في شهر أغسطس من عام ١٧٧٢ أول جزء في الاتفاقية، وكان نتيجة ذلك أن فقدت "بولندا" ثلاثين بالمئة من ممتلكاتها وخمسة وثلاثين بالمئة من عدد سكانها بسبب جشع جيرانها.

وقد أضعف هذا العدوان على "بولندا" بشكل قاتل ادعاء أن مميزات توازن القوى كانت في تحقيق استقلال كل الدول التابعة لهذا النظام، وكما ذكر سولير(Soler)، أن ما

تكشّف لنا الآن هو الحقيقة المجردة؛ لأنه إذا كان نظام توازن القوى يتطلب دائمًا تواجد الدول الكبرى التي كانت في ذلك الوقت عنيفة وعدائية، فهي نادرًا ما تقدم يد العون للدول الضعيفة التي يمكن أن تُغتصب (Sorel,1969:60)، وبينما كانت "برسيا" غير مختلفة في بادئ الأمر، ذكر "فردريك الثاني" عن تلك السبايا التي أخذتها "النمسا" وروسيا أنهم إذا تظاهروا بإبقائها تحت تحكمهم؛ فإن ذلك يعد تفويضًا لجيران "بولندا" بالتفكير في إعلان حقوقهم في أن يفعلوا المثل، وقد اشتركت برسيا في تقسيم يوم ٢٥ يوليو ١٧٧٢، ولم تُظهر أي من "بريطانيا" أو "فرنسا" نوايا للوقوف إلى جانب "بولندا".

يُذكر أن عصر الثوريين وحروب نابليون لم تتناسب بشكل جيد مع الدراسات الخاصة بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ فقد كان ذلك عنصرًا في عملية التغيير من نظام إلى آخر.

وفي عصر الثورة، قُذف بميزان الثورة الكلاسيكي الخاص بالقرن الثامن عشر، وكان لاكتساب "فرنسا" أراض دلالات ليست عنيفة؛ فقد أحاطت نفسها بشريط من الدول العميلة شملت شمال "إيطاليا" وسويتزرلاند(Switzerland) و"هولندا".

كانت مواجهة "فرنسا" للقوى العظمى على أساس الدول المحافظة وليس فقط على أساس اعتبارات ميزان قوى القرن الثامن عشر، وقد عجّل الخوف من التهديد الأيدلوجي الذي قدمته الثورة الفرنسية من ظهور تحالفات ضد "فرنسا"، قادها بعض البريطانيين في محاولة للحد من المكاسب التي تحققها "فرنسا"، أو محاولة منهم لقلب الأحداث.

وفي يناير ١٨٠٥، تقابلت كل من "بريطانيا" و"روسيا" للتفاوض بشأن تكوين ائتلاف ثلاثي ضد "نابليون"؛ حيث كتب رئيس الوزراء البريطاني" ويليام بيت(William Pitt)، إلى فورونتسوف (Vorontsov) ممثل الحكومة الروسي موضحًا رؤيته بشأن تكوين تحالف ونظام لتأمين ما بعد الحرب، فقد تمنى أن يرى هزيمة "نابليون" الفورية في "أوروبا"، وكانت رؤاه شديدة التطرف.

يذكر أن "نابليون" في هذا الوقت لم يكن قد بدأ حملته المؤرخة في "١٨٠٥"، والتي جعلت "أوروبا" كلها عند أطراف قدميه.

وقد دعا "بيت" "فرنسا" إلى التراجع إلى حدودها الأصلية، وأعدت "هولندا" العُدة، وتقدمت "برسيا" إلى الأمام (غرب "ألمانيا") لتكون بمثابة سور واق على الحدود ضد "فرنسا"، هذا إلى جانب الاستعداد الكامل من قبل "النمسا" و"برسيا" من أجل التزود لتكونا قوة صلدة في قلب القارة؛ ولتكونا قادرتين على صد أي عنف من الجهة الغربية أو الشرقية (Gulick,1955:142).

شعر ويليام بيت أنه ومع كل عمليات التنقيح هذه لن تكون "أوروبا" آمنة إلا إذا كانت هناك آليات مبتدعة من أجل توازن دائم، ومن أجل تأمينها وافق على قبول عرض سابق قدمته "روسيا"، بشأن تحويل التحالف المؤقت خلال فترة الحرب إلى وضع دائم، فقد تلتزم القوى العظمى بهذا التحالف وتحقق الحماية والدعم بعضها لبعض ضد أي محاولة لانتهاك حقوقها أو ممتلكاتها.

كان هذا التحالف بمثابة ما أسماه القرن التاسع عشر "نظامًا أمنيًا جامعًا"، أي أنه استجابة بعضهم ضد من يقترف أي فعل عدائي، وكان هذا العرض تكرارًا للتحالفات العشوائية التي استخدمت لعمل توازن القوى خلال القرن الثامن عشر، فهو يعرض إلى أي مدى يستخدم رجال الدولة اصطلاح "توازن القوى" بشكل متكرر في "أوروبا"، مع الأخذ في الاعتبار التوازن الاجتماعي الأكثر تعقيدًا من هذا الذي يعرضه التوازن العسكري البسيط.

وقد زادت هيمنة "فرنسا" على "أوروبا" بشكل مأسوي تحت قيادة "نابليون"، فتوسعت أراضيها كما توسعت الأراضي التي تخص أتباعها الذين تسيطر عليهم وتحكمهم من الدول المجاورة، وأمتدت يد "فرنسا" الحاكمة من جنوب "أسبانيا" إلى "البلطيق"، وأكرهت القوة العظمى التي صنعت ميزان قوى القرن الثامن عشر على الخنوع، وألحقت الهزيمة بـ "فرنسا" في حربين، وخسرت جزءًا من أرضها بشكل مأسوي، وعانت "برسيا" من كارثة الهزيمة عام 7-1806 وخسرت جزءًا أكبر من أرضها.

وقام الجيش الفرنسي (بقيادة "جوزيف" شقيق "نابليون" المتوج على عرش "مدريد") باحتلال "أسبانيا"، ولم يتبقَّ سوى "بريطانيا" و"روسيا" على حدود "أوروبا" اللتين لديهما القدرة على مواجهة تحدي هيمنة "فرنسا"؛ فقد كانت إمبراطورية "نابليون" تمثل التهديد الأخطر لنظام دول "أوروبا" منذ القرن السادس عشر، وكذلك الملك "تشارلز الرابع" وإمبراطوريته "هابسبيرج".

يذكر أن نظام توازن القوى قد دُمر بسبب النصر الدرامي لـ "فرنسا" منذ عام ١٨٠٥ وحتى عام ١٨٠٧، وتُرك لـ "بريطانيا" محاولة تكوين ائتلاف قادر على هزيمة "فرنسا" وإعادة بناء توازن القوى في "أوروبا"، ولم يُسمح بمثل هذا التحالف إلا بعد انتهاء غزو "فرنسا" لـ "روسيا" عام ١٨١٢؛ حيث هُزم الجيش الفرنسي في "روسيا" بعد إطاحة الجيش الروسي بـ "فرنسا" المنكسرة خارج الحدود الروسية إلى غرب "أوروبا"، وقد جاء ذلك ليعطي الثقة لـ "برسيا" و"النمسا" لإعلان الحرب على "فرنسا" مرة أخرى،

وليشكلا مع "بريطانيا" تحالفًا جديدًا يهدف إلى هزيمة "نابليون" واسترجاع توازن القوى في "أوروبا".

وقد أتسمت سياسة "روسيا" في طبيعتها بالتطابق التام للعبة السير على الحبل؛ فقد وضعت سياسة لتطيح بقوة "فرنسا" ذات الأهمية والتأثير، والمهدِّدة لبقاء نظام الدولة الروسية، ووجهت هذه السياسة مباشرة لخفض القوة الفرنسية إلى الحجم الذي يمكن مقارنته بدول الجوار، وكان الاهتمام بالحفاظ على نظام الدولة أساس هذه السياسة كوسيلة من وسائل تحقيق توازن القوى الأوروبي (Gulick,1955:106-7).

شعرت روسيا أن عرض السلام الابتدائي المقدم إلى "فرنسا" (والذي دعا إلى تفريق الاتحاد الخاص بـ "الراين" و"وارسو" الألمانية، وتوسع "برسيا" و"النمسا"، وخسارة "فرنسا" لمتلكاتها في جنوب غرب "ألمانيا") لم يكن رادعًا كافيًا لـ "فرنسا"، وأنها ستظل المهيمن الأول بين من يساويها.

كانت التحالفات متفقة على أن القوة الفرنسية بحاجة إلى رادع، وأنه يجب إنشاء توازن عام، ولكن وُجد أن هذا يصعب الاتفاق عليه من خلال الشكل المحدد الذي يجب أن يكون عليه التوازن، وقد رفض نابليون عرض السلام المقدم إليه، وكان هذا حدثًا عظيمًا.

وفي يونيو عام ١٨١٣، جاءت المعاهدة بين "روسيا" و"النمسا" و"برسيا" (معاهدة ريتشنباخ (Reichenbach)، لتضع تعريفًا للتحالف وهو: "إعادة تكوين وضع التوازن وإبقاء السلام في أوروبا"، ولاقى هذا الكلام العاطفي صداه بين المتحالفين.

اعتمد جيوليك (Gulick)، في تسجيل أهداف هذه الحرب على تمنى رجال الدول المتحالفة الحصول على المؤازرة الشعبية والدعم؛ حيث أعلنوا عن أهدافهم الخفية بوضوح، معتقدين أن تحقيق مبدأ توازن القوى ستأخذه شعوب "أوروبا" بشكل إيجابي، وهذا يدل على أنه خلال تلك المرحلة كان توازن القوى وسيلة تقود إلى المثالية.

وبعد ذلك، وفي القرن التاسع عشر، أصبح تأييد نظرية توازن القوى مثيرًا للسخرية الشعبية أو الحدس "الواقعي" (Gulick,1955:129).

والجدير بالذكر أن "فرنسا" لاحظت مركزية مفهوم توازن القوى في الفكر التحالفي، ونوت أن تلعب على هذا الفكر من خلال الرد الدبلوماسي على عروض التحالف التي قُدمت إليها؛ حيث أصرت (ومن خلال إيمان كامل بهذا الفكر) على أن السلام المستقر

الحقيقي لابد وأن يتفق وهدف تحقيق "التوازن" الأوروبي الذي يمنع السلطة المهيمنة لأي من الدول.

كان "نابليون" يؤمن بالإمبريالية، وعرف عنه الفرنسيون هذا، حتى إن هذا كان له صدى في المقابلات الفرنسية الدبلوماسية، والتي عكست مفهوم "نابليون" عن الأهداف وقيمة النظام لرجال الدول المتحالفة التي كان يتعامل معها، ولم تعكس ما يؤمن به على الصعيد الشخصي.

كانت أهداف التحالف متوازنة بشكل واضح، وقد تم عرضها في بيان "فرانكفورت" يوم ١ ديسمبر ١٨١٣، والذي كان مثالًا كلاسيكيًا لمفهوم توازن القوى، وأقر المتحالفون أن صراعاتهم لم تكن ضد "فرنسا"؛ وإنما ضد هيمنة "فرنسا" على دول الجوار.

كان وزير الخارجية البريطاني كاستليرا (Castlereagh)، يؤمن بأن "فرنسا" لابد وأن تُمنح سلامًا عادلاً، كما يجب تقديم احترام كامل لما تهتم به "فرنسا"، والإقرار بأنه حق مشروع كـ "قوة عظمى" وعنصر حيوي في نظام "أوروبا" (Derry,1976:155).

وفي مارس ١٨١٤ قُدمت معاهدة "تشاومونت" "Chaumont"، وبدأت قوى التحالف في تنفيذ الخطوة التي اقترحها "ويليام بيت" قبل عِقد من ذلك التاريخ، وفي البند السادس عشر من المعاهدة انقلب التحالف المؤقت ضد "نابليون" أثناء الحرب إلى تحالف كان سيدوم عشرين عامًا قابلة للتجديد قبل انتهاء التاريخ المحدد، وخلقت هذه المعاهدة إطار عمل لفترة ائتلاف سلمي عظيم من أجل إصلاح توازن القوى.

وقد استنتج جيوليك(Gulick)، أن مثل هذه الأفكار لم تكن جديدة على "أوروبا"؛ فقد ظلت نظريات توازن القوى موجودة لأكثر من قرن، حيث وصفها كل من فينيلون (Fenelon)، وكاهن دير بيير(Abbe of Saint Pierre) و دى ريل (De real)، وفاتيل وولف(Vattel and Wolff)، وسيجار (Segur) في كتاباتهم، ويمكن القول إن هذه الفكرة ظلت على قيد الحياة مدة قرن كامل، بغض النظر عن أن تطبيقها العملي كان مستحدثًا.

وعلى الرغم من وجود مظاهر قديمة للنظرية الخاصة بالائتلافات السلمية الأوتوماتيكية التي تظهر في حالات الحرب وبشكل مؤقت من أجل الحفاظ على توازن القوى، إلا أنه لا توجد اتفاقيات قديمة في تاريخ "أوروبا" لتجسيد هذه الائتلافات وتفاصيلها (Gulick,1955:155).

وكما هو متعارف عليه، قام رجال الدولة في الأعوام ١٨١٤-١٥ بإنشاء وضع ما بعد الحرب، وقد صُمِّم على أساس وضع الماضي في الاعتبار أكثر من المستقبل، متأثرين بشدة بتجارب الأحداث في الفترة من عام ١٧٩٢ وإلى ١٨١٥، ولكن تفكيرهم أنصب دائمًا على إصلاح نقاط الضعف لنظام ما قبل عام ١٧٩٢.

وكان الدرس الذي استفاده رجال الدولة من حروب دامت ربع قرن من الزمان هو أن "أوروبا" بحاجة إلى آلية لخلق ائتلاف أوتوماتيكي ضد العنف بعد الحرب، فالنظام "المتجانس" والتحالف بعد الحرب يمكن أن يُنظر إليه وكأنه تطوير للنظرية المتأرجحة الأخيرة وتطبيقها، كما أتسم القرن الثامن عشر بانعدام التنسيق، أما الفترة التي تلت حكم نابليون فأتسمت بالتنظيم الدلالي إلى أعلى درجة.

الفصل السادس

القرن التاسع عشر : ١٨١٥-١٩١٤

مقدمة

جاءت هزيمة نابليون الأخيرة عام ١٨١٥ لتنهي التهديد الأعظم لنظام دولة "ويستفاليا" Westphalian، تلك التي كانت تواجهه منذ مولدها في منتصف القرن السابع عشر، وقد كان سقوط نابليون محاصرًا بتحالفي الحرب والائتلاف الرابع، واللذان اثبتوا كفاءة في التعاون وتنظيم الجهود الدبلوماسية والعسكرية لأعداء فرنسا وتوجيههم إلى النهاية المشتركة، فالرغبة في خلق نظام من العلاقات جاء في فترة ما بعد الحرب لتحد من العنف الدولي وتمنع ظهور تهديد أخر يضاهي ذلك الذي تعرضت له فرنسا تحت حكم نابليون، وتعد هي الرغبة الأعظم التي يواجهها حكام الدول المتحالفة عام ١٨١٥.

وللمفاجأة أنهم نجحوا في تحقيق هذا، فالقرن التاسع عشر متناقض تناقضًا صارخًا بالنسبة لعصر الثورة الذي سبقه، إلى جانب ما تبعه من عهد العولمة "الحرب الشاملة"، وقد أتسم هذا بالاستقرار الكائن وغياب منهجية الحرب. قامت حروب هذه المرحلة لأهداف محدودة، وتمركزت هذه الحرب في النطاق الجغرافي المحلي، كما جاءت مساعدة روسيا للنمسا عامي ١٨٤٨-١٨٤٩ كطوق النجاة من حافة التفكك، وفي عام ١٨٧١ عندما

كانت باريس تحت سيادة قادة الثورة، تراجعت القوات المنتصرة البروسية وسمحت لقوات الحكومة الفرنسية بقمع الثورة بالقوة الوحشية.

كان القرن التاسع عشر متعدد الأقطاب من حيث الشكل، وتسيطر عليه مجموعة صغيرة من القوى العظمى وهي خمسة دول على الأكثر في هذا العهد، ومن بين هذه الدول البارزة هي النمسا، والمجر، وبريطانيا، وألمانيا، وروسيا، وفرنسا، وقد عُرِفت هذه المجموعة من الدول بشكل واضح على أنها من القوى الثانية والثالثة في هذا العصر، وعكس وضعهم القوة الاقتصادية والعسكرية الملحوظة.

ظلت القدرة على خوض الحرب أمام القوى العظمى وتحقيق الانتصارات المرجوة هي معيار القوة الأعظم، ولتقييم القوة في إطار ما حققته من توازن استمر رجال الدولة في التفكير في الهيمنة على الشعب والأرض معًا.

والقوى العظمى المهتمة بالحفاظ على الوضع المتميز قبلوا على مضض مطالبة الحكومات الجديدة الطامحة لهذه المكانة، وبنهاية القرن تمنت إيطاليا بالفوز بمكان لها بين القوى العظمى، لكنها لم تنجح في تحقيق ما طمحت إليه، بينما خلال العصر العثماني لم تكن عنصراً مقبولاً من عناصر النظام الأوروبي على الرغم من حقيقة أن معاهدة باريس عام ١٨٥٦ وصفتها بأنها جزء من الاتفاق الأوروبي.

أختلف بعض الكتاب بشأن نظام القرن التاسع عشر حيث أنه لم يتطور نتيجة ممارسة التوازن ولكن قدم نهجًا مختلفًا تمامًا من الأمن الدولي، على سبيل المثال جاء رأي فاى(Fay) "فكرة اتفاق القوى مختلفة جذريًا عن مبدأ توازن القوى، ذلك لأن التناغم يهدف إلى تأمين الاتفاق والتعاون من خلال التراضي والحد من أن تعرض تجمعات القوى إتحاد مُعارض (Fay, 1937:153-4).

يتجاهل هذا التأويل سلوكيات وأهداف رجال الدولة الذين قاموا بتصميم هذا النظام واضعين في الاعتبار هدفًا واضحًا ومُعلناً للعامة، وهو خلق نظام فعال وقوي لتوازن قوى، وقد ترسخ هذا المفهوم في توازن القوى الأوروبي.

عرضت تجربة الثلاثين عامًا السابقة لرجال الدولة نظام توازن القوى وأنه لا يجب أن يستبدل أو يُحل بل يجب أن يخضع لعمليات الإصلاح والتحديث حسب المتغيرات المحيطة، وليس هنا أدنى شك أن الاتفاق يختلف اختلافًا حادًا عن سياسات التوازن الخاصة بالقرن الذي سبقه.

وأعرب "جوزيف ناي (Joseph Nye)، عن رأيه قائلًا إن نظام توازن القوى الخاص بالقرن التاسع عشر يمكن تقسيمه بغرض التحليل إلى خمس فترات زمنية بارزة ومعتدلة

على أساس منهجي، ستكون الفترة الأولى منذ عام ١٨١٥ وإلى ١٨٢٢ وتمثل مرحلة " الاتفاق" الحقيقي وقامت على تعاون قوة عظمى، واستمر هذا النظام في أبسط تكوين. أما المرحلة الثانية فهي في الفترة بين عام ١٨٢٢ وإلى ١٨٥٤ فقد كانت متبوعةً بعهد صراعات وحروب منذ عام ١٨٥٤ وإلى ١٨٧٠، حتى جاء العصر الـ"بسماركي" (Bismarckian)، ليحل محله من عام ١٨٧٠ وإلى عام ١٨٩٠، حيث أدى "بسمارك" دور توازن القوى سياسيًا من خلال نظام تحالف مرن, والمرحلة الأخيرة منذ عام ١٨٩٠ وإلى عام ١٩١٤ شهدت نظامًا من التحالف الرائد ذى الجسارة المتزايدة لكل من أقطاب أوروبا وللحروب المندلعة بين القوى العظمى عام ١٩١٤.

لا يمكن تحليل القرن التاسع عشر بشكل مفيد في إطار عملية التوازن الفردي للقوى، هذا ما رآه "ناي"(Nay)، وكرياج(Craig)، وجورج (George)، وبدلاً من ذلك فإنه من الأفضل أن يُنظر إليه من منظور محاولات التغير الثلاثة في نقاط مختلفة خلال القرن، أولى هذه الثلاث المحاولات هو "نظام فيينا" الذي ظهر قبيل حروب نابليون التي أتسمت بها الدبلوماسية الأوروبية، ولمدة أربعين عامًا متتالية.؛ أما الثاني فهو ذلك الذي قسمة وأداره المستشار الألماني "أوتو فون بسمارك (Otto von Bismarck) خلال السبعينيات والثمانينيات؛ والثالث الذي أتسمت به المرحلة بعد نبذ بسمارك عام ١٨٩٠ "نظام الوفاق" يعد أفضل ما عُرف والأكثر فاعليةً على الإطلاق ضمن هؤلاء الثلاثة متغيرات وقد أطلقه الكونجرس في فيينا عام ١٨١٥.

نظام الوفاق:

التسوية التي قدمتها فيينا كانت نظامًا يخلق التدريب مساوياً للتسوية السلمية الخاصة بـ"أترشت" عام ١٧١٣ وفيرسيلس (Versailles) عام ١٩١٩، على الرغم من أن فترة نجاحها لم تدم طويلًا أكثر من الأخيرتين، فقد تشابهت معهما في أن القائمين عليهم كانوا يحاولون إعادة الوضع الأوروبي ليحظى بثبات أكبر وجعله أكثر مقاومةً لخطر أي حكومة تسعى للهيمنة على أوروبا. وهناك أوجه شبه واضحة بين عمل الدبلوماسيين في فيينا وهؤلاء الذين عملوا على إنهاء الحرب في اسبانيا بمعاهدة "أترشت"، رادستات(Radstadt)، وبادين (Baden) منذ ١٧١٣ وإلى ١٧١٤، وقد لُوحظت الجهود المبذولة من أجل توازن قوى قائم بذاته.

أما التشابه التاريخي الثاني فيعد الحلفاءَ المنتصرين عام ١٩٤٥، ومنظمة الأمم المتحدة - التي هي من إبداعهم كمحاولة لإخضاع تحالفات وقت الحرب لنظام

المؤسسة ـ ودفع التعاون بين القوى العظمى في هذا العهد ليكون أمـرًا معتـادًا كعـنصر من عناصر عملية السلام. وبالمثل في أعقاب هزيمة نابليون سعى قادة التحالف الرباعي بزعامـة كاسـلر بريطانيـا (روبـرت سـتيوارت المـاركيز الثـاني للنـدن وسـياسي بريطـاني)، وميترنيتش(Metternich) النمسا (أحد رجالة الدولة ومن أهم سياسيّ تلك الفترة وهو "كليمنز فينزل")، إلى تحديد مدى قدرة الفترة التي تبعت وقت الحرب على "التحول إلى منظمة دولية بدائية لتكون قائمة على حماية السلام والتوازن" (Bridge, 1979:34).

كان لـ"روبرت جيرفيس(Robert Jervis) رأي، وهو أن نظام الوفاق قد ظهر ثلاث مرات على مدار تاريخ أوروبا في الأعوام ١٨١٥، و١٩١٩، و١٩٤٥، غـير أنـه قـد مـر عـلى الأخيرتين مرور الكرام، تولدت منهجية الوفاق مـن رحـم حـرب عظيمـة قامـت بغـرض تحقيق الهيمنة الطامحة، لأن مثل هذه الحرب "تعزز مفـاهيم اسـتمرار تـوازن القـوى وتُحي أمر الرشاوى بالطريقة التـي تسـهل التعـاون" (١٩٨٥-٦: ٦٠)، يتحقـق هـذا مـن خلال تطوير الروابط غير المعتادة بين المتحالفين والتي تتطور أثناء الحروب، ومن خلال تذكيرهم بالتكلفة الباهظة لهذه الحرب والحد من العزيمة لمشاركة هذه الحرب، بقياس قيمة وجود الدول المتحالفة الأخرى، وبزيادة العلاقات بينهم، فكل هذه العوامل تعمل على تثبيط تملص الدول من التحالف وقت الحرب.

وقد وُصفت الفترة الوجيزة لتعاون القـوى العظمـى بعـد عـام ١٩١٩ وعـام ١٩٤٥ بالوفاق إذا جاز الوصف، يعد أمرًا ملتبسًا، بل إن خـير مثـال قـد يكـون التكامـل الـذي حققه إتحاد روسيا والإتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في إطار العمل التـأميني الغربي من التعاون بشأن قضية الأمان الرئيسة في أعقاب عام ١٩٩٠، هذا التعـاون كـان دليلاً ضد المصائب مثل العراق والبوسنة. غير أن هذا المثال يفتقر أي من الشروط التي وضحها جيرفس(Jervis)، بشأن "الوفاق" السابق الذي اقـترح أن الـروابط أثنـاء الحـرب ليست حقيقة مؤكدة على الرغم من كونه نظام صعب التغير.

أسفرت الهزيمة الملحقة بالمحاولة الفرنسية للهيمنة على أوروبا، في سواحل متعددة وبعد حوالي عشرين عامًا من الحرب، إلى أن يتضح لكل من "كاستليرا"، و"ميتيرنيتش" أن وضع أوروبا الجديد يجب أن يرتكز على توازن القوى على الرغم من اختلافهم الجذري في الأفكار بشأن ما يشكل توازن القوى في هذا الصدد. فقد كان فشل العديد من الدول الأوروبية في ملاحظة الخطر الذي تتعرض له من قبل الثورة ونابليون حاكم فرنسا، وأنه يتوجب عليها صد هذا بالسرعة الكافية لردعه، أدى ذلك إلى إيمانهم بالتوازن وأنه يجب أن يُخلق بشكل واعٍ بين القوى العظمى التي كانت لتجعله شديد الصعوبة، ما لم يكـن

مستحيلًا، من أجل محاولة لإنجاح مستقبل الهيمنة. أدت نجاحات الفرنسيين بعد عام ١٩٧٢ إلى اعتقادهم بأن آليات توازن قوى القرن التاسع عشر قد أثبتت عدم كفاءته بهذا الشأن.

نتج هذا التفكير عن عملية فيينا حيث تعمد المفاوضون إعادة تخطيط حدود الدول الأوروبية في إطار الجهود المبذولة لترك القوى العظمى متوازنةً قدر المستطاع، هذه التعديلات على الأراضي قادها الخوف من نمو فرنسا وعودتها للانتقام في المستقبل. وبذلك التقسيم الجديد ازدادت مساحة أراضي روسيا وتحركت نفوذها أكثر إلى الغرب من خلال اكتساب أراضي بولندية متميزة، وتوسعت بروسيا ووُضعت عقبة في طريق مستقبل نمو فرنسا وذلك من خلال اكتساب مقاطعة جديدة وضخمة في "راينلاند". هذه المكاسب التي حققتها روسيا وبروسيا توازنت ونقل الأراضي الإيطالية إلى النمسا، ولم تحظى بريطانيا بأي أراض في قلب أوروبا، وإنما كانت المسيطرة على البحرية. وقد قُيدت فرنسا بعد ذلك بسبب التوسع المؤثر لمملكة "ساردينا" في الجنوب الشرقي، (تُعرف مملكة سردينيا في هذه المرحلة من تاريخها أيضًا باسم مملكة بييمونتي - سردينيا وكثيرًا ما تذكر في كتب التاريخ باسم "مملكة السفوية" أو بأكثر بساطة "بييمونتي")، وإنشاء هولندا كمملكة جديدة في الشمال. كان على كاسلترا أن يدافع عن هذه التغيرات أمام الانتقادات، حيث أنهم قد ضموا عددًا من الدول التي كانت لا تزال مستقلة في ذلك الوقت من أمثال فينيسيا "البندقية"، وجنوا في ايطاليا، إلى جانب عدد من الإمارات الألمانية الصغيرة والتي كانت جديرة بالاعتبار. وقد ناقش النقاد والمعارضون في ايطاليا على الأقل أمر مستوطنة فيينا في إطار توازن القوى، غير أن كاسلترا أصر على أن إنشاء وصيانة توازن قوى ثابت في أوروبا يكمن في كل ما يتعلق بمستوطنة فيينا، ولكن النقاد أعربوا عن رأيهم قائلين أن مصطلح توازن يستخدم لدعم الأفعال التي كانت تتعارض وسياسة توازن القوى الحقيقية. ولهذا كان انتقال جنوا إلى بيدموند أمرًا مستنكرًا من قبل "سير جيمس ماكينتوش (Sir James Mackintosh) في المجلس عام ١٨١٥ على أساس أن تدمير الدول الصغيرة بمثابة التضحية بالغاية المنشودة. هذا النظام الجديد قائم على هدم الدول الصغيرة على يد الاتحادات الكبرى على نقيض النظام القديم الذي كانت خلاله الدول الصغيرة مُؤَمنَة بالغيرة من الكبار(Dankin, 1979:32).

أساء الجدال الذي أثاره ماكينتوش نقل حقيقة النظام السابق لعام ١٧٩٢، بينما في حقيقة الأمر أن نظام توازن القوى عمل بالشكل الذي يحفظ الوضع السابق لكن لم

يحافظ على تلك الدول الأصغر والأضعف، كما ظهر في الدراما الخاصة بعرض بولندا. أما الجانب المضيء في المناظرة الواقعة بين كاستليرا وماكينتوش فهو أن الأثنين بنيا رأيهما على أساس متطلبات نظرية توازن القوى.

أحد ملامح الوفاق كان هذا الوضوح في وجود نظام قوى عظمى أكثر من سالفه، القرن الثامن عشر، فقد كان للدول الأصغر حقوق قلة ولم تحظى بالمساواة في عضوية هذا النظام، برر "فون جينتز" هذا عام ١٨١٨ بأن الخمس دول الرئيسة في هذا الاتحاد تعتبر الوحيدة التي يمكنها تدمير النظام العام من خلال تغير السياسة الخاصة بهم وهو الأمر الممكن والمباح، خدم "الوفاق" كآلية تدير بين القوى العظمى.

اختلف رجال الدولة عام ١٧١٨ عن هؤلاء في عامي ١٧١٣ و١٧١٤ حيث اعتقد رجال الأولى أنه يجب إيجاد أي وسيلة تمكنهم من التعاون والتواجد من خلال السفارات مع الدول تحسبًا لأي تهديدات مستقبلية من قبل توازن القوى الأوروبي، هذه الآلية التي شعروا بفقدانها كانت من أهم نقاط الضعف في توازن قوى القرن الثامن عشر، لم يكن إيجاد منظمة دولية هو الوسيلة المختارة، أنما جعل تحالفات القوى العظمى وقت الحرب هذه دائمة بشكل أو بأخر والتمسك بعقد المؤتمرات الدورية على مستوى وزراء الخارجية، فقد جاء في كلمة التحالف الرباعي في نوفمبر ١٨١٥، "لغرض التشاور على مصالحهم، أو لاعتبارات المعايير التي يجب وضعها في الاعتبار والأكثر إفادة لهذا الغرض وإنجاحا لهذه الأمم وللإصلاح السلام الأوروبي (Craig and George, 1990:31)، كان هذا المؤتمر الأكثر صراحة من هؤلاء الذين تبعوا تسوية "أترشت" قبل قرن. على كلٍ فقد شهدت الفترة من ١٨٢٢ إلى ١٩١٤ عدد من مؤتمرات مثلتها القوى العظمى وكانت ٢٦ مؤتمرًا في مجملها، جاء استمرار تحالف الحرب نتيجة اتفاقية "تشاومونت" في مارس ١٨١٤ وقد سبقت هزيمة نابليون.

جاء جدال هنري كيسنجر (Henrry Kissinger) بهذا الشأن معربًا عن أنه هناك أثنان من الأشكال المحتملة للتوازن قيد التجربة، أما الأول فهو يناظر نظام القرن الثامن عشر، ويعمل بمثابة الرادع لتلك الدول الساعية للهيمنة، وأما الثاني فهو "التوازن الخاص"، وهو بالنسبة لـ"كيسنجر" حالة من التعاون السلس، وقد كان نظام التجانس مثال للشكل الثاني للتوازن.

على الرغم من كونها لا تخلو من النقد، إلا أن نظام الوفاق خدم أوروبا على مدار العقود المتتابعة، فالقوى العظمى أنفسها قد أظهرت ضبط نفس ملحوظ تجاه الهيمنة، الأمر الذي كان له أثر فعال في ثناء الدول الصغرى على هذا النظام. لم يكن استياء دول

المرتبة الثانية الأكثر قوة تجاه تواجد "مجموعة الادارة العليا" لنظام الدولة الأوروبية، بينما قبلت الدول الصغرى الوضع المسيطر للقوى العظمى ونظرت إليهم كحُماة. وفي الحقيقة فقد وجد العديد في راعي القوى العظمى الحماية من كل العنف الخارجي والثورة الداخلية.

وبدورها سعت القوى العظمى لتفعيل النظام الأوروبي بأسلوب التزامل، فقد تشاوروا بينهم لبحث الحلول الخاصة بالقضايا الرئيسة جميعها، بحيث تكون هذه الحلول مُرضيةً لجميع الأطراف الخاصة بالقوى العظمى، مثل هذه الاعتبارات لم تمتد لتصل إلى القوى الصغرى الذين ساقتهم الصدفة إلى صفوف قابلي قرارات القوى الرئيسة، وعلى سبيل المثال، فقد أخذ الحراك العسكري ضد تلك الهولندية عام ١٨٣٢ من قبل بريطانيا وفرنسا عندما اثبتت هولندا عدم الاستعداد لقبول الحدود الجديدة مع بلجيكا والتي قد أقرها مؤتمر لندن في نفس العام.

أعرب واطسون(Watson) (١٩٩٢: ٢٤٠) عن الفرق بين هذا المنهج الخاص بتوازن القوى مقارنة بذلك الخاص بالقرن الثامن عشر بتسميته "موزع الهيمنة"، مما أدى إلى زيادة المصاعب الخاصة بهذه النظرية، كان لنظام توازن القوى، كغرض أساسي، منع الهيمنة من قبل قوة أو أكثر. ولا يزال الأمر بالنسبة لـ"واطسون" نظام الوفاق الذي ينظر إليه دائمًا على أنه مثال يؤخذ في الاعتبار تجاه نظام توازن القوى الناجح، كان في الحقيقة أكثر بقليل من كونه تمويه بسيط للهيمنة. غير أنه منذ أن ضُمت كل القوى الرئيسة وتم توزيعها إلا أنها لم تبين شكل من أشكال المعارضة لائتلافات الهيمنة. هذا نقد مسموح به، فقد كان الوفاق بشكل واضح نظام مختلف لتوازن قوى، لكنه كان حيث التركيز على إصلاح التوازن بين أهتمامات مثل هذا العدد الصغير من الدول الرئيسة حيث يصبح التميز هو الحاجة الماسة فضلًا عن الهيمنة.

خدم هذا المنهج تطور المنظور الأوروبي بين رجال الدول، ليكون هو المعزز لوحدة القوى العظمى من جانب واحد والتمس الحلول الأوروبية بدلًا من مشكلاتها. وقد تم تطبيق هذا بشكل عملي على أي تغيرات في الأراضي (Elord, 1976: 164)، ولذلك فهي تعمل كمثال لتوازن القوى الذي يمكنه أن ينسق أفعال القوى العظمى. غير أنه يعمل بفاعلية، ليس على القوى الرئيسة أن تكون شديدة الحساسية تجاه مصالحها فحسب وأنما أيضًا على الدول الصغيرة والضعيفة في هذا النظام أن تستعد لقبول حق إدارة القوى العظمى لتحدد نتائج حاسمة بشأن جميع القضايا الخاصة بالأمن مع تداعيات واسعة النطاق.

لم يكن التهديد بالاستخدام الفعلي للقوة نادر الأعداد في هـذا العصر، على الرغْم من تجنب حرب عظيمة لم ترغب أي من القوى العظمى في مثل هـذه الحرب، بغض النظر عن أن القوى لم تتقاعس عن استخدام القوة عند الحاجة. وبالرغم من السعي وراءَ تذليل العقبات بالدبلوماسية إلا أن نظام التوافق استقر في أخر الأمر على تعويض الأداة العسكرية التي كان ينظر إليها من منظور الوظيفة والأداة الشرعية للسياسة الخارجية. ومع ذلك، فالسياسة الخارجية للقوى العظمى أتسمت بالحذر وضبط النفس، فضلا عن المغامرة. قال ميدليكوت(Medlicott) (١٩٥٦:١٨)، إن السلام هو ما أصلح التجانس وليس العكس، لكن هذا ليس بالأمر المقنع بالنسبة للدرجة التي منعت النوايا المحتومة لهذه المرحلة من خوض حرب قوية. مرت أربعة عقود بعد اتفاقية "واترلو" وقبل إثارة غضب واحدة من القوى العظمى كارثة سياسية وصلت درجة خطورتها إلى حد الحرب بين القوى العظمى. ومن أكثر مساعي القوى هو نزع فتيل الأزمات أينما وجدت، واحتواؤها قبل أن تتصاعد لصراعات أكبر. وقد كانت فرنسا هي المستثناة من هذه القاعدة العامة حيث استخدمت القوات العسكرية سعيًا وراءَ مزايا من جانب واحد في أسبانيا عام ١٨٢٣، وبلجيكا عام ١٨٣٠، وايطاليا عام ١٨٤٨. غير أن فرنسا كانت الاستثناءَ الذي أثبت القاعدة، فقد كانت القوة المهزومة عام ١٨١٥ ولسنوات عدة إن لم تكن أغلب السنين، كانت الأحكام الخاصة بتسوية فيينا قد وُضعت لاحتواء وإحباط فرنسا، فرجال الدولة الفرنسيين يصعب توقع منهم النظرة الصالحة لمثل إطار العمل الدبلوماسي مع إبقاء فرنسا كدولة "مرجعية" على مدار الفترة من عام ١٨١٥ وإلى ١٨٥٤.

أتحد جميع رجال الدولة والسياسيون الفرنسيون من جميع الفصائل في معارضتهم لتسوية فيينا، فقد كان نقدهم للسلام الثاني لفرنسا وتسوية فرنسا نقدًا صريحًا للوضع الدولي بأكمله ومؤسسيه من التحالفات المنتصرة. أتسمت شكواهم بوجود بعض العدالة، خاصة عند ذكر ملحوظة أن القوى العظمى قد استفادت جزئيا من اجتياج أوروبا لتقييد فرنسا. وقد ضمت بروسيا راينلاند، واكتسبت النمسا أكبر الأراضي الايطالية، بينما قسمت تسوية فيينا التحالف الفرنسي الصامد مثل ساكسون وبولندا بوحشية. ذهبت سيطرة بريطانيا على البحر دون منافس، الأمر الذي كان ملحوظًا من قبل فرنسا، ولم يقترح أحد أن توازن القوى يمكنه تقييد قوة بريطانيا البحرية، وفي جميع الأحوال. فالفرنسيون لديهم اعتقاد راسخ بأن "الوضع الأوروبي الجديد لم يكن سوى محاولة من قبل التحالفات لإعطاء مسمى قانوني للتوسع الألماني (Bullen,1979:124).

ولم يتفرد الفرنسيون بنقد بعض الجوانب الخاصة بالوضع الأوروبي، ففي وقت مبكر من عام ١٨١٨ أعلن وزير الخارجية الروسي كابوديستيرياس (Capodistraias) إنه قد آن الآوان للاستغناء عن "هذا النوع من مجلس المديرين المكون من أربعة قوى يعطوا لأنفسهم الحق في تقرير العلاقات لسائر أوروبا دون مشاركتها الرأي" (Bridge,1979:37).

أحست روسيا أن الاتفاق الأوروبي كان مصمماً لأجل تحجيمها أكثر من فرنسا، على الرغم من أنها كانت أحد أقطاب النصر عام ١٨١٥ وعضو من أعضاء القوة العظمى للتحالف الرباعي المؤسس في ٢٠ نوفمبر من نفس العام. والأكثر من ذلك هو اعتقاد فرنسا بأن توازن القوى المؤسس في ١٨١٥ غير كامل لأنه بينما كان يقيد فرنسا وروسيا في القارة الأوروبية إلا أنه لم يفعل شيء للحدِ من قوة بريطانيا البحرية والاستعمارية حول العالم. عقد الحاكم الروسي تسار الكسندر الأول (Tsar Alexander I) وجهات النظر الأكثر جذرية لجميع القادة مع وضع النظام في الاعتبار الذي من شأنه أن يقود أوروبا بمجرد هزيمة نابليون. كان ألكسندر وحيدًا في ملاحظته أن القوات القومية التي أطلقتها الثورة الفرنسية لا يمكن تجاهلها أو قمعها بشكل دائم. ولكي يعكس هذا فقد اقترح الاعتراف بمبدأ تقرير المصير الوطني لنظام الدولة الأوروبية. فالوضع الأوروبي الجديد مدعومًا كونفدراليًا الأمر الذي يحظر استخدام القوة بين أعضائها إلا بعد فشل جميع الطرق السلمية. بُنيت هذه الأفكار على أساس اقتراحات القرن الثامن عشر التي قدمها بيير (St Pierre) وكانت (Kant) وكان سيصل صداها إلى عصبة الأمم في القرن العشرين. فقد أثبتت أنها غير مناسبة لزعماء القوى العظمى الأخرى وغير مجدية، وكانوا أصحاب بصيرة في ذلك فقد كانت قوة تقرير المصير التي من شأنها فرض اتفاقية "توازن القوى" المقيدة من قبل التحالف في فيينا.

غير أن التحالف "الغربي" شعر أنه بأخذ أفعال فرنسا بعين الاعتبار في الفترة منذ عام ١٧٩٢ إلى ١٨١٥، عندما كانت تعامل بنوع من اللين والتروي، فقد سعوا وراء "تأديب" وتقييد فرنسا، لكن ليس سلب عضويتها أو إهانتها. وفي هذا الصدد كان يُقال أنهم أطاعوا "قانون" توازن القوى الخاص بـ"كابلن" ليمكنهم من هزيمة أو تقييد ممثلي الوطنية الضروريين لإعادة دخول النظام كدور مشارك مقبول. أصرت كل من بريطانيا والنمسا على استبدال فرنسا في الحجر الدبلوماسي لمدة عامين قبل "واترلو" كإجراء وقائي، لكن أمر إعادة فرنسا إلى النظام مرة أخرى بمجرد أن يصبح تهديد من قبل نابليون ماض. وبحلول منتصف عام ١٨١٧ أتفقت التحالفات على أن المجلس الدولي

يجب أن ينعقد في عام ١٨١٨، الذي كان من المقرر أن يقرر إجراءات انسحاب جيش الاحتلال من فرنسا وأيضًا تقرير الدور المستقبلي لفرنسا في إطار التوافق الأوروبي.

توسع التحالف الرباعي ليضم أعضاء جدد كانت قضية مثيرة للجدل، وفي الفترة منذ عام ١٨١٥ إلى ١٨١٨ كان كل من كاستلرا وميترنيتش لديهم اعتقاد راسخ بأن التحالف الرباعي سيضعُف إذا ما توسع. غير أنه في عام ١٨١٨ أعاد تأهيل فرنسا ـ كاملًا ـ للنظام الدولي كدولة ذات سيادة كاملة، وتوسع التحالف ليشمل خمس قوى "متجانسة".

وتُستخدم عبارة "نظام التوافق" لوصف المرحلة التالية من العلاقات الدولية، وقد تعرضت هذه العبارة للنقد لكونها مُضللة، حيث استلزمت درجة عالية من التنظيم الدولي أكثر مما كان محقق على أرض الواقع. لم تكن تشبه في هيكلتها عصبة الأمم أو الأمم المتحدة، ولكن بدلًا من ذلك فقد كانت سلسة من المؤتمرات المنظمة. وقد تنبأ نظام التجانس هذا بعهد التوالي "مؤتمرات القمة" بعد عام ١٩٤٥، فضلا عن البنية الأساسية الرسمية للأمم المتحدة.

يمكن اعتبار المجلس الخاص بعام ١٨١٨ وإلى عام ١٨٢٢ استمراراً لفترة المؤتمرات بين تحالف الحرب الذي أتسم به الطور الأخير للصراع ضد نابليون بونابرت. فهذا "النظام" ـ أن جاز تسميته بهذا ـ احتوى بالفعل على بذور زواله، وذلك لأنه كان إلى حد كبير مصطلح يعبر عن السياسة الخاصة بكل من كاستلرا، وميترنيتش، وألكسندر الأول إمبراطور روسيا.

انقسم المتحالفون أنفسهم بسبب اختلاف واضح على النظرة التي أصبحت ملحوظة عندما ضعفت العلاقة بسبب الخوف والعداء من فرنسا بعد عام ١٨١٥. أما الدول الأكثر اعتدالاً وبخاصة النمسا وروسيا فقد رغبوا في تغير الحلف الرباعي ليكون مجموعات من الدول يمكنها التصدي كحصن أمام تطور الديمقراطية أو التحرر وتعمل بشكل مستقل مع بعضها البعض كي تعترض وتحطم هذه القوى أينما ظهرت. ولم تكن بريطانيا، كدولة متحررة وتعمل بشكل ديمقراطي متزايد، قادرة على مشاركة تحالف الاعتدال في مساعيه. ولذلك بدأت بريطانيا في الابتعاد عن التحالف الخاص بعهد الحرب، وانسحبت عام ١٨١٨ من نظام المشاورات الوزارية الدولية.

وعلى الرُغم من هذه الاختلافات في وجهات النظر إلا أن النظام كان يعمل بكفاءة ملحوظة في عام ١٨١٥ وإلى عام ١٨٥٤، وكما أشار راجنهيلد هاتون (Ragnhild

Hatton) في نص أخر قائلا "إن العصور التي أحدثت تقدمًا كانت تعمل على الحد من الحروب وتحقيق أطول فترة زمنية من السلام من خلال جهود واعية ورشيدة تستحق الدراسة المفصلة حتى يتم تعلُم هذه الدروس" (١٩٦٩:٢٦). لم تمنع الاختلافات الأيديولوجية بين القوى العظمى المعتدلة، النمسا، وروسيا، وبروسيا والدول المتحررة بريطانيا وفرنسا، من تحقيق درجة من التعاون السياسي الذي أبقى على المستوى المنخفض للتوتر وتجنب الحرب بين القوى. وعند وقوعْ خلافات كبيرة عادة ما يلجئوا إلى القوى لتكوين تحالف مؤقت لا يتبع نمط التضامن الأيديولوجي. فقد تضخمت درجة الانقسام الأيديولوجي في أوروبا بعد عام ١٨١٥.

وجاء الاتفاق الحاسم من قبل الخمس قوى المتجانسة بشأن إبقاء الأراضي على وضعها الراهن الذي كان قد تم تقريره عام ١٨١٥، على الأقل عدم السماح بالتغير في هذه الممتلكات دون موافقة القوى العظمى. عمل الاتفاق الأوروبي كآلية لنقل الممتلكات بين الدول الصغرى والضعيفة، لكنه لم يكن قادرًا على تحقيق نفس النجاح الذي تحقق عند تقسيم الممتلكات بين القوتين العظمتين. غير أن هذا النظام لم ينهار أمام تصعيد مثل هذه المشاكل، وببساطة تعلق الأمر حتى ظهرت المسألة لاحقًا مما جعل القوى العظمى إنهاء الأمر بالتوصل إلى حلٍ وسط.

وباسم الحكومة البريطانية أغلق اللورد جون راسل (John Russell)، هذه القضية بعناية عام ١٨٥٢ على أعتاب انهيار النظام معلنًا أن "أي أرض تزيد من قوة الدولة التي تحدث اضطرابًا في توازن القوى العام الأوروبي، قد لا يكون مسألة للخلاف بالنسبة لهذه الدولة، ودون شك سيكون موضوع المؤتمر. وقد تؤدي في نهاية المطاف، إذا كان توازن القوى جاداً في تهديداته، إلى الحرب (Hinsley, 1963:224)، إن قضية تغير الممتلكات الأوروبية تطلبت فرض العقوبات من قبل القوى العظمى المهيمنة منذ عام ١٨١٥ إلى ١٨٥٣، غير أن الخمسة عشر عامًا، منذ حرب القرمة (هي حرب قامت بين روسيا والسلطة العثمانية في ٢٨ مارس عام ١٨٥٣م)، وحتى معاهدة فرانكفورت، شهدت فترة من الثورة والقومية الشعبية ومرة أخرى أتسمت بالحرب بين القوى العظمى. وأهملت كل النوايا والأهداف أمر الاتفاق، وأصبح تغير الممتلكات نتيجة الحرب فضلًا عن اتفاق القوة الأعظم، غير أن بروتوكول لندن عام ١٨٧١ قام بإحياء مبدأ أن المعاهدات "لا يمكن أن تكون على أهبة الاستعداد دون موافقة جميع القوى الموقعة" (Bridge and Bullen, 1980:4)، في الفترة بعد عام ١٨١٥ قُدست المعاهدات كثيرًا وكان توازن القوى فعالًا. إن القوى العظمى قد مارست في الحقيقة درجة

ملحوظة من ضبط النفس خلال فترة الاتفاق، وكان التخلي عن المكاسب محقق من أجل الإبقاء على الاتفاق، لم يكن مثل هذا الانضباط معروفًا في القرون السابقة أو التالية لهذا القرن (Elrod,1976:168).

انهيار نظام الاتفاقية

سادت الفوضى أرجاء أوروبا عام ١٨٤٨ من خلال سلسة من الثورات التي اجتاحت القارة لتضعضع الاستقرار الذي كان سمة من سماتها لفترة ليست بالوجيزة. وعلى الرغم من أن ثورات التحرير لم تكن ناجحة على الإطلاق أينما كانت، إلا أنها بالفعل قد سحقت العديد من السلوكيات والشخصيات التي سيطرت على العلاقات الدولية عام ١٨١٥. وجدت القوى السياسية الجديدة التعبير في السياسات الخاصة بالأجيال الجديدة الشابة الطامحة بشأن دولهم ولم يعد لديهم النية للالتزام بالمبادئ والممارسات التعاونية التي يؤلفها ويتبعها رجال الدولة في فيينا (Craig and George, 990:35).

كان العهد الجديد يهيمن عليه رجال الدولة العدوانيين من أمثال "بسمارك" إمبراطور بروسيا، ولويس "نابليون" إمبراطور فرنسا، و"شاور تزنبيرج" إمبراطور النمسا.

أما عن الحدث الحَرِج الذي أطلق صراح هذه الطاقات وأنهى الاتفاق الأوروبي فقد كان اندلاع حرب القرمة عام ١٨٥٤، فقد أدت هذه الحرب إلى تغير أساسي في نمطِ العلاقات بين القوى العظمى، ومن ثم إلى نهاية عهد أتحدت فيه بريطانيا وروسيا بفاعلية لتبقي على ثبات توازن القوى، ويأتي ما حدث عام ١٨٤٨ ليكون مثالًا على هذا، فعلى سبيل المثال، عندما وقفا لردع اندلاع حرب أوروبية. وحرب القرمة قد أدت إلى تحرير فرنسا من التقييد الأخير المفروض عليها من قبل الاتفاق المبرم عام ١٨١٥، الذي جعل من قوة روسيا عِبرةً وترك الدفاع عن الوضع الراهن لكل من النمسا وبريطانيا.

وقد فتحت حرب القرمة الأبواب للعدوان والتنقيح الإقليمي في أوروبا إبان تدمير تجمع القوى العظمى بعد عام ١٨١٥، انهيار التقييد الذي مارسه الاتفاق بدا واضحًا من خلال ميل القوى العظمى للحرب خلال الخمسة عشر عامًا التالية، وبين الأعوام ١٨٥٤و١٨٧٠خاضت كل من الدول العظمى الحرب على الأقل مرة، بينما النمسا، وبروسيا، وفرنسا خاضت كل منها الحرب ثلاث مراتٍ، وخاضت فرنسا، وساردينا، وروسيا حرب القرمة، وتورطت أمام النمسا كل من فرنسا، وساردينا في الحرب الايطالية عام١٨٥٩، تحاربت كل من النمسا وبروسيا ضد الدانمرك عام ١٨٦٤، حاربت النمسا ضد

بروسيا عام ١٨٦٦، بينما حاربت فرنسا ضد بروسيا عام ١٨٧٠. وكان الهدف من جميع الحروب (عدا حرب القرمة) هو الإطاحة بالملامح الرئيسة لتسوية فيينا، وتلت كل حرب من هذه الحروب تغير مهم في الأراضي، كان هذا مقوض لتوازن القوى المقرر في فيينا عام ١٨١٥، وتم استبدال تسوية فيينا بتوازن آخر أقل توازنًا.

وقد ظهر في هذه الفترة أن طبيعة الحرب نفسها قد شهدت تغيرًا، ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر كان اتجاه الحرب والتجهيز لها يختلف قليلاً عما حدث على أرض الواقع قبل قرن، ولم يكن هناك مجهود منظم لجمع البيانات التفصيلية عن المصادر العسكرية لنظام الدولة الأخرى، أو خطة مفصلة من قبل أركان عامة دائمة للحروب المحتملة. وكانت حروب الفترة من ١٨١٥ إلى ١٨٥٤ وحتى الفترة ١٨٥٤ إلى ١٨٧٠، قد بدأها القادة السياسيون بآراء العسكرية التي تحمل القليل من الوزن.

وتغيرت وجهة النظر بعد انتصار بروسيا المنقطع النظير أمام النمسا عام ١٨٦٦ وفرنسا عام ١٨٧٠، وبدت بروسيا كثيرًا مدينة بانتصاراتها للتنظيم الجيد، فقد عبئت بكفاءة العديد من الجنود المدربين وسلحتهم بأحدث الأسلحة. وقد سعت الدول الأخرى، بعد أن تأثرت بروسيا، إلى أن تحزوا حزوها والتمثل بقادة جيشها ومنهجها أملًا في محاكاة النصر الذي حققته بروسيا، وأصبح التجنيد هو القاعدة وتم إنشاء مجموعة عامة.

لم تتبع الحرب الفرنسية البروسية بفترة سلام أقل توترًا، فقد أصرت النمسا بعد عامي ١٨٦٦ و١٨٧٠ على الحصول على مكاسب في دول البلقان من أجل تعديل ما قد فقدته في ألمانيا، بينما تشعر بمرارة الهزيمة المهينة وضم ألمانيا لألزاس- لورين، وحقًّا أصبحت فرنسا القوة المرجعية بعد عام ١٨٧١، وتكرر هذا الواقع أيضًا بعد عام ١٨١٥، ولم يكن لها الحق في مراجعة التسوية، فالمزايا الألمانية في إطار حجم الكثافة السكانية وتطور حجمها، والقوة الاقتصادية، والعسكرية قد عُصفت لا محال بعد ١٨٧٨، بينما تُركت فرنسا معزولة سياسيًا، وإذا كان عام ١٨٧١ قد تبعه "فترة سلام طويلة" لا تُنسى وهي الأعوام ١٨١٥-٥٤ الذي قد ظهر فيها السلام ليس بالتوافق الأخلاقي للائتلاف المحافظ، لكن ببساطة كان السبب هو تفوق الحقيقة الوحشية للعسكرية الألمانية ضد فرنسا (Bridge and Bullen, 1980:7)، لم يكن هناك حتمية بشأن عزل فرنسا، وقد حلت ألمانيا محل فرنسا كأقوى دولة أوروبية، وقد جُذبت النمسا إلى التحالف الفرنسي من أجل "كبت" ألمانيا، وكان للنظام أن يعيد مرونته. غير أنه بتحالفها مع ألمانيا ساعدت النمسا على خلق كتلة مركز أكثر قوة في أوروبا وشجعت على تقسيم أوروبا بشكل وحشي وبطيء إلى قسمين متعارضين.

كان السلام المحقق بعد عام ١٨٧١غير ثابت، متسم بالكوارث والاحتكاك الدولي المتكرر. فنجاح الوطنية في تقرير المصير في إيطاليا وألمانيا بحلول عام ١٨٧١ قد محا من الخريطة الأوروبية معظم ما تبقى من الدول الصغيرة، " ومن ثم المصدات وامتصاص الصدمات" ذهبا تاركين القوى العظمى بحدود مشتركة وتضارب مصالح مباشر" (Craig & George,1990 : 36). وأتسم العهد الجديد بالصناعة العدائية والمنافسة التجارية، القومية، والإمبريالية، والتأثير العسكري المتزايد في الأهداف الخاصة بالسياسة الخارجية. وقد أثبتت استحالة إعادة خلق ما يشبه توافق القوى العظمى الذي ميز الفترة ما قبل عام ١٨٥٤. أما عن الشعور بالانتماء لنظام ذي مزايا والخاص بمجتمع القوى العظمى، الذي تواجد قبل عام ١٨١٥ فقد تتلاشى الآن. كان هذا أمرًا مهمًا حيث يعني أن توازن القوى الجديد الذي خُلق بحلول حرب ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر لم يكن له ما يصلحه من إدارة سياسية تسير على نفس النهج الذي سلكه الإتفاق المتجانس المقرر في تسوية فيينا.

وفي غياب هذا الإتفاق، سعى بسمارك إلى المحافظة على التسوية الجديدة من خلال نظام التحالف السري، وبرر بسمارك هذه السياسة قائلًا إنه لا يجب على الدولة أن تنسى أهمية أن تكون واحدة من ثلاث على قاعدة الشطرنج الأوروبية، فهذا هو الهدف المحتوم لكل الرؤساء وأنا على رأسهم، ليس هناك من يتمنى أن يكون مع القلة. فكل السياسات تنحدر لتصل لهذه الصيغة : محاولة أن تكون واحد من ثلاثة طالما أن العالم يسوقه توازن غير ثابت مكون من خمسة قوى (Craig and George, 1990:38).

كان بسمارك قادرًا على استخدام سُمعة القوة الألمانية من أجل خلق شبكة من التحالفات مع الدول الأخرى اللاتى عليها أن تتقبل شروط ألمانيا للتحالف، التحالف الثلاثي أو رابطة الأباطرة الثلاث المرتبطة، ألمانيا، والنمسا، وروسيا، بينما اضطرت إيطاليا إلى إنهاء عداءها للنمسا قبل الاعتراف بها في نظام التحالف الألماني. على الرغم من تعقيد هذا النظام إلا أنه على الأقل يخفض من فرص اندلاع الحرب بين روسيا والنمسا أو إيطاليا والنمسا. فمعارضو بسمارك تجادلوا بشأن التعقيد الخاص بهذا النظام وأنه يعد نقطة الضعف الخاصة به، فقد تم إصلاحه من خلال مناورة دبلوماسية مستمرة، سرية، وخداع تام، ولم يعد من المستطاع التخلي عن عزل بسمارك من منصبة في عام ١٨٩٠.

التوازن غير الثابت ١٨٩٠-١٩١٤

مع بداية القرن العشرين أتخذ توازن القوى الأوروبي شكلاً جديدًا، وقد كان يتسم بأنه زوجي حيث تشكلت القوتان الأوروبيتان داخل تحالفات معادية، وكان الاختلاف

غير المرن لسياسة التوازن هو الذي أتى ليعتبر كمظهر طبيعي من مظاهر سياسة توازن القوى في القرن العشرين.

وبعد استبعاد بسمارك من منصبة كمستشار عام ١٨٩٠ تركت ألمانيا التحالف مع روسيا، غير أن صناع السياسة الألمانية تنبهوا عندما ردت بالسعي وراء التوفيق مع فرنسا، فبراعة ألمانيا على مدار العشرين عامًا التالية مع الوضع في الاعتبار سياسة الاستعمار العدائية، تركت أوروبا في حالة من عدم الاستقرار، ولم تكن أي من بريطانيا وروسيا حليفة لفرنسا بطبيعة الحال وقد دفعهم التصور العام ـ بأن ألمانيا تعد تهديدًا يتزايد ـ للتفاهم مع فرنسا.

واتحدت ألمانيا مجددًا بعد عام ١٨٧٠، تطورت صناعيًا وبشكل سريع، وازداد التعداد السكاني بشكل ملحوظ فاق كل من بريطانيا وفرنسا، يُمْكِنُ أَنْ يُنتجَ إجهاداً طبيعياً بعد عام ١٨٧٠، ولم ترحب أي من بريطانيا وفرنسا بهذا المنافس الجديد الخطير، وكان من السهل إدراك ألمانيا ليست فقط كمنافس وأنما كعدو، وقد أسفرت المخاوف البريطانية إلى الوفاق الودي مع فرنسا عام ١٩٠٤، والاتفاق الإنجليزي الروسي عام ١٩٠٧، الذي استطاع تغيير طبيعة التوازن الأوروبي ونتج عنه المجابهة المباشرة بين التحالف الثلاثي والوفاق الثلاثي.

ومثل نظام بسمارك كمثل فترة التوازن التي سبقت عام ١٨٩٠، فكلاهما افتقد توافق القوة العظيمة الذي كان الاتفاق الأوروبي المتجانس قد أنتجه، على عكس النظام الذي سبقه، لكن وبشكل حاسم فقد كان نظاماً مزدوجاً وأكثر استقرارًا مما سبقه. لم تكن هناك روابط تحالفية لتعبر الانقسام الثنائي ولم يكن هنا من يتولى القيادة في الوضع الراهن، كما كان الوضع في كل من اتفاقيات فيينا وبسمارك، وبسبب وجود الطبين بعد عام ١٩٠٧، شجع النظام على بث الخوف في كلا الائتلافين من تحول التحالف ليخيم النقيض.

وكان هذا التطور ملحوظًا ومشئومًا، ومن ملامح توازن القرن التاسع عشر أنه إلى هذا الحد لم يكن متصورًا أن يكون عمل توازن القوى في إطار "صفر المحصلة"، بينما استفاد جانب واحد فقط على حساب الأخر، إلى حد بعيد، كان القتال والتنافس العام أموراً "محدودةً"، حيث أنهم لم يضعوا في الاعتبار تدمير منافسيهم، فقط المناورة بها من أجل مزايا هامشية، بينما تتم المكاسب لصالح أحد الجوانب، فالتأثير العام دائمًا ما يكون في تحسُن بسبب المبدأ الخاص بالقوة العظيمة. جاء هذا مُعارضًا لمصالح الدول الصغيرة، غير أن من يصبح في أغلب الأحيان ضحية القوى العظمى "يتقاسم الغنائم"

الناجمة عن المناورات السياسية، وبينما تطور القرن التاسع عشر، وتواجد الاعداد التي لا حصر لها من الدول الصغرى في عام ١٨١٥ وقد التحقت هذه الدول أو أمتصت أو تم إتحادها من قبل الوحدة الوطنية، وتناقصت التعويضات المتبادلة بين القوى العظمى وظهر مفهوم المحصلة صفر بعد عام ١٩٠٠.

غير أنه على الرغم من إتسام العهد بإرهاب الحرب والمستوى المرتفع من التوتر الدولي، فإن المرحلة بين عامى ١٨٧١ و١٩١٤ تمثل ثاني أطول فترة سلمية في تاريخ الحكومات الأوروبية، وهو أمر لا يساوي شيئًا، ولم يفوق حدود "الفترة السلمية الطويلة" بعد الحرب العالمية الثانية، أكثر من نصف عدد الحروب التي تمت كانت نتاج سعي العديد من الجنسيات وراء حق تقرير المصير الوطني (Holsti, (1991:143.

على مدار التاريخ الأوروبي (١٨١٥-١٨٥٣ و١٨٧١-١٩١٤) ولم يكن القضاء على الحروب هدفًا مرجوًا خلال نظام التوازن الخاص بالقرن التاسع عشر، فالحرب والتهديد الخاص بالحراك العسكري كانا أمرين ملحوظين ومتقبلين إذا كان الهدف محدودًا ولا يهدد استقرار نظام توازن القوى. ولهذا فقد كانت الحرب بغرض المكاسب المحدودة يعتبر أمرًا مشروعًا ما لم تؤثر على أي من القوى العظمى أو شريك تحالفي له مكانته.

مفهوم توازن القوى في القرن التاسع عشر

طبقًا لما ورد عن بريدج وبولين (١٩٨٠:١٥) "أن مفهوم توازن القوى كان صعب استخدامه إلا على الحكومة البريطانية، فلم تسع قوى القارة إلى دعمه" لم تكن هذه هي القضية، لكن من المؤكد أن الفكر الأوروبي الخاص بتوازن القوى يختلف بشكل واضح عن ذلك المفهوم الخاص ببريطانيا في نفس الشأن، فرجال الدولة الأوروبيين والمفكرون كانوا في الحقيقة مرتابين من الطريقة التي تؤكد بها بريطانيا دائمًا على مبادئ توازن القوى، وبدأت الحكومة البريطانية أن تعبر عن الاحتياج للتوازن في أوروبا، بينما رفضت الاقتراحات المقدمة للتوازن بشأن القوات البحرية، فقد كان الاقتراح البريطاني يخدم مصالحها وبوضوح.

يقول "كيسنجر" أن الاختلافات بين بريطانيا وقوى القارة عكست الاختلاف العميق في وجهات النظر، مع وجود الحكومات الأوروبية التي ليس لها أي إنتماء لمبادئ التوازن التي فاقت مخيلتهم التاريخية، أما بالنسبة لكاسترلا، فالتوازن هو تعبير ميكانيكي عن توازن القوات؛ بالنسبة للأمم الأوروبية مصالحة التطلعات التاريخية (Kissinger,1955:267).

كانت بريطانيا والدول التي تتحدث الألمانية البقع المتشاركة في تطوير المفهوم خلال القرن العشرين، أكد هيرين (Heern) المؤرخ إن توازن القوى كان الآلية التي

جعلت نظام الدول أمرًا ممكنًا (Holbraad, 1970:82)، وفي غضون عقد من الزمان أو بعد ميل كتاب واترلوو الألمان إلى الربط بين توازن القوى من خلال مبادئ المحافظين الذي دعا إليه قادة الحكومات الألمانية، والنمسا، وبروسيا.

عكست مناظرات المحافظين خلال المناقشات الخاصة بتوازن القوى بعد عام ١٨١٥، انطلاقًا من الافتراض أن القرن الثامن عشر تميز بنظام توازن قوى فعال ومتماسك، وقد تصدى للهيمنة وخفض من حالات حدوث الحرب وأدار عملية التغير، لكن جاء رأي رانك (Ranke) ليقول إن هذه السمات كانت مثالية وغير دقيقة، وأكد إن القرن الثامن عشر قد أتسم واقعه بعدم التنظيم والحروب.

ولما كانت رؤية المحافظين لتوازن القوى تمثله وكأنه آلية لإصلاح الوضع الراهن، كان بالنسبة لرانك ماكينة التطور، فقد شهد نظام حكومة حيث انفردت وتفردت الحكومات، لكن أتصلت جغرافيًا، وثقافيًا، واستمرت العلاقات داخل المجتمعات الأوروبية. ويعد هذا إلى حدٍ كبير مفهوم الـ (Grptjan‘)، للمجتمع الدولي، الأمر الذي ميز الفكر الأوروبي بالعلاقات الدولية خلال القرن الثامن عشر. و"مجتمع رانك" كان متميزًا بالصراعات المستمرة بين الحكومات. فقد درس الأمر كثيرًا ليقول رأيه بشأن هذه الحرب بين الحكومتين وصراعاتهم العامة بشأن القوة التي قادت التاريخ إلى الأمام وخلقت تطورًا دوليًا بالقدر الذي أحدثه التأثير الحضاري للتطور الثقافي (Holbraad,1970:85)، كان هذا تصورًا مختلفاً تمامًا عن هذا المنظور الألماني المحافظ.

ويرى "كلوسويتز (Clausewitz)"، على سبيل المثال، إن الغرض من توازن القوى كآلية لإصلاح الوضع الراهن، فبالنسبة لكلوسيتز فهو لم يكن حقًا إلا رغبةً كامنةً في الهدوء والوضع الراهن الذي أتاح الفرصة لتواجد النظام الحكومي الأوروبي. وبدونه فقد كانت الحكومات ستنصهر إلى إمبراطورية واحدة (Wright,1975:106).

بينما قدم الكُتّاب الألمان بلا شكٍ مساهمة متميزة لفكر توازن القوى، وكانت نواياهم هي مناقشة المفهوم في إطار العالمية، كان واضحًا للجميع أن هذا الأمر لم ينو نظرائهم البريطانيين الإقدام عليه، عُرِف النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالتوسع الدرامي لأوروبا عبر أفريقيا وأسيا، وافتقد توازن القوى الأوروبي الاتجاه الحقيقة الجديدة لعهد الإمبريالية الأوروبية، حيث كانت مصادر القوة شديدة الأوروبية عنصراً حاسماً لقوة ممثلي أوروبا الرئيسين، وبالنسبة لبريطانيا فقد سيطر عليها هذا الأمر.

ولم تعد بريطانيا نفسها لتقبل هذا المنطق إلا في أواخر هذا القرن، فقد برر رئيس الوزراء البريطاني، لورد ساليسبرى(Salisbury) ضم "واى هاى واى" الصينية عام ١٨٩٨

في إطار الاحتياج لموازنة ما أخذته روسيا وهو ميناء آرثر الذي قال عنه أنه نبهه توازن القوى (Clark, 1989:137).

وقد فُسرت دعوة ألمانيا للتوازن العالمي طموحاتها الإمبريالية خارج أوروبا، وجهودها لتولي دور مهيمن في أوروبا على أساس أن القوى الإمبريالية المتواجدة قد احبطت جهودها لاكتساب الممتلكات والنفوذ خارج أوروبا. والكُتّاب الألمان من أمثال فريدريك فون بيرنهادى (Friedrich von Bernhadi)، قال إنه طالما أن بريطانيا تفوقت بحريًا واستعماريًا، بينما تسعى وراء الحفاظ على توازن القارة الأوروبية، ثم أنه لا يوجد توازن قوى حقيقي، إذا ما حافظت بريطانيا على توازن المعارضة خارج أوروبا، فستطيع المانيا بالتوازن المقام داخل أوروبا لتقيم علاقة من التوازن مع بريطانيا والقوى غير الأوروبية الأخرى (روسيا والولايات المتحدة الأمريكية) على المستوى العالمي.

إلى حدٍ ما كررت الهجمات الموجهة لتوازن قوى القرن التاسع عشر الانتقادات التي كُتِبَت خلال القرن الثامن عشر، على سبيل المثال، لتأكيد أنه لم يكن رادعًا حقيقيًا للحرب وفي أغلب الأحيان كان حقًا مبررًا للحرب. غير أن الشكل المحدد الذي تشكل به توازن القوى خلال القرن التاسع عشر، وطبيعة التغير الاجتماعي الجارية خلال هذه الفترة صبغت طبيعة كثيرة من النقد الموجه لتوازن القوى. وقال فلاتي (Fallati)عام ١٨٤٤ "النظام القوى الراهن أقوى من العدالة والحق". واستنكر فروبل (Frobel) هذا التوازن لعمله لصالح القوى العظمى على حساب الدول الثانوية، بينما أوضح أوبينهيم (Oppenheim) نقطة ضعف هذا التوازن قائلا إنه قدم حقوق الدول على حقوق الشعوب والأمم.

في بريطانيا، لم يكن لأي من التأييد والنقد الموجهين لتوازن القوى تاريخ مثلما كان في الدول الأوروبية، بالنسبة للبريطانيين مائتان عامًا من وضع النظريات وممارسة توازن القوى على إثر هذه النظريات، فقيمة اهداف توازن القوى مؤكدة دون شك. فقد نظروا إلى فضله باعتباره بديهي، وبالنسبة لـ بالميرستون(Palmerston) ، " فإن فكرة توازن القوى هي فكرة موحدة، وكانت ولا تزال عقول البشر تأتلفها منذ العصور الأولى في جميع أنحاء العالم" (Holbraad,1970:138)، وفي إطار هذا الاعتقاد مثل "هيوم" Hume في القرن الثامن عشر، كان "بالميرستون" على وعي كامل بالحقيقة، لكن الواقع المهم كان إيمانه الحق بأن يكون هذا الأمر حقيقي وقد تشارك هذا الاعتقاد الأغلبية الكاسحة لسياسة بريطانيا الخارجية الراقية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

كان توازن القوى بالنسبة لبالميرستون المبدأ الأسمى للسياسة الخارجية، وكانت كلمة السر للدول فرادة، مذهبه من الدفاع عن النفس، مع المؤهلات البسيطة التي

ارتبط بها مع الرزانة، والتروي، والسعي لمنع خطر وشيك قبل أن يصبح دويه على بابك. فقد كان ركيزة المجتمع الدولي بسبب فهو يعنى لمصالح مجتمع الأمم أنه لا يجب على أمة واحدة اكتساب مثل هذه القوة وتشكل خطرًا على باق الدول.

هذا لا يعنى أن كل الحكومات البريطانية على نفس القدر من التأييد لهذا النهج، فسكرتير وزارة الخارجية البريطانية عام ١٨٢٠ كان شديد الارتياب منه. حتى إن المؤيدين لم يكونوا بالضرورة موافقين على الطريقة التي يجب أن يطبق بها. وعلى سبيل المثال اختلف "بالميرستون"و "كاستليرا" بشأن النهج الخاص بهم والذي يتعلق بأمر توازن القوى والمجلس الأوروبي، كان كاستلرا يميل إلى رؤية المجلس الأوروبي مؤسسة مستقلة تشمل جميع القوى العظمى، في حين رأى بالميرستون أنه "آلية دبلوماسية تدعو للحراك إذا ما طلب الأمر".

حقًا، إن منهجية توازن القوى يمكن أن تُطرح للدفاع عن سياسة الحياد التام الموشكة على الانعزالية، وقد قال "لورد ديربي"، سكرتير الخارجية البريطاني أن الكراهية المتبادلة بين ألمانيا وفرنسا تركت بريطانيا في موقف قوة و"عقد التوازن"، لكن لتتحقق هذه الميزة يجب على بريطانيا "أن تتودد للجميع، ولا تتحالف مع أي منهم، وأن تظهر تصميمها على الحفاظ على المعاهدات والحفاظ على السلام (Howard, 1974:101).

وروبرت فيليمور (Robert Philimore) قال إن نظام توازن القوى قد أعترف به كجزء من القانون الدولي، وكتب أن الابقاء على توازن القوى لا يتطلب أن تحافظ جميع القوى الراهنة على وضع ممتلكاتهم الحالية كما هي تمامًا، لكن بدلًا من هذا لا يسمح بالتوسع لأي قوة بالطريقة التي تهدد حريات الدول الأخرى. وتفهم النظرية بوجهها صحيح لا يتطلب الانضمام المؤثر لنظام التوازن الذي يصلحه الترتيب القائم، لكن لمثل هذه التعديلات التي تعد من حقوق الدفاع عن النفس، وتعمل بطريق الوقاية كان يمكنها أن تخول أمر المعارضة للقوى الأخرى(Holbraad, 1970: 149-50).

إن أغلب الاستنكارات الموجهة لمبادئ توازن القوى، التي صدرت عن الليبراليين في القرن التاسع عشر تعد الأشرس على الاطلاق، ولم يكن الأمر بالنسبة ل كوبدن (Cobden) مغالطة، أو خطأ، أو تزويرًا فهو أمر لا يمكن وصفه،أو يعجُز وصفه، أو وهم غير مفهوم؛ مجرد كلام، ينتقل من العقل لا الفكر، مجرد أصوات" (Anderson, 1993: 190).

وقد كان الكثير من هذه الانتقادات غير عادل، فنظام توازن القوى يوجه إليه الليبراليون اللوم بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، إلا أنها لم تؤثر على

فترات السلم الطويلة التي أعقبت هذه الحرب. ويرجع هذا إلى عوامل أكثر عمومًا مثل النمو التجاري، والاجتماعي، والعلمي، والتقدم الفني (Holsti,1991:165).

وجاء نفس النقد من برايت(Bright)، فقد وصف توازن القوى بأنه "عبارة يصعب تفسير معناها" و"وهم مؤذ"، والذي هو ببساطة مبرر للتدخل وللحرب التي أدت إلى الحرب المستمرة خلال القرنين المتعاقبين. وقد أضاف برايت إن توازن القوى لم يقدم شيئًا لدفع قضية الحرية الأوروبية : "فقد كانت حرية الشعوب فضلا عن استقلال الدول هو ما شغل برايت" (Holbraad, 1970: 157)، ويعد هذا بالأمر المهم. فقد اختلف كثير من الاساليب النقدية في القرن التاسع عشر عما كان في القرن الثامن عشر بسبب الأسلوب الذي تغيرت به أساليب المجتمعات الأوروبية الغربية، فالتشكيل الحكومي كان متغيراً، ومتحديًا باستخدام فكر ضبط النفس الوطني، بينما القوى الاجتماعية مثل الأمم، والطبقات الاجتماعية بصدد أن تُعرف بالحسم. وفي عهد من هذا التغير السريع، نظر العديد إلى توازن القوى على أنه عتيق، فقد جعله شكله غير ملائم لمواجهة القوى القومية الجديدة. وكما أقره اللورد جون راسيل(John Russell) عام ١٨٦٤، فالقوى العظمى " لم تعتاد استشارة الشعوب عند تعلق الأمر باستقرار توازن القوى" (Taylor,1954: 151).

وبالنسبة لهولبراد (Holbraad) أسفر هذا عن علامة استفهام مهمة بشأن استمرار صلاحية مفهوم توازن القوى "يرى المعارضون أنه عقبة في طريق ارتقاء الأمم وتقدم الديمقراطية، وقد جاء الاختلاف بين رجال تسوقهم قوانين الحيطة وآخرين يُلهمهم الايمان بالتقدم" (Holbraad, 1970: 150).

وكان هناك شعوراً حقيقياً بالثقة في رفض نظام توازن القوى مع تقدم القرن، وفي مقاله الصادر في الموسوعة البريطانية قال "هنري" عن توازن القوى لعام ١٨٧٥، مدونًا إنه قد حدث تغييرًا ملحوظًا في وجهات النظر منذ نشر الإصدار السابق، فقد فقدت نظرية توازن القوى كثيرًا من سلطتها السابقة، غير أنه على الرُغم من تأكيده على "أننا لا نحتفظ بإيمان أسلافنا في توازن القوى" (Wright,1975:122)، فمازال وايت يشعر باضطراره للدعوة إلى التحديث، والتطوير، بدلا من ترك الأمر.

وفي الواقع استخدم رجال الدولة في القرن التاسع عشر مصطلح "توازن القوى" بطرقٍ عدة لم يكن جميعها متناسقاً، بالإضافة إلى استخدام مترادفات على نطاق واسع لتنقل مفهومهم الخاص بالمبادئ العامة التي شعروا بوجوب اهتمامها بالعلاقات الدولية الأوروبية. وقد عرف شرودر (Schroeder 1989: 137)، أحد عشر استخدامًا أساسيًا

للمصطلح، ويمكن مقارنتها بما وصفه وايت في الفصل الأول فالاستخدامات الرئيسة في القرن التاسع عشر تصف:

١- توزيع قوى الثنائي أو المتوازن.

٢- أي توزيع قوى متواجد.

٣- أي وضع عام متواجد، أو الوضع الراهن دون إعارة أي انتباه خاص لعلاقات القوة.

٤- النظام الأوروبي، أو الوضع، والإطار العام للسياسة الأوروبية.

٥- بعض المعاني غير المحددة والمتعلقة بما ورد أعلاه.

٦- كفعل يؤدي دور المرجح ويمكن أن يعنى:

أ- يتأرجح بين جانبين.

ب- يؤدي دور الحكم بين الجانبين، في كل الأدوار التي قد تتطلب إما المشاركة في التوازن وإما لا.

٧- الاستقرار، والسلام، والاسترخاء.

٨- حالة تحول في الشئون الدولية، وتتجه نحو حل النزاع.

٩- دور القانون والحقوق المضمونة.

١٠-١٠- الصراع العام على السلطة، استغلال النفوذ وسياسة القوة فقًا لقوانين مبرر الدولة.

١١-١١- الهيمنة.

١٢-يناقش شرودر(Schroder) نشأة موضوعين أساسيين لم تكتمل تسويتهما، الأول هو الاتزان 'كثبات، والسلام، وسيادة القانون، وضمان الحق المتبادل، ومحتوى المعاهدات، ومراقبة القوى العظمى لجميع التغيرات المحورية في النظام (Schroder,1989:137)' كان الاستخدام المسيطر فيما بين عامى ١٨١٥ و١٨٥٤. أما الأخر فهو توازن القوة في الإطار المقيد التقليدي 'كتقسيم للقوة، سياسة كبح وكبت الاستخدامات المحفوفة بالمخاطر أو تراكم القوة بفعل قوة متوازنة'(المرجع السابق).هذان الاستخدامان المتسعان يعكسان كلا الإدراكيين المنسوبين للفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبس" والمنظر الألماني "هوجو جروتيس" للمفهوم خلال فترة تكوينه بنهاية القرن السابع عشر.

في الحقيقة، ما يثبته القرن التاسع عشر هو أن'توازن القوة' كمبدأ، هو مرشد أو نظام منظم، و ليس واقعًا محددًا، لكنه منهج بمثابة هدف مؤثر لتطور الفكر السياسي، وبالأحرى تطورات ثقافية أكثر اتساعًا. في بدايات القرن أتسم المنهج بالتوازن المتمثل في التطور الراديكالي للنظام مقارنة بالقرن الثامن عشر السابق له. في واقع الأمر، يمكن مناقشة التوازن الذي مثله تأسيس هيمنة محتملة وليس توازن القوة السيميتري في القرن الثامن عشر، وذلك فقط بسبب ممارسة فئة كاملة من الدول لها أكثر من قوة مفردة أو حلف ضعيف. ويبدو واضحًا أن التوازن عند كاسترلرا (Castlereagh)، و ميتيرنيش(Metternich)، وتاليراند(Talleyrand)، لم يكن توازنًا وإنما أكثر من هذا، وتفوق القوة في يد مجموعة صغيرة من القوى العظمى لتعارض سبيل الهيمنة في القرن الثامن عشر. عمل التوازن على صيانة نظام الدول المستقلة، ولكن إلى حد كبير بشروط مقبولة' أولا بين القرناء المتساويين" الذي عرضه التوازن. هكذا اعتبر "تاليراند" و"كاستليرج" و نظراؤهم ذلك "توازنًا"، يشير إلى أن مفهومهم الذي أنشأ التوازن والذي اختلف بوضوح عن مساواة القوة بين الدول المحورية في النظام. لم يكن التوازن متكافئ، حيث يجب أن يكون توازنًا يُعارض فيه قوى الهيمنة تبعا لمبدأ يسيطر علية توازن القوى. كان هذا التأويل نفسه الذي اقترحه المعلقون أمثال نيبور (Niebuhr)، و ليبمان(Lippmann) إبان الحرب الباردة.

وهذه المرونة كانت نتاج طبيعة هذه الفترات، بينما ظل رجال الدولة الأوروبيين مؤمنين بأن توازن القوى كان جزءًا خطيرًا من نظام الأمن الأوروبي، وكان هناك تصاعدًا متنوعًا لرأى يذهب إلى نوع النمط الذي يتوجب على النظام الاقتضاء به، وشعورًا متمكنًا بأنه على الرغم من مركزيته إلا أنه لم يعد كافيًا بعد (Clark,1989:120)، وعلى نحو متزايد أضحى المعنى الجوهري الخطير للقوة المتوازنة يعني القوة العسكرية. وفُقدت دقة الدلالة الضمنية المتسعة للتوازن في صورة أصبحت ثنائية القطب بشكل متزايد وركزت على قدرات مجابهة الحرب.

أخيرا، هناك عامل قد أشار إليه كل من هولبراد (Holbraad)، وشرودر بوجود اختلافات أولية بشأن رأى يتساءل عن كيفية بناء القوة بين المفاهيم الألمانية والبريطانية على سبيل المثال. 'و ما قصده الألمان بالتوازن كان توازن قوى معقد حيث الوضع والحقوق داخل ألمانيا يشتمل على إتحاد ويديره كونفدرالي ألماني وتؤمنه أوروبا الاتحادية'. وعلى النقيض، الرؤية البريطانية اختلفت عن الألمانية، وربما تحالفت مع استراليا وايطاليا، تراقب وتكبح روسيا وفرنسا، لهذا كانت بريطانيا بمثابة الوسيط الأوروبي ولها مطلق الحرية بشأن اهتماماتها الأوروبية الإضافية (Clark,1989:140).

كتب كيسينجر (Kissinger)، على سبيل المثال (١٩٥٥: ٢٦٧-٨) أن أراء كاستليريج وميتيرنش المهتمة بتأسيس التوازن كانت مختلفة بالفعل، بالنسبة لـ "ميتيرنش" قد احتضن المصطلح ألمانيا فيما كانت الهيمنة البروسية أمرا مستحيلا، في حين أنه بالنسبة لـ "كاستليريج" تجنب الهيمنة أمر طبق فقط على المستوى الأوروبي.

والاستخدامات المختلفة لعبارة توازن القوى خلقت مشكلة في القرن التاسع عشر، وذلك يقترن بشخصيتها التطورية الواضحة، وهو ما يجعل من الصعب تقريره في أي وقت وما قصده رجل الدولة أو الحكومة بهذا المصطلح وتقييم مدى تأثير المفهوم في تحديد أفعال السياسة الخارجية أو في تنظيم نظام الدولة الأوروبية بشكل عام. التأويلات المختلفة لم تستق من حقيقة عدم إيمان رجل الدولة بشيء ما يسمى "توازن القوة" الذي ينبغي أن يستمر بغية الحفاظ على بيئة ثابتة ومنظمة وسلمية قدر الإمكان للدول حتى تتابع أهدافها المشروعة.

نظام توازن القوة في القرن التاسع عشر وبشكل خاص في "التوازن" الأول عن سابقتها بسبب أن المستعمرات في فيينا قد أنشئت تنظيمات جديدة لتنفيذ مجموعة جديدة من المعايير. هذه المعايير انعكست في الفرضيات المتعلقة بتأسيس توازن عالمي مقبول والذي انتشر بعد ذلك في باقي الدولة. وكان هناك تأكيد قوى تأسس على حقوق ذاتية تظهر في الاهتمام بأوجه التأثير، وحق منع فعال للتغيرات في الوضع الإقليمي الراهن، الذي يعد غير مقبول لسائر القوى العظمى، إلى جانب السيطرة على الوضع. وعلى نحو أكثر تبسيطًا، فالتوازن السياسي يقصد توازن الترضيات، أو توازن الحقوق والالتزامات، وتوازن الأداء والسداد، أكثر من توازن القوى (Schroeder,1989:143).

يتناول شرودي ران الوسائل المستخدمة للحفاظ على هذا التوازن الأوروبي، ويظهر انحراف تقنيات توازن القوة التقليدي. ويعد هذا جديرًا بالذكر بشكل خاص، نظرًا لتفضيل فرض قيود على قوة عظمى أخرى بالتحالف معها أكثر من تشكيل حلف ضدها. هذا المنهج المبتكر لم يتكيف مع التقنية التقليدية لتوازن القوى أو ممارسة التبعية، كما أنه يقتضي رغبة في التأثير على الحكومات عن طريق الاحتكام إليها كأصدقاء أكثر من تهديدها كأعداء ويمكن أن يُرى ذلك على أنه نتيجة طبيعية لمجموعة من المعايير التي أسسها توازن القوى(Schroeder,1989 : 145).

ومثل هذا المنهج يعتمد على تعهد بإجماع الرأي، في الفترة ما بين عامي١٨٩٠ و١٩١٤ توقف هذا الإجماع عن الانتشار. القرارات التي أتخذتها بريطانيا وفرنسا في ١٩٠٦ لتسوية الأزمة المغربية وكذا النمسا- المجر في ١٩٠٨ للاستيلاء على البوسنة،

كلاهـما تـم إحـرازه دون استشـارة القـوى العظمـى (في تحـد لالتزامـات المعاهـدة)، بإيجاز،انهيار الحلف الذي دعم النظام خلال أوج ذروتـه، أطـاح بأحـد القيـود الخطـرة لحرب القوة العظمى.

الفصل السابع

مناظير متبارية

المقدمة:

تتمحور غاية هذا الكتاب في دراسة المفهوم المسمى" توازن القوي"، وحتى الآن لم نركز سوى على معانيه العديدة، وأصوله التاريخية، وكذا تطوره، إضافة إلى ظهوره كمرشد للسياسة الخارجية، وأخيرًا كوصف لنمط معين من الأنظمة العالمية، ركزنا أيضًا على تطبيقه على مدار الثلاثة قرون الماضية، كل هذه الأوجه تعد ذات أهمية لإيضاح فكرة بمثل هذا القدر من التراكم والثراء التاريخي مثل فكرة توازن القوي.

إلى جانب التركيز على هذا النحو، والذي يعد ضروريًا، غير أنه فى الآن عين مظلل، وعلى الرغم من أن فكرة توازن القوي فكرة قوية ومؤثرة في تاريخ تطور النظام العالمي، إلا أنها ليست الوحيدة. وعندما كانت تُرى في هذه الفترات كإستراتيجية أجنبية خطيرة كانت الإستراتيجية الوحيدة المتاحة أمام الدول، ولاستيعاب صورة مكتملة لهذا المفهوم فمن الضروري وضعه في سياق إستراتيجيات وأفكار منافسة أخرى هامة وكل منها بغرض تحديده على نحو أكثر وضوحًا وتقييم الأهمية التاريخية ذات الصلة بشكل أدق، فلا يمكن تعريف الظلام دون التحدث عن النور، والمفهوم التقليدي لتوازن القوي يحتاج أن يقدم وبدائله لاستيعابه في المنظور الخاص به.

في هذا الفصل سيتسنى لنا النظر في ثلاث أفكار أخريات:" القوى المترابطة"،" الأمن الجماعي"، و" التبعية"، إضافة إلى مفهوم بديل لمفهـوم تـوازن القـوة ذاتـه، وجمـيعهم يلقون الضوء على توازن القوة كفكرة ومفهوم منظم للأمـن العـالمي، ومفهـوم " تـرابط القوى" يعد ممتعًا لأنه الأول في مشابهته لتوازن القوة.

وبمزيد من التأمل، الاختلافات الحاسمة تثير بعض الافتراضـات الخفيـة وراء تـوازن القوي، وتقييم " الأمن الجماعي "، جاء بسبب أنه غالبًا ما يرى كقطب منـاقض لتـوازن القوة وبزغ في القرن العشرين كرد فعل له. الآن يتشارك في العديد من الملامح مع فكرة التوازن، إلى جانب أن فكرة التوازن تحثهما على "التفكير السليم" الذي تطرحه سياسات التوازن والطبيعة الحتمية لتحالفات توازن القوي في الغالـب. الجـزء الثالـث يبحـث في الجدل الذي تفرضه السياسة الأجنبية البديلة على الدول على حد سواء إن لم تكن أكـثر الظواهر شيوعًا في التاريخ - ظاهرة التبعيـة"، أخـيرا، قيمـت فكـرة الترابطيـة أكـثر مـن الخصومة في توازن القوي.

المفهوم الماركسي واللينيني لتلازم القوى

طرح بزوغ الدول الشيوعية في القرن العشرين نموذجًا جديدًا لفكرة توازن القوي،" تلازم القوى العالمية"، ولعـل الدراسـة الأكـثر تفصـيلًا لهـذا المفهـوم هـي التـي طرحهـا ليدر(Lider) عام ١٩٨٦، وهو ما تستند عليـة المناقشـة التاليـة بقـوة. والمفهـوم يحتـل موقع مركزي في المناقشـات حـول السياسـات العالميـة بـين الشرق والغـرب خـلال فـترة الحرب الباردة وهذا الاقتراب يطرح ثلاث فرضيات:

١- علاقات دولية ترى أنها إمتداد لمقاومة الفئة الاجتماعية.

٢- تلازم وارتباط القوى الوطنية والعالمية مما خلق تأثيرًا متبادلًا.

٣- دور الطبقـــة العاملـــة يحتـــل موقـــع متميـــز في كـــل مـــن نمطـــي التفاعـــل (Lider,1986:123).

يصر المثقفون في الدول الماركسية – اللينينية على أن مفهوم تلازم القوى كـان أكـثر توسعًا وإتقانًا من مفهوم توازن القوي الغربي" أنها فئة سياسية اجتماعية لطبقة متسعة ومعقدة، ويجب عرضه كتلازم لقوى طبقية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، أيديولوجية، عسكرية وكذا أخلاقية إلى جانـب قـوى أخـرى في النظـامين الاقتصـاديين – الاجتماعيـين لعصرنا (Lider,1986:124).

إن تلازم القوى العالمية كان يُنظر إلية كنمط موضوعي يعكس "شروط موضوعية متواجدة عالميًا وكذلك في النزعات التاريخية الموضوعية (المرجع نفسه :١٢٧).

أُنتقدت مفاهيم التوازن الغربية لقصورها وذلك لاقتصارها على العوامل العسكرية أو لأنها عرفت في هذا الإطار بشكل موسع إلى جانب عدم طرح تصنيف واضح لأهمية العوامل المتضمنة المختلفة. من ناحية أخرى، المفهوم الماركسي اللينيني توقف عند تعريف جميع الاحتمالات الرئيسية بوضوح وتقديم السمات البنائية - الوظيفية والسياسية الاجتماعية "للنصير" كأسس للقوى الخاضعة للمقارنة (المرجع نفسه).

عرف "توماشفيسكى" تلازم القوى على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية، السياسية، القانونية، الدبلوماسية والعسكرية، وكذا علاقات متبادلة بين الأفراد والدول وبين أنظمة الدول وبعضها البعض، و بين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية والمنظمات الفاعلة في العالم (Lynch,1987:91).

ناقش متخصصو الماركسية- اللينينية في العلاقات الدولية اختلاف مفهوم تلازم القوى الدولية في فترة الحرب الباردة عن مفهوم توازن القوي التقليدي في عدد من النقاط الحاسمة :

١- توازن القوي الذي كان يُرى وأنه ممثل للمنافسة بين عدة قوى إمبريالية عظمى حل محله قوى متلازمة ثنائية الجانب وهو ما يعكس التنافس بين الاشتراكية والإمبريالية كقوى عرفت في فترات الصراع الطبقى.

٢- أُستبدلت "مجالات التأثير" بعملية أتسمت بصراع العالم الرأسمالي للبقاء.

٣- سيطرة الإمبريالية تحداها التأثير المتنامي للاشتراكية في النظام العالمي.

٤- العوامل النوعية فاقت العوامل الكمية، فشخصية الطبقة في معارضة القوى تعد الآن أكثر أهمية من المؤشرات التقليدية لقوة الدول.

٥- تغير الأهمية النسبية لعناصر قوة ما، فالعوامل العسكرية أضحت اقل أهمية في حين تنامت العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٦- تغيرت طبيعة الحليف فبدلاً من أن كانت تتألف من دول أصبحت الآن تتضمن مجموعات من الدول، حركات دولية، طبقات، جماهير شعبية، أحزاب.

تم وصف ترابط القوى في أربعة تأويلات مختلفة لكنها شُكلت على نحو مكتمل على يد الكتاب السوفييت (Lider,1986:146)، حيث كانت بمثابة تلازم بين نظامين

سياسيين متنافسين إحداهما رأسمالى والأخر اشتراكي. وكان يُعبر عن هذا في بعض الأحيان وأنه توازن بين "قوى السلام " و" قوى الحـرب"، ثالثًـا، وصـف الارتبـاط العسـكري بـين قوتين عظميتين، وأخيراً، أتسع ليشـمل النظـامين المتحـالفين وهـما حلـف النـاتو(حلـف شمال الأطلنطي) وحلف وارسو.

الكتابات الماركسية- اللينينية في الدول الشيوعية ميـزت مفهـوم الـترابط بـين قـوى العالم بشكل أوضح من النظريات الغربية " لتوازن القوي العالمي".

أشار رايموند جاردوف (١٩٥١ : ٨٦-٨)، أن اللغة الروسية نفسها تفتقـد اى مـرادف يضاهى معنى مصـطلح "تـوازن القـوي" الانجليـزي، بـالأحرى، كلمـة "قـوة". الـروس لا يستخدمون الكلمات الروسية التي تعنـى كلمـة "القـوة" والمدركـة في إطـار مفـردات " القوى العظمـى"، "النفـوذ" أو " القـوى العسـكرية"، ولكـن كلمـة "القـدرة" أو "القـوة الأولية" يتم إدراكها في إطار مفردات " القوة المائية" أو "قوة الجاذبية الأرضية". وتترجم مفردة التوازن إلى "الاتزان". و"التوازن السياسي" يعـرف كثبـات مقـارن للعلاقـة العامـة للقـوى في الصراع السـياسي. أيضًـا كتبـت مـارجوت لايـت (١٩٨٨ : ٢٥٢)، عـن هـذه المشكلة، والخطر الذي قد يخلفه سوء الفهم أو سوء العرض لرؤى كـلا الجـانبين، ولهـذا هناك احتمال بوجـود فجـوة رئيسـية في الفهـم، إضـافة إلى هـذا، الاختلافـات الثقافيـة تساهم في اخـتلاف الإدراك، الفريـد فـاجتس (١٩٤٨ :٨٥) قـال إن فكـرة تـوازن القـوي كشيء أخلاقي يسعى للنجاح تعد غريبة بالنسبة للدول التي خاضت النهضة، ولـذلك لم تعرف روسيا اعتداد فكرى مماثل من قبل.

أُنتقدت نظرية توازن القوي لعدة أسباب، وأعطت نظريـات تـوازن القـوي أهميـة كـبرى للقـوة العسـكرية كقائـد لجميـع قـوى الـدول في حـين أنهـا تجاهلـت العوامـل الاقتصادية – الاجتماعية، وكذا العوامل السياسية الداخليـة، كـما أنهـا تجاهلـت قـوانين التنمية الاجتماعية. ولعل نظريـة تـوازن القـوي أُنتقـدت لارتكانهـا عـلى رؤيـة مطلقـة لطبيعـة النظـام العـالمي، وبـالأخص تجاهلهـا لـلصراع الطبقـي وركـزت بـإفراط عـلى السياسات الخارجية للقوى العظمى، حتى أن وجهات النظر الغربية أكدت عـلى نمـاذج بعينها حرفت الحقائق. طرح المنظرون السوفييت مثالاً على ذلك خـالعين عليـه اسـم " مثلـث إسـتراتيجي" وهـو مكـون مـن الصـين والولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد السـوفيتي. وعـلى نحـو متشـابه تـرى الـنماذج الثنائيـة القطـب وأنهـا تفتقـد الأهميـة الجوهرية للصراع الطبقي، كـما انتقـد الكتـاب السـوفييت أيضًـا مفهـوم تـوازن القـوي للأسباب التي يتم قبول الحرب عليها كأداة سياسية فعالة، وهو ما يُرى كحرب مشروعة

سلوك طائش في عصر الأسلحة النووية. ناقش الكتاب الماركسيون صعوبة استخدام القوة العسكرية في العصر النووي، وهو ما يزيد أهمية العناصر غير العسكرية مثل العوامل الأيديولوجية. هناك نقد ماركسي أخر لنظريات توازن القوي يذهب إلى عدم وجود محل للعالم الثالث، تم تجاهل عوامل هامة مثل الحركات التحريرية الوطنية لأنها ليست دول، في الواقع نُوقش أمر استخدام الليبراليين الغربيين لفكرة التوازن لتبرير قمع القوى العالمية للحركات التحريرية الوطنية، ووجود ما يسمى بتوازن القوي بين القوى العظمى الأوروبية في القرن التاسع عشر، فأوروبا لم تمنع ظهور إمبراطوريات وهيمنات إقليمية خارج أوروبا.

و تبعًا ل جاردوف (Garthoff) (1966:92-3)، فكرة السوفييت عن توازن القوي تشمل أربعة معاني مختلفة:

١- علاقة عامة أو تقسيم للقوة.

٢- توازن لوحدتين، ومثل هذا التوازن كان يُرى دائمًا وأنه ظاهرة مؤقتة.

٣- وضع يشمل ميزان ثنائي القطب مع موازن "منفصل" وذلك لا يقتضى بالنمط الغربي التقليدي للموازن ولكن " حيادية نشطة" مثل التي أتبعها الاتحاد السوفييتي من ١٩٣٩ حتى ١٩٤١

٤- اختلال توازن مناسب، أو تفوق للقوة.

انتهت الحرب البادرة إلى "سلام طويل"، ولطف المفكرون اللينيون- الماركسيون من نقدهم لنظريات توازن القوي الغربية، وتقبلوا عناصرها عن العلاقات الدولية. "بوزدنيكوف" على سبيل المثال وازن ما بين الاعتقاد السوفييتي في الصراع العالمي بين نظامين متنافسين وهما الرأسمالية والاشتراكية، والنموذج الغربي لتوازن القوي" ثنائي القطب" (Lynch,1987:95)، ولعل هذه الرؤية الثنائية ليست بالجديدة، ففي أوائل عام ١٩١٩ وصف "ستالين" العالم بإنه مقسم إلى " معسكرين" وهما الإمبريالية والاشتراكية (Garthoff,1966:70)، والمنهج الماركسي المعدل يقبل مفهوم توازن القوي (كنظام)، وهو ما يُرى في " مفردات " السمة النظامية لآلية أداء النظام العالمي (Lider,1986:203).

التوازن العسكري – السياسي يوجد بين الدول لحفظ النظام ككل وكذلك مقوماتها الرئيسية، فهي قائمة على التفاعل والتوازن بين عنصريين متناقضين : قدرة بعض العوامل على التغير(أو الدول) والثبات النسبي للروابط بينها، بمعنى أخر بنية النظام ككل،

النظام العالمي كان يرى أنه ألية ذاتية التحكم لا تتميز بالتوازن المثالي وإنما بالنزعة لتأسيس مثل هذا التوازن الذي ينتج من خلال سلسلة غير محدودة من الظروف غير المتوازنة(المرجع السابق). جميع هذه الأفكار كانت مألوفة في أدب توازن القوي الغربي التقليدي، الماركسية - اللينينية قبلت فكرة توازن القوي ثنائي القطب، لكن إحداهما كان أقل جوهرية في الحتمية التاريخية للتقدم نحو الاشتراكية. إلى جانب هذا، أنه في حين قبل توازن القوي حالات موضوعية بعينها فسياسات توازن القوي رفضت مثلا سياسة الدول البرجوازية العاملة على تحسين فكرة الإمبريالية. وعلى الرغم من هذا الاستحسان لا يزال هناك اختلافات مهمة موجودة بين التفسير السوفييتي والرؤية الغربية التقليدية. ولا يزال هناك أيضًا اختلاف أساسي بين مفاهيم توازن القوي وترابط القوى. فالسابق وضع وصفًا لمساواة تقريبية للقوة كمنهج مقيد بعصر تاريخي محدد، أما اللاحق فقد عكس تفوقًا نوعيًا متأصلًا لقوة واحدة - القوة الاشتراكية- وعلى الأقل نزعة واضحة نحو هذا الجانب ستنمو بقوة (Lider,1986:205).

الانتقادات الغربية لمفهوم ترابط القوى تنعكس في عدة أوجه في الانتقادات السوفيتية لنظرية توازن القوي التقليدي. وبلا عجب، المنظرون الغربيون لا يقبلون الجدل بأن المستقبل سيشهد نصراً محتوماً للاشتراكية، إضافة إلى أنهم يناقشون كون ترابط القوى يؤكد بقوة على القوة العسكرية وتهميش أهمية العوامل المحورية الأخرى مثل القوة الاقتصادية. أخيرًا، على الرغم من الدعوات الماركسية المطالبة بالنقيض إلا أن المحللين الغربيين يؤكدون على أن الترابط كان قائمًا على عدة عوامل لم تقاس بدقة. على سبيل المثال، أشار لايت (Light) (١٩٨٨، ٢٥١) إلى إنه على الرغم من جدال المثقفين السوفييت حول إمكانية تحديد ترابط القوى علميًا وتقديره بدقة متقنة، فلا يوجد دليل حقيقي متاح لتدعيم هذا المطلب. بعض المثقفين السوفييت يؤكدون على قابلية القوة للخضوع للقياس وتعريفها في هذا الإطار يجعل منها صعبة للغاية. عرف "بولشكوف" و" فدوفيشنكو"، على سبيل المثال، القوة في كلمات تندرج تحت "الممكنات"، فالقوة ترى أنه "إمكانية حقيقية" حيث كلما أتسع هامش الاختيار تعاظمت القوة المتاحة للفاعل (Lynch,1987:90)، جاردوف (Garthoff) (١٩٦٦ :٨٤)، ذهب إلى أنه بعيدًا عن تفسير كيفية قياس ترابط القوى بدقة، إلا أن الأيديولوجية السوفيتية لا تلمح حتى عن المقياس / الضبط المستخدم، حتى أن النقاد الغربيين أدركوا مدى تضليل وصف شخصيتها المتعذر إلغائها، وفي الحقيقة كان الغرب قادرًا تمامًا على قلب مكاسب السوفييت، على سبيل المثال أفغانستان ونيكاراجوا، في العديد من النقاط خلال الحرب الباردة.

هناك مجموعة أخرى من الانتقادات المرتبطة بمدى نفع هذا المفهوم، والذي وُضع لتبرير هيمنة السوفييت في أوروبا الشرقية، ولتبرير التراكم الضخم للقوة العسكرية السوفييتية، وكذا لتبرير أفعال السوفييت العدوانية تحت القوانين التاريخية التي أكرهت الاتحاد السوفييتي على نشر فكرة الاشتراكية، إضافة إلى ذلك كانت تستخدم كأداة ترويجية لنيل دعم دول العالم الثالث.

الاختلافات بين المفهومين يمكن التعرف عليه من خلال أربعة عوامل جوهرية، أولها هو البرجوازيون، ففي المفهوم الغربي كان هناك قوى عظمى وجبهات، و في المنهج الماركسي هناك أنظمة اقتصادية- إجتماعية وحركات عالمية. ثانيًا، شخصية الترابط، على الرغم من أنه في المنهجين السابقين لا يزال العنصر العسكري العامل الأكثر أهمية، إلا أن المنهج الغربي حاول التأكيد على العناصر القابلة لقياس القوة، بينما الاقتراب الماركسي أكد على عناصر غير ملموسة. ثالثًا، رؤية النظام العالمي : في المفهوم الغربي توازن القوي كان ملمحًا للسياسات العالمية ونشأ من تفاعل دول وتحالفات، في حين أن النسخة الماركسية أكدت على أهمية القوى الداخلية. أخيرًا، من حيث الفلسفة الضمنية للتنمية العالمية، ويمكن أن يكون المفهوم بمثابة مفهوم ساكن وذلك لتأكيده على التأثير المتوازن لتوازن القوي، والمفهوم الماركسي يشدد على فكرة التغيير التدريجي في اتجاه تاريخي محدد.

وقد سيطر منظور أنجلو ساكسون المنسوب لهوبيس ـ توماس هوبيس الفيلسوف الإنجليزي ـ على المفاهيم الغربية للتوازن والتي تقوم على مفاهيم عامة واقعية للقوة ورؤية للفوضوية العالمية، حيث يجب على الدول الاعتماد الذاتي للحصول على والدفاع عن احتياجاتها الحيوية، ولعل ذلك يظهر العلاقات الدولية لنظام ذى نمط يغير الأوضاع تدريجيًا. ومن الوجهة السوفيتية، فالعلاقات الدولية كانت بمثابة عملية تبنت التغيرات عن طريق قوى تقدمية تحركت تاريخيًا في اتجاه محدد، ولذلك حتى هنا كان هناك عناصر للالتقاء ما بين الفكر السوفيتي والغربي، على سبيل المثال في رؤية "كوكوشاين" أن بنية النظام العالمي حددت عملياتها الأساسية وظاهرتها (Lynch,1987:100)، وخاصة وضع "الواقعية الجديد" الجوهري في المصطلحات الغربية.

هكذا، فكرة ترابط القوى تلقى بالضوء على مفهوم توازن القوي، كما أنها تتشارك معها في ملامح بعينها، وهذه الملامح المشتركة تزايدت كنظرية تطورت خلال القرن العشرين. وفي نفس الوقت، تعد الاختلافات الهامة توجيهية خاصة التأكيد على الحقد الطبقي والجهات الفاعلة غير الحكومية والرؤية التقدمية للتاريخ. هزيمة الاشتراكية في الحرب الباردة أكدت على أن هذا المفهوم أضحى النموذج الجديد لفكرة التوازن، ولكن

على الرغم من ذلك، قد يدمج نموذج أكثر تعقيدًا لتوازن القوي بشكل مفيد بعض الرؤى المتضمنة في مفهوم ترابط القوى.

الأمن الجماعي وتوازن القوة :

يظهر الأمن الجماعي بشكل تقليدي أنه نقيض لسياسات توازن القوي، وكمنهج لتشكيل الآمنين المحلى والدولي، بزغ من رماد الحرب العالمية الأولى، واعتبره البعض نذير بالنظام العالمي الجديد ليحل محل نظام توازن القوي والذي فشل ظاهريا في عام ١٩١٤. أصر الرئيس الأمريكي "ويلسون" على أن الحرب العظمى كانت كارثة يجب ألا تتكرر ثانية، كما ناقش أن الأمن الجماعي كان السبيل لدحض حروب المستقبل، لكن مجتمع القوة ليس منافسات منظمة وإنما سلام مشترك منظم (Miller,1980:45).

في الواقع، أغلب المثقفين "الواقعيين" كان واضحًا في اعتقادهم بعد عام ١٩٤٥ أن الأمن الجماعي وتوازن القوة منهجان مختلفان كلية عن الأمن العالمي. كما جادل "هانز مورجنثاو" إنه في حين تعد تحالفات توازن القوة نتاج نقاشات عقلانية لسياسيين أسست على حسابات المصلحة الوطنية، المبدأ المنظم للأمن الجماعي هو احترام الالتزام الأخلاقي والقانوني لدحض أي هجوم تجاه أي من أعضاء التحالف وكأنه هجوم على أعضاء التحالف ككل. وبناءً على هذا، يفترض أن الأمن الجماعي يعمل بشكل أوتوماتيكي أي أن العدوان يستدعى الحلف المضاد للعمل فورًا (Morgenthau,1959:175). مع ذلك، هناك مدارس فكرية أخرى، والتي ضمت عدد من الواقعيين، وناقشت كون هذان المفهومان، في الواقع، يحملان اتفاقًا كبيرًا فالخط التقسيمى بينهما يعد بسيطًا للغاية إذا ما وجد على الإطلاق، أكد الرئيس" ويلسون" للكونجرس في فبراير عام ١٩١٨ أن" اللعبة الكبرى لتوازن القوى أختفت للأبد موصومة بالعار"، ثم ناقش الواقعي البريطاني البارز مارتين وايت(Martin Wight) بعد عام ١٩٤٥، أن ويلسون كان في موضع يسعى لإعادة تنظيم الأمن العالمي، وذلك لحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أصبحت جزءًا من نظام توازن القوي بإنضمامها للحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧. في الواقع، زعم "وايت" أن عصبة الأمم في فترة ما بين الحربين كانت لا ترى الأمن الجماعي كطريق لإلغاء توازن القوة ولكن كآلية لتحسين وتنظيم وإضفاء السمة المؤسسية عليه. إنها ببساطة " تطوير أكثر علميةً لفكرة توازن القوي التي نص عليها " بيت" و" كستليريج" و"بالمرستون"، وبمعنى أخر، صقل لاتفاق القوى (Wight,1966:173).

يمكن أن يعتبر الأمن الجماعي .... كتطوير لتوازن القوي ونقيضها الذي يفسره نقطتان، النقطة الأولى هي مثل " توازن القوي" ذاته، نجد أن مصطلح "الأمن الجماعي" أصبح بمرور الوقت يستخدم لوصف ظاهرة بعيدة عن المفهوم الأصلي. بالأخص، أنه أُستخدم غالبًا لوصف تحالفات جزئية يفضل أن تُعرف وأنها نماذج " للدفاع الجماعي". مع ذلك، باستخدام مصطلح" الأمن الجماعي " لوصف حلف أكثر اقترابًا من فاعل توازن القوي التقليدي، فالتمييز ما بين المنهجين سيكتنفه الغموض، مثل وصف "الناتو" ــ حلف شمال الأطلنطي ـ خلال الحرب الباردة كنموذج للأمن الجماعي أكثر منه دفاع جماعي.

السبب الثاني وراء إمكانية التشابه ما بين توازن القوي والأمن الجماعي هو التأكيد الذي يحمل قدرًا كبيرًا من الحقيقة. لذلك هناك اختلافات هامة بين كلا المنهجين، والتي سينظر إليها لاحقًا، كما أن هناك تشابهات هامة للغاية، ولهذا ليس صحيحًا عرضهما كقطبين متناقضين. وتتضح الاختلافات أكثر عندما يُنظر إليها على أنها نقطة على طول سلسلة متصلة من الفوضوية العالمية للحكومة العالمية، وعند النظر إليها من حيث الافتراضات الضمنية وكذا الوسائل وهنا سنجد الكثير من التشابه.

ناقش كل من " نيو" و "اوردشوك" و"روز" في دراستهم لتوازن القوي أن التمييز ما بين توازن القوي والأمن الجماعي "ليس له معنى" وهكذا " ففكرة الأمن الجماعي تعد جزءًا ضروريًا من نظرية توازن القوي"(١٥٩:١٩٨٩). مع ذلك، أنجزوا هذا الافتراض عن طريق إعادة صياغة مفهوم للأمن الذي يجرده من محتوى توازن القوي على وجه التحديد، وهكذا، فهذه الممارسة تعد بالأحرى تحصيل حاصل. إن افتراض توازن القوي "بأن الدولة تحاول منع الدول الأخرى من نيل تفوق القوة" أصبح المحدد الأكثر بعدًا، "الدول تصوغ خططها الإستراتيجية تحت افتراض أن الدول الأخرى ستحاول تجنب محاولة القضاء عليها"(المرجع نفسه).

لذا، في الواقع التمييز بين الأثنين ليس لغوًا، فهناك تشابهات هامة، والتي أسهب فيها كلاود(Claude) (١٩٦٢: ١٢٣ -٣٣)، كلا النظامين يتشاركان في موضوع إدارة القوة في العلاقات الدولية، لكنهما يقدمان حلول مختلفة للمشكلة. يجادل "كلاود" أنه في حين أن اقتراب توازن القوي يركز على الاهتمام بمستقبل الدول، أي التركيز على القدرة على العدوان المفترض تبعًا لمؤشرات القوة القابلة للقياس، إلا أن اقتراب الأمن الجماعي يؤكد على السؤال عن النية السياسية أو الغرض. والتمييز ليس مطلق، فسياسات توازن القوي تأخذ في الحسبان فعليًا السؤال عن القصد، وبالمثل، أنظمة الأمن الجماعي عليها الاهتمام بسؤال القدرة على العدوان، فالنظام يعمل فقط إذا لم تتمتع أي دولة بقوة أكثر من الدول الأخرى في النظام، وهذه الحاجة تعد مشتركة بين أنظمة توازن القوي.

يناقش "كلاود" أن كلا النظامين أيضًا يشتركان فى الاعتقاد في الكفاءة العامة للردع، وعادة المسيطرين الطامحين سيردعهم معرفة أن هزيمتهم أمر حتمي لو عمل النظام كما يفترض أن يعمل، وفي حالة الأمن الجماعي الردع مؤمن عن طريق تكوين ائتلافًا مدعمًا دائمًا، وتجهيز تحالف ذى قوة ساحقة من الدول للرد على اى معتدى. وفي حالة توازن القوي، العلاقة مع إستراتيجية للردع يعد أكثر غموضًا، وبالاختلاف عن الأمن الجماعي المساواة عليها ردع العدوان أكثر من التفوق. ثانية، وبالممارسة سيصبح الاختلاف الواضع غير واضح. لا تستطيع الدول مطلقًا الوصول للمساواة الدائمة فالجميع يسعى لهامش من القوة المتاحة بأيديهم " الأمينة". فهم يسعون للتفوق أكثر من المساواة، ولكن مادامت المنافسة قائمة فلا أحد سيقدر على إحرازها. هكذا، كلا النظامين يسعي لمجابهة المعتدى بقوة متفوقة كالاختيار المفضل، وببساطة الأمن الجماعي يجعل من هذا التفضيل أكثر وضوحًا (Claude,1962:126).

هناك ملمح أخر مشترك بين توازن القوي والأمن الجماعي وهو المنظور الامنى المنهجي، فكلا النظامين يتطلبان دول تأخذ موقف مشترك ضد المعتدين، حتى لو لم تهدد أراضيهم ومصالحهم بشكل مباشر أو عاجل.

الدفاع الذاتي أصبح وسيلة للتصرف مع الآخرين لإحباط تطور موقف في النظام بشكل عام والذي يحتمل إضراره بمصالح الدولة على المدى البعيد، أكثر من تقييد الاستجابة لهجوم اليوم والآن(Claude,1962:127).

الأمن الجماعي يفرض التزام قوى في هذا الصدد، منذ أن أصبح رئيسيًا في المطالب القانونية وليس مجرد تصور للفائدة بشكل عام، ولكن كلاهما يسعى لتشجيع الدول لتحديد أمنهم في ضوء أمن الدول الأخرى في النظام.

حدد "كلاود" أيضًا نقطة هامة ألا وهي : هذان النظامان صُمما للتعامل مع نفس العالم بشكل أساسي وكلاهما استند بتوسع على فرضيات مشابهة مهتمة بطبيعة الوضع المراد إدارته (المرجع السابق:١٢٩). على سبيل المثال، وكما يلاحظ، كلاهما يتطلب نظام عالمي يتميز بنشر القوة بين الدول الرئيسية. ولا يمكن لتوازن القوي أو الأمن الجماعي العمل بنجاح لو أن دولة واحدة في النظام أقوى من الدول الأخرى المشتركة. كلا النظامين يقوم على غياب التمييز الأيديولوجي.

ويعد واضحًا أن ضحية الاعتداء مدعم والمعتدى معارض، وذلك بغض النظر عن التعويض الأيديولوجي لكلا الجانبين. أيضًا النظام سيعمل إذا فضلت الدول أن تدعم

فقط حلفاءَها الطبيعيين وتعارض أعداءها "الطبيعيين"، هذه هي حقيقة الاعتداء الذي يجب مقاومته، وهوية المعتدى يجب أن تكون لا علاقة لها بالموضوع. هكذا، استشهد "كلاود" بعدد غفير من الاستشهادات التاريخية القادرة على وصف إما توازن القوي وإما الأمن الجماعي، على سبيل المثال يصف مويرير (Mowrer) التوازن في كلمات تبدو شبيهة بالأمن الجماعي- ' القوة العدوانية لفرد أو أقلية قوية تعارض القوة الدفاعية المتحدة للمجتمع الدولي بأكمله' (المرجع نفسه:١٣٢). وكما نوهت الفصول السابقة، هذا الأسلوب في النظر لتوازن القوي كأحد ملامح توحيد المجتمع الدولي هو أحد الطرق الرئيسية في تصور الفكرة على مر التاريخ.

يوجز كلاود(Claude) بالاستشهاد بعدد من المثقفين ممن ناقشوا وجوب رؤية الأمن الجماعي وأنه نظام معدل لتوازن القوي، أكثر منه منهج مختلف كلية عن صيانة الأمن العالمي. في الفصل السادس نوهنا عن رؤية جوليك (Gulick) بإن نظام "التوافق" في القرن التاسع عشر عرض تطور توازن القوي تجاه الأمن الجماعي حيث يبدو الأخير مختلف عن توازن القوي (Gulick,1955:307-8)، شارك في هذه الرؤية المؤرخ ومنظر العلاقات الدولية البريطاني مارتين وايت(Martin Wight)، الذي شعر بأن منهج الأمن الجماعي عرض نقطة النهاية المنطقية للتطور التدريجي لنظام توازن القوي الذي أتخذ موضعه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. الأمن الجماعي يعنى 'إكساب نظام توازن القوي إطارًا قانونياً لجعله أكثر عقلانية وثقة وبناءً علية أكثر فعالية وقائية (Wight,1973:110)'، هذه الرؤية تكرر تأكيد "جوليك" بأن الأمن الجماعي في كل من عام ١٩١٩ أو عام ١٩٤٥ كان مجرد تطوير وتصفية التحالف المتوازن لعام ١٨١٥، وكان كذلك بالنسبة لميزان التحالف (Gulick,1955:307-8)'، بالتأكيد، النسخة المنتسبة لهوجو جروتيس بشأن نظام توازن القوي تقترب إلى المثالية التي عرضها الأمن الجماعي.

الاختلافات بين توازن القوي والأمن الجماعي

على الرغم من التشابهات العديدة بين المنهجين، إلا أن هناك بعض الاختلافات الحاسمة التي تبرر تصنيفهم كمناهج بديلة. وكما يكتب "كلاود" هناك اختلاف رئيسي في أنظمة التحالف المؤيدة للمنهجين، يشمل الأمن الجماعي تحالف 'عالمي'، في حين أن توازن القوي يتميز بالتحالفات المتنافسة، العمل على الاتحاد أكثر من الانقسام.

يشمل نظام توازن القوي تحالفات لمجموعات موجهة خارجيًا في الأساس، والمصممة لتنظيم العمل التعاوني بين أعضائه بغية التعامل مع الصراعات التي أثارتها دول أو مجموعة من الدول على السطح. وعلى النقيض نظام الأمن الجماعي يبدو

داخليًا يسعى لإمداد جميع أعضائه بالأمن ضد أي من أعضائها العازمين على العدوان. توازن القوي يفترض عالمين أو أكثر في مواجهة حاقدة، في حين أن الأمن الجماعي يفترض عالم واحد، يعمل على الالتزام التعاوني لحفظ النظام داخل حدوده.

يختلف الأمن الجماعي عن توازن القوي أساسًا في الميكانيزم المستخدم في استغلال القوة. كلاهما يعترف بالحاجة إلى الاشتمال على قوى عنيفة وتوسعية، ولكن في حين يسعى توازن القوي لذلك عن طريق منافس متلاعب، يسعى الأمن الجماعي للتأكيد على إمكانية موائمة المصالح وتطوير التعاون. وهذا السياق يرى الصراع وأنه قاعدة، في حين أن الأخير يتعامل معه كاستثناء. 'السابق يتعهد بأمن تنافسي في حين أن الأخير يتعهد بالأمن التعاوني'(المرجع السابق:١٤٩).

يناقش ريتشارد بيتس(Richard Betts)، أن التمييز الأساسي بين كلا المنهجين هو اعتماد نظام الأمن الجماعي على قواعد معيارية عن نظام توازن القوي، فهو يقوم على أساس أن الدول 'يجب أن تخضع مصالحها الخاصة الملحة إلى مرتبة المصالح العامة أو البعيدة (Betts,1993:269)'. في نظام الأمن الجماعي يجب أن يثير العدوان استجابة أوتوماتيكية من جميع دول النظام، بينما نظام توازن القوي أكثر طوعيةً، فهو ليس على هذه القدرة من العدوانية، لكنه يسعى للهيمنة التي يجب معارضتها. الدولة المفردة لها قدر أكثر من الحرية في ما إذا كان هناك دولة بعينها أو مجموعة من ttafes تمثل تهديداً حقيقياً لتوازن القوي أم لا، فإذا لم تكن هكذا فاعتداءها يسلم به طالما أنها لا تهدد المصالح الوطنية الدنيا، قد يرحب بهذا الاعتداء لو أن أعداء الدولة هم ضحاياها. في حين توازن القوي يفصل في حقيقة الاعتداء بكل معنى الكلمة من حيث تأثيره على توزيع القوة داخل النظام السياسي، فالأمن الجماعي يعرف الاعتداء والحرب كالشر المتوارث الواجب دحضه أينما ظهر، والاستثناء الوحيد هو الحرب للدفاع عن نظام الأمن الجماعي نفسه. حتى أن المثالية ودروو ويلسون"(Woodrow Wilso)، قبلت هذا لحفظ السلام تحت نظام الأمن الجماعي، المجتمع الدولي يجب أن يشرع في استخدام القوة العسكرية ضد المتجاوزين.

وفي المقابل، هذا يقود إلى اختلاف رئيسي أخير بين كلا المنهجين، الأمن الجماعي ليس حكومة عالمية، لكن بالتأكيد يحمل درجة عالية من المركزية عن نظام توازن القوي، الذي كان من أولى مظاهرة في القرن الثامن عشر مرادفته للفوضى الدولية، وهو ما كان بعيد عن الصحة عما ورد في نسخة القرن التاسع عشر ' المتآلفة'.

الأمن الجماعي يقوم على مؤسسية الالتزام والاستجابة المتنبأ بها بالقيام على أساس من الالتزام القانوني. عدد من الكتاب أمثال جليك(Gulick)و وايت(Wight) ورايت(Wright)، ناقشوا كون الأمن الجماعي كان تطويراً منطقياً مستقىً من نظرية توازن القوي بمعنى أن محاولات التوازن تؤكد على أنه سيكون هناك دائمًا ظهوَر تحالَف متفوّق قادراً على دحض حافز الهيمنة. الأمن الجماعي يعمل على تأسيس هذا التحالف ويجعل منه ملمح دائم للمشهد السياسي. وهذا يعد ممكنًا من هذا المنظور، لرؤية تاريخ النظام العالمي منذ القرن السادس عشر ليمثل توقف بل عملية واضحة من المؤسسية أعظم ثباتًا من نظام توازن القوي، والذي بلغ ذروته عند ظهور الأمن الجماعي إبان الحرب العالمية الأولى.

تطبيق الأمن الجماعي

يناقش بالمر (Palmer) وبيركينز(Perkins) أمر أن النماذج التاريخية الثلاثة البارعة من أنظمة الأمن الجماعي عدت ميزان قوة أوروبا، رابطة الأمم والأمم المتحدة. على الرغم من أنهم يصدقون على استمرار التوازن إلى ما بعد ١٨٧ززززز، إلا أنهم يستنتجون ' بدلا من إحلال توازن القوي، كان قائمًا على توازن جعل في وقت ما من القوة العظمى المتعاونة مرغوبة وممكنة' (Palmer and Perkins,1945:328)، في الواقع، كما كتب في الفصل السابق، يعد تماديًا لوصف توازن القوي الأوروبي، حتى في عصر مجالس النواب، كمثال للأمن الجماعي. بينما مثلت تغيير مميز لنظام توازن القوي التقليدي في القرن الثامن عشر، ومع ذلك كانت شكل مختلف من الموازين.

وتحتل رابطة الأمم وضع أكثر قوةً كنموذج للمحاولة لتأسيس وتنفيذ ممارسة من الأمن الجماعي، رجل الدولة الذي طوع إتفاق إتحاد الأمم يرى بوضوح التنظيم وأنه تجسيدًا لمبدأ الأمن الجماعي. كانت الحكومات في غضون أوج حماسة ما بعد الحرب مندفعة نحو بناء نظام عالمي جديد في ١٩١٩، وعلى نحو مميز كانت الحكومات مثالية في وضعها أمل على الاتحاد. أسست الرؤى على أراء بُنيت على "دروس" مستفادة من الحرب العالمية الأولى وأزمة يونيو- أغسطس ١٩١٤.

مع هذا، المؤسسة التي عملوا على تأسيسها برهنت عدم إمكانيتها على تحويل مثالية الأمن الجماعي إلى حقيقة، وكان هناك عدة أسباب وراء ذلك، بعضها كان نتيجة لطبيعة الإتفاق ذاته وأخرى كانت نتاج وجود سياسات أجنبية فرضتها الدول الأعضاء إبان وجود الاتحاد.

كـان الاتحـاد عـاجزًا في بعـض الجوانـب فـيما يتعلـق بتأسـيس أمـن جماعـي (Claudes،١٩٦٢;هينسلى Hinsley،١٩٦٣)، والبنود الرئيسية في هذا الإطار هي: البنـد العاشر حيث وافقت الدول الأعضاء عـلى حفـظ الاسـتقلال والوحـدة الإقليميـة للـدول الأعضاء الأخرى ضد العـدوان الخـارجي، والمـادة ١٦ التـي فرضـت عقوبـات اقتصـادية تلقائية على الدول الساعية للحرب كتحد للمواد ١٢:١٥(التي وضعت إجراءات صممت للـتمكن مـن تسـوية المنازعـات بطـرق سـلمية، ولـذلك سـمح بخـوض الحـرب لـو أن إجراءاتهم سعت بحسن نية وفشلت)، المادة العاشرة فسرتها الـدول الأعضـاء بـأن لهـم الحق في تقرير الفعل الواجب إتخاذه بأى حال من الأحوال مجبرين على خوض الحـرب للدفاع عن الدولة المعتدى عليها، وكان طالب بتنفيذه في بعض المناسبات، البند العـاشر لم يطبق مطلقا.

هناك قصور مماثل وجد في المادة ١٦، هذه المادة أقرت بأن لو أي عضو في الرابطة أراد الحرب في تحد للالتزام المتفق عليه وهي الحقيقة المعتـد بهـا في ارتكـاب أى فعـل للحرب ضد جميع أعضاء الاتحاد الآخرين والذي بموجبه تتـولى قطـع جميـع العلاقـات التجارية والتمويلية عاجلًا، وعلاوة على هذا، سيكون من مهام مجلـس الاتحـاد الإيعـاز للعديد من الحكومات بشـان اسـتخدام القـوة العسـكرية البحريـة أو الجويـة لأعضـاء الاتحاد والتي سيسـاهمون بهـا في القـوى المسـلحة المسـتعان بهـا في حمايـة الاتفاقـات الدولية.

للمرة الثانية، الدول الأعضاء تتحرك سريعًا لإضعاف هذا الالتزام، وكما في أوائل عام ١٩٢١ قررت جمعية الاتحاد أنه يرجع للدول الأعضاء وليس للاتحاد التقرير بخرق المواد ١٢ : ١٥، وهكذا، لا يوجد التزام تلقائي باللجوء للحرب بعد هذا. المادة ١٦ تم تنفيـذها مرة واحدة فقط ضد إيطاليا بعد اعتدائها على الحبشة في عام ١٩٣٥. الدول الأعضاء في الاتحاد لم تفرض عقوبات كاملة عاجلة كما أن جهودهـا بـاءت بالفشـل في التـأثير عـلى إيطاليا وهو ما قاد إلى انهيار الثقة في الاتحاد والأمن الجماعي.

بالممارسة، امتنعت الدول الأعضاء في الاتحاد عن قبول هـذه الالتزامـات المفروضـة عليهم من قبل مبدأ الأمن الجماعي، الأعضـاء الأوروبيـون الأساسـيون في الاتحـاد كـانوا معارضين (وربما غير قادرين على الإقرار بضعفهم الاقتصادي) مواجهة العدوان اليابـانى على الصين عام ١٩٣١. خلال أزمة ١٩٣٥ كان هناك ملمحًا بارزًا وهو انتشار فكرة توازن القوي عن الأمن الجماعي. رفضت بريطانيا فرض عقوبات واسعة النطاق عـلى إيطاليـا، وذلك لأنها شعرت بأن ذلك سيقود إيطاليا إلى التحالف مع ألمانيا.

على أية حال، يتضح عجز الاتحاد منذ بدايته وذلك لحقيقة أن هناك عدد من القوى العظمى ظلت خارج عضويته، الولايات المتحدة، ألمانيا، الاتحاد السوفيتي لم ينضموا لعضويته. ألمانيا لم يكن من المسموح لها الانضمام حتى عام ١٩٢٦، أما الاتحاد السوفيتي فلم يشارك حتى عام ١٩٣٤في حين أن الولايات المتحدة لم تشارك مطلقًا، ولعل الغياب الامريكى عن الانضمام كان له التأثير الأكثر صعوبةً.

مفهوم الأمن الجماعي يفترض ضمنًا عضوية عالمية، وغياب بعض من دول العالم العظمى وبشكل خاص الولايات المتحدة سلبت منها القوة الساحقة التي تبغاها، وبذلك الدول التي أُجبرت على ارتداء عباءة الريادة، بريطانيا وفرنسا، ليس لديها المصادر ولا الرغبة في ملء الفجوة التي خلفتها الولايات المتحدة. وانهيار سلطة الاتحاد في الثلاثينيات من القرن الماضي يظهر انتصار لمفهوم توازن القوي. ناقش دابرنون(D'Abernon) أن ' توازن القوي يعد حالة لإتحاد الأمم الفعال' (بالمر وبيركينز Palmer & Perkins، ١٩٥٤:٣٢٩).

وعند مارتين وايت(Martin Wight)، فشل تجربة الاتحاد في الثلاثينيات لها أهمية تاريخية خطيرة، حيث ناقش أنه بحلول ١٩١٩ وصل تطوير النظام العالمي لنقطة إما إنشاء نظام أمن جماعي حقيقي وإما إن يسقط ثانية في نظام ميزان قوة مزدوج ساذج (Wight,1993:110)، بالتأكيد، الحرب العالمية الثانية أوضحت الانهيار الأخير لتجربة الاتحاد وظهور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي "كقوتين عظميتين" لعبتا دورًا بارزًا في النظام العالمي في السنوات الخمس والأربعين التالية. غير أن، فشل الاتحاد قاد بشكل كبير إلى خلق وريث معدل، منظمة الأمم المتحدة ولدت من التحالف الناجح وقت الحرب والأمل بأن تعاون القوة العظمى سيميز فترة ما بعد ١٩٤٥ كما كان بعد عام ١٨١٥.

في العديد من السبل كانت الأمم المتحدة أقوي نماذج الاتحاد، والنقاط التي تختلف عن الاتحاد فيها تظهر في جزء كبير كتنازلات واقعية، تنازلات تهدف إلى تقليل قدرتها على العمل كأداة للأمن الجماعي. وهؤلاء ممن دعموا كل من الأمم المتحدة ومفهوم الأمن الجماعي استجابوا لهذا عن طريق توسيع مفهوم الأمن الجماعي، وهكذا نشاطات الأمم المتحدة في المجال الأمنى صنفت تحت عنوان الأمن الجماعي. ارنست هاس(Ernst Haas) على سبيل المثال، ناقش أن نشاطات الأمن الجماعي للأمم المتحدة أُستمدت من مفهومين أثنين سائدين في المنظمة في فترة خمسينات الماضي. إحداهما كان 'التطبيق الاختياري' القائم على سياسات الولايات المتحدة وحلفائها المناهضة للشيوعية. والثاني هو 'التوازن' الذي يعكس جهود مجموعات دول الأمم المتحدة لمنعها

من أن تكون أداة في يد مجموعة من الدول بعينها، ولذلك سياسة الأمم المتحدة تتفكر في الانتقال بين قضايا الاغلبيات من واحدة لأخرى (Hass,1955:42)، و طبقا ل هاس(Hass) أفكار الأمن الجماعي، كما يتبين من نظام الأمم المتحدة،" انبثقت من عمليات الأمم المتحدة وهكذا يعكس نهايات السياسة الوطنية وصراعات السياسة والنظام الذي يسوى به الخلافات طبقًا لإجراءات وضغوط الهياكل المؤسسية للأمم المتحدة (المرجع السابق: ٤٣). برر "هاس" إعادة التفسير هذه ببساطة من حيث فشل المفهوم الاصلى للأمن الجماعي. كما يقوم الأمن الجماعي أيضًا على التزامات أخلاقية عالمية أو على توافق القوة، بينما لربما كان أوضح في فرضياته الأيديلوجية والمعيارية أكثر من البدائل المقترحة هنا، وهو ما لم يزدهر في الحقيقة(المرجع السابق ٦٠).

في صيغة هاس الأمن الجماعي ذاته إلى حد بعيد معتمد على عملية من التوازن، وفي هذه الحالة، لجماعات في الأمم المتحدة. وهكذا، يعنى "هاس" عملية تنشئها الاغلبيات لهذا الغرض بالتحديد في قضايا بعينها داخل الأمم المتحدة ولهذا تجد القوى العظمى طريقها دائمًا وعندما يحدث هذا يكون بالتعاون مع نتاج عن سياسة تم تعديلها لتعكس بعض الشيء خيارات دول أخرى. كتب "هاس" أن عمليات التوازن هذه قريبة من الدبلوماسية التقليدية داخل الإطار الإجرائى للأمم المتحدة أكثر من العمليات التي افترضها الويلسونيون- نسبة إلى ويلسون.(١٩٥٥: ٦١-٢).

وكما يوضح مقال " هاس"، في الفترة بعد عام ١٩٤٥ عبارة " الأمن الجماعي" بدأت تفقد معناها المميز وأصبحت تطبق على تدابير يفضل وصفها "بالدفاع الجماعي" أو "الفعل الجماعي". ولعل وصف منظمات أمن إقليمية مثل حلف الناتو بالأمن الجماعي على سبيل المثال يعد أمرًا مضللًا للغاية. فحلف الناتو ببساطة حلف دفاعي تقليدي التزم أعضاؤه معًا بمقتضى التزام بالدفاع المشترك ضد تهديد بين، وفي هذه الحالة كما في الاتحاد السوفيتي وحلفائه الأوروبيين. ولا يوجد ما يبرهن على أن الناتو انشىء لردع استخدام الآلة العسكرية. ولا يزال اعضاؤه غير مكترثين باستخدام القوة سواءً داخل أم خارج نطاق المناطق التي تغطيها المعاهدة، الناتو في الحقيقة بعيدة عن أن تكون مثالًا للأمن الجماعي، بينما هي مثال كلاسيكي لسياسات توازن القوي الواقعية.

بالمثل، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٤٥ جميعها أمثلة لأخذ فعل جماعي من قبل المجتمع العالمي في المجال الامنى، لكنها لا تحمل أى مشابهة للأمن الجماعي. ولا يوجد ما يدلل على أن مثل هذه العمليات تعكس التزام لجميع الدول لمواجهة عدوان أى دولة في أى وقت. والمثال الأقرب في هذا الصدد العملية

الكورية ١٩٥٩-٣ وحرب العراق على الكويت ١٩٩٠-١، والسابق أكثر اختلافًا عن اللاحق. لو لم يعنى الأمن الجماعي استجابة أتوماتيكية قائمة على الالتزام القانوني، بصرف النظر عن الاهتمام المباشر في كل الدول في المنطقة المتنازع عليها فلن يحمل المفهوم أى معنى مميز.

التوازن والتبعية

إن الحجة الرئيسية لأنصار نظرية توازن القوي وخاصة الذين يعنون بتحقيق ذلك علي المستوي المنهجي هي أن سياسات توازن القوى تم إضفاء الطابع الفوضوي العالمي عليها بشكل آلي جوهري، المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية علي ما يبدو تحمل دليل تاريخي قاطع علي أن سياسات توازن القوى تعتبر منذ عام ١٧٠٠ جانبًا منظمًا ويمكن التنبؤ به من جوانب العلاقات الدولية.

علي أية حال لم يسلم هذا التفسير للتاريخ الدبلوماسي من النقد وخاصة شرويدر الذي كادت اعتراضاته تتناول جميع النقاط تقريبا، ففي رأي شرويدر أن هذا النمط المتكرر من سياسات توازن القوى المتعارف عليها في السجل التاريخي هو إلي حد بعيد نمط مضلل وكانت إستراتيجيات سياسات أجنبية أخري تفضل عادة خيار التوازن وخاصة في الفترة التي عُرفت جيدًا بسياسات توازن القوى، وهذه الآراء تمثل خروجًا غير عادي عن المألوف لذا فإنها تستحق أن يتم مناقشاتها ببعض التفاصيل.

قدم "شرويدر" في عام(١٩٩١:٥) تفسيرًا للتاريخ مختلف جوهريًا، فعلي سبيل المثال "فان جيلك" في دراسته الكلاسيكية لتوازن القوى تناول حروب نابليون الثورية كموضوع للبحث معتبرًا أن هذه التحالفات الناجحة المعادية للفرنسيين هي محاولات من جانب قوى عظمى أخرى في أوروبا لاستعاده التوازن السياسي لأوروبا وخاصة أن هذا التوازن قد تم الإطاحة به بعد بزوغ فجر الامبراطورية الفرنسية تحت حكم نابليون بونابرت.

علي أية حال يبرهن شرويدر علي أن أول إئتلاف مناهض لفرنسا عام (97-792)، من المستبعد أن يكون قد تشكل لكبح جماح فرنسا المسيطرة آنذاك لأنه في الحقيقة قد تشكل في وقت كانت تعانى فيه فرنسا من الضعف والدول التي أنضمت لهذا التحالف أقوي بكثير من فرنسا، ويبدو أنها كانت المسيطرة آنذاك. ولكن مع مرور هذا العقد من الزمن وظهور قوى فرنسا واضحة للعيان لم تنضم أي دولة أخري لهذا

التحالف، وحتي الحلفاءُ الموجودون آنذاك داخل الائتلاف مثل بروسيا وتوسكانيا انسحبوا وأحيان أخرى منهم من أنضم إلي الجانب الفرنسي مثل ما فعلته أسبانيا.

سار الائتلاف الثاني ١٨٠١-١٧٩٩ على نفس النسق، فمنذ ١٨١٣-١٧٩٩ ومع ظهور فرنسا للعيان بشكل أوضح كقوة أوروبية مسيطرة اختارت الغالبية العظمى من الدول التحالف مع فرنسا بدلاً من مناهضاتها فيما عرف آنذاك بظاهرة الأمعية أوالتبعية حيث أضحت جميع القوى العظمى فى أوروبا مثل (بروسيا - استراليا-روسيا- اسبانيا)، باستثناء بريطانيا العظمى، حلفاءَ لفرنسا لفترة طويلة أثناء حروب نابليون الذى أخضع الكثير من الدول الصغيرة تحت حكمه طوعًا أو كرهًا. استمرت الحروب فى الاندلاع ليس بسب إصرار الدول الأوروبية على التوازن- توازن القوى- مع القوى المسيطرة ولكن بسبب أن طموح نابليون غير المتناهى وحكمه غير القانونى أحبط مساعى هذه الدول للتخفي أو التبعية، شرويدر(Schoeder ـ ١٩٩١:٥).

لم تبدأ أوروبا في التحول ضد نابليون ـ بعد أن كانت تسانده ـ إلا بعد غزوه المشئوم لروسيا عام ١٨١٢ وخاصة بعد هزيمته فى "لايبزغ" عام ١٨١٣. يحدد" شرويدر" نمط مماثل أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩:١٩٤٥)، فقبل اندلاع هذه الحرب قامت دول وسط وشرق أوروبا باختيار مسايرة الحرب أو عدم الإفصاح عن أرائهم لكنهم لم يعارضوا ألمانيا بشدة، أما بلجيكا وهولندا والدنمارك ونوراى فقد لجئوا للحياد حتى أن بريطانيا وفرنسا لم تعارضا المانيا إلا عام ١٩٣٩ عندما بدى للعيان أن مطالب هتلر كطموحات نابليون غير متناهية بإبرام معاهدة مولتوف - ريبتروب عام ١٩٣٩. أيد الاتحاد السوڤيتى الحرب من جانب ومن جانب أخر قامت حكومه فيتشى فى فرنسا وهنجاريا ورومانيا أيضًا بتأيد الحرب بدلاً من التصدى لرغبات ألمانيا التوسعية أثناء الحرب لكن دول الحياد مثل أسبانيا والسويد التى كانت تميل إلى الجانب الألمانى عندما رأت أن ألمانيا فى طريقها للهزيمة تحركت نحو مساندة خصوم ألمانيا مثل ما فعلته السويد.

فى ضوء هذين المثالين الواضحين يذكر شرويدر أمثلة حرب القرم والحرب العالمية الأولى، ومن الجدير بالذكر أنه عادة لم يكن يعتقد أن حرب القرم هى نوع من أنواع صراعات توازن القوى حتى أنصار هذا المفهوم كانوا يقولون ذلك. ويرى شرويدر فيما يتعلق بهاتين الحربين أننا من الصعب أن نحدد ما الذى كان يحدث بالضبط أهو توازن أم تبعية "معية". فعلى الرغم من أن الجانب الرابح اختار التحدث فى سياق توازن القوى إلا أنه في الواقع الفائزون دائمًا يشكلون الائتلاف السائد. وبشكل عام لم تنظر معظم دول أوروبا إلي روسيا علي أنها تشكل تهديدًا عسكريًا وخاصة في خمسينات القرن التاسع عشر،

وخلال الحرب عام ١٩١٤-١٩١٨ أنضمت معظم الدول إلى اللقاء حيث الائتلاف الاكبر (Schroeder -١٩٩١)، وبشكل عام يدلل شرويدر على أن الثلاثمائة عام الماضية لم تتصف بسسلسلة من الأنظمة من خلالها تحاول كل دولة من الدول أن تمارس سياسات توازن القوى بشكل غريزى، عندما تمثل أى قوة توسعية تهديدًا لها دائما يكون لدى الدول خيارات بديلة متاحة وخاصة عندما تريد أن تحقق اهداف سياسية خارجية.

هناك إستراتيجيات مختلفة قد تلجاء إليها الدول خلال المحك الخطر فى السياسيات الدولية. فالإستراتيجية الوحيدة التى تلجاء فيها الدول لاستخدام قوتها الخاصة لمواجة الدولة التوسعية هى رد الدول بشكل تلقائى. يشرح شرويدر عدد من البدائل الإستراتيجية التى تبنتها الدول تاريخيًا بدلاً من أساليب التوازن، وواحدة ضمن هذه الإستراتيجيات هى الغموض أو التخفى وهى جهود مشتركة لتفادى الاضطرار إلى التورط فى الأزمة بشكل مباشر ومناصرة أحد طرفى النزاع، وأكثر أشكال هذه الإستراتيجية تطرفًا هى أنها قد تستلزم أن يتصرف المرء كالنعام فى حالة الخطر غير مبالى بالتهديد ناكرًا وجوده، كما كانت إستراتيجيات أخرى، كذلك إعلان الحياد أثناء الأزمات العامة من الممكن أن يقرب الدول الأخرى لأحد طرفى النزاع أو لكلاهما معًا ليعملوا على فض هذا النزاع, محاولة الانسحاب أو الانغماس فى عزلة على أفتراض أنه موقف دفاعى بحت وأملاً فى أنه بذلك قد يلطف النزاع وعادة يكون اللجوء للعزلة هو الحل الأخير سعيًا للحماية من قوة أخرى أو تبادل القوات مقابل خدمات دبلوماسية كالصداقة أو الدعم غير العسكرى بدون الإنضمام إلى هذا الحل تكون القوات كحليف أو كقوة ملتزمة بأى استخدام للقوة من جانبها.

ألاستراتجية الثانية وهى الأندر والتى أطلق عليها شرويدر التجاوز والذى يصفه بأنه محاولة للتغلب على الفوضى العالمية وتجاوز الحدود المتعارف عليها للنزاع السياسى من خلال السعى للتوصل إلى توافق دولى فى الآراء أو التوصل إلى إتفاق رسمى بشأن المعايير والقواعد والإجراءات اللازمة لحل المشاكل ووضع حد للتهديد ومنع تكراره (Schroeder,1991:4).

إستراتيجية شرويدر الثالثة عرفت ب ألامعية أو التبعية وذلك عن طريق الإنضمام إلى الجانب الأقوى من أجل الحماية حتى إذا عنى ذلك انعدام الامن فى مواجة الدولة الحامية وتقديم تنازل واضح عن الاستقلالية.

ولذكر أمثلة على هذه الأسترتيجيات من الواقع العملى يذكر شرويدر الأزمة الأوروبية عام ١٧٨٥ وهي أزمة الخلافة في بافاريا عندما حاول أمبراطور النمسا أن

يستبدل أراضيه في النمسا وهولاندا (بلجيكا ولكسمبرج حاليا) ببافارياك، اعتبرت الولايات الالمانية أن هذا يمثل تهديدًا حقيقيًا على أمنها ولكن ردود الولايات كان مختلفًا تمامًا عن بعضها البعض، فالبعض اختار التخفى لتجاهل القضية أو ليظل محايدًا بالرغم من أدراكهم بأن هذه الازمة سيكون لها اثارها الخطيرة على مستقبل استقلالهم، والبعض مثل بروسيا البارزة تحرك ليوازن هذا التهديد القادم من النمسا، والبعض الاخر مبدئيًا تبنى الحياد ثم بعد ذلك ساير الاتجاه السائد بمساندة بروسيا بمجرد أن بدا واضحًا إمكانية تراجع النمسا، وحاول عدد من الولايات الصغيرة تجاوز القضية عن طريق تشكيل تحالف يجمع الولايات الصغيرة التى كان غرضها هو إصلاح مؤسسات الامبراطورية الرومانية المقدسة وذلك للحفاظ على الأنظمة الأقليمية الموجودة آنذاك وخلق اليات جديدة للفصل في أى خلافات لاحقة، وقد تم إثبات أنه فى حالات النزاع بين القوى العظمى تفضل الدول الصغيرة البقاء على الحياد أو الإنضمام إلى الجانب الأقوى بدلاً من التوازن (Baker-Fox, 1957:186-97, Rothstein, 1968: 11, Walt, 1987: 29)، ولكن هذا يتعارض تمامًا مع توقعات نظام توازن القوى، يجادل والت بأن الدول الضعيفة تفعل ذلك لأنها تعلم أن قواها محدودة لدرجة لا تستطيع معها التحكم في النتيجة وأنهم سيعانون كثيرًا جراء هذا النزاع، ولهذا السبب كان من الضرورى لهم أن يكونوا دائمًا مع الجانب الفائز بغض النظر عما إذا كان هذا الجانب الفائز يشكل خطرًا علي توازن القوي أو لا يشكل (Walt, 1987: 29-30).

يبرهن والت أيضًا على أنه من المتوقع أن تلجأ الدول الضعيفة لممارسة أسترتيجيات توازن القوي عندما يهددون من دول ذات قوي مماثلة لهم.

وفي رأي لاب (Labs ١٩٩٢:٣٨٢) إن معظم الكتابات التى تتناول تاريخ سلوك الدول الضعيفة فى نظرية العلاقات الدولية تتفق على أن الدول الضعيفة تميل إلى مسايرة القوى العظمى التى تشكل تهديدًا. والجدير بالذكر أن لابس نفسه لا يؤيد هذا الرأى ويضرب لنا عددًا من الامثلة لدول قاومت الدول العظمى بالرغم من أن بعض هذه الامثلة مشكوك فيها فعلى سبيل المثال بلجيكا عام ١٩١٤ أو فنلاند عام ١٩٣٩ حيث القوى الصغيرة التى اختارت أن تعادى القوى العظمى بلاً ادنى أتفاق يضمن لها الدعم العسكرى من الحلفاءِ وذلك يكاد أن يكون مثالاً لتوازن القوى، ومع ذلك لم يكن هناك سبب من خلاله تعتبر هذه الافعال كمحاولة مقصودة لخلق أو إستعادة توازن القوى. لكن لابس مازال يقبل ذلك فى قضايا أخرى فعلى سبيل المثال تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨ كدولة صغيرة لجأت إلي معسكر القوي العظمي بشكل فعال. والسؤال الذي

يطرح نفسه هنا هو: ما هى الظروف التى تفضل فيها الدول الصغرى خيار التبعية عن توازن القوي.

وكما لوحظ فى الفصل الرابع، يبرهن والتر على أن تقدير الدولة لهذا التهديد لا يكون مبنى على الحسابات البسيطة المتعلقة بالقوة العسكرية، ولكن يشتمل أيضًا العنصر الجيوجغرافى والقدرة على شن الهجوم والأهداف العدوانيه. فمثلا نجد أنه عندما تميل الدولة لخيار توازن القوى ليس من الضرورى أن تكون هذه القوة التى يريدون التوازن أمامها هي القوة العسكرية العظمي.

وإذا نظرنا من هذا المنطلق من الممكن أن نرى صور تحالفات تشكلت أثناء الحرب العالمية الأولى تعكس لنا لجوء الدول إلى خيار توازن القوى بدلاً من المسايرة، هذه التحالفات لم تكن ترد على العدوان لتحقيق التوازن العسكرى فحسب ولكن لرغبتها المتعلقة بالهدف العدوانى أيضًا وهذا الذى يجعلها تميل إلى التصدى للقوة المركزيه.

مع ذلك لم يظل هذا فقط هو التفسير لتلك الأمثلة التى خرجت عن المألوف (أى اختارت التوازن)، فعلى سبيل المثال كما يبين شرويدر عندما أنضمت كل من اليابان والصين إلى قوات الحلفاءِ أثناء الحرب العالمية الأولى ببساطة كان ذلك نوعًا من انواع التبعية أو(الأمعيه)، وللكل أسبابه اليابان كانت تريد الاستيلاء على ممتلكات المانيا، والصين كانت تريد أن تحصل على الحماية الممثلة في التحالف مع بريطانيا وفرنسا.

سلوك أو طريقة التوازن يتأثر بالظاهرة التى أسماها "بارى بوزن" بعدم الرد (أى لا ترد الدولة على العدوان انتظارًا لدولة أخرى ستقوم بذلك). ففى نظام توازن القوى المتعدد الاقطاب بالرغم من أن الحاجة للتصدى للدولة التوسعية تكون ماسة فإنه من المحتمل إلا يكون واضحًا من هى الدول التى ستؤل إليها مسؤلية هذا التصدى. فكل من الدول العظمى ربما تقرر من الذى سيتولى هذه المسؤلية وإذا اشتركوا جمعيًا فى فعل ذلك ففى تلك الحالة قد لا يتكرر هذا التهديد. ولتحمل هذه المسؤولية قد يتطلب تحمل أعباءً وتكاليفَ على الرغم من تقديم صلاحيات (أمتيازات) غير مشروطة للقوى العظمى الأخرى فى النظام. لكن الدول ذات القرب الجغرافى الشديد من منطقة التهديد هى فقط الدول التى ربما تبادر بالرد لأنها تكون غير قادرة على تجنب الرد وربما تكون لا تمتلك القوة الكافية لتحرز نصرا. "بوزن" يبرهن على أن سياسة عدم الرد كانت سببًا في فشل انجلترا وفرنسا في ردع المانيا في ثلاثنيات القرن العشرين.

مثلما دلل شرويدر يدلل لابس على أنه في حالة الدول الضعيفة متاح لدى الدول عددًا من السياسات أثناء أزمات القوى العظمى ليست كل هذه السياسات تطلب إتباع قواعد توازن القوي (Labs,1992:389-90)، وطبقًا لهذا التصنيف فالخيارات هي:-

عدم الانحياز,المسايرة ,التوازن بدون قتال, التحالف مع الدول الصغيرة الأخرى, التوازن مع الحرب, الحرب بمفردها. فنجد أن خيارين من هؤلاء يتبعون في التصنيف توازن القوى, فالنسق الذى تم ترتيب الخيارات بداخله يعكس نظام ترتيب أولويات الدول وذلك على الأقل من وجهة نظر العلماء وخاصة حتى يظهر التزام محدد للتوازن كخيار ثالث فقط.

الجدير بالذكر أن لابس نفسه غير مقتنع بهذه الحجة ويتحدد ذلك بالدليل من التاريخ الدبلوماسى لثلاثينيات القرن العشرين الذى بنيت عليه تلك الحجة ففى رأيه أن العامل الحاسم هو وجود أو عدم وجود وعد من القوى العظمى بتقديم الدعم للدولة الضعيفة، وبأن عليها إتباع قواعد التوازن والتصدي للدولة المعتدية.

الدول الضعيفة تحتاج الأمل في أن الدولة المعتدية سيتم هزيمتها بشكل نهائى ليتوازنوا أمامها، بالرغم من أن الدولة الضعيفة ربما تتكبد دمارًا كبيرًا أثناء ذلك, فإن هذا نادر ما يؤثر على ميلها إلى توازن القوى (Labs,١٩٩٢:٣٩٣)، لابس يعدل في نظام الأولوية كالأتى : عدم الانحياز, التوازن مع قوى عظمى للحماية بدون حرب, التوازن مع قوى عظمى والحرب, البحث عن تحالف مع الدول الضعيفة, الحرب فقط, المسايرة أو الأمعيه. نلاحظ في هذه العملية الهامة لإعادة التنظيم أن إستراتيجيتى توازن القوى تتقدمان لتصبحا الأولويتين الثانية والثالثة بينما الإستراتيجية الأكثر تعارضًا مع نظام توازن القوى وهى الأمعية أو المسايرة تم أرجاعها لتكون هى الخيار الأقل تحبيذًا. ويدعم لابس حجته بدراسة مفصلة عن السياسيات الدولية لألمانيا الاتحادية فيما بين عامى ١٨٦٦-١٨٦٠ وما يتضح من هذه الحجج أن تبنى سياسات توازن القوى لا يعنى استجابة الدول تلقائيا.

أصحاب نظريات العلاقات الدولية يميلون إلى تعريف نماذج أوسع للسلوك كدليل على وجود نظام توازن القوى، لذا فإننا في حاجة ماسة إلى بحث أكثر تفصيلاً في هذا الصدد. الدراسات التاريخية المفصلة لمناطق معينه قد توضح أن مفهوم توازن القوى يعطى وظيفة أيديولوجية لسياسة التبرير بدلاً من الهدف المعتاد وهو انتدابها وكثيراً قد تعتمد على ما يتصوره رجال الدولة بالضبط عندما يتحدثون عن توازن القوى أو التوازن الدولي.

ترابطية توازن القوة

في الفصل الأول قد تم البرهنة على أن التقليد الفكرى الذى يضمر بداخله فكرة توازن القوى تاريخيًا هو: إما سياسات القوى وإما الواقعية، وهذا بالتأكيد هو المؤشر الذى من خلاله يتم عادة، على أية حال فإن هذا التفسير التقليدى لم يسلم من النقاد وخاصة يتشارد ليتل وباول شرويدر (Richard Little and Paul Schroeder)، قررا أن السجل التاريخى يعطى دليلاً واضحًا على أن تفسير سياسات القوى لنظام توازن القوى ليس هو التفسير الوحيد.

قد تم النظر إلى الحجة التى صاغها شرويدر في ضوء نظام توازن القوى خلال القرن التاسع عشر فوجد أن نقد شرويدر يعتمد على الفرق بين توازن القوى والتوازن السياسى، وعلى الحجة القائلة بإن توازن القوى فى القرن التاسع عشر لا يعتمد بشكل أساسى على توازن القوى أمام قوى أخرى ولكن كان يعتمد على توازن عوامل أخرى تعتبر حاسمة في السياسات الدولية وأيضًا كان النقد ينصب على أن سياسات توازن القوى في شكلها الاصلى تعمل على تدمير التوازن الدولى بدلاً من تدعيمه (Schroeder,1989:135).

يميز ليتل اصطلاحات اختلافات داخل فكرة توزن القوى ويبرهن على وجود ميل ثابت ومضلل، منذ بداية النظر الى العلاقات الدولية كعلم أكاديمى فى القرن العشرين، نحو تعريف ومناقشة مفهوم واحد فقط منهما.

ليتل يسمى هذين المفهومين باصطلاح ترابط القوى المتناقض، واصطلاح ترابط القوى المترابط، فالأول يمثل الممثلين السياسيين من حيث التنافس والمصلحة والذاتية، بينما الثاني يفترض أنه من خلال نظام توازن القوى ممكن للممثلين الدبلوماسيين أن يتعاونوا ويمارسوا سياسات تشتمل علي مصالح الأخرين (Little,1989:88).

إن مفهوم التوازن المتناقض يُبنى على اقتراحات الواقعيين عن طبيعة العلاقات الدوليه, فهو يجسد المفهوم القسرى للقوة، وصورة السياسات الدوليه تعكس الدلالات الضمنية لمعضلة الأمن فى دولة تسعى إلى التوسع عن طريق قسر وقمع الأتجاهات المماثلة في دول الجوار، لذا فيكون التشديد على اكتناز واستخدام القوة العسكرية في جو من التوتر وعدم المصداقية والصراع الدائم من أجل التوسع والبقاء. وهذا شكل نظرية توازن القوى عند الهوبزيين (انصار مبادئ الفيلسوف هوبز)، والانجلوسكسونين اللذان تم الإشارة إليهما في الفصول السابقة. ويقارن ليتيل ذلك مع ترابطية توازن

القوى، فهذا المفهوم كما يقال ظهر أصلًا من خلال السياق الداخلى للدولة وتم تأسيسه على المفهوم الاشتراكى أو التعاوني للقوة، وفى هذا المنظور امتلاك القوى يتطلب أن تكون "مفوضًا عن مجموعة معينة من الناس لتتصرف نيابة عنهم(Arendt,1970:44) ، ويوضح ليتيل إنه لم يؤكد الكلاسيكيون ولا مفكرو العصر الحديث على هذا المفهوم للقوى فيما يتعلق بالعلاقات الدوليه. لكن رجال الدولة الذين يعتقدون في توازن القوى كنظام قد استخدموه مرارًا وتكرارًا، هو مفهوم التوازن الدولى الذى يتضمن ترابطية توازن القوى بدلاً من التناقض، ويذكر ليتيل سياسات ميترنخ وكاسرا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر كمثال تاريخى لنظام توازن القوى، ففى هذا المفهوم لايبرز كمنتج عرضى ثانوى للسياسات الأنانية الساعية للقوة من قبل كل دولة من الدول، ولكن بالأحرى هو نتيجة لتعزيز التوازن الدولى المدروس، المبنى على التسوية العادلة التى تقدر وتحاول أن توفق بين مصالح كل الدول، وبذلك يكون لديهم مصلحة مشتركة فى تأييد وحماية الوضع الراهن الجديد، ومثل على ذلك ميترنخ مستشار النمسا "أن تأسيس علاقات دولية مبنية على الامتيازات المشتركة بضمان احترام الحقوق المكتسبه..... يمثل فى وقتنا هذا جوهر السياسات (Little,1989:95)، وكان هذا المفهوم أيضًا هو ذلك الشئ الذى يتيح توازن قوى عادل وفعال. وهذا هو المفهوم الأقرب كثيراً إلى التفسير الغروتينى الذى ظهر فى ثمانينات القرن ١٧ كنتيجة ضمن نتائج الأزمة العالمية فى القرن ذاته، والتى تم الرجوع إليه كمفهوم الجروتنية فى هذه الدراسة لأنها تطابق مع افكار غروتيوس المتعلقة بطبيعة المجتمع الدولي.

ومن هنا لعمل توازن ثابت مستقر فإنه ليس من الضرورى التصدى للدوافع المهيمنه لدى الدولة التوسعية فقط ومواصلة السعى للتوصل لتسويات لاتخلق تهديدات مستقبلية، بل أيضًا بذل قصارى الجهد فى سبيل تحقيق والحفاظ على قبول عام عن الوضع الراهن، والتوصل إلى ذلك يحتاج إلى متطلبات والطريق لن يكون معبدًا للتوفيق بينهم، وعلى أية حال إذا تم تتبع هذه المتطلبات بنجاح يتم النظر إلى النظام الدولي كمجتمع دولي بدلاً من فوضي دوليه.

الخلاصة

فى رأى ستابس(Stubbs) (١٨٨٦-٢٢٥) فإن توازن القوى هو القاعدة التى أضفت الوحدة على الخريطة السياسية للتاريخ الاوربى ولكن بالنظر إلى فكرة توازن القوى من هذا المنطلق فمن الضروري أن يكون في اذهاننا ثلاثة أشياءٍ :

اولاً : علينا أن نعلم أن توازن القوى لم يكن هو الفرع الوحيد المنظم فى العلاقات الدولية وتداوله لا يجب أن يضللنا ويجعلنا نعتقد أنه كذلك.

ثانيًا : حتى فى الفترات التى كانت فيها سياسات توازن القوى مستحسنة ومزكاة بشكل عام لم تختار كل الدول هذه السياسات لتحدد شكل سياساتها الخارجية.

ثالثًا : حتى منذ أن كان التوازن هدفًا معلنًا من أهداف رجال الدولة فإن الحظر مطلوب منذ أن اشتملت هذه العبارة علي معاني كثيرة مختلفة.

أن من المستبعد أن يقال إنه "عندما لا يكون توازن القوى ترانيم بلا معنى فإنه يستخدم كبديل لشيء اخر(Gellman,1989:178)، ولكن لا يقل فى الأهمية التوصل إلى معنى محدد لتوازن القوى من خلاله يتم السعى وراء توازن القوى وإدراك أنه بالرغم من هذه التحذيرات فإن إتباع نظام توازن القوى إلا أنه يعتبر جانب واحد من السلوك السياسي (Sterling, 1972 : 70).

الفصل الثامن

توازن القوى في الحقبة النووية

مقدمة

كانت هناك مدرسة فكرية في خمسينات القرن العشرين تؤكد على أن الآليات التقليدية (القديمة) التي قام عليها مفهوم توازن القوى صارت أمرًا عفا عليه الزمن مع ظهور التكنولوجيا النووية. وأكدت أيضًا على أن مفهوم الردع النووي يمثل منهجًا مختلفًا تمامًا في تنظيم الفوضى الدولية. وقد يؤخذ على برنز (Burns) (١٩٥٧: ٤٩٤-٥٢٩)، تبسيطه الشديد لهذا المنهج، وإن لم يخل الأمر من وجهات نظر مختلفة، فقد أكد سنايدر (Snyder) على أن "نظرية توازن القوى لم تفقد فاعليتها بعد، ومازالت نموذجًا مثمرًا لعدد معين من أوجه سياسة العالم المعاصر على أقل تقدير. فلم تكن التكنولوجيا العسكرية الجديدة إيذانًا بنهاية نظرية توازن القوى بل عاملاً أسفر عن تغيير في طبيعتها" (Snyder,1965:186)، ومن ثم، فإنه وفقًا لرؤية "سنايدر"، يعد ما وقع من أحداث بعد عام ١٩٤٥ بمثابة إرهاصات بظهور نظام جديد من التوازن (بمعنى التكافؤ) يمكن التعبير عنه "بتوازن الرعب"؛ مما أسفر عن انشغال دائم للدول بتحقيق توازن يختلف عن نظام توازن القوى الذي كان سائدًا قبل ظهور القنبلة النووية. "يعمل نظام توازن القوى على أساس مختلف من التوجهات والمبادئ التي يمكن الفصل بينها

عبر التحليل، إلا أنهما من الجانب العملي نظامان متشابكان غير منفصلين عـن المفهـوم الجديد لتوازن القوى، والذي تتعايش فيـه عنـاصر النظـام القـديم مـع عنـاصر النظـام الجديد." (المصدر السابق).

يؤكد الكثير على أن الحـرب العالميـة الأولى أنهـت عصر تـوازن القـوى، وأن القـرن العشرين لجأ إلى أساليب مختلفة في إدارة النظام الدولي، مثل الأمـن الجماعـي وتـوازن الرعب النووي. ولكن ليس الأمر صحيحًا في مجملـه. فالنظـام الـدولي بـين عـامي ١٩٤٥ و١٩٩٠ تميز بسعي الدول إلى تحقيق التوازن بين القوى العظمى والتكتلات التابعة لهـا والحفاظ على هذا التوازن. وكان من الواضح أنه في ظل النظـام القـديم لم يكـن تـوازن القوى عاملاً حاسمًا في الحفاظ على النظام وتجنب الفـوضى وعـدم الاسـتقرار، بـل عـلى العكس من ذلك فقد اختلف عن نظام توازن القوى الجديد من عدة أوجه مهمة، كـما أن النظام الجديد تقاسم بعض السمات مع النظام القديم. وقد رجـح "مايكـل مانـدل-باوم (Michael Mandel-baum)، أنه في حالة التعريف بتوازن القوى من حيث وضع النظام الدولي وليس تركيبته – من المنظور السلوكي وليس المنهجي- فإن النظام العـالمي بالتالي كان في حالة "توازن" منذ عام ١٩٤٥ كما كـان عليـه قبـل وبعـد عصر "نـابليون"، وخرج من رحم الشرط الأساسي نفسه لوجود توازن القـوى – وهـو الفـوضى – النتيجـة العامة نفسها – وهي التوازن (بمعنى التكافؤ) – وهـو مـا يمكـن تعريفـه بعـدم تفـوق طرف على آخر.

الردع النووي

وقع أول اختبار على السلاح النووي قبل شهر من الهجومين النوويين اللذين شنتهما أمريكا على اليابان في عام ١٩٤٥، ويذكر "جيه روبرت أوبنهايمر" المصمم الرئيسي للسلاح وهو يشاهد الاختبار أبيات من ملحمة دينية هندوسية تسـمى "البجـواد جيتـا" (The Bhagavad Gita) تقول "لقد أصبحت اليوم أنا الموت، مـدمر العـوالم، وأنتظـر السـاعة التي تأتي بهلاكهم". وبعد شهور قلائل، نشر "برنارد برودي" (Bernard Brodie) كتابـه "السلاح المطلق"(The Absolute Weapon) والذي أكد فيه على أنه من خـلال هـذه القوة الرائعة والمدمرة التي تتمتع بها الأسلحة النووية؛ فسـتكون لـديهم وسـيلة تحـول دون التعرض لأي اعتداء في المستقبل، فسـتكون المهمـة الأساسـية للقـوات المسـلحة في العالم هي عدم الفوز بالحروب وإنما تجنبها (١٩٦٤: ٧٦).

ولا شك أن ظهور الأسلحة النووية آذن بظهور عالم مختلف تمامًا عن العالم القديم، إنه البزوغ الحقيقي لعصر جديد للسياسة الدولية. وصرح الرئيس "ترومان" (Truman) بإن الأسلحة النووية بمثابة "قوة جديدة ثورية في طبيعتها إذا ما تناولناها في إطار الأفكار القديمة" (Mandelbaum,1981:1). وسادت حالة من التوقعات بأن الأسلحة النووية تجعل من الأفكار والمفاهيم القديمة - مثل مفهوم توازن القوى - أمرًا لا يتناسب مع اوضاع العالم المعاصر.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المسار التالي للتاريخ السياسي أوضح أنه لا مبرر لهذه التوقعات، فمن ناحية الجوهر، لم يغير تطور الأسلحة النووية من طبيعة العلاقات الدولية، فكان أكثر سمات العالم بروزًا هو استمرار الفوضى الدولية. وعلى الرغم من المخاطر الهائلة التي مثلتها الأسلحة النووية، فإن النظام الدولي لم يتحول إلى شكل من أشكال الحكومة العالمية بهدف السيطرة على صناعة الأسلحة. كما أن الحروب بين الدول لم تنته، كما اعتقد البعض، حتى وأن لم يكن طرفيها هما القوى العظمى في العالم. وعلى الرغم من ذلك، فإن كنيث والتز (Kenneth Waltz)، أكد على إن الأسلحة النووية نجحت بفاعلية في الحيلولة دون نشوب حروب مباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأن المعارضة الدولية لانتشار السلاح النووي هي التي حالت دون ظهور المزيد من الدول النووية التي تفرض السلام على جيرانها بسلاح الردع هذا (Waltz,198: في أجزاء متفرقة من الكتاب). وبالفعل، فقد أكد أحد الأشخاص الذين انتقدوا وجهات نظر "والتز" على أن حجة "والتز" تنطوي على فكرة بأن الأسلحة النووية لديها القدرة على إنهاء حالة الفوضى الدولية، وأن "القدرات النووية ترتب نظام الدولة بالصورة التي رأى فيها "هوبز" أن السيادة تنشئ المجتمع المدني. وبالتالي، فإن السلام يتحقق لجميع الأطراف، ويتم الحفاظ على الحدود بين هؤلاء الأطراف الذين يخضعون إلى وضع يقيني أشبه بالقانون ديودني (Deudney,1993:15).

لا شك أن وجود الأسلحة النووية قد أثر بشكل كبير على الأنماط التي تتصرف من خلالها القوى العظمى تجاه بعضها البعض خلال هذه الفترة، فقد حث خطر نشوب حرب نووية بين القوتين العظمتين فى العالم إلى أن يتعاملا مع بعضهما بحذر بالغ، ويتحركا بحرص شديد إذا ما كانت مصالحهما على المحك. كما دفعت كلا الجانبين إلى استكشاف فرص التخفيف من حدة المنافسة بينهما من خلال آلية السيطرة على الأسلحة وتنظيم التسلح، فشجع ذلك على ظهور نظام توازن قوى يقوم على عقيدة الردع، وهي عقيدة دفعت القوى العظمى إلى تكديس كميات هائلة من القوى العسكرية على أمل أن لا تدفعهم الحاجة إلى استخدامها مطلقًا.

وليس الردع فكرة جديدة نشأت مع ظهور الحقبة النووية أو تكون العلاقات الدولية، وإنما هي من المنظور البسيط محاولة للتأثير على السلوك بصنع تهديدًا محتملًا يستخدم في إحداث عقاب أكبر من أي نفع يعود على الخصم من تنفيذ نواياه الإقليمية. وليس من الضروري أن يعتمد الردع على القوة العسكرية، فقد يشمل أيضًا أية عقوبات تأخذ صورًا أخرى، ولكن كلما عظم العقاب المحتمل كان تأثير هذا التهديد أكبر، ويمثل تهديد استخدام الأسلحة النووية هنا عقوبة مطلقة لا يمكن لأية دولة تحمل تبعات تجاهلها.

وعلى الخلاف من استخدام القوة العسكرية في نظام توازن القوى فيما قبل صناعة الأسلحة النووية، فإن الردع النووي لا يتم عن طريق إعاقة نشاط معين من الحدوث، بل أنه يظهر هذا النشاط كخيار غير جذاب في المقام الأول لأن تكاليفه ستتجاوز الأرباح.

وعلى الرغم من أن مفهوم الردع من المفاهيم البسيطة، فإنه من أعقد المفاهيم التي يمكن تطبيقها على أرض الواقع، فحتى يأتي الردع النووي بالنتائج المرجوة منه، يجب أولاً النجاح في تنفيذ عدد من العناصر، أولاها يتعلق بالتواصل، ويحظى التواصل بأهمية كبيرة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الردع يقوم على التصديق بوجود تهديد محتمل، ومن ثم فإن هذا العنصر من الأهمية بمكان يعرف من خلاله الطرف المناوئ النشاطات التي يحظر عليه القيام بها، وعلى المنوال نفسه، يتحتم أن يدرك الطرف المناوئ بكل دقة ما سوف يحدث إن تجاهل هذا التهديد.

ثانيًا، حتى يمكن لدولة ما أن تردع غيرها، يتحتم أن تمتلك هذه الدولة المقدرة على تنفيذ هذا التهديد، ففي بداية خمسينات القرن العشرين، كان هناك نزوعًا إلى التصديق بأن كل ما كان يتطلبه الردع هو امتلاك عدد من الأسلحة النووية، وظهر افتراض بأنه لن تكون هناك أية دولة من الحمق ما يجعلها تتحدى دولة أخرى تمتلك مثل هذه الأسلحة، إلا أنه أثناء الخمسينات من القرن العشرين، واجه هذا المفهوم تحديات ذات أشكال مختلفة، خاصة بمجرد أن أصبح الاتحاد السوفيتي هو ثاني دولة مسلحة نوويًا.

كما أن فكرة أن الأمر لا يلزمه سوى عدد قليل من الأسلحة النووية فقدت قوتها لأسباب عديدة، ففي عام ١٩٤٥، امتلكت الولايات المتحدة تفوقًا جويًا تامًا على اليابان، وكان بإمكانها الهجوم على ما ترغب من أهداف، إلا أنه في خمسينات القرن العشرين، كان على المخططين بالولايات المتحدة أن يأخذوا في الاعتبار أن الاتحاد السوفيتي قد يحاول اعتراض سبيل قاذفات القنابل النووية الأمريكية ويدمرها، ومن ثم وجدت

الولايات المتحدة نفسها في حاجة إلى امتلاك عدد كبير من الأسلحة النووية حتى يكون حجم تهديدها أكبر، فلجأت إلى نقل أسلحتها النووية إلى أهدافها عن طريق عربات حتى يصعب للغاية - أو يستحيل إن أمكن ذلك - اعتراض سبيلها، كما أن الصواريخ ستكون أكثر تفوقًا من قاذفات القنابل المزودة بطاقم من الرجال في هذا الشأن.

وفي نهاية خمسينات القرن العشرين، تحول الانتباه إلى ما يشوب هذه النظم من نقاط ضعف، فمن الناحية النظرية، نجح امتلاك عدد من الأسلحة النووية التي يمكنها الوصول إلى أهدافها بعد إطلاقها في تحقيق الردع. إلا أن معظم الأسلحة النووية تتسم بالضعف أمام الهجمات المفاجئة، فعلى سبيل المثال، في نهاية خمسينات القرن العشرين، كان بإمكان أي هجوم سوفيتي مفاجئ وغير متوقع على الولايات المتحدة أن ينجح في تدمير جميع قاذفات القنابل الأمريكية وهي لا زالت على الأرض، ولن يكون بالإمكان إطلاق العدد القليل الذي يتبقى من الصواريخ طويلة المدى، والتي يحتاج إطلاقها في الأساس إلى تجهيزات تستغرق فترة طويلة، وقد تتعرض جميع الأسلحة الأمريكية في مثل هذا الوضع للتدمير وتعجز عن توجيه ضربة عقابية للسوفيت. وقد أكد كثير من المحللين مثل ألبرت فولشتتر (Albert Wohlstetter) (١٩٥٩: ٢١١-٢٣٥) أن الأسلحة في مثل هذا الموقف، لا تعد رادعًا لمثل هذا الهجوم، ومن ثم ما كان يهم هنا هو ليس عدد الأسلحة النووية التي تمتلكها الدولة، وأنما النسبة التي يمكن أن تتبقى من هذه القوة بعد وقوع "الضربة الأولى". فالأمر يتعلق "بالقدرة على شن الضربة الثانية" وهو ما يكون العامل الرادع هنا، فالهدف هنا هو أن يخاف الجانب الآخر مما يتبقى من الأسلحة التي سيتم إطلاقها في الضربة الانتقامية. ومن ثم امتلكت الولايات المتحدة المزيد من الأسلحة (آخذة بذلك ما قد تتعرض له من خسائر بعين الاعتبار) ونشرت نسبة كبيرة منها في غواصات منيعة. وتم الاحتفاظ بعدد من أسطول قاذفات القنابل على أهبة الاستعداد للإقلاع مباشرة، وتم توزيع الطائرات على عدد كبير من المطارات، وتم استبدال الصواريخ القديمة تدريجيًا بصواريخ سريعة الاستجابة في مبان أنبوبية تحت الأرض. وجعلت جميع هذه الإجراءات من الضربة الثانية أمر مؤكد الحدوث. وكان بإمكان الجانب الآخر تحقيق تقدم تكنولوجي هائل يهدد قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ الضربة الثانية، فدفعها ذلك إلى تقسيم انتشار السلاح النووي على ثلاثة وسائل تكنولوجية مختلفة - قاذفات قنابل محملة بالرجال، وصواريخ موجودة علي قواعد أرضية، وصواريخ موجودة في الغواصات - وهو ما جعل نسبة الخطر تقل إلى الصفر تقريبًا، فكان من المستبعد تمامًا أن يتمكن الجانب الآخر من تحقيق إنجازات تكنولوجية بإمكانها اختراق الوسائل الثلاث في آن واحد.

ودخل تحسن آخر على الحسابات الخاصة بالردع في منتصف ستينات القرن العشرين، فكان الردع يقوم على فكرة أن الدولة تُردع عن القيام بشيء ما تحت تهديد بأنها إذا ما قامت بذلك فإنها ستدفع ثمنًا باهظًا، وسوف تعاني من "أضرار لا يمكنها تحملها".

ولكن أثارت هذه الفكرة سؤالاً عن طبيعة الضرر "الذي لا يمكن تحمله"، ومن هذا الطرف الذي لن يتحمله؟ وهل هناك مثلاً مستوى من الوفيات والدمار يردع الولايات المتحدة من فعل المثل بالاتحاد السوفيتي؟ ومن خلال هذه التساؤلات يتبين لنا أن الردع هو في الأساس ظاهرة نفسية، فما يهم هنا ليس كيفية رد فعلك، ولكن رد فعل الشخص الذي تحاول أن تردعه في ظروف مماثلة، ومن ثم فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحاول أن تقدر الضرر غير المحتمل من منظور القيادة السوفيتية في موسكو.

وبعد التوصل إلى مستوى مرض من القدرات التدميرية المفترضة، ظل هناك تعقيدًا أخر، كان منطق نظم حمل الأسلحة "الثلاثي" يقوم على أن الجانب الآخر قد ينجح في وقت ما في تحقيق تقدمًا تكنولوجيًا يمكنه من تعطيل فاعلية أحدى عناصر هذا النظام الثلاثي. فعلى سبيل المثال، قد يعني ظهور صواريخ أو مقاتلات مضادة للطائرات عجز قاذفات القنابل عن الوصول إلى أهدافها، وقد يستغرق الأمر عدة سنوات حتى يتم التغلب على هذا التقدم واستعادة فاعلية عنصر القاذفات المحملة بالرجال. وكان هناك شبه يقين بأن هذا النوع من التهديد أمر وارد الحدوث مما يعطل أحد أساليب النظام الثلاثي. وبالتالي، يكون على الأسلوبين الآخرين تحمل عبء ردع العدو إلى أن يتم التغلب على المشكلة. بل كان من الممكن، وعلى الرغم من أن الأمر لم يكن مرجحًا بشكل كبير، أن يتم تهديد عنصرين من عناصر النظام الثلاثي في آن واحد. وفي هذه الحالة، فإن على العنصر المتبقي أن يردع الطرف المناوئ دون أن يكون هناك دعم من العنصرين الآخرين.

وعلى الرغم من ذلك، إذا أخذنا في الاعتبار أن هناك مستوى محدد يمثل الحد الأدنى للدمار المؤكد اللازم لتحقيق هدف الردع وأن من الممكن من الناحية النظرية أن يتم الاعتماد لفترة من الوقت على عنصر واحد من النظام الثلاثي في تنفيذ مهمة الردع وحده دون دعم، فيجب من هذا المنظور أن يتمكن هذا العنصر وحده من إحداث المستويات الضرورية "غير المحتملة" من تدمير العدو، وأن يتمكن من ذلك أيضًا حتى بعد امتصاص الضربة الأولى من العدو، وأدى هذا الأمر إلى زيادة العدد الإجمالي للأسلحة إلى مستويات مرتفعة للغاية، وكان على هذه المستويات المرتفعة أن تبدو على درجة من القدرة على الردع لا يمكن مقارنتها مع ما لدى الطرف الآخر.

وكان أيضًا من المسائل التي تجعل من الصعوبة بمكان تحقيق الهدف المرجو من الردع هو مسألة المصداقية، فحتى يتحقق عنصر الفاعلية في الردع، يتحتم أن لا يقتصر الأمر على أن يتأكد الطرف المناوئ أنه في حالة قيامه بالاعتداء ستتخطى التكاليف ما يمكن أن يحققه من أرباح، ولكن يجب أن تكون لديه قناعة أيضًا بأن الطرف الآخر سينفذ تهديده، وبكلمات أخرى، يجب أن يقتنع أن التهديد بإمكانه أن يقع، وبصورة شبه فورية.

وليس من اليسير التوصل إلى وضع كهذا من حيث الجوهر، فمن جانب لا يلقى هذا التهديد تصديق الطرف الآخر في معظم الأحوال، وبإستثناء أكثر الأحوال إيلامًا - وهو ما قد يكون هجومًا نوويًا على أحد الأطراف - فإن المخاطر التي تنطوي عليها الضربة الانتقامية لا تحصى. فعلى سبيل المثال، منحت الولايات المتحدة الأمريكية تغطية نووية لحلفائها الأوربيين في حلف شمال الأطلنطي على أن تستخدم أسلحتها النووية ضد القوات السوفيتية التقليدية إن اقتضت الحاجة. ولكن القيام بذلك قد يسفر في النهاية - بعد استثارة انتقام السوفييت - إلى حروب نووية ضروس بين الطرفين قد تبيد الولايات المتحدة عن بكرة أبيها. وليس من السهل إقناع العدو بأنك ستبادر في ظل أوضاع معينة بعمل شيء قد يسفر عن موت جميع السكان لديك، كما أن الحرص على تحقيق الردع النووي للنتائج المرجوة، لا يعني خوض حرب نووية صغيرة من حين لآخر إثباتًا لمصداقيتك. قد تتمكن من إثبات عزمك هذا بخوض حروب تقليدية، إلا أن هذا لا يعد برهانًا على أن لديك القدرة على النجاة من حرب نووية إذا ما دُفعت إليها، خاصةً في ظل اختلاف تداعيات الحرب التقليدية عن الحرب النووية اختلافًا جذريًا في كل حالة على حدة.

وقد أُنتقدت سياسة الردع لعدد من الأسباب، فقد أكد البعض على أنها تمثل تطورًا خطيرًا لأوضاع العالم، لأن سياسة الردع يقوم مفهومها على منع الحروب عبر التهديد بإنزال العقاب وليس على المبدأ المجمع على صحته بأن تجنب الحروب يأتي عبر التفاوض والقنوات الدبلوماسية" (McGuire,1986:24).

وعلاوة على ذلك، أكد بعض النقاد من بينهم "ماكجير" أن عقيدة الردع أثمرت عن عقلية معينة خطيرة هيمنت على القائمين بالتخطيط الإستراتيجي؛ حيث أدت الحاجة إلى أن تكون الدولة قادرة على شن الضربة الثانية في جميع الأحوال والظروف إلى تبني أكثر الأشكال تطرفًا في تحليل السيناريو الأسوأ. وفي الوقت نفسه، كانت الفوائد المرجوة من شن الضربة الأولى جمة مما حدا بكل طرف من الطرفين إلى بذل أقصى جهده حتى

يضمن أن لا يحاول الطرف الآخر أن تكون لديه القدرة على شن الضربة الأولى. فكانت هذه الضرورة سببًا في سعي كلا الطرفين إلى ضبط النفس والتحفظ عندما يتعلق الأمر بنشر الأسلحة، ولكنه ثبت بعد ذلك أن هذا أمر يصعب تحقيقه للغاية، لأنه لا يمكن تحقيقه إلا عبر حرمان كل طرف منهما لنفسه من الوسائل التي تحد من الضرر الواقع عليه إذا ما كانت الحرب الدفاعية هي الآلية الأساسية المستخدمة في تحقيق التوازن. وقد كانت الحرب في نظر كل طرف هي الحل الأنسب إذا كان التوازن في حد ذاته فشل في أن يكون رادعًا.

إلا أن الحسابات تختلف تمامًا عندما يتعلق الأمر بتوازن الرعب، فلا خيار هنا سوى الردع الذي يتحقق عبر قدرة الدولة على تهديد الطرف المناوئ بإنزال عقاب لا يحتمله، فإذا اقتضت الحاجة في أي وقت إلى تنفيذ هذا التهديد، فإن النتيجة هي حرب نووية هائلة بما يترتب عليها من تداعيات كارثية تلحق بكلا الجانبين. ولكل طرف منهما حافز قوي يجنبهم القيام بأي نشاط يستلزم معه تنفيذ هذا التهديد. وإذا جاء اليوم الذي تستخدم فيه الأسلحة النووية، فإن هذا يعني أن عامل الردع قد فشل في تحقيق هدفه. وإذا ما كانت الحروب تعد في ظل نظام توازن القوى أمرًا مشروعًا وجزءًا لا يتجزأ من عملية تحقيق التوازن، إلا أنه فيما يخص الردع النووي، فإنها تعد فشلاً ذريعًا لعملية الردع بأسرها.

ووفقًا لما أورده هرتز [Herz] (١٩٦٠: ٣٦)، هناك اختلاف آخر مهم بين المنهجين، يتمثل في الدور الذي تلعبه الحرب. ففي النظام الأول، تعد الحرب أو التهديد بشن الحرب العامل الذي ينصب عليه جل التركيز، أو الأداة الوظيفية التي تلجأ إليها الدول للدفاع عن أوضاعها ومصالحها. وعلى النقيض من ذلك، نجد أنه في الحقبة النووية ورغم أن القوة العسكرية التي تقع تحت تصرف الدول النووية صارت أكبر بكثير مما كان في الماضي، صارت الحروب أقل وظيفية بكثير، حيث لا يمكن اللجوء إليها ضد عدو رئيسي دون أن يسفر ذلك عن ضربة انتقامية قد تقضي تمامًا على أمة بأسرها. ومن ثم، "فقد قضت الحرب النووية كمفهوم على الهدف الذي وضعت له بأن عرضت ما كانت وظيفة الحروب التقليدية السابقة حمايته إلى الإبادة، ألا وهو الوجود القومي" (المصدر السابق).

ويؤكد هرتز (Herz) على أن نظام توازن القوى قبل الحقبة النووية كان بسيطًا إذا ما قورن بما تلاها، وذلك لما كان يتسم به دور الحروب والأسلحة في ذلك الحين. فكانت الحروب في النظام التقليدي محدودة من حيث وسائلها وتقنياتها وأهدافها؛ "فكانت الحروب لتحافظ على نظام استقلال الأوطان" سنايدر (Snyder,1960:38)، وإن كانت

هذه الحروب لا تضمن استمرارية وجود كل الدول، وذلك كما تبين عبر تقسيم بولندا، إلا أنها حافظت على نظام سيادة الدول. ويؤكد "ماندلباوم" [Mandelbaum] على أن مواقف الدول تجاه مفهوم الحرب، كانت عنصرًا رئيسيًا يميز توازن القوى التقليدي عن نظام ما بعد عام ١٩٤٥. كانت الحروب بلا شك أداة طبيعية ومقبولة سياسيًا في القرن الثامن عشر؛ إلا أن الأمر لم يعد كذلك مع بداية القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من أن هذا الشعور لم يتبعه انخفاض في وتيرة الحروب أو عددها، إلا أن القوى العظمى فقدت رغبتها تدريجيًا في استغلال مثل هذه الأداة في سياستها الخارجية وسعت إلى الحد منها عن إدراك ووعي منها. وبالفعل، صار تجنب الحروب هدفًا في سياسات توازن القوى في القرن العشرين وبصورة لم تكن على ما كان عليه الحال في القرن الثامن عشر، أو على الأقل كانت الجهود موجهة نحو تجنب نشوب حرب عامة تضم جميع الدول العظمى. "كانت الحرب هي الأداة المفضلة في القرن الثامن عشر لتحقيق توازن القوى، بينما صارت الدبلوماسية هي الأداة المفضلة لتحقيق توازن القوى في القرنين التاسع عشر والعشرين." (Mandelbaum,1981:55).

وكان لهذا التغيير في موقف الدول تجاه الحروب سبب واحد في كلتا الحالتين، ألا وهو حدوث ثورة في المجال العسكري جعلت من الحروب العامة - ومن ثم الأداء التقليدي لنظام توازن القوى - أمرًا مكلفًا للغاية بصورة تمنع استمراره. إلا أن هذا لا يعني أن الحروب لم تعد أداة نافعة في يد السياسة للدفاع عن التوازن، ولكنها صارت أداة تنطوي على تكاليف باهظة. وحاول التحالفان المنتصران في عامي ١٨١٥ و١٩٤٥ في البداية أن ينشئا إطارًا للأمن الجماعي لإدارة العالم فيما بعد الحرب، ولكن باءت جهودهما في النهاية بالفشل، ليحل محلهما نظام يقوم على منطق توازن القوى؛ فنجد أن التحالف الرباعي بعد عام ١٨١٥ والأمم المتحدة بعد عام ١٩٤٥ فشلا في إبقاء حالة التناغم بين مصالح هذه الدول التي كانت سائدة أثناء الحرب، على الرغم من أن التحالف الرباعي كان أكثر نجاحًا من الأمم المتحدة. ويرجع إخفاقهما إلى انقسام القوى العظمى بعد أي صراع رئيسي انقسامًا أيديولوجيًا. فكانوا عاجزين عن الاتفاق على نظام عالمي يعكس إجماعًا أيديولوجيًا فيما بينهم بعد الحرب أو تحقيقه على أرض الواقع.

ولم يتمكن النظام في كلتا الحالتين من الرجوع إلى الوضع الأول الذي كان يسود فيه نظام نقي غير مركزي لتوازن القوى بين الدول، وإن كان كلاهما سعى نحو تحقيق الأمن الجماعي. "فما نشأ بعد ذلك هو توازن طرأ عليه التعديل، ويمكن إدارته عبر قياس مدى التعاون بين الدول الكبرى وبعض القواعد التي تحكم تفاعل هذه الدول مع

بعضها الذي تجاوز مجرد أن يكون تجنبًا للهيمنة" (Mandelbaum, 1981: 65)، ومن أوجه عديدة مهمة، كان النظامان اللذان جاءا لاحقًا بعد عام ١٨١٥ مختلفين أشد الاختلاف عن نظام القرن الثامن عشر، فكلاهما كان يتسم بدرجة كبيرة من التعاون بين الدول الكبرى في النظام، وكان الأطراف الفاعلون في هذا النظام يدركون حاجتهم إلى هذا التعاون، وعلاوة على ذلك، كان هناك مفهومًا سائدًا لدى نظم ما بعد عام ١٨١٥ بأن من الضروري تحقيق توازن في القوة العسكرية الخاصة بالقوى الكبرى في العالم، ولكن أيضًا بضرورة أن تتسم السياسات الخارجية للقوى الكبرى بضبط واعٍ للنفس.

وفي القرن التاسع عشر، كان التعاون ثمرة للجهود التي بذلتها قوات التحالف ضد نابليون أثناء الحرب، وفي نظام ما بعد عام ١٩٤٥، كان التعاون ضرورة حتمية لامتلاك الدولتين للأسلحة النووية، لذلك كان نظام توازن القوى الذي فُرض فيما بعد عام ١٩٤٥ "نظامًا نوويًا".

ومن الاختلافات الأخرى - والمثيرة للجدل في الوقت نفسه - بين نظام توازن القوى وتوازن الرعب هو ما أشار إليه "ماكجير" في معرض دراسته للردع، فالتوازن "الكلاسيكي" الذي أتسم به القرن الثامن عشر، ساد في عصر لم يتأثر كثيرًا بمفاهيم مثل الأيديولوجية والقومية، فالدول التي تمنى بالهزيمة لا تلبث حتى تندمج مجددًا في النظام الدولي. بل أن الحروب نفسها كانت محدودة، وكانت آثارها تقتصر في أغلب الأحيان على الجيوش المحاربة، وبمقارنة هذا الوضع مع ما كان عليه الحال في القرن السابق وحقبة نابليون، نجد أن القرن الثامن عشر يتسم بحروبه المحدودة التي كانت تدور بوسائل محدودة لتحقيق أهداف محدودة.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن توازن الرعب النووي ينطوي على سياق أخلاقي وسياسي مختلف تمامًا، فالردع النووي يقتضي - افتراضًا - من الدول المتحضرة أن تكون جديرة بالثقة وهي تهدد بالقيام بعمل بربري مريع وارتكاب أسوأ جريمة يشهدها التاريخ الإنساني. فعلى سبيل المثال، قامتا بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أثناء الحرب الباردة، باحتجاز شعوب أوروبا الشرقية رهينة لديهما، فإذا ما فشل نظام الردع الذي أتبعتاه، لقامتا بريطانيا وأمريكا بحرق مئات الملايين من شعوب أوروبا الشرقية ووسط آسيا وأبادتهم عن بكرة أبيهم، ولن تفرق هذه المذابح بين العجوز والنشء، والمريض والمجنون في المستشفيات، ولن تميز بين الجنود والمدنيين، والحكومات والمحكومين في دول لا تمتلك فيها شعوبها أدنى فرصة حقيقية للتأثير على حكوماتها، ولا يحتمل ذلك في الوصف سوى أنه إبادة جماعية لشعوب بريئة لا حول ولا قوة لها.

فإذا كانت هناك قدرة على شن "ضربة ثانية" في ظل هذه الشروط، دون أن يخيم على الوضع رطانة في التعبير أو لغة تسكين، نجد أن من الصعوبة بمكان التفكير في ارتكاب مثل هذا الفعل الشنيع. ومن ثم، من غير المثير للدهشة أن واضعي الإستراتيجيات يفضلون استخدام تعبيرات مثل الاستهداف المضاد لقيمة العدو، والدمار الشامل في وصفهم للإبادة الجماعية. وحتى يمكن تقبل مثل هذا التهديد المريع، كان من الضروري على الرأي العام الغربي أن يتقبل فكرة أن شعوب أوروبا الشرقية يستحقون مثل هذا المصير الشنيع. لذلك، كان من الضروري تذكيرهم بصفة مستمرة بحقيقة تهديد القوة العسكرية السوفييتية للغرب، والتأكيد على الطبيعة الشريرة للشيوعيين وشعوبهم. إلا أن مثل هذا المنظور لم يفض إلى التفاوض حول قواعد ضبط النفس بين الطرفين والتي كانت إحدى ضروريات الهيكل الرادع حتى يمكن الحفاظ على الاستقرار. وكان هذا المنظور سائدًا في الأوساط العليا حتى سنوات متأخرة في بداية الثمانينات، وذلك عندما ألقى الرئيس "ريجان" خطابه "إمبراطورية الشر".

ومن ثم، فوفقًا لما أورده "ماكجير"، كان هناك خليطًا غير متجانس بين هدفين في تلك الحقبة، وهما ردع الطرف الآخر والحيلولة دون اشتعال حرب نووية، فكان هناك ميلًا واضحًا بالتسليم بتهديد الطرف الآخر بدلاً من طرح أسئلة تشكك في هذا التهديد بصفة مستمرة. فإذا كان من المتصور أن العدو بإمكانه القيام بفعل ما تظهر قناعة بأنه سيقوم به فصار الردع النووي عقيدة لها شعائرها وتعاليمها السرية الخاصة بها. وقد كانت هناك محاولات تتم من حين لآخر تهدف إلى تحسين العلاقات السياسية قبل منتصف ثمانينات القرن العشرين، إلا أنها باءت بالفشل تحت وطأة القوة التدميرية للأسلحة النووية والتطور المستمر والحثيث في صناعة الأسلحة ونشرها.

التفاعلات في توازن القوى المختلط

في الفترة التي أعقبت عام ١٩٤٥، صارت التوازنات النووية والتقليدية آليات يمكن أن تضطلع بمهام احتواء نفسها بنفسها، بل كانت تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر عبر عدد من القنوات المهمة. وعند هذه المرحلة، ضمت عملية تحقيق التوازن أثناء حقبة معاهدة حلف الناتو- وحلف وارسو مزيجًا من الأثنين، فوفقًا لما أورده سنايدر(Snyder) (١٩٦٥: ١٩٢)، فقد وُجد توازن شامل داخل النظام عندما أتفقت شروط كلا الطرفين. وكانت هذه الشروط إما إن تكون القوة العسكرية التقليدية والنووية – وهما شكلي التوازن – على قدم المساواة لكل منهما على حدة وإما إن يكونا

كلاهما - أي القوة التقليدية والقوة النووية - غير متوازنتين، ولكن لكل منهما تميز عن الآخر في أحدهما، حتى يعوض تفوق أحدهما في إحدى القوتين بضعفه في القوة الأخرى. ويعد النظام غير متوازن إن افتقد إلى التكافؤ في التوازن التقليدي والنووي، أو إذا كان أحد الطرفين يتمتع بالتوازن على خلاف الآخر.

ويمكننا أن نرى تطبيق هذا بصورة عملية في المنافسة التي دارت رحاها بعد عام ١٩٤٥ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ففي أكثر فترات هذه الحقبة كان الاتحاد السوفيتي وحلفاء معاهدة وارسو في نظر الولايات المتحدة قوى تتمتع بسيادة واضحة من حيث توازن القوة العسكرية التقليدية على القوات في أوروبا. وكانت أهمية هذا التفوق أمر يصعب دائمًا الوقوف على مقداره بدقة، حيث كان تفوق حلف وارسو تفوقًا عدديًا من حيث الجوهر، في حين أن قادة حلف الأطلنطي كانوا دائمًا على قناعة بأن هذا يقابله تفوق الناتو النوعي في المعدات والتدريب وحماسهم في الدفاع. وتطور الأمر مسفرًا عن قلق الناتو الذي لازمه طوال سبعينات القرن العشرين، حيث بلغ التطور النوعي لأسلحة حلف وارسو حدًا اقترب به من قدرات حلف الناتو في هذا الإطار، مما زاد من تفوق حلف وارسو في نظر الناتو في الأسلحة التقليدية.

فتمثلت إستراتيجية حلف الأطلنطي في معالجة هذا الوضع وتحقيق التوازن ضد تفوق حلف وارسو في القوى التقليدية في تفوقه في الأسلحة النووية. وتطورت طبيعة الأسلحة النووية التي استخدمها الناتو لهذا الغرض مع مرور الوقت، وصارت في النهاية جزء من القدرات النووية المعقدة والمتعددة المستويات لدى دول حلف شمال الأطلنطي. في البداية، كان المكون النووي في معادلة التوازن يمثله الأسلحة النووية الإستراتيجية التابعة للولايات المتحدة، وأثناء خمسينات القرن العشرين حازت الولايات المتحدة على تفوق نووي إستراتيجي واضح على الاتحاد السوفيتي. فلم يكن لدى الاتحاد السوفيتي صواريخ عابرة للقارات أو قاذفات قنابل طويلة المدى يمكنها شن هجوم نووي كبير على الولايات المتحدة. في حين أن الولايات المتحدة التي كانت تمتلك مئات من قاذفات القنابل طويلة المدى القادرة على العمل من مطارات في أوروبا الشرقية، تهدد الاتحاد السوفيتي بتدميرها نوويًا في حالة نشوب حرب بينهما، فكان "الانتقام (النووي) الهائل" هو رد الناتو على أي غزو قد يقوم به السوفيت لأوروبا الشرقية.

وعلى الرغم من ذلك، وفي خمسينات القرن العشرين، بدأ الاتحاد السوفيتي تدريجيًا في نشر قوات نووية طويلة المدى تابعة له، ومع نهاية هذا العقد، بدأت الشكوك تحوم حول قدرة الولايات المتحدة النووية على حماية أوروبا. ولم تعد أوروبا

تثق في أن الولايات المتحدة لديها القدرة على إعطاء السوفيت ذريعة بتدميرها نوويًا إذا ما استخدمت قواتها النووية الإستراتيجية لمواجهة أي هجوم تقليدي شنه السوفيت ضد أوروبا. فانهارت مصداقية هذا الرادع، لأن قدرة الاتحاد السوفيتي على الانتقام بشن ضربة ثانية أدخلت الشك في حلفاءَ حلف الناتو حول إمكانية مخاطرة أمريكا باستخدام أسلحتها النووية. وكان لظهور هذا التكافؤ الإستراتيجي فائدة في استقرار توازن القوتين العظمتين في علاقتهما الثنائية، ولكن بدا أنه يقوض من مفهوم "الردع الممتد"؛ أي رغبة أمريكا في المخاطرة بأي شيء لصالح حلفائها.

فواجه الناتو بذلك مشكلة كيفية استعادة قدرة الردع لأوروبا، وكان من الحلول الممكنة للناتو زيادة مستوى القوات التقليدية لديه لتكون مكافئة لما تتمتع به دول حلف وارسو، إلا أن هذا الخيار استبعد لما ينطوي عليه من تكاليف باهظة ولخوف الحلفاءِ الأوربيين من أن تحقيق التوازن في القوات التقليدية قد يجعل من قتال أوروبا في حرب تقليدية أمرًا قابلاً للتحقيق في نظر أعدائها.

وإذا كان من المتعذر تحقيق توازن تقليدي، الذي ربما يكون في نهاية المطاف أمر غير مرغوب فيه، فإن البديل الواضح لذلك هو الاعتماد بشكل أكبر على الأسلحة النووية، وقد قال البعض إذا كان بالإمكان الهجوم على جيوش حلف وارسو وتدميرها باستخدام أسلحة نووية تكتيكية أو "خاصة بأرض المعركة" تحقق نتائج قليلة نسبيًا فإنه في ظل هذا الوضع لن يكون لدى حلف وارسو أي دافع يحفزه للهجوم وبالتالي استعادة أوروبا لقدرتها على الردع. وساد شعور بأن الأسلحة النووية تتميز في جميع الأحوال بأنها رادع أكثر فاعلية من الناحية النفسية مقارنة بالأسلحة التقليدية، لأن التهديد المفروض هنا أعظم بكثير مما يترتب على استخدام الأسلحة التقليدية.

وعلى الرغم من ذلك، فلم تهدأ المخاوف الأوروبية؛ حيث انتاب حلفاءُ الناتو شعورًا بأن "أية محاولة من شأنها ردع أي عدوان بأسلحة تقليدية في أوروبا باستخدام ترسانة نووية تمتلكها قوة غير أوروبية هو أمر في حد ذاته يعرضها لضربة انتقامية بأسلحة نووية" وهو ما يعد "نموذجًا للعقلانية السياسية والعسكرية في آن واحد" (Freedman,1981-2:50).

وحاولت الولايات المتحدة أن تتغلب على هذه الشكوك بمفهوم "الرد المرن" الذي تبناه حلف الناتو في عام ١٩٦٧، فمن خلال الرد المرن، يمكن لحلف الناتو تعزيز قدراته العسكرية في جميع المستويات، حتى إذا ظهر أي تهديد من أي مستوى من قبل حلف وارسو، فإن حلف وارسو سيجد ما يكافئه في النوع. إلا أنه يلزم لتحقيق ذلك زيادات

هائلة ومتواصلة في نفقات الدفاع وهو ما كان حلف الناتو يعارضه منذ خمسينات القرن العشرين، لذلك فشل الحلف في بذل الجهد اللازم لتحقيق التوازن مع القوات التقليدية الخاصة بحلف وارسو.

وحتى إذا ما تم توفير المال اللازم لتحقيق ذلك، فلم تكن أوروبا لتحقق هذه الإستراتيجية بشكل كامل، حيث كان القادة الأوربيون يخشون إن في حالة حصولهم على قدرة تمكنهم من القتال في حرب تقليدية في أوروبا، فإن حلف الناتو سيشجع الاتحاد السوفيتي بذلك على الاعتقاد بأن بإمكانه شن هجوم تقليدي على أوروبا الغربية دون أن يخشى ردًا نوويًا من جهتها. وبدا أن من شأن الرد المرن لدى بعض القادة الأوربيين أن يقلل من احتمالية وفاء أمريكا بضماناتها النووية وليس العكس. وينطوي هذا المفهوم على أنه إذا أخفق هذا الرادع في تحقيق الهدف منه عند أي مستوى، فسيكون على حلف الناتو تصعيد الأمر إلى المستوى التالي ثم الذي يليه حتى ينتهي إلى استخدام الأسلحة النووية الإستراتيجية. وعلى الرغم من أن الوضع كذلك، فإن الأوربيين يرون أن لا سبب يدعوهم إلى اللجوء إلى خطوات وسيطة. فالضمان النهائي ظل في صورة رغبة الأمريكيين في استخدام الأسلحة النووية حتى في حالة ما إذا كان في هذا مخاطرة بتلقي الضربة الانتقامية في الولايات المتحدة نفسها. ومن ثم، فإن هذه العقيدة المترسخة لدى الدول الأعضاء في حلف الناتو ظلت في صورتها التي وصفها أحد النقاد بأنها "دفاع تقليدي ضعيف تدعمه ضمانة نووية هائلة" (Freedman,1981-2:55).

وعلى الرغم من أن العقيدة النووية لدى حلف الناتو انطوت على تضارب واضح، إلا أن القادة الأوربيين بدوا مرحبين بغموض المعادلة النووية الأوروبية. وكان من شأن القرارات التي أتخذوها زيادة هذا الغموض، مثل الحصول على عدد كبير من الأسلحة ذات القدرات المزدوجة، أي أنها قادرة على حمل رؤوس نووية أو تقليدية، مثل المدفعية ١٥٥ مم وقاذفات القنابل المقاتلة F-111. وتعد هذه النظم أقل تكلفة مقارنة بالاعتماد على نظامين من الأسلحة (نظام لكل مهمة)، ولكنها تتمتع في الوقت نفسه بقدرتها على منع العدو من التمييز بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية، وإمكانية تغيير الوضع في صراع معها عندما يرغب حلف الناتو في اللجوء إلى الأسلحة النووية.

وظل هذا النظام حتى منتصف سبعينات القرن العشرين في توازن تام لأنه كان يعكس النسخة الثانية لـ سنايدر(Snyder). فظل غياب التوازن قائمًا على المستويين النووي والتقليدي الإستراتيجيين، ولكن كل طرف كان يتميز بتفوقه في أحدهما دون الآخر. فقام حلف الناتو بإعادة طمأنة نفسه بإنشاء روابط بين هذين المستويين. وكان

إختلال التوازن في القوة التقليدية أمرًا يمكن لحلف الناتو تحمله لأنه كان يستطيع إذا ما اقتضت الضرورة تصعيد أي صراع وجره إلى مستويات يتم فيها استخدام أسلحة نووية تكتيكية والذي تمكن من استعادة تفوقه فيه، وفي حالة إخفاقه، فبإمكانه تصعيد العمليات لاستخدام الأسلحة النووية الإستراتيجية التي يتمتع فيها بتفوق لا لبس فيه. إلا أن الزيادة المستمرة في الأسلحة النووية السوفيتية بعد عام ١٩٦٠ هدد هذا الوضع بصورة تدريجية. وفقد حلف الناتو تفوقه في الأسلحة النووية التكتيكية والخاصة بساحة المعارك بعدما تمكنت دول حلف وارسو من نشر عدد مماثل أو أكبر من نظم مماثلة. وطالما امتلكت الولايات المتحدة تفوقًا على المستوى الإستراتيجي فإن هذا أمر يمكن تحمله، ولكن مع نهاية عام ١٩٧٢، تجمد هذا التوازن النووي الإستراتيجي وتم تنظيمه عبر أول معاهدة للحد من الأسلحة الإستراتيجية.

وأدرك الناتو عندها أنه في وضع يعاني فيه من إختلال التوازن لصالح دول حلف وارسو على مستوى الأسلحة التقليدية، ويتمتع بتوازن أو بتفوق هامشي في المستويات الأعلى. وكان من رأي "سنايدر" أن هذا الوضع يخلو من التكافؤ وهو ما دفع دول حلف الناتو إلى بذل جهد كبير على جميع المستويات في سعي إلى سد الفجوة على مستوى الأسلحة التقليدية وزيادة هامش التفوق في المستويات الأعلى. وأثمر هذا الأمر عن تنفيذ برنامج الدفاع طويل الأمد الذي يهدف إلى تعزيز القوى التقليدية وإصدار قرار التحديث "المسار الثنائي" عام ١٩٧٩ لتصنيع أسلحة نووية تكتيكية جديدة لاستخدامها في أرض المعركة، وجهود الولايات المتحدة لزيادة عدد رؤوسها الحربية ونشر المزيد من نظم الضربة الأولى مثل صواريخ MX، وفي النهاية نشر دفاعات إستراتيجية عن طريق برنامج مبادرة الدفاع الإستراتيجي. وأثرت حاجة الولايات المتحدة إلى تمويل هذه الجهود سلبًا في الاقتصاد الأمريكي مما أدى إلى عجز متزايد في الميزانية، ولكن أدت الضغوط الاقتصادية الناتجة عن محاولة الاتحاد السوفيتي ملاحقة البرنامج الأمريكي إلى انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي نفسه.

ويكشف لنا تطور عقيدة دول حلف الناتو وسبل حصولها على الأسلحة عن روابط لا تنفصم بين القوى النووية والتقليدية والتي كانت عنصرًا أساسيًا لدى حلف الناتو ودول حلف وارسو على حد سواء. وكان عجز حلف الناتو في الأسلحة التقليدية أمرًا غير مقلق بالنسبة له لأن قوات الحلف كان لديها من القوة ما يحتم على دول حلف وارسو شن هجوم هائل للقضاء عليها. وكان في مثل هذا الهجوم ما يكفي لتجاوز "حد الرد النووي" السياسي الذي وضعته الولايات المتحدة ودفع سلسلة من الأحداث قد تسفر

عن كارثة تلحق بالاتحاد السوفيتي وحلفائه. وكانت الوظيفة الأساسية للأسلحة النووية التكتيكية والتي تستخدم في ساحة المعارك هو إنشاء جسر بين التوازن في الأسلحة التقليدية والأسلحة الإستراتيجية.

ويتسم نظام توازن القوى - كما أكدنا في الفصول السابقة - بشكل كبير بفاعلية التحالفات العسكرية، ففي عصر المواجهة بين قطبي العالم، سيطرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على اتحادات مهمة، وكانت الطريقة التي يتأثر بها الردع النووي بسبب التزامات الدولة مع حلفائها أمرًا غاية في الأهمية، وهو أمر يتجاوز إلى حد كبير ما كان عليه الوضع في عصر توازن القوى القديم.

وأسفر هذا عن عنصر آخر للتعقيد في توازن القوى النووية. فالتهديدات التي لا شك في صحتها أكثر صعوبة في تحقيقها عندما كان يتم فرض هذا التهديد من أحد الحلفاءِ وليس بالأصالة. فمن الصعب إلى أبعد الحدود التصديق بأن أية دولة قد تضحي بنفسها من أجل دولة أخرى، إلا أن هذا هو ما ينطوي عليه الردع الممتد الموجه ضد دولة مسلحة نوويًا. ومن ثم، نجد على سبيل المثال أن الولايات المتحدة كانت من ناحية الجوهر تعلن أنه في حالة غزو السوفيت لأوروبا الغربية، فإنها سوف تستخدم أسلحتها النووية والهجوم على المدن السوفيتية لكبح الاعتداء السوفيتي، وأنها ستقوم بذلك مع علمها بأن هذا قد يدفع السوفيت إلى شن هجمات نووية مضادة على الولايات المتحدة نفسها.

ووفقًا لما أورده سنايدر(Snyder) لا يعد تقييم النوايا في الحقبة النووية أكثر أهمية من تقييمها قبل الحقبة النووية فقط، ولكنها تتخذ هذه الأهمية شكلاً مختلفًا أيضًا. ففي ظل نظام توازن القوى القديم كانت النوايا التي تتسم بالأهمية هي تلك المرتبطة بإتخاذ قرار سياسي بالتدخل أو عدم إتخاذه، وأي جانب سيتم التدخل نيابة عنه. أما في التوازن العسكري ثنائي القطبين، الذي كان صبغة عصر الحرب الباردة، فقد انتهت حالة عدم التيقن تجاه الدول التي قد تصبح حلفاءَ في زمن الحرب (وإن كانت هناك حالات وجهت الشكوك نحوها مثل فرنسا في حلف الناتو ورومانيا في حلف وارسو)، ولكن ظهرت حالة جديدة من عدم التيقن تتعلق بالأسلحة التي يرجح أن يستخدمها العدو وأية درجة من الدمار يقبلها في سعيه لتحقيق أهدافه. فحل التهديد بتصعيد القتال إلى مستويات أعلى من العنف محل التهديد بضم المزيد من الدول إلى التحالف الحالي.

مسألة الاستقرار

يمكن تمييز اختلافات متعددة بين التوازن (بمعنى التكافؤ) والاستقرار في نظام توازن القوى العسكرية التقليدية، ونظام توازن القوى النووية، وبين مظاهر أخرى من مظاهر الاستقرار. فالتوازن في كلا نظامي توازن القوة له درجات متعددة من الاستقرار، بل من الممكن أن تفتقر الدولة إلى التوازن، وإن كانت تتمتع بدرجة عالية نوعًا ما من الاستقرار. كما يمكن أيضًا التمييز بين استقرار الأزمات والاستقرار العام، فقد تنعم الدولة بحالة من الاستقرار العام وإن لم تتمكن من تحقيق استقرار في الأزمات. ويقصد من ذلك أن كلا الجانبين قد يرغبان في تجنب الحروب ويسعيان إلى إستراتيجيات عامة في السياسية الخارجية من شأنها الحفاظ على السلام فيما بينهما، وإن كان هذا السلام قد يفشل في الصمود أمام تداعيات معينة لإحدى الأزمات الحادة.

في نظرية توازن القوى الكلاسيكي (القديم)، كان الاستقرار يُعرف في معظم الأحوال بالتوازن الشامل في النظام. فعندما يحدث أحد الخصوم اضطرابات بهدف فرض سيطرته على الطرف الآخر، فإن هذا يثير تحرك قوات مكافئة تميل إلى إعادة النظام إلى حالة التوازن التي كان عليها. ويحدد سنايدر(Snyder)(١٩٦٥: ١٩٧) لنا ثلاثة سمات رئيسية لهذه الآلية:

١. النزوع إلى سباق تسلح أو غياب هذا التوجه؛

٢. توجهات نحو إثارة حرب أو منع نشوبها؛

٣. توجهات نحو عمليات تهدف إلى الحفاظ على اللاعبين الرئيسيين.

وما يعطي لهذه العناصر الثلاثة أهميتها هو أن الحروب لم تكن دليلاً على غياب الاستقرار. فعلى العكس من ذلك، فكما يوضح لنا هدلي بول([Hedley Bull) (١٩٧٧: ١٢٣-١٢٤)، يتعلق بُعد الاستقرار الذي يعتقد بأهميته البالغة في تحقيق توازن الرعب النووي بالقدرة على حفظ السلام، وهو ما يعتبر أولوية في مرتبة أعلى من الحفاظ على مكونات الدولة في النظام في مدلوله السياسي.

وكان المعيار المستخدم في قياس نزوع الدولتين إلى الحرب هو "القدرة على شن الضربة الأولى" لكل طرف، فعندما يتمتع كلا الطرفين بالقدرة على شن الضربة الأولى، ولدى كلاهما أيضًا القدرة على شن ضربة ثانية، يقال أن التوازن هنا (بمعنى التكافؤ) يتسم باستقرار شديد. وعندما يتميز أحد الطرفين عن الآخر بتفوق في شن ضربة أولى فعالة، أو انخفضت قدرة أحدهما عن الآخر في شن ضربة ثانية مؤكدة، افتقر الوضع إلى

الاستقرار. ومن ثم، فإن نشر أسلحة فعالة تستخدم في شن ضربة أولى أو نشر دفاعات إستراتيجية فعالة من قبل أحد الجانبين، ينظر إليهما بأنه تطور من شأنه تقويض الاستقرار بصورة كبيرة. بل أن الاحتمال المنطقي بأن مثل هذه النظم - التي تم تطويرها تسببت في اضطراب شديد في العلاقة آخذين في الاعتبار هذه الملاحظات – تلعب دورًا بالغ الأهمية في الردع النووي.

وكما كان عليه الأمر في توازن القوى القديم، توجد اختلافات أيضًا في الرأي حول العلاقة بين استقرار التوازن النووي الإستراتيجي المركزي ومستويات التوازن الدنيا. فمن جانب، قد يقول البعض إنه كلما زاد الاستقرار في التوازن النووي الإستراتيجي المركزي كان من المحتمل بشكل أكبر انخفاض الاستقرار في توازنات المستويات الدنيا. ويرجع هذا إلى أنه في حالة ما إذا كان لدى الطرفين القدرة على شن ضربة ثانية مؤكدة ولا ينتابهما أي قلق من مبادرة أي طرف منهما بشن حرب نووية إستراتيجية، فقد لا يمنعهما شيء من المبادرة بشن حرب بالأسلحة التقليدية، بل وشن حرب باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية. وعلى الرغم من ذلك، يحتمل الأمر عكس ذلك، فقد تقل احتمالية نشوب حرب بالأسلحة التقليدية والأسلحة النووية التكتيكية وذلك لوجود احتمالية كبيرة بالتصعيد التدريجي نحو الحرب النووية الإستراتيجية والتي لا يمكن لأي من الطرفين الفوز فيها.

ومن الافتراضات الأخرى المتعلقة بمفهوم الاستقرار ما أورده سنايدر(Snyder) (١٩٦٥: ١٩٩) الذي يعرض وضعًا على النقيض من الوضع السابق تمامًا. فيؤكد أن الاستقرار على مستوى الأسلحة التقليدية ينزع إلى زيادة الاستقرار على المستوى الإستراتيجي. ويكمن المنطق هنا في قدرة كلا الطرفين على الدفاع عن أنفسهما باستخدام الأسلحة التقليدية. ومن ثم لا يوجد ضغط يدفع أي من الطرفين إلى تصعيد الصراع إلى مستوى الأسلحة الإستراتيجية، حيث يمكن أن يتم ردع أي اعتداء بالأسلحة التقليدية. وعلى النقيض من ذلك، يرى البعض أنه أثناء الحرب الباردة، كان حلفاءُ الناتو يبدون رفضًا لاستخدام الأسلحة النووية سعيًا منهم إلى دعم قدراتهم في الأسلحة التقليدية، وهو ما يعطي انطباعًا يبدو معه كأنه تهديدًا للردع.

ومن الاختلافات الأخرى بين عملية توازن القوى أثناء العصر النووي وقبله، هو أنه في الحقبة النووية اعتبر التوازن ثنائي القطبين ـ بوجه عام ـ هو الأكثر استقرارًا من ذلك الذي تتعدد فيه الأقطاب، في حين أنه في ظل توازن القوى القديم، كان الشعور السائد هو على العكس من ذلك تمامًا. ففي النظام القديم، كان التوازن ثنائي القطبين ينظر له

بأنه عامل يقوض الاستقرار لأنه كان يفتقر إلى إمكانية اختيار الحلفاءِ أو وجود عامل يحقق التوازن غير ذي صلة بكلا القطبين. فكان تعدد مراكز القوى في ذلك العصر يحقق استقرارًا أفضل في نظرهم لأنه كان يتيح عددًا أكبر من الشركاء المحتملين في التحالفات، وهو ما يعني أن المعتدي سوف يعاني من نسبة كبيرة من عدم التيقن فيما يخص عدد التحالفات التي يرجح معارضتها لأي صراع على الهيمنة. وعلى الرغم من ذلك، نرى أن توازن الرعب ثنائي القطبين أمرًا يحقق الاستقرار، لأنه لا يوجد سوى مركزين فقط لإتخاذ القرار يمكنهما شن حرب نووية، وهو أمر في حد ذاته يشجع على التزام الحذر في جميع المواقف التي تنطوي على خطر شن حرب نووية. وإن كان يُفهم أيضًا من هذه الطبيعة الصارمة إلى حد ما لتوازن القوى النووي الثنائي القطبين، أنها تحتمل غيابًا للاستقرار من الناحية النظرية على الأقل. ففي ظل غياب حلفاءَ آخرين محتملين أو قوة ثالثة تحقق التوازن، من الصعب الإبقاء على حالة التكافؤ بين القطبين عبر المناهج الكلاسيكية الخاصة بإعادة ترتيب الحلفاءِ. ومن ثم، فإن أقل التغيرات قد تسفر عن اختلال للتوازن، وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الحرب لن تُستخدم كأداة لاستعادة مثل هذا الاختلال في التوازن (لأن الحرب النووية سوف تؤدي إلى القضاء على العالم)، فقد يصبح هذا الاختلال في التوازن أمرًا دائمًا ينتج عنه هيمنة أحد الطرفين على الآخر (Herz,1960:39).

في الحقبة النووية، يعد التوسع في المجموعة التي تضم القوى العظمى في العالم أمرًا غير مرغوب فيه، حيث يُنظر إلى الانتشار النووي (كما توقع "والتز") كتطور من شأنه تقويض الاستقرار في العالم. وهناك من الأسباب ما يبرر هذه الرؤية، وتضم هذه الأسباب رؤية بسيطة قائمة على الأرقام، وهي أنه كلما زاد عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية زاد احتمال نشوب حرب نووية من الناحية الإحصائية، وهناك وجهة نظر أخرى أيضًا ترى أنه بزيادة عدد الدول النووية، تزداد احتمالية أن يفتقر أحد أفراد هذا النادي إلى الاعتدال الذي كان يتسم به سابقوه.

وكان "هرتز" مميزًا في تأكيده على أن الأسلحة النووية تتمتع بتأثير أفقد جميع الأدوات المستخدمة في السياسة الخارجية - التي كانت تسعى لتحقيق توازن القوى فيما قبل العصر النووي - معناها. فيقول إن ظهور الأسلحة النووية أدى لنشوء ظاهرة "الدولة المخترقة"، وهو وضع تفقد فيه القوى العظمى جميع الوسائل التي تتيح لها حماية أراضيها أو شعوبها من الهجمات النووية في أوقات الحروب. وفي مثل هذا الوضع، تفقد جميع المؤشرات التقليدية للقوة العسكرية، مثل القواعد والأقمار

الصناعية السياسية والحلفاء ونطاقات الأمن قيمتها التي كانت تتمتع بها في السابق. ويمكن صياغة منطق هذا الوضع في حل واحد وهو سيطرة قوة واحدة على العالم، وذلك لأنه في وضع الردع النووي المتبادل، لن تشعر أي من القوى العظمى بأمان حقيقي ولن تتخلص من شعورها بعدم الأمان إلا بعد القضاء على أعدائها. إلا أن حقيقة وضع الردع النووي ـ وما يترتب عليه من تهديد بالدمار المتبادل والمؤكد ـ استبعدت هذه الإمكانية.

فلا يمكن أن يتحسن الوضع بزيادة عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية، وعلى الرغم من أن هذا قد ينعش في الأذهان صورة سطحية لتوازن القوى القديم، فمن الممكن أن تفاقم زيادة عدد الدول المالكة للأسلحة النووية من صعوبة التوصل إلى تقييم دقيق بقدرة الدول ومصداقيتها، وهما العاملان الأساسيان لتحقيق فاعلية نظام الردع النووي، هذا إلى جانب زيادة تعقيد المشكلات التي ينطوي عليها النظام بصورة أكثر إيلامًا، وذلك عن طريق تعريف كلا الطرفين بما يحمله الطرف الآخر من تهديدات. وقد تُتسبب المشكلات المرتبطة بردع دول متعددة – وهو ما يقتضي زيادة كبيرة في عدد الأسلحة النووية والمخاطرة بنشوب هجوم نووي قد لا يعرف حتى البادئ به على وجه التحديد – في ارتفاع نسب مخاطر وقوع الكارثة.

وفي مثل هذه البيئة، فقد يكون من السذاجة الافتراض بأن الحرب النووية أمر يمكن تفاديه بكل تأكيد، ففي مرحلة معينة، كانت هناك أزمة على وشك أن تنتهي بتنفيذ التهديد النووي، سواء كان السبب في ذلك يرجع إلى التوصل إلى حسابات خاطئة أو عبر إرادة قائمة على المنطق.

وقد تنشب حرب نووية لكثير من الأسباب التي لا يستبعد حدوث أي منها، وتشمل التوصل إلى حسابات غير دقيقة نتيجة خطأ فني أو سوء تفاهم ناتج عن فشل أحد الأطراف في توصيل تهديده بشكل واضح، أو لتطورات فنية تجعل من الضربة الأولى أمرًا ممكنًا لأحد الأطراف أو بكل بساطة مخاطر ملازمة لعملية الانتشار النووي.

وقد أدت مخاطر انهيار أداة الردع سواء كان ذلك نتيجة انهيار فني أو ضعف التواصل، إلى حاجة مستمرة في تحسين التوازن الرادع سعيًا للحفاظ على حالة الاستقرار أو زيادته قدر الإمكان، ويستلزم الردع النووي في القرن العشرين بصورة أكبر بكثير من نظم الردع في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر مراقبة متواصلة لحالة الاستقرار، ويقترح "هرتز" عددًا من الأساليب التي يمكن بها زيادة الاستقرار.

حتى يمكن تقليل مخاطر نشوب حرب نووية بصورة عرضية، اقترح "هرتز" وضع قانون نووي محدد تعرف فيه الشروط التي يجب على الدولة أن تعلن بمقتضاها أنها لن تكون المبادرة باستخدام الأسلحة النووية. وعلى الرغم من ذلك، هناك شك بأن مثل إعلان هذا يتمتع بقيمة حقيقية، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أنه في زمن الأزمات، لا يوجد ما يفرض على الدول الالتزام بمثل هذا التصريح كما أن الأطراف المناوئة لا يتوقع منها أيضًا الالتزام بها. وقد سبق للاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة أن طالب حلف الناتو وحلف وارسو مرارًا بالقيام بإعلان متبادل مثل هذا، ولكن الناتو كان يرفض هذا الاقتراح دائمًا على أساس أنه لن يحقق أي فائدة حقيقية تُرجى منه، فهذا الإعلان على أية حال، يفتقر إلى المنطق في ظل وضع يشعر فيه حلف الناتو أنه بحاجة إلى أسلحة نووية للتعويض عما يراه عجزًا في الأسلحة التقليدية.

ويقدم "هرتز" اقتراحين آخرين، أحدهما هو أسلوب قائم على مفهوم توازن القوى القديم، والآخر هو السمة المميزة للعصر النووي، وينطوي الاقتراح الأول على تقبل الوضع الحالي والتعرف على مراكز القوى والتأثير لكلا الطرفين وإدراكها. ونشدد مرة أخرى على أن هذا الأسلوب يتطلب في سياق النظرة الأيديولوجية العامة للحرب الباردة، تحركًا كبيرًا نحو مواقف براجماتية تميز عصر توازن القوى القديم.

وقد يعد تحديد مراكز القوى ـ وهو بمثابة رسم لخطوط السيطرة الفعلية التي لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالعقوبات الأخلاقية ولا تقتضي إقرارًا بها من قبل رجالات السياسة ـ مجرد تعبير عن أوضاع القوى السائدة، وهو ما يبدو أنه أول متطلب أساسي لوقف العمليات أو سياسة سد الفجوة المقترحة هنا (Herz,1960:45).

وينطوي الاقتراح الثالث بتحقيق الاستقرار في ظل توازن الرعب النووي بالعمل على حظر الانتشار النووي، ومنع تنفيذ المزيد من التجارب على الأسلحة النووية، وكان من المزمع أن يظهر هذان الاقتراحان الأخيران ضمن جدول أعمال تنظيم التسلح بعد عام ١٩٦٠. وفي الواقع كان تنظيم التسلح بمثابة عنصر جديد بل عنصر بالغ الأهمية في الوقت نفسه لتحقيق الاستقرار في توازن القوى النووية. وكان الدور الرئيسي الذي لعبه تنظيم التسلح في هذا الصدد هو إيجاد سبيل جديد اختلف فيها توازن الرعب عن توازن القوى القديم.

تنظيم التسلح

ظهر منهج تنظيم التسلح في نهاية خمسينات القرن العشرين، وكان أسلوبًا يهدف إلى زيادة الاستقرار في توازن القوى الإستراتيجية بين حلفى الناتو ووارسو، وكان أوضح تعريف بتنظيم التسلح هو الذي وضعه كل من شلينج [Schelling] وهالبرين [Halperin] :

ونقصد من ذلك ضم جميع أنواع التعاون المسلح بين الأعداء المحتملين في لائحة واحدة من أجل تقليل احتمالية نشوب الحروب بينهم، ونطاق هذه الحروب والدمار الناتج عنها في حالة نشوبها، إلى جانب التكاليف السياسية والاقتصادية المنصرفة نحو الإعداد لمثل هذه الحروب. وتتمثل السمة الرئيسية لقانون تنظيم التسلح في الاعتراف بالمصالح المشتركة واحتمالية تبادل المنشآت العسكرية والتعاون فيها حتى بين الأعداء المحتملين (Schelling and Halperin,1961:2).

وفي الوقت الذي عارض فيه المنادون بنزع الأسلحة من الناحية الفلسفية امتلاك السلاح واستخدام القوة العسكرية، فإن مجتمع تنظيم التسلح روج لمفهوم يتم فيه الحفاظ على توازن في القوة العسكرية عن طريق استخدام قانون تنظيم التسلح لاستكمال عمليات التحسين أحادية الجانب في القوة العسكرية واعتبرها وسيلة لتحقيق الأمن (Lefever,1962:122)، واعتقد المنادون بتنظيم التسلح أن الأسلحة أنما هي عرَض أكثر منها سبب في عدم الثقة بين الدول، ويعكس امتلاك هذه الأسلحة ببساطة مصالح الدول المختلفة بشكل طبيعي والتي يقتضي تعزيزها أو حمايتها استخدام الأداة العسكرية من حين لآخر. فسعى المنادون بتنظيم التسلح بذلك إلى إنشاء توازن مستقر للقوى والحفاظ عليه، يتقبله جميع الأطراف فلا ينزع أحدهم إلى الهجوم على الآخر لضعفه.

وكان ينظر إلى مفهوم توازن القوى من حيث القدرات العسكرية كأداة تحقق الاستقرار، واعتبر سباق التسلح غير المقيد بأنه سيقوض على الأرجح توازن القوى والأمن القومي بدلاً من ضمان وجودهما. ومن ثم، ففي الوقت الذي أتسمت فيه العلاقة بين القوى العظمى بأنها كانت صراعًا إلى حد كبير، فإنها احتوت - أيضًا- على بعض العوامل المهمة التي تدفعهم للتعاون فيما بينهم (Shan,1983:190).

فكان الهدف من تنظيم التسلح هو التمييز بين "هذه الأنواع والكميات من القوات والأسلحة التي تعزز من استقرار حالة توازن القوى، وتلك التي لا تفعل ذلك، والسماح بالنوع الأول أو الترويج له إن اقتضى الأمر والحد من النوع الثاني (Bull,1961:61).

واعتمدت حركة تنظيم التسلح على فكرة أن الأمن قيمة مشتركة يمكن للدول المتنازعة تحقيقه معًا، وليس شيئًا لا يمكن الحصول عليه إلا على حساب الطرف الآخر. فإذا استمر سباق التسلح على وضعه الحالي فيصبح سمة محورية في التنافس بين نظم التحالف الرئيسية - وذلك خوفًا من الخطر المشترك من حدوث هولوكوست نووي - فلا بد من وجود درجة من السيطرة عليه وهو أمر لا يمكن ممارسته إلا عبر الوسائل الدبلوماسية. وعلى الرغم من أن تنظيم التسلح هو مفهوم جديد من الناحية التاريخية، إلا أنه يمكن اعتباره بمثابة منهج يقع ضمن المفاهيم الواقعية والمحققة للتوازن بين القوى العظمى في العلاقات الدولية، وعبر كل من "شلينج" و"هالبرين" عن هذا قائلين :

" يعد تنظيم التسلح من ناحية الجوهر وسيلة لإكمال إستراتيجية التسلح بصورة أحادية الجانب وذلك عبر شكل من أشكال التعاون بين الدول التي تمثل أعداءً محتملين، وينبغي أن تتحد أهداف تنظيم التسلح مع إستراتيجية التسلح العسكري من ناحية الجوهر"(Schelling & Haperin,1961:142)

وطوال فترة الحرب الباردة، ظل مفهوم تنظيم التسلح أمرًا مسلمًا به لدى مصادر نشأته كإحدى المهمات الأساسية المحافظة، وكان هذا المفهوم مرتبطًا بإدارة توازن الردع وليس بمواجهته أو القضاء عليه، وكان متأصلاً في ثقافة الدول لتقبله باستمرار صحة مفهوم توازن القوى، وسعيه إلى توفير وسائل تحقق التوازن الذي يحفظ السلام بين القوى العظمى. وفي هذا الصدد - أقصد من ذلك تحقيق السلام بين القوى العظمى - تحرك هذا المفهوم إلى ما وراء التفكير التقليدي لتوازن القوى، ولكنه نجح في ذلك لأن هناك وضع جديد نشأ على الساحة وهو امتلاك كلا الجانبين لقوة نووية ضاربة.

الفصل التاسع

مستقبل مفهوم توازن القوى

الواقعية الجديدة ونهاية الحرب الباردة

على مدار ثلاثة قرون، لعبت فكرة توازن القوى دوراً جوهرياً في أفعال أنظمة دول القوى الأوروبية العظمى. وخلال هذه الفترة تغير معنى المفهوم كما تغير أسلوب عمله تغيراً كبيراً. وفي القرن العشرين، بشكل خاص، ارتبط أرتفاع الأسعار باستخدام الآلة العسكرية مما يشير إلى أن سياسات توازن القوى وقعت في شرك الازدراء العقلاني، وقد تحررت بعض هذه السياسات على نحو واسع خلال الحرب الباردة، وكلا العنصريين المرتبطين السابق ذكرهما جاء سببًا للمعارضة الصارمة، والتي كانت في بعض الأحيان دينية، ما بين نظامي التحالف العسكري والسياسي العالميين اللذين وضعا في تصور لنظام عالمي لمصطلحات ميزان قوة واقعي ثنائي القطب، وكذلك بسبب حلول عصر الأسلحة النووية الذي طرح نموذجًا جديدًا من فكرة توازن القوى في هيئة نظرية ردع نووي.

إن شبكة علاقات الحرب الباردة الضعيفة خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي.لربما هدفت إلى رفض مشترك لتحويل الاهتمام نحو نظرية توازن القوى، في الواقع، لم تكن هذه هي القضية. على العكس، فالمفهوم قد تطور إلى قلب الجدال حول النظرية والممارسة في العلاقات الدولية، وورد عدد من الأسباب المترابطة المتعلقة فى هذا

الصدد. على مستوى نظرية العلاقات الدولية، شهد العقد جدالًا مستمرًا أثاره نشر كتاب كينيث والتز(Kenneth Waltz)عام ١٩٧٩"نظرية السياسات الدولية"، وأوجد هذا الكتاب تفسيرًا نظريًا بسيطًا ومميزًا لاستمرارية البنية الأساسية للعلاقات الدولية، والتي عزمت نظرية توازن القوى على تفسيرها. بوضوح، جعل والتز من توازن القوى المبدأ المنظم الاساسى للعلاقات الدولية معلنًا أنه إذا كان هناك أي نظرية سياسية مميزة للسياسات الدولية فهي نظرية توازن القوى (Waltz,1979:117)، كما طور كتاب والتز نظرية عامة للسياسات الدولية والتي فسرت أفعالها بنيويا. والنظرية ذاتها يمكن نقدها بناءً على عدة أسس إما بخصوص مواكبتها للوضوح وإما الضحالة، ويعد ذلك أمر شديد البساطة. ومع هذا وعلى نحو بالغ الأهمية ينظر لكلاهما من حيث حقيقة أنها نظرية مكبوحة 'واقعية' خاصة في الولايات المتحدة، وذلك لأنها خلقت جدلاً حيوياً لنظرية العلاقات الدولية بشكل عام.

و قبل المضي نحو محل نظرية توازن القوى بين نظرية العلاقات الدولية العامة التابعة لنقاشات حقبة الثمانينات من القرن الماضي، يجدر النظر للدور الذي لعبته نظرية توازن القوى داخل النظرية البنيوية ل "والتز" بخصوص السياسات الدولية أو نظرية الواقعية الجديدة. وصف والتز فيما مضى المناهج البنيوية للتفسير في السياسات الدولية على أنها "منقوصة". وهكذا ذهب والتز إلى محاولتهم فهم النظم المتسعة بتفتيتها إلى أجزائها المكونة ومن ثم تفسير الأساليب التي تتفاغل بها المكونات المختلفة مع بعضها البعض. وكمنهج لدراسة النظام العالمي هناك صعوبة واضحة، وبشكل أكثر تبسيطًا يجب أخذ العديد من المتغيرات في الحسبان، وهو ما يفرض تعذر تقبل تفاعلات المتغيرات المتضمنة (Waltz,1979:39). منذ أقحمت دراسة النظام تحليل الوحدات التي تشمل النظام والمؤثرات البنيوية للنظام ذاته، اختار والتز تجنب المشاكل المرتبطة بعدد من المتغيرات المحتملة على مستوى الوحدة بالتركيز على بديل لمؤثرات المستوى البنيوي. ' يجب أن تُسقط تعريفات التراكيب أوصاف وعلاقات الوحدات(المرجع السابق،40)، ونظرية والتز عن توازن القوى نشأت من القيود البنيوية التي كشفها، كما يناقش أيضًا أنه في نظام أتسم بالمساعدة الذاتية فالوحدات مجبرة على أن تكون متماثلة وظيفيا، وبالتالي، متشابهة في المهام المنوطه بها. فهي تختلف في القدرات، لكن هناك دول بعينها تتبع إستراتيجيات الدول الأخرى التي تشمل النظام وهي إما تحاكيهم وإما تنزلق على جانب الطريق(Waltz,1979:118)، وكما يحاكى الآخرون الدول الناضجة ومن ثم سيعقبه إتباع توازن القوى، وقوة تفسير والتز جاءت من اصراره على أن هذه العمليات حتمية ويتعذر

تجنبها بسبب طبيعة النظام، وهناك مطلبان أثنان فقط وهما ضروريان لتقديم سياسات توازن القوى، فمثل هذه السياسات ستعم أينما تقابلت هذه المطالب- النظام العالمي الفوضوي انتشر بفعل وحدات تأمل الاستمرار والتعايش. وبالتركيز على هذا المستوى يوجد مؤثران مهمان فيما يتعلق بتحليل والتز، في المقام الأول، الأنماط المتكررة في تاريخ النظام الدولي أضحت واضحة، ومنذ عصر التوسع اليوناني القديم اختلفت طبيعة الدول بانتظام وإن كان ذلك بشكل خطير، ويبدو أن أنماط العلاقات بين الدول ظلت غير ثابتة. ويمكن النظر لهذا المنظور وأنه يعزز الرؤية الواقعية الكلاسيكية، فالفترات التاريخية القديمة تحمل دروسًا للحاضر، وعلى الرغم من التغيرات العديدة للعديد من العوامل على مر الوقت، ظلت "طبيعة الإنسان" وحقائق السياسات كما هي على مر العصور. وهكذا، وكما نوه عنه في الفصليين الأول والثاني، الضعف الرئيسي لهذا النوع من المنهجية الواقعية هو السلوك التاريخي حيث وصُفت فترات وعصور عالمية بأنها نماذج في حين تجاهل ما دون ذلك. قد يشار على سبيل المثال إلى لو أن فكرة توازن القوى كلية فلماذا لم توصف في الفترات قبيل اليونان القديمة؟، ولماذا لم تظهر كرؤية على مدار ألفيتين بعد ذلك؟، ولماذا اقتصرت النماذج التي قدمتها الهجمات القرصانية للواقعيين على الأدب التاريخي لأوروبا؟.

يضيف والتز افتراض خطير أخر لهذه الرؤية التقليدية، وهو التمييز وبوضوح عن الواقعيين الكلاسيكيين أمثال هانز مورجنثاو (Hans Morgenthau)، بالنسبة لوالتز، الأنماط المتكررة التي قام بوصفها تثبت أنها بنية النظام وليس القدرات السياسية لرجل أو سيادة الدولة، ويرجع ذلك إلى التواجد التاريخي لسياسات توازن القوى والنظم الدولية الفوضوية. وهكذا سيظهر توازن القوى سواء أرغبت أي دولة بعينها أو مجموعة من الدول أم لم ترغب. فالدول قد تسعى لسيطرة القوى في حين أن النظام ككل يعارض هذا بقوة.

و يمكن نقد هذه النظرية بالوقوف على عدة أسس، في المقام الأول، للسعي نحو التبسيط أو القصور، والتز يتجاهل ببساطة أو يتغاضى عن أي شيء لا يتلاءم نظاميًا مع نظريته، وفي هذا الصدد يقوم بعزلها إلى التحليل على مستوى الوحدة، وطبقا لكلا من نيى وكيوهان(Keohane ،Nye) يصبح ببساطة مستوى الوحدة " المستودع لجميع الاختلافات غير المبررة" في النظرية (1987:746).

هناك نقد ثان سبق التنويه عنه يذهب إلى تاريخها، التحليل الواقعي للعلاقات الدولية للإيضاح يهتم بالنموذج التاريخي وما يسبقه، التفسير الواقعي الجديد والبسيط للعلاقات الدولية يهرب في مواجهة السجل التاريخي، ويبدو من المعقول، الاقتراح بأن

النماذج التي تم إقصاءها عن الحاضر تاريخيًا مثل اليونان القديمة تعد دليل (لتكرار) أنماط توازن القوى، ومن ثم تجاهل نماذج تاريخية مناقضة مثل الفترة الطويلة للسيطرة المهيمنة في أوروبا تحت آمرة الإمبراطورية الرومانية.

هناك نقد أخر ينتمي إلى التساؤل عن التغير في العلاقات الدولية، فالنظرية لا تسمح بإمكانية التغير البنيوي، بالأحرى" البنيوية العميقة" الموصوفة بعمقها الفائق حيث من الصعب رؤية ما ينشيء التغيير كما جاء في كلمات والتز، التحليل الذي لم يتعرض لتغيرات النظام الدولي منذ انهيار أنظمة الدول الاشتراكية في أوروبا بعد عام ١٩٨٩ أنشئ تغيرًا حقيقيًا داخل النظام، ويبدو أنه محدود الفائدة.

في الواقع، أن الافتراض بأن الواقعية قائمة على الترابط ما بين النظرية والممارسة، فهي حتى ليست واقعية. ومع هذا، أن قوة ووضوح تعبير والتز عن فكرته يؤكد على الواقعية الجديدة، والتأكيد على التفسير البنيوي للعلاقات الدولية جعل منه نموذجًا رائدًا في دراسة السياسات الدولية خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية.

أصبحت نظرية توازن القوى في التسعينات مركز الجدال مرة أخرى حول الملامح التشغيلية للنظام الدولي، ولعل بزوغ النظام العالمي الجديد يمكن رؤيته، وأنه يميز نهاية فكرة توازن القوى أو بداية لعصر من شأنه الظهور بشكل تقليدي متعدد الأقطاب. ويناقش النقاد أن نهاية الحرب الباردة كانت تعنى أن فكرة التوازن عدت شيئًا من الماضي، وعلى مستوى سلوك الدول نوقش أمر أن المفهوم لا يخدم أكثر من كونه هدفًا مفيدًا ومرشدًا لصناع القرار الأجانب، على اعتبار أن النظام العالمي بعد الحرب الباردة كان أحد الميزات لإمكانية التعاون الدولي وإجماع الرأي، فالاتجاهات المختلفة لتوازن القوى لم تعد ملائمة بعد الآن. وليس مثيرا للدهشة إعطاء القطبية الثنائية الأساسية للحرب الباردة، ويتصور توازن القوى أن مثل هذه الجدليات المسيطرة هي نموذج ينسب لهوجو هوبيس الانجلو ساكسون، أكثر من البديل المنتمى لجروتيس عن الكلاسيكية الأوروبية.

على مستوى تنظير العلاقات الدولية، ظهر عددًا لا بأس به من مثقفي العلاقات الدولية ممن تسألوا عن المؤسسات الفلسفية التي تأسست عليها دراسة العلاقات الدولية تقليديا، وكان رئيسيًا نقدهم للهجوم على الأسلوب الفكري "للواقعية". كما نوقش أن الواقعية كانت مدرسة فكرية في الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية، والتي

أصبحت مسيطرة لعدة أسباب على الأسلوب المعمول به للموضوع المراد والذي عمل به في الدراسة من الثلاثينات وحتى الثمانينات.

ولعل المنظور الأكثر وضوحًا لهذه الدراسة، مناقشة المنظرين النقديين كون مثقفو العلاقات الدولية الواقعيين "طرحوا" تأويل خاص للتاريخ للتأكيد على شرعية رؤيتهم عن السياسات الدولية"، وأصول هذا النقد ترتكز على رؤية النقاد لمعنى الواقع نفسه. ونوقش أن كُتاب الواقعية نزعوا إلى رؤية السياسات الدولية من حيث الصراع ورؤية الدولة وأنها البطل الرئيسي في الدراما كحالة قياسية وكذلك وصفية محضة. وعرض التاريخ من حيث صراعات القوى بين الدول وهو ما قادهم للتخير من خلال السجل التاريخي واكتشاف الدليل، مثل وجود موازين القوى المتكررة، والتي تؤكد على صحة نزعتهم الأصلية. ولعل دلالة هذا تتمثل في أن " تاريخ" العلاقات الدولية ناقشه الواقعيون بل بالأحرى فنانو الكاريكاتير، حيث تم تصور موضوعات بعينها وكذا التأكيد عليها، وعلى النقيض، تم تجاهل الدليل لتقديم نسخة من التاريخ تروى قصة خاصة. ودعمًا لهذا "الإدراك الذاتي المتأخر" نوقش انتقاء المفكرين التاريخيين بعناية هم وأفكارهم "تحليل نصي بعناية" وذلك حتى يلائموا رؤية العالم الواقعية (Booth,1995:333). وفي نفس الوقت لا تزال الروايات التاريخية البديلة غير منطوقة.

وفكرة دراسة العلاقات الدولية تبدو منطقة نزاع فانتقاء "الحقائق" يعد عملًا قضائيًا وهو ليس بذاته رؤية جديدة، وعلها النقطة التي أكد عليها "شوارزنبيرجر" (Schwarzenberger)(١٩٦٩) في سياسات القوى عام ١٩٤١. في حين أن دلالة النقاشات كمناقشة "بوث Booth" الذاهبة إلى دعوتهم للبحث في الرواية التاريخية لأكثر نصوص العلاقات الدولية القائمة على الخمس وسبعين سنة الأخيرة من القرن الماضي. الجدال الاساسي يرتكز في أن "حقائق" وتأويلات التاريخ متناقضة إلى حد بعيد وهو ما ليس مذكورا في القضية هنا، حيث أن ما ورد في القضية هو السؤال عن ما إذا كان نموذج بعينه من العلاقات الدولية التاريخية يلعب فيها مفهوم توازن القوى دورًا مركزيًا، والذي لا يزال صحيحًا وفعالًا أم لا، ومن وجهة نظر المؤلف يعد هذا المفهوم صحيحًا. ومع كل تناقضاته وغموضه، فإن مفهوم توازن القوى مميز سياسيًا وفكريًا بخصوص تطوير النظام الدولي الحالي وبناءً على هذا فهو لا يزال يتمتع بالتميز ويستحق الدراسة.

النقطة السابقة جد مهمة، ففي الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، ناقش المثقفون الواقعيون أن نهاية حلف وارسو والاتحاد السوفيتي ستظهر من جديد في شكل متعدد الأقطاب. وانقسم الرأي حول السؤال عما إذا كان توازن القوى الجديد، عندما

ظهر، سيكون مستقرًا ومتسمًا بالعلاقات المتعاونة بين القوى العظمى أو ينذر بنمو غير مستقر وتوتر بل حرب بين القوى العظمى. وكلتا الحالتين يمكن اختبارهما في مناقشات ميرشيمر(Meirsheimer) من ناحية، ومناقشات كيجلى(Kegley) ورايموند(Raymond) من ناحية أخرى، التي تناولت تأويل الواقعية الجديد لطبيعة النظام العالمي. مناقشات "ميرشيمر" والتي يتشاركها مع "كينيث والتز (Kenneth Walt) وعليه فإن أنظمة توازن القوى ثنائية القطب تعد أكثر استقرارًا واقل تحفيزًا للحرب تدريجيًا عن الأنظمة المتعددة الأقطاب. في الواقع، الاستقرار تم تحديده من حيث غياب الحرب في النظام، النظام الثنائي القطب يبدو ثابتًا بشكل خاص لان مثل هذا النظام يتصف بمستويات عالية من الثقة والقدرة على استشراف المستقبل. ولذلك، تزايد عدد من العوامل الجوهرية بفعل الأمرين السابقين، حيث تزايدت الثقة والقدرة على استشراف المستقبل. في النظام الثنائي القطب يسهل التعرف على العدو، فالقضايا أكثر وضوحًا وأنماط التحالف أكثر تبسيطًا، وهناك نظام سياسي وثقافي أخر يتوجب رصده واستيعابه حيث أن الإتكال المتبادل ضئيل. وعلى العكس في النظام متعدد الأقطاب، فعدد الخصوم أكثر وأنماط التحالف أكثر مرونة بينما يتعاظم الإتكال المتبادل، والمشكلات ترجع إلى أن المفاهيم العرقية أكثر وضوحًا، وأوجة التأثير غامضة وبالتالي اقل اعتدادًا. وبشكل كبير تعد هذه المفاهيم نتيجة التركيز على النموذج الامريكى-السوفيتي بشأن الاستقرار الثنائي القطب، النماذج التاريخية السابقة حروب هابسبرغ فالويس (Habsburg-Valois) والدخول فى منافسة فى القرن السادس عشر فأوروبا لم تعرض مثل هذه الدرجة من الاستقرار. ومع ذلك، تقييم "ميرشمير" لتضمين القطبية المتعددة البازغة يعد منذرًا بالفشل :" التوقع بأزمة كبرى وحرب فى أوروبا يبدو فى تزايد بشكل واضح (Meirsheimer,1990 : 6).

بالنسبة ل مارشمير، "السلام الطويل" الذي ميز العلاقات الدولية في أوروبا في الفترة ما بين ١٩٤٥ حتى ١٩٩٠، لعب دور نظام توازن القوى المعروف، والذي اختلف عن النمط الذي شكل وضع تنافسية القوى العظمى خلال هذه الفترة، الملامح الثلاثة الجوهرية التي ميزت هذه الفترة التاريخية عن عصر العنف السابق له، وهم، حقيقة أن النظام كان ثنائي القطب بشكل اساسى، المساواة التقريبية للقوة العسكرية بين حليفين عسكريين رئيسيين، وامتلاك كلا الجانبين للسلاح النووي. وعن الدفاع عن هذه الأطروحة في كلمات معبرة إلى حد كبير، أقصى "ميرشمير" أيضًا تفسيرات بديلة عن السلام الطويل، مثل تأثير النظام الاقتصادي العالمي، والفكرة بأن الديمقراطيات أقل ولعًا

بالحرب بشكل فعلى عن الدول الأخرى، تمامًا كالجدال الرامي إلى أن الحرب نفسها أضحت إلى زوال على نحو متزايد.

على الرغم من ظهور الأسلحة النووية، يرى "ميرشمير" إن نشأة نظام توازن القوى تمثلت في فترات تقليدية مميزة، حتى في نقطة الدفاع (في الفترة قبل انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي). ذلك أن القوى السوفيتية تلعب دورًا رئيسيًا في التوازن ضد ألمانيا وفي الحفاظ على النظام في شرق أوروبا (1995:55).

الرؤية الواقعية البديلة التي اقترحاها "كيجلى " و" رايموند" جاءت نتيجة عدد من الافتراضات المختلفة التي أيدت تحليلاتهم، والأكثر بروزًا بينهم هي رؤاهم المختلفة بفارق بسيط عن القطبية المنتظمة ومقدار خاصية القتال في النظام. وكما حددا الاستقرار المختبئ ببساطة من حيث تجنب حرب القوى العظمى" الفشل في التحكم في الشغب والتهديدات المتكررة للسلام العالمي وهما سمتان بارزتان لنظام الحرب الباردة ثنائي القطب (Kegly and Raymond,1992:576).

إضافة إلى هذا، يشير كل من "كيجلى ورايموند" إلى أنه بتناول منظور تاريخي أطول من عصر ما بعد ١٩٤٥، يصبح من الواضح أن توزيع القوى تاريخيًا داخل نظام الدولة لا يرتبط ببداية الحرب"(1992:579;emphasis in original)، ويرتكز هذا الاستخلاص على دليل مستقى من عدة دراسات (Bueno de Mesquita,1981;Ostrom and Aldrich,1978;Levy,1985)، وجميعها يشير إلى أنه لا ضرورة للموازنة ما بين توزيع القوى واحتمالية الحرب. أخيرًا، بشكل مهم جعل كل من "كيجلى ورايموند" من نقطة المقارنة البسيطة بين الأنظمة الثنائية القطب والمتعددة القطب تتعدى النقطة الواضحة بأن هناك أنماط عديدة ممثلة للنظام المتعدد الأقطاب ومزايا ومساوئ كل منهما قد تختلف بشكل أو بأخر. المزجيات المختلفة لملامح كل نظام المتسمة بتعاون وتألف القوى الغظمى، وكذلك إدراك العوامل المحتملة "لتآلف" مثل هذه القوى في وضع ما بعد الحرب الباردة، ولعل "كيجلى ورايموند" دمويين فيما يتعلق بالآمال نحو السلام في العصر الحديث (5 - 234 : 1994 ; 583 : 1992).

الواقعية مقابل المناهج المنسوبة للفيلسوف

هوجو جروتيس (Hugo Grotius) لتوازن القوى

في أدب العلاقات الدولية، عزم المثقفون على تأييد أو معارضة توازن القوى، ولعل خط الصدع الذي يقسم هؤلاء المثقفين هو درجة قبولهم لرؤية العالم 'الواقعية'.

المنظرون الواقعيون للسياسات الدولية يهدفون لإعطاء تـوازن القـوى دورًا محوريًـا في تفسيراتهم للأسلوب الذي يعمل به النظام، في الواقـع، كيفيـة عملهـا تاريخيًـا عـلى مـر القرون، وعلى العكس، معارضو المنظور الواقعي عزموا على الحد من شأن أو غض النظر عن توازن القوى والتفسير الواقعي لسائر الجوانب الأخرى.

ولعل هذا من سوء الحظ، لأن تـوازن القـوى لـيس مرادفًـا للواقعيـة، وقـد التـبس غموض الفكرة ككل عن طريق استيلاء الـواقعيين عـلى المفهـوم منـذ العقـود الوسـطى للقرن العشرين، ويمكن تفسير توازن القـوى بشـكل مسـاوي جيـدًا، إن لم يكـن أفضـل، داخل إطار عمل ينسب لهوجو جروتيس. عمليا، المنظر القائد في صدد العلاقات الدولية والذي ناقش هذا في العقود الحالية هو هيدلى بول(Hedley Bul)، الذي رأى أن توازن القوى يلعب دورًا محوريًا في تفسيره لوجود وعمل " المجتمع الدولي". وطبقا لبول فـإن مفكرى القرن السابع عشر أمثال "جروتيس" وبفيندورف (Pufendorf)، رأوا أن توازن القوى كمنتج للسياسات الموجه نحوه بوعي كامل، وكما أكدوا على التزام الدول بالعمل للحفاظ عليه، أيضًا يجب عليهم تجسيد فكرة المجتمع الدولي والقواعد المكبلة لأعضائه، (Butterfield & Wight, 1966 : 39).

بالمثل، على الرغم من عدم قبول "مارتين وايـت" Martin Wight منظـور "هوجـو جروتيس"، ناقش إمكانية تفسير مـوازين القـوى وتبريرهـا داخـل العوامـل المتغـايرة في منهج جروتيس(1991:164-8).

إن تـوازن القـوى كمـنهج يمكـن تعريفـة في نمـط دخيـل لنظـام المدينـة - الدولـة الايطالية فى القرن الخامس عشر، لكن كان هذا هو ما قاد الإتبـاع مـن بعـده. في نظـام القرن الثامن عشر، لم يكن مفهـوم الميـزان مجـرد فعـل - رد فعـل ميكـانيكي لتشـكيل تحالفي متكرر بادئ بشن الهجوم بشكل متعاقب. ومن الحقيقي أيضًا، أن 'بنية' النظام الدولي، إحدى أسس المجتمع الدولي المنبثق والتي أتاحت شعورًا باتحاد العالم المسيحي المفتت، لكنه وحدة قائمة على ومؤيدة لنظام من الدول ذات السيادة المسـتقلة. جهـود نابليون للإمداد بوحدة سياسية حقيقية لأوروبا تحـت إمـرة الهيمنـة الفرنسـية لم تكـن مقبولة لنظام الدول الجديد. وبمجرد هزيمة نابليون بحلف ذاتي الوعي يتبع بعث جديد لنظام توازن القوى، نجد أن توازن ما بعد الحرب الذي انشئته التحالفـات أُفـترض عـلى أساس فكرة 'اتفاق' القوى. وهذا الاتفاق كان بمثابة دليـل واضـح عـلى مواصـلة الرؤيـة الأوروبية لمنظور "جروتيس" 'للتوازن' الدولي، وليس توازنًا عسكريًا صرفًا، لكن التشـابه التقريبي للقدرات ما بين الدول القائدة، فلا شيء من هذا القبيل يمكنـه السـيطرة عـلى

الآخرين، بذلك يمكن تمكين الجوانب 'المجتمعية' للنظام الد
الـدولي، التوسـط، تـوازن المنـازل والاهتمامـات، ومتابعـة أ
المحدودة، وهذا التأويل كان مايزال مسيطرًا وسـط القـوى الا
الثاني من القرن.

هذا المفهوم الموسع للدور الذي لعبه توازن القوى اختفى أغلب
ودفع به لجانب واحد بالتأكيد القائم على متابعة التكافؤ العسكري في
التسوية السياسية بين القوى العظمى أمر في الحسبان لأي قوة. وكان هـ
خلال المواجهة النووية بين كلتـا القـوتين الفـائقتين النـوويتين في ذروة الحـرب
والأخطار الحقيقة المحدقة جراء هذه المواجهة التي قادت لملاحقة التحكم في الد
إن الإقرار بأن كـلا الجـانبين لهـما أهـداف مشـتركة تمامًا كنقـاط الخـلاف الرئيسـية. في السـنوات الأخـيرة لمنافسـة الاتحـاد السـوفييتي، سياسـة غورباتشـوف شـيفاردنادزه (Gorbachev- Shevardnadze) الخارجية سيطرت على الأجندة السياسية، وبدأ توازن القوى التطور لشيء يشابه 'التآلف' ما بعـد ١٨١٥. ظهـرت مـن جديـد نسـخة جديـدة متقنة من توازن القوى العظمى الدولية، وهو مـا أعـاد فكـرة تـوازن القـوى لجـذورها السابقة في القرن السابع عشر.

معالجة المفهوم

لم يفصـح نقـاد مفهـوم تـوازن القـوى عـن نوايـاهم، وقـد صرح اورجانسـكى (Organski, 1958 : 298)، بحـزم "أنـه يجـب علينـا رفـض نظريـة تـوازن القـوى. فمفاهيمها غير واضحة، ومنطقيًا فهي غـير صـحيحة وتنـاقض نفسـها، ولا تـتماشى مـع الأحداث الواقعة، وهي لا تطرح تفسيرًا لهم". وعلى الرغم من هذه الانتقادات، لا يـزال المفهوم يحتل مركز محوري عنـد التفكـير بشـأن السياسـات الدوليـة ومسـح السـجلات الدبلوماسية وهو ما يظهر ما قامت به على مدار ثلاثة قرون. بالنسبة ل اينـس كـلاود(Inis Claude 1989:84)، "طبيعية نظام توازن القـوى تعـد محـدودة وربمـا منكمشـة، لكنها ما تزال دالة كفاية لتعطى أفضلية لتوازن القوى بين منافسيها".

لا يزال توازن القوى معمولاً به لعـدة اسـباب، فهـو فكـرة ذات بسـاطة وجاذبيـة آخاذة. فتوازن القوى يطرح سيميترية وتناغم للاحداث المطمئنة عند مواجهـة موضـوع معقد ومشكالى مثل العلاقات الدولية. كان هـذا هـو الجانـب الـذى تبناهـا عـلى نحـو

ـصر التنوير). وقد ذاع صـدى ذلـك في "قواعـد" لأنظمـة (Kaplan) في فترة الستينات.

. فالفكرة الجوهرية بسيطة وواضـحة، فهـي توضـح موقـف ـطرة المهيمنة للدولة أو المجموعـة القويـة. ولعـل أمـر المـدى ـه هذه الفكرة أمر خلافي، لكن العقلانيـين في القـرن الثـامن عشر ـ في اليونان القديمة مخطئـون. بالنسـبة نظـام ميـزان قـوة حقيقـي سية حاضرة، هذه العوامل ليست قابلة للتمييز قبل نشأة نظام الدولة سلام ويستفاليا (Peace of Westphalia) عـام ١٦٤٨. النمـوذج الأوروبي ـازن القوى يتشـارك فى أكـثر مـن مجـرد الحـد الأدنى مـن الالتـزام في مقاومـة ـيمنة. خلال القـرنين الثـامن عشر والتاسـع عشر كـان للتعريـف أيضًـا دلالـة قياسـية ايجابية. حيث وقف على الالتزام بفكرة أن دول أوروبا تشكل مجتمع، وإن كان بـدائيًا. الترابط المعقد للدول الذي يضـم النظـام الـدولي تطـور خـلال القـرن العشريـن، وهـذا العامل فقد مركزيته في الفكرة الأصلية للتوازن، وفى هذا الصدد جميع الجوانب الأخرى للعلاقات الدولية حلت محل دورها.

هناك ملمح للمسوح التاريخية التي أُجريت على فكرة تـوازن القـوى وهـو تـأريخ تطور المبدأ نهضة أصوله في إيطاليـا إلى ذروتـه في القـرن التاسـع عشر. وبالنسـبة لهـذه النقطة فتطوره أخذ في المضي قدمًا إلى أن توقف متخذًا شكله النهـائي. ولا يوجـد سـبب منطقي وراء وجوب رؤيته على هذا النحو، لا توجد "نهاية للتاريخ" وفكرة توازن القوى هي إحدى الأفكار التي تبناها وعـدلها أجيـال ناجحـة، أغلـب الظـن مـع ظهـور نظـام الكونجرس في القرن التاسع عشر، وتوازن الرعب النـووي في القـرن العشريـن. التغـيرات على النظرية وممارسة توازن القوى عكست تغيرات على بيئة الدول فلسـفيًا واجتماعيًـا التي شملت النظام الدولي. وفي هذا الصدد، فكرة الأمن الجماعي كتهذيب أبعد لنظرية توازن القوى ليس مدهشًا الى هذا الحد، وليس الفكرة التي عليها يساعد فيهـا المفهـوم النظام الدولي المطور فى نمط مطور مستقبلًا، وربما تبنى تقليد" مـترابط" لتـوازن القـوى والذي حدده ريتشـارد ليتـل (Richard Little)، حيـث ذهـب إلى الجانـب المجتمعـي الدولي أو الغير مؤكد المنسوب لهوجو جروتيس لفكرة توازن القوى.

يعد هذا الجانب الأكثر أهمية لمعالجته. وكما أظهرت المناقشات عن مستقبل الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة، حيث أثبتت صعوبة إيجاد سبيل لدول حلف الناتو لدمج روسيا في بناء الأمن الأوروبي لما بعد السوفيتي بشكل يرضى أهتمامات جميـع الـدول في

النظام بشأن الأمن المتساوي. ومفهوم توازن القوى كان أحد الأساليب التي عرفت بها أوروبا نفسها بعد الانقسامات الكبرى في القرن السادس عشر. بعد الحرب الباردة كانت أوروبا لا تزال تبحث عن نمط دمجي مشابه. أنها في الواقع لا تحتاج، ولا ينبغي لفكرة توازن القوى أن تكون في الشكل الذي وضعه القرن العشرين لها كشكل مخالف. وكمنهج أكثر إيجابية يذهب للنظر بشكل أعمق في المشكلة ففكرة توازن القوى كانت حل جزئي في الفترة المبكرة من نظام الدولة الحديث لتطوير الحلول بشأن القضايا الأمنية لعصر ما بعد الحرب الباردة.

كانت فكرة توازن القوى طريقًا لتسوية متطلبين متعارضين بشكل واضح، فمن ناحية، الرغبة في إدراك ودعم نظام دولي يقوم على عدد من سلطات الدولة المتبارية، ومن ناحية أخرى أمنية الاحتفاظ بمثالية المجتمع السياسي للعالم المسيحي، في إطار أوروبا متحدة عن طريق عدد من الملامح المشتركة وتصورها وأنها تشكل مجتمع.

أي محاولة لتحقيق تسوية مشابهة في أواخر القرن العشرين تدرك أنه عالم مختلف تماما، عالم حيث فكرة الدولة ذات السيادة لم تعد تمتلك سلطة مسلم بها كمركبة لرغبات فرد أو جماعة. علاوة على هذا، أنه عالم حيث لم يعد معنى "الأمن" محدودًا باعتبارات القضايا العسكرية، لكن يجب أن يشمل عددًا من التهديدات الأخرى الدخيلة مثل التي تفرضها المشاكل الاقتصادية أو البيئية. ومن الضروري النظر إلى فكرة الأمن بسلوك أكثر حساسية لتطوير البنيات للتعامل مع هذه القضايا "الأمنية" الأكثر اتساعًا بشكل يدرك تفاعلها المستمر بالنسبة لعدد من الدول، وكذلك أن بعض منها أكثر مركزية من الآخرين بالنسبة لدول بعينها. التفكير في مشكلة "أمن" غرب أوروبا أو روسيا بشكل محض عسكريًا يسيء للفكر المحض. مشاكل أمن أوروبا ينظر إليها في المعنى الضيق للأمن العسكري، والذي يفضل أن يُحل داخل إطار عمل يؤكد على القضايا غير العسكرية وموقع روسيا بين عائلة الدول الأوروبية المشتركة في اتجاهات بنيوية جديدة.

إن اختبار توازن القوى عمليًا يعد أمر توجيهي، التعميمات المتسعة غالبًا ما تجرى على عمل التوازن تاريخيًا ولا تقف على الفحص الدقيق للمؤرخين. التأويلات الأخرى للأحداث تعد ممكنة، وإستراتيجيات التوازن المضاد مثل التبعية غالبًا ما وضعت عناصر الجذب خاصة للدول الصغيرة والضعيفة، وهم ما تقدم لهم عملية توازن القوى ضمانات أقل. تاريخيًا عمل توازن القوى ليحفظ القوى الرئيسية، ولم يمنح الأمن لجميع الدول. كما أنه لم يعمل كرادع للحرب، لهذا في الحقيقة لم يُصمم توازن القوى ليقوم

بذلك. الحرب ميكانيزم رئيسي للدفاع عن التوازن القائم، ولهذا ميزان الردع النووي يقدم مظهر جديد على نحو مفاجئ لمبدأ التوازن، منذ عصر الدمار المؤكد التبادلي، لم تعد الحرب تستخدم بفعالية للدفاع أو إصلاح التوازن. على الأقل الحرب النووية أو الحرب التقليدية المباشرة بين القوى النووية لا يمكن استخدامها بشكل تقليدي.

وبسبب "شمولية" مجموعة الافتراضات العقلية وتشجيع نظام ذى يقظة واسعة. كانت فكرة توازن القوى بمثابة خلق لنظام عالمي ناشئ ومحفز هام لتحفيز الزعماء للتفكير بشأن النظام الدولي. وهكذا يلعب توازن القوى دورًا هامًا فى تطوير فكر العلاقات الدولية. وبالمراس، النظم التاريخية كما فى القرن الثامن عشر كانت أوروبا بأي شكل من الأشكال متماسكة كما أشرنا سواء فى هذا الوقت أو أي وقت لاحق، بيد أنهم قدموا تقدم ضخم أكثر من ذي قبل. وبرهنوا بوضوح أن النظام أحد أشكال التوازن أكثر من ميزان الثقل المتوازن الذي هو أكثر من توازن بين قوتين كما وضح فريدريك فون جينتز(Friedrich von Gentz).

قدم القرن التاسع عشر نظامًا أكثر تنظيمًا لتوازن القوى، ولكن فى نفس الوقت يبرهن على أن وضع مفهوم لمبدأ التوازن انعكس بفعل الاهتمامات الدولية ووجهات النظر. والاختلاف بين الرؤى الألمانية والبريطانية عن ما يجب أن يشكل توازن القوى أظهر أن التاريخ والجغرافيا لا يمكنهما المساعدة فى تشكيل الرؤى عن الموضوع. وحول الهجوم على سياسات توازن القوى لمؤيدي القومية، أتضح كالمبدأ المنظم ففكرة توازن القوى لم تكن ولا تزال حقيقة راسخة ولكنها منهج رهنًا لتأثيرات التغير الاجتماعي وتطور الفكر السياسي. والتغيرات مثل التى حدثت فى القرن التاسع عشر يجب أن تجعلنا حذرين. ولتوازن القوى تاريخ طويل، لكنه أيضًا منح عددًا من المعاني المختلفة وطالب توازن القوى يجب أن يكون بمثابة حارس ضد الافتراض المضلل والذي تصفه الظاهرة نفسها أو ما تمت مراقبته فى كلتا الحالتين ولعله من السهل الوعي بالإغواء دائم الحضور لإستراتيجيات السياسة الأجنبية الخارجية البديلة.

يوجد منهج توازن القوى طالما وجد نظام دولي عالمي حديث، وكان موضعًا للنقد المستمر، ولكنه حتى الآن لم يظهر بديل دائم مرضيًا. ومع هذا من المهم أيضًا إلقاء الضوء على حقيقة أن الدول فى حين شعرت بضرورة ذلك فإنها فكرت فى أن موازين القوى العسكرية غير كافية. كان القرن الثامن عشر واعيا بحق لهذا القصور وحاول إصلاح ذلك من خلال ميكانيزم "التآلف". أما فى القرن التاسع عشر فقد نظر الأوروبيون لميزان من الإرضاءات والحقوق أكثر تعقيدًا. فى ما بعد عام ١٩٤٥ أصبح ميزان الرعب

النووي مقبولاً فالتوازن الثابت لا يقدر سوى على التأمين لـو أن المواجهـة الخطـرة بـين القوى العظمى تحسنت من خلال مفاوضات الحـد مـن التسـلح والحـوار بـين القـوتين العظميتين فى النظام. وفكرة توازن القوى ظهرت وأنها أسس حاسمة للحفاظ على الأمن الدولي، ولكن يجب لها أن تكمل بتقنيات دبلوماسية أخـرى لـو أن الثبـات حفـظ دون اللجوء المكلف للقتال المستمر. وهذا هو الملمح الذي يقصد أنه بالمراس يتضح مشاركة منهج التوازن فى ملامح بعينها مع مناهج الأمن الأخرى التي بالمثل تسعى للحفاظ عـلى سير النظام فى الدول السيادية. لو أن فكرة توازن القوى سوف تختبر الدور الإيجـابي لمـا بعد الحرب الباردة ستكون أوروبا مجبرة على اتخاذ الشكل المنسوب لهوجو جروتيس.

والتعقيد فى الفكرة العامة لمنتصف القـرن التاسـع عشر بشـأن التـوازن تحتـاج لأن تدمج مع أفكار أخر القرن العشرين بخصوص الأمن الجماعي. الأمن المعهود والحد من السلاح لخلق توازن قائم على حق الدول والأفراد فى أمـن مسـاو. صـورة تـوازن القـوى المنسـوبة ل جـروتيس ليسـت بصـدد الاختفـاء كعقليـة الأعـداء فى منـاطق بعيـدة كيوغسـلافيا وكوريـا السـابقتين. لكـن بالنسـبة للمجتمـع الـدولي، تقـدم رؤيـة هوجـو جروتيس إمكانية عظمى لتحقيق مستقبل حيث وقوع الحرب وتهديدها يقل على نحو ملحوظ، وكذا تنكشف نسخة أكثر نضوجًا " للفوضى" مما يساعد عـلى اسـتمرار تطـوير العناصر المجتمعية للنظام العالمي.

Bibliography and further reading

Albrecht-Carrie, R. (ed.) (1968) *The Concert of Europe 1815–1914* (Harpers, New York).
Alcock, N. and Newcombe, A. (1970) 'The Perception of National Power', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 14, pp. 335–43.
Alexandroff, A., Rosecrance, R. and Stein, A. (1977) 'History, Quantitative Analysis and the Balance of Power', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 33, pp. 35–56.
Anderson, M. S. (1970) 'Eighteenth Century Theories of the Balance of Power' in R. Hatton and M. S. Anderson (eds), *Studies in Diplomatic History* (Archon, London).
Anderson, M. S. (1976) *Europe in the Eighteenth Century 1713–83* 2nd edn (London).
Anderson, M. S. (1993) *The Rise of Modern Diplomacy 1450–1919* (Longman, London).
Anon. (1694) *Reflections on the Conditions of Peace Offered By France* (London).
Anon. (1720) *Two Essays on the Balance of Europe* (London).
Anon. (1731) *A Defence of the Measures of the Present Administration* (London).
Anon. (1741) *Europe's Catechism* (London).
Anon. (1750) *The Present State of Europe* (London).
Anon. (1753) *Occasional Reflections on the Importance of the War in America, and the Reasonableness of Supporting the King of Prussia* (London).
Anon. (1796) *Review of the Events and Treaties which Established the Balance of Power in Europe* (London).
Arendt, H. (1970) *On Violence* (London).
Aron, R. (1966) *Peace and War* (Weidenfeld & Nicolson, London).
Aspaturian, V. (1980) 'Soviet Global Power and the Correlation of Forces', *Problems of Communism*, Vol. 29 (May–June), pp. 1–18.
Baker-Fox, A. (1957) *The Power of Small States* (University of Chicago Press, Chicago).
Baldwin, D. A. (1979) 'Power Analysis and World Politics', *World Politics*, Vol. 31, No.1, pp. 161–94..
Barker, Thomas M. (ed.) (1972) *Frederick the Great and the Making of Prussia* (Krieger, New York).
Barnett, A. (1970) 'The New Multipolar Balance in East Asia: Implications

for United States Policy', *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 390 (July), pp. 73–86.
Beer, F. (1970) *Alliances: Latent War Communities in the Contemporary World* (Holt, Rinehart & Winston, New York).
Bethel, S. (1668) *The World's Mistake in Oliver Cromwell* (London), in *State Tracts* (London, 1689).
Bethel, S. (1671) *The Present State of England Stated* (London).
Beloff, M. (1967) *The Balance of Power* (Montreal).
Black, J. (1983) 'The Theory of the Balance of Power in the First Half of the Eighteenth Century: A Note on Sources', *Review of International Studies*, Vol. 9, pp. 55–61.
Blainey, G. (1973) *The Causes of War* (Sun Books, Melbourne).
Botero, G. (1956) *Reason of State* (Venice), trans. P. and D. Waley (London).
Brams, S. (1969) 'The Structure of Influence Relationships in the International System', in J. N. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy* (Free Press, New York).
Bridge, F. and Bullen, R. (1980) *The Great Powers and the European States System 1815–1914* (London).
Bridge, R. (1979) 'Allied Diplomacy in Peacetime: The Failure of the Congress System, 1815–23', in A. Sked (ed.) *Europe's Balance of Power, 1815–48* (Macmillan, London), pp. 34–53.
Brodie, B. (1946) *The Absolute Weapon* (New York).
Brougham, Lord (1872) *Works, Vol. VIII, Dissertations – Historical and Political* (Edinburgh).
Brzezinski, Z. (1972) 'The Balance of Power Delusion', *Foreign Policy*, Vol. 7 (Summer), pp. 54–9.
Bueno de Mesquita, B. (1978) 'Systemic Polarisation and the Occurrence and Duration of War', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 22, pp. 241–67.
Bueno de Mesquita, B. (1981) 'Risk, Power Distributions and the Likelihood of War', *International Studies Quarterly*, Vol. 25, pp. 541–68.
Bueno de Mesquita, B. and Lalman, D. (1978) 'Empirical Support for Systemic and Dyadic Explanations of International Conflict', *World Politics*, Vol. 41, pp. 1–20.
Buerig, E. (1955) *Woodrow Wilson and the Balance of Power* (Indiana University Press, Bloomington).
Bull, H. (1961) *The Control of the Arms Race* (Weidenfeld & Nicolson, London).
Bull, H. (1966) 'Society and Anarchy in International Relations', in H. Butterfield and M. Wight (eds), *Diplomatic Investigations* (London).
Bull, H. (1971) 'The New Balance of Power in Asia and the Pacific', *Foreign Affairs*, Vol. 49, No. 4, pp. 669–81.
Bull, H. (1977) *The Anarchical Society* (Macmillan, London).
Bullen, R. (1979) 'France and Europe, 1815–48: The Problem of Defeat and Recovery', in A. Sked (ed.) *Europe's Balance of Power, 1815–48* (Macmillan, London), pp. 122–45.
Burn, A. R. (1968) *The Warring States of Greece* (Thames & Hudson, London).
Burns A. L. (1957) 'From Balance to Deterrence: A Theoretical Analysis', *World Politics*, Vol. 9, No. 4, pp. 494–529.
Burr, R. N. (1955) 'The Balance of Power in Nineteenth-century South

for United States Policy', *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 390 (July), pp. 73–86.
Beer, F. (1970) *Alliances: Latent War Communities in the Contemporary World* (Holt, Rinehart & Winston, New York).
Bethel, S. (1668) *The World's Mistake in Oliver Cromwell* (London), in *State Tracts* (London, 1689).
Bethel, S. (1671) *The Present State of England Stated* (London).
Beloff, M. (1967) *The Balance of Power* (Montreal).
Black, J. (1983) 'The Theory of the Balance of Power in the First Half of the Eighteenth Century: A Note on Sources', *Review of International Studies*, Vol. 9, pp. 55–61.
Blainey, G. (1973) *The Causes of War* (Sun Books, Melbourne).
Botero, G. (1956) *Reason of State* (Venice), trans. P. and D. Waley (London).
Brams, S. (1969) 'The Structure of Influence Relationships in the International System', in J. N. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy* (Free Press, New York).
Bridge, F. and Bullen, R. (1980) *The Great Powers and the European States System 1815–1914* (London).
Bridge, R. (1979) 'Allied Diplomacy in Peacetime: The Failure of the Congress System, 1815–23', in A. Sked (ed.) *Europe's Balance of Power, 1815–48* (Macmillan, London), pp. 34–53.
Brodie, B. (1946) *The Absolute Weapon* (New York).
Brougham, Lord (1872) *Works, Vol. VIII, Dissertations – Historical and Political* (Edinburgh).
Brzezinski, Z. (1972) 'The Balance of Power Delusion', *Foreign Policy*, Vol. 7 (Summer), pp. 54–9.
Bueno de Mesquita, B. (1978) 'Systemic Polarisation and the Occurrence and Duration of War', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 22, pp. 241–67.
Bueno de Mesquita, B. (1981) 'Risk, Power Distributions and the Likelihood of War', *International Studies Quarterly*, Vol. 25, pp. 541–68.
Bueno de Mesquita, B. and Lalman, D. (1978) 'Empirical Support for Systemic and Dyadic Explanations of International Conflict', *World Politics*, Vol. 41, pp. 1–20.
Buerig, E. (1955) *Woodrow Wilson and the Balance of Power* (Indiana University Press, Bloomington).
Bull, H. (1961) *The Control of the Arms Race* (Weidenfeld & Nicolson, London).
Bull, H. (1966) 'Society and Anarchy in International Relations', in H. Butterfield and M. Wight (eds), *Diplomatic Investigations* (London).
Bull, H. (1971) 'The New Balance of Power in Asia and the Pacific', *Foreign Affairs*, Vol. 49, No. 4, pp. 669–81.
Bull, H. (1977) *The Anarchical Society* (Macmillan, London).
Bullen, R. (1979) 'France and Europe, 1815–48: The Problem of Defeat and Recovery', in A. Sked (ed.) *Europe's Balance of Power, 1815–48* (Macmillan, London), pp. 122–45.
Burn, A. R. (1968) *The Warring States of Greece* (Thames & Hudson, London).
Burns A. L. (1957) 'From Balance to Deterrence: A Theoretical Analysis', *World Politics*, Vol. 9, No. 4, pp. 494–529.
Burr, R. N. (1955) 'The Balance of Power in Nineteenth-century South

Davis, H. R. and Good, R. C. (eds) (1960) *Reinhold Niebuhr on Politics* (New York).

Deane, M. J. (1976) 'The Soviet Assessment of the "Correlation of World Forces": Implications for American Foreign Policy', *Orbis*, Vol. 20, pp. 625–36.

Deane, M. J. (1978) 'Soviet Perceptions of the Military Factor in the Correlation of World Forces', in D. C. Donald (ed.) *International Perceptions of the Superpowers' Military Balance*

Defoe, D. (1711) *The Balance of Europe* (London).

Dehio, L. (1963) *The Precarious Balance* (Chatto & Windus, London).

Derry, J. (1976) *Castlereagh* (Allen Lane, London).

Deudney, D. (1993) 'Dividing Realism: Structural Realism versus Security Materialism on Nuclear Security and Proliferation', *Security Studies*, Vol. 2 Nos 3/4 (Spring/Summer).

Deutsch, K. and Singer, J.D. (1964) 'Multipolar Power Systems and International Stability', *World Politics*, Vol. 16, pp. 390–406.

Donald, D. C. (ed.) (1978) *International Perceptions of the Superpowers' Military Balance* (Praeger, New York).

Donnadieu, L. (1900) *Essai sur la théorie de l'equilibre* (Paris).

Dorn, W. L. (1940) *Competition for Empire 1740–63* (New York).

Dupuis, C. (1909) *Le principe d'équilibre et le concert européen* (Paris).

Elder, R. E. (1950) 'Factors Affecting Stability of the Balance of Power', *Western Political Quarterly*, Vol. 3, No. 2, pp. 155–60.

Elrod, R. B. (1976) 'The Concert of Europe: A Fresh Look at an International System', *World Politics*, Vol. 28, pp. 159–74.

Farrell. J. C. and Smith, A. P. (eds) (1967) *Theory and Reality in World Politics* (Columbia University Press, New York).

Fay, S. (1930) 'Balance of Power', *International Encyclopedia of the Social Sciences*, Vol. II (Macmillan, New York), pp. 395–9.

Fay, S. (1937) 'Concert of Power', *International Encyclopedia of the Social Sciences*, Vol. II (Macmillan, New York).

Fedder, E. (1968) 'The Concept of Alliance', *International Sudies Quarterly*, Vol. 12, pp. 65–86.

Ferris, W. H. (1973) *The Power Capabilities of Nation States* (Lexington Books, London).

Fleiss, P. J. (1966) *Thucydides and the Politics of Bipolarity* (Louisiana State University Press, Baton Rouge).

Forsyth, M. G., Keens-Soper, H. M. A. and Savigear, P. (1970) *The Theory of International Relations* (Allen & Unwin, London).

Fox, W. T. R. (ed.) (1959) *Theoretical Aspects of International Relations* (University of Notre Dame Press, Notre Dame).

Franke, W. (1968) 'The Italian City-State System as an International System', in M. Kaplan (ed.) *New Approaches to International Relations* (St Martins Press, New York), pp. 430–58.

Freedman, L. (1981–2) 'NATO Myths', *Foreign Policy*, No. 45 (Winter), pp. 48–68.

Friedman, J., Bladen, C. and Rosen, S. (eds) (1970) *Alliances in International Politics* (Boston).

Galtung, J. (1964) 'Balance of Power and the Problem of Perception: A Logical Analysis', *Inquiry*, Vol. 7, No. 3, pp. 277–94.

Gareau, F. H. (ed.) (1962) *The Balance of Power and Nuclear Deterrence* (Boston).
Garnham, D. (1976) 'Power Parity and Lethal International Violence', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 20, pp. 379–94.
Garthoff, R. (1951) 'The Concept of the Balance of Power in Soviet Policy Making', *World Politics*, Vol. 4, No. 1, pp. 85–111.
Garthoff, R. (1966) *Soviet Military Policy: A Historical Analysis* (Faber, London).
Geller, D. S. (1988) 'Power System Membership and Patterns of War', *International Political Science Review*, Vol. 9, pp. 365–79.
Geller, D. S. (1992a) 'Capability Concentration, Power Transition and War', *International Interactions*, Vol. 17, pp. 269–84.
Geller, D. S. (1992b) 'Power Transition and Conflict Initiation', *Conflict Management and Peace Science*, Vol. 12, No. 1, pp. 1–16.
Gellman, P. (1989) 'The Elusive Explanation: Balance of Power "Theory" and the Origins of World War I', *Review of International Studies*, Vol. 15, No. 2, pp. 155–82.
von Gentz, F. (1806) *Fragments upon the Balance of Power in Europe* (London).
Gibbs, G. C. (1969) 'The Revolution in Foreign Policy', in G. Holmes (ed.), *Britain After the Glorious Revolution 1689 – 1714* (London).
Gilbert, F. (1951) 'The "New Diplomacy" of the Eighteenth Century', *World Politics*, Vol. 4, pp. 1–38.
Gilmore, M. P. (1952) *The World of Humanism* (New York), pp. 139–45.
Gilpin, R. (1981) *War and Change in World Politics* (Cambridge University Press, Cambridge).
Gochman, C. S. (1990) 'Capability-Driven Disputes', in C. S. Gochman and A. N. Sabrosky (eds), *Prisoners of War? Nation-States in the Modern Era* (Lexington Books, Lexington, Mass.), pp. 141–59.
Gray, Richard B. (ed.) (1969) *International Security Systems* (Itasca, Ill.).
Graymer, L. (ed.) (1971) *Systems and Actors in International Politics* (Chandler, San Francisco).
Greene, F. (1964) *Dynamics of International Relations* (New York).
Greenstein, F. and Polsby, N. (eds) (1959) *International Politics* (Reading, Mass.).
Gross, F. (1948) 'The Peace of Westphalia, 1648–1948', *American Journal of International Law*, Vol. 42, pp. 20–41.
Gulick, E. V. (1943) *The Balance of Power* (Pacifist Research Bureau, Philadelphia).
Gulick, E. V. (1955) *Europe's Classical Balance of Power* (Ithaca, New York and London).
Gulick, E. V. (1960) 'Our Balance of Power System in Perspective', *Journal of International Affairs*, Vol. 14, No. 1, pp. 9–20.
Gulick, E. V. (1965) 'The Final Coalition and the Congress of Vienna, 1813–15' in *The New Cambridge Modern History*, Vol. IX (Cambridge), pp. 639–67.
Haas, E. (1953a) 'The Balance of Power: Prescription, Concept or Propaganda', *World Politics*, Vol. 5, No. 4, pp. 442–77.
Haas, E. (1953b) 'The Balance of Power as a Guide to Policy Making', *Journal of Politics*, Vol. 15, No. 3, pp. 370–98.

Haas, E. (1955) 'Types of Collective Security', *American Political Science Review*, Vol. 49, pp. 41–62.
Haas, M. (ed.) (1974) *International Systems* (Chandler, New York).
Hafner, D. L. (1980) 'Castlereagh, the Balance of Power and Non-Intervention', *Australian Journal of Politics and History*, Vol. 26, pp. 71–84.
Haines, R. (1971a) 'The Balance of Power System in Europe', in L. Graymer (ed.), *Systems and Actors in International Politics* (Chandler, San Francisco), pp. 9–32.
Haines, R. (1971b) 'A Century of System Change', in L. Graymer (ed.) *Systems and Actors in International Politics* (Chandler, San Francisco), pp. 33–66.
Halecki, O. (1950) *The Limits and Divisions of European History* (London and New York).
Halifax, Marquess of (1969) *The Character of a Trimmer* (London, 1685), in J. Kenyon (ed.), *Halifax: Complete Works* (Penguin, Harmondsworth).
Handel, M. (1981) *Weak States in the International System* (Frank Cass, London).
Hart, J. (1974) 'Symmetry and Polarization in the European International System 1870–1879: A Methodological Study', *Journal of Peace Research*, Vol. 11, pp. 229–44.
Hart, J. (1976) 'Three Approaches to the Measurement of Power in International Relations', *International Organisation*, Vol. 30, pp. 289–305.
Hartmann, F. (1952) 'Alliances and the Balance of Power' in F. Hartmann (ed.) *Readings in International Relations* (New York).
Hartmann, F. (1973) *The Relations of Nations*, 4th edn (New York).
Hassall, A. (1919) *The Balance of Power 1715–1789* (4th edn, London).
Hatton, R. (1969) *War and Peace 1680–1720* (Weidenfeld & Nicolson, London).
Hatton, R. and Anderson, M. S. (eds) (1970) *Studies in Diplomatic History* (London).
Hawksworth, H. and Kogan, M. (eds) (1992) *Encyclopaedia of Government and Politics* (Routledge, London).
Healey, B. and Stein, A. (1973) 'The Balance of Power in International History', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 17, No. 1, pp. 33–61.
Herz, J. (1959) *International Politics in the Atomic Age* (Columbia University Press, New York).
Herz, J. (1960) 'Balance Systems and Balance Policies in a Nuclear and Bipolar age', *Journal of International Affairs*, Vol. 19, No. 1, pp. 35–48.
Hinsley, F. H. (1963) *Power and the Pursuit of Peace* (Cambridge University Press, Cambridge).
Hinsley, F. H. (1966) 'The Concert of Europe', in Laurence W. Martin (ed.) *Diplomacy in Modern European History* (Macmillan, London), pp. 43–57.
Hinsley, F. H. (1971) 'The Development of the European States System Since the Eighteenth Century', in G. Quester (ed.), *Power, Action and Interaction: Readings on International Politics* (Little Brown, Boston), pp. 284–94.
Hoadly, B. (1727) *An Enquiry into the Reasons of the Conduct of Great Britain* (London).
Hoffman, S. (1968) 'Balance of Power', *International Encyclopedia of the Social Sciences*, Vol. I (Free Press, New York), pp. 506–10.

Hoffman, S. (1972) 'Weighing the Balance of Power', *Foreign Affairs*, Vol. 50, No. 4, pp. 618–43.
Holbraad, C. (1970) *The Concert of Europe* (London).
Holsti, O. (1976) 'Alliance and Coalition Diplomacy', in J. N. Rosenau, K. W. Thompson and G. Boyd (eds) *World Politics: An Introduction* (Free Press, New York), pp. 337–72.
Holsti, O. (1991) *Peace and War: Armed Conflicts and International Order, 1648–1989* (Cambridge University Press, Cambridge).
Hopf, T. (1991) 'Polarity, the Offense–Defense Balance, and War', *American Political Science Review*, Vol. 85, pp. 475–93.
Hopkins, R. and Mansbach R. (1973) *Structure and Process in International Politics* (Harper & Row, New York).
Howard, C. (1974) *Britain and the Casus Belli: 1822–1902* (Athlone Press, University of London).
Houweling, H. and Siccama, J. G. (1988) 'Power Transitions as a Cause of War', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 32, pp. 87–102.
Hsi-Sheng, C. (1968) 'The Chinese Warlord System as an International System', in M. Kaplan (ed.), *New Approaches to International Relations* (St. Martins Press, New York), pp. 405–25.
Huth, P., Bennett, D. S. and Gelpi, C. (1992) 'System Uncertainty, Risk Propensity and International Conflict among the Great Powers', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 36, pp. 478–517.
James, A. (1964) 'Power Politics', *Political Studies*, Vol. 12, No 3, pp. 307–26.
James, A. (ed.) (1973) *The Bases of International Order* (Oxford University Press, Oxford).
Jervis, R. (1976) *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton University Press, Princeton, N.J.).
Jervis, R. (1979) 'Systems Theories and Diplomatic History', in P.G. Lauren (ed.), *Diplomacy: New Approaches in History, Theory and Policy* (New York).
Jervis, R. (1985–6) 'From Balance to Concert: A Study of International Security Cooperation', *World Politics*, Vol. 38, pp. 58–79.
Johnson, H. C. and Niemeyer, G. (1954) 'Collective Security: the Validity of an Ideal', *International Organisation*, Vol. 8, pp. 19–35.
Justi, J. H. von (1758) *Die Chimäre des Gleichsgewichts von Europa* (Altona).
Kaeber, E. (1907) *Die Idee des europäischen Gleichsgewichts in der publizistschen Literatur vom 16 bis zur Mitte des 18 Jahrhunderts* (Berlin).
Kagan, D. (1969) *The Outbreak of the Peloponnesian War* (Cornell University Press, Ithaca, New York).
Kahle, L. M. (1744) *La Balance de L'Europe considérée comme la règle de la paix et de la guerre* (Berlin).
Kaplan H. (1972) 'Prince Henry and the Balance of Power', in Thomas M. Barker (ed.), *Frederick the Great and the Making of Prussia* (New York).
Kaplan, M. (1957) *System and Process in International Politics* (John Wiley, New York).
Kaplan, M. (1960) 'Theoretical Inquiry and the Balance of Power', *Yearbook of World Affairs*, Vol. 14, pp. 19–39.
Kaplan, M. (ed.) (1968) *New Approaches to International Relations* (St Martins Press, New York).

Kaplan, M. (1969) 'Balance of Power, Bipolarity and Other Models of International Systems', in Richard B. Gray (ed.), *International Security Systems* (Itasca, Ill.).
Kaplan, M., Burns, A. L. and Quandt, R. E. (1960) 'Theoretical Analysis of the Balance of Power', *Behavioural Science*, Vol. 5, No. 3, pp. 240–52.
Kaufman, R. G. (1992) 'To Balance or To Bandwagon? Alignment Decisions in 1930's Europe', *Security Studies*, Vol. 1, No. 3, pp. 417–47.
Kaye, F. B. (1924) *Bernard Mandeville, The Fable of the Bees* (Oxford).
Kegley, C. and Raymond, G. (1992) 'Must we Fear a Post Cold War Multipolar System?', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 36, pp. 573–85.
Kegley, C. and Raymond, G. (1994) *A Multipolar Peace: Great Power Politics in the Twentieth Century* (St Martin's Press, New York).
Kelly, E. W. and Leiserson, N. (eds) (1970) *The Study of Coalition Behaviour* (Holt, Rinehart & Winston, New York).
Keohane, R. and Nye, J. (1987) 'Power and Interdependence Revisited', *International Organisation*, Vol. 41, pp. 725–53.
Kim, W. (1989) 'Power, Alliance and Major Wars 1816 – 1975', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 33, pp. 255–73.
Kim, W. (1992) 'Power Transitions and Great Power War from Westphalia to Waterloo', *World Politics*, Vol. 45, pp. 153–72.
Kim, W. and Morrow, J. D. (1992) 'When Do Power Shifts Lead to War?', *American Journal of Political Science*, Vol. 36, pp. 896–922.
Kissinger, H. A. (1955) 'The Congress of Vienna: A Reappraisal', *World Politics*, Vol. 8, pp. 264–80.
Kissinger, H. A. (1957) *A World Restored* (Boston).
Kissinger, H. A. (1979) *White House Years* (Little Brown, Boston).
Knorr, K. and Rosenau, J. (1970) *Contending Approaches to International Politics* (Princeton University Press, Princeton, N.J.).
Koenigsberger, H. G. (1987) *Early Modern Europe 1500 – 1789* (Longman, London).
Kovacs, A. F. (1957) 'The Balance of Power', *Thought Patterns*, No. 5, pp. 1–19.
Kovacs, A. F. (no date) 'The Development of the Principle of the Balance of Power from the Treaty of Westphalia to the Congress of Vienna', unpublished Ph.D., University of Chicago Library.
Kugler, J. and Arbetman, M. (1989) 'Choosing among Measures of Power: A Review of the Empirical Record', in Stoll, R. J and Ward, M. D. (eds), *Power in World Politics* (Lynne Rienner, Boulder, Colo.), pp. 49–77.
Labs, E. (1992) 'Do Weak States Bandwagon?', *Security Studies*, Vol. 1, No. 3, pp. 383–416.
Langer, W. L. (1950) *European Alliances and Alignments*, new edn (New York).
Lasswell, H. (1965) *World Politics and Personal Insecurity* (Collier-Macmillan, London).
Latham, Earl (ed.) (1958) *The Philosophy and Politics of Woodrow Wilson* (Chicago).
Laue, T. von (1950) *Leopold Ranke: The Formative Years* (Princeton University Press, Princeton, N.J.).
Lauren, P. G. (ed.) (1979) *Diplomacy: New Approaches in History, Theory and Policy* (New York).

Lawson, F. H. (1976) 'Alliance Behaviour in Nineteenth-Century Europe', *American Political Science Review*, Vol. 70, pp. 932–4.
Lebow, R. N. (1987) 'Conventional versus Nuclear Deterrence: Are the Lessons Transferrable?', *Journal of Social Issues*, Vol. 43, pp. 5–72.
Lefever, E. W. (ed.) (1962) *Arms and Arms Control* (New York).
Lerche, C. (1956) *Principles of International Politics* (New York).
Levy, J. S. (1983) *War in the Modern Great Power System 1495–1975* (University of Kentucky Press, Lexington, Ky).
Levy, J. S. (1985) 'The Polarity of the System and International Stability: An Empirical Analysis', in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War* (Westview, Boulder, Colo.), pp. 41–66.
Levy, J. S. (1987) 'Declining Power and the Preventative Motivation for War', *World Politics*, Vol. 40, pp. 82–107.
Lider, J. (1980) 'The Correlation of World Forces: The Soviet Concept', *Journal of Peace Research*, Vol. 27, pp. 151–71.
Lider, J. (1986) *Correlation of Forces* (Gower, Aldershot).
Light, M. (1988) '*The Soviet Theory of International Relations* (Wheatsheaf, Brighton).
Link, Arthur S. (ed.) (1982) *Woodrow Wilson and a Revolutionary World 1913–1921* (University of North Carolina Press, Chapel Hill, N.C).
Lippmann, W. (1943) *US Foreign Policy: Shield of the Republic* (Boston).
Liska, G. (1957) *International Equilibrium* (Cambridge, Mass.).
Liska, G. (1977) *Quest for Equilibrium* (Baltimore).
Little, R. (1978) 'A Systems Approach', in T. Taylor (ed.), *Approaches and Theories in International Relations* (Longman, London), pp. 182–204.
Little, R. (1989) 'Deconstructing the Balance of Power: Two Traditions of Thought', *Review of International Studies*, Vol. 15, pp. 87–100.
Lynch, A. (1987) *The Soviet Study of International Relations* (Cambridge University Press, Cambridge).
McGowan, P. and Rood, R. (1975) 'Alliance Behaviour in Balance of Power Systems: Applying a Poisson Model to Nineteenth Century Europe', *American Political Science Review*, Vol. 69, pp. 859–70.
McGowan, P. and Rood, R. (1976) 'Alliance Behaviour in Nineteenth-century Europe', *American Political Science Review*, Vol. 70, pp. 934–6.
McGuire, M. (1986) 'The Insidious Dogma of Deterrence', *Bulletin of the Atomic Scientists* (December), pp. 24–9.
McKay, D. and Scott, H. M. (1983) *The Rise of the Great Powers 1648–1815* (Longman, London).
Mandelbaum, M. (1981) *The Nuclear Revolution: International Politics before and after Hiroshima* (Cambridge University Press, Cambridge).
Mandelbaum, M. (1988) *The Fate of Nations: The Search for National Security in the Nineteenth and Twentieth Centuries* (Cambridge University Press, Cambridge).
Manning, C. A. (1962) *The Nature of International Society* (Bell, London).
Mansergh, N. (1949) *The Coming of the First World War: A Study in the European Balance 1887–1914* (Longman Green, London).
Marriott, J. (1936) *Castlereagh* (Methuen, London).
Martin, R. (1971) 'The Concept of Power: A Critical Defence', *British Journal of Sociology*, Vol. 22, No. 3, pp. 240–56.
Maurice, J. F. (1888) *The Balance of Military Power in Europe* (London).

Maurseth, P. (1964) 'Balance of Power Thinking from the Renaissance to the French Revolution', *Journal of Peace Research*, Vol. 1, No. 2, pp. 120–36.
Medlicott, W. N. (1956) *Bismarck, Gladstone and the Concert of Europe* (London).
Meirsheimer, J. (1990) 'Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War', *International Security*, Vol. 15, pp. 5–56.
Midlarsky, M. (1974) 'Power Uncertainty and the Onset of International Violence', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 18, No. 3, pp. 395–431.
Midlarsky, M. (1975) *On War: Political Violence in the International System* (Free Press, New York).
Midlarsky, M. (1981) 'Equilibria in the Nineteenth Century Balance of Power System', *American Journal of Political Science*, Vol. 25, pp. 270–96.
Midlarsky, M. (1983) 'The Balance of Power as a Just Historical System', *Polity*, Vol. 16, pp. 181–200.
Midlarsky, M. (1989) 'Interpretations of the Balance of Power: "Justice", Polarisation and the Approach to Systemic War'. Paper delivered at the annual convention of the International Studies Association, London 29 March–1 April.
Miller, A. J. (1977) 'Patterns of Cleavage: The Balance of Power Reprieved', *Millennium*, Vol. 6, pp. 11–27.
Mills, C. Wright (1959) *The Causes of World War Three* (Secker & Warburg, London).
Morgan, P. (1977) *Deterrence: A Conceptual Analysis* (Beverly Hills, Ca.).
Morgenthau, H. (1978) *Politics Among Nations*, 5th edn (Knopf, New York).
Morgenthau, H. and Thompson, K. (eds) (1950) *Principles and Problems of International Politics* (New York).
Morris, R. B. (ed.) (1939) *The Era of American Revolution: Studies Inscribed to Evarts Boutelle Greene* (New York).
Moul, W. (1985) 'Balances of Power and European Great Power War, 1815–1939: A Suggestion and Some Evidence', *Canadian Journal of Political Science*, Vol. 43, pp. 481–528.
Moul, W. (1989) 'Measuring the "Balances of Power": A Look at Some Numbers', *Review of International Studies*, Vol. 15, pp. 101–21.
Mowat, R. B. (1930) *The Concert of Europe* (Macmillan, London).
Murry, W. (1984) *The Change in the European Balance of Power 1938–39: The Path to Ruin* (Princeton University Press, Princeton).
Naidu, M. V. (1974) *Alliances and Balance of Power* (London).
Napier, M. (1854) 'The Balance of Power', *Encyclopaedia Britannica*, 8th edn (London).
Nathan, J. A. (1980) 'The Heyday of the Balance of Power: Frederick the Great and the Decline of the Old Regime', *Naval War College Review*, Vol. 33, pp. 53–67.
Nelson, E. W. (1943) 'The Origins of Modern Balance of Power Politics', *Medievalia et Humanistica*, Vol. 1, pp. 124–42.
Newman, W. (1968) *The Balance of Power in the Interwar Years* (New York).
Nicholas, H. G. (1982) 'Woodrow Wilson and Collective Security', in Arthur S. Link (ed.) *Woodrow Wilson and a Revolutionary World 1913–1921* (University of North Carolina Press, Chapel Hill, N.C.), pp. 174–89.
Nicolson, H. (1945) *The Congress of Vienna* (London).

Niou, E. M. S. and Ordeshook, P. C. (1986) 'A Theory of the Balance of Power in International Systems', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 30, No. 4, pp. 685–715.

Niou E. M. S. and Ordeshook, P. C. (1988) 'An Experimental Test of a Theory of the Balance of Power', *Simulation and Games*, Vol. 19, No. 4, pp. 415–39.

Niou, E. M. S., Ordeshook, P. C. (1990) 'Stability in Anarchic International Systems', *American Political Science Review*, Vol. 84, pp. 1207–34.

Niou, E. M. S., and Ordeshook, P. C. and Rose, G. (1989) *The Balance of Power: Stability in International Systems* (Cambridge University Press, Cambridge).

Nye, J. S. (1993) *Understanding International Conflict: An Introduction to Theory and History* (HarperCollins, New York).

Nys, E. (1893) 'La Théorie de l'équilibre Européen', *Revue de droit international et de législation comparée*, Vol. 25, pp. 34–57.

Oliver, J. K. (1982) 'The Balance of Power Heritage of "Interdependence" and "Traditionalism"', *International Studies Quarterly*, Vol. 26, pp. 373–96.

Oppenheim, L. (1905) *International Law*, Vol. I (London).

Oren, N. (1984) 'An Image: Israel as the Holder of the Regional Balance', in N. Oren (ed.), *Images and Reality in International Politics* (New York and Jerusalem), pp. 248–57.

Oren, N. (ed.) (1984) *Images and Reality in International Politics* (HarperCollins, New York).

Organski, A. F. K. (1968) *World Politics*, 2nd edn (Knopf, New York).

Organski, A. F. K. and Kugler, J. (1980) *The War Ledger* (University of Chicago Press, Chicago).

Osgood, R. E. (1958) 'Woodrow Wilson, Collective Security and the Lessons of History', in Earl Latham (ed.), *The Philosophy and Politics of Woodrow Wilson* (Chicago).

Osgood, R. E. and Tucker, R. W. (1967) *Force, Order and Justice* (Baltimore).

Ostrom, C. and Aldrich, J. (1978) 'The Relationship between Size and Stability in the Major Power International System', *American Journal of Political Science*, Vol. 22, pp. 743–71.

Overbury, Sir T. (1903) 'Observations on the State of France in 1609 under Henry IV', in C. H. Firth (ed.), *Stuart Tracts 1603–1693* (London).

Padelford, N. J. and Lincoln, G. A. (1967) *The Dynamics of International Politics* 2nd edn (New York).

Palmer, N. D. and Perkins, H. C. (1954) *International Relations* (London).

Parkinson, F. (1977) *The Philosophy of International Relations* (Sage, Beverly Hills and London).

Pelz, S. (1991) 'Changing International Systems, the World Balance of Power and the United States 1776–1976', *Diplomatic History*, Vol. 15, pp. 47–81.

Penrose, E. F. (1964) 'Political Development and the Intra-Regional Balance of Power', *Journal of Development Studies*, Vol. 1, No. 1, pp. 47–70.

Penrose, E. F. (1965) *The Revolution in International Relations: A Study in the Changing Nature and Balance of Power* (Frank Cass, London).

Perry, M. (1993) *An Intellectual History of Modern Europe* (Houghton Mifflin, Boston).

Phillips, W. (1907) 'The Congresses 1815–22', in A.W. Ward (ed.), The *Cambridge Modern History*, 14 Vols (Cambridge), Vol. X, pp. 1–39.

Pillinini, G. (1970) *Il Sistema degli Stati Italiani 1454–1494* (Venice).
Pollard, A. F. (1923) 'The Balance of Power', *Journal of British Institute of International Affairs*, Vol. 2, pp. 51–64.
Poole, DeWitt Clinton (1947) 'The Balance of Power', *Life*, Vol. 23, No. 12 (22 Sept), pp. 77–92.
Posen, B. (1984) *The Sources of Military Doctrine: France, Britain and Germany Between the World Wars* (Cornell University Press, Ithaca, N.Y.).
Purnell, R. (1978) 'Theoretical Approaches to International Relations: The Contribution of the Graeco-Roman World', in Trevor Taylor (ed.), *Approaches and Theory in International Relations* (Longman, London), pp. 19–31.
Quester, G. (1977) *Offence and Defence in the International System* (New York).
Rabb, T. K. (1975) *The Struggle for Stability in Early Modern Europe* (Oxford University Press, Oxford).
Read, C. (1925) *Mr Secretary Walsingham and the Policy of Queen Elizabeth*, 3 Vols (Oxford) Vol. I.
Reinken, D. L. (1968) 'Computer Explorations of the "Balance of Power"', in M. Kaplan (ed.) *New Approaches to International Relations* (St Martins Press, New York).
Reynolds, P. A. (1971) *An Introduction to International Relations* (London, Longman).
Reynolds, P. A. (1975) 'The Balance of Power: New Wine in an Old Bottle', *Political Studies*, Vol. 23, pp. 352–64.
Rice, E. F. and Grafton, A. (1994) *The Foundations of Early Modern Europe, 1450–1559*, 2nd edn (W.V. Norton, New York).
Riker, W. H. (1962) *The Theory of Political Coalitions* (Yale University Press, New Haven, Conn.).
Roberts, P. (1947) *The Quest for Security 1715–40* (New York).
Romani, R. (ed.) (1972) *The International Political System* (Wiley, New York).
Rood, R. (1973) 'Agreement in the International System: A Comparison of some Theoretical Aspects of Alliance Structures in a Balance of Power International System with the European State System of 1814–1914', Ph.D dissertation, Syracuse University.
Rosecrance, R. (1963) *Action and Reaction in World Politics* (Little Brown & Co., Boston).
Rosecrance, R. (1971) 'Diplomacy in the Eighteenth Century', in B. Sanders and A. Durbin (eds) *Contemporary International Politics: Introductory Readings* (New York), pp. 192–7.
Rosecrance, R. (1973) *International Relations: Peace or War?* (McGraw-Hill, New York).
Rosecrance, R., Alexandroff, A., Healey, B. and Stein, A. (1974) *Power, Balance of Power and Status in Nineteenth Century International Relations* (Sage, Beverly Hills and London).
Rosen, S. and Jones, W. (1974) *The Logic of International Relations* (Winthrop, Cambridge, Mass.).
Rosenau, J. N. (ed.) (1969) *International Politics and Foreign Policy* (Free Press, New York).

Rothstein, R. L. (1968) *Alliances and Small Powers* (Columbia University Press, New York).
Rummel, R. (1972) *The Dimensions of Nations* (Sage, London).
Russett, B. (1968) 'Components of an Operational Theory of International Alliance Formation', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 12, pp. 285–301.
Russett, B. (1969) 'The Young Science of International Politics', *World Politics*, Vol. 22, pp. 87–94.
Russett, B. (ed.) (1972) *Peace, War and Numbers* (Sage, Beverly Hills).
Sabrowsky, A. N. (ed.) (1985) *Polarity and War* (Westview, Boulder, Colo.).
Sanders, B. and Durbin, A. (eds) (1971) *Contemporary International Politics: Introductory Readings* (New York).
Savelle, M. (1939) 'The American Balance of Power and European Diplomacy', in R. B. Morris (ed.), *The Era of the American Revolution: Studies Inscribed to Evarts Boutelle Greene* (New York).
Savigear, P. (1978) 'European Political Philosophy and the Theory of International Relations', in T. Taylor (ed.), *Approaches and Theory in International Relations* (Longman, London), pp. 32–53.
Schelling, T. C. and Halperin, M. (1961) *Strategy and Arms Control* (Twentieth Century Fund, New York).
Schenk, H. G. (1947) *The Aftermath of the Napoleonic Wars* (Oxford University Press, Oxford).
Schroeder, P. (1972) *Austria, Great Britain and the Crimean War: The Destruction of the European Concert* (Cornell University Press, Ithaca, N.Y.).
Schroeder, P. (1977a) 'Quantitative Studies in the Balance of Power: An Historian's Reaction', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 21, No. 1, pp. 1–22.
Schroeder, P. W. (1977b) 'Quantitative Studies in the Balance of Power: An Historian's Reaction and a Final Rejoinder', *Journal of Conflict Resolution* Vol. 21, No. 1, pp. 3–22, 57–74.
Schroeder, P. (1989) 'The Nineteenth-century System: Balance of Power or Political Equilibrium?', *Review of International Studies*, Vol. 15, pp. 135–53.
Schroeder, P. (1991) 'The Neo-Realist Theory of International Politics: An Historian's View', occasional paper, Program in Arms Control, Disarmament and International Security, University of Illinois at Urbana-Champaign.
Schuman, F. (1969) *International Politics*, 7th edn.(McGraw-Hill, New York).
Schwarzenberger, G. (1964) *Power Politics*, 3rd edn (London).
Schwarzenberger, G. (1965) 'From Bipolarity to Multipolarity?', *Yearbook of World Affairs 1965* (Stevens & Sons, London), pp. 179–85.
Scott, A. M. (1956) 'Challenge and Response: A Tool for the Analysis of International Affairs', *Review of Politics*, Vol. 18, pp. 207–26.
Seabury, P. (ed.) (1965) *Balance of Power* (Chandler, San Francisco).
Sheehan, M. (1983) *The Arms Race* (Martin Robertson, Oxford).
Sheehan, M. (1988) 'British Thinking on the Balance of Power 1660–1714', *History*, Vol. 73 (February), pp. 24–37.
Sheehan, M. (1989) 'The Place of the Balancer in Balance of Power Theory', *Review of International Studies*, Vol. 15, pp. 123–34.

Sheehan, M. (1992) 'Arms Control and Disarmament', in M. Hawksworth and M. Kogan (eds), *Encyclopaedia of Government and Politics*, 2 vols (Routledge, London), Vol 2, pp. 1266–85.
Simowitz, R. (1977) 'The Logical Consistency, Soundness and Applicability of the Balance of Power Theory When the Initial Power Distribution is Equal', *Papers of the Peace Science Society (International)* Vol. 27.
Simowitz, R. (1982) *The Logical Consistency and Soundness of the Balance of Power Theory* (University of Denver Press, Denver, Colo.).
Singer, J. D. (ed.) (1968) *Quantitive International Politics* (Free Press, New York).
Singer, J., Bremer, S. and Stuckey, J. (1972) 'Capability Distribution Uncertainty and Major Power War, 1820–1965', in B. Russett (ed.), *Peace, War and Numbers* (Sage, Beverly Hills).
Singer, J. D. and Small, M. (1966) 'National Alliance Commitments and War Involvement 1815–1945', *Peace Research Society (International) Papers*, Vol. 5, pp. 109–40.
Singer, J. D. and Small, M. (1968) 'Alliance Aggregation and the Onset of War 1815–1945', in J. D. Singer (ed.), *Quantitive International Politics* (Free Press, New York), pp. 247–86.
Siverson, R. M. and Sullivan, M. (1983) 'The Distribution of Power and the Onset of War', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 27, pp. 473–94.
Siverson, R. M. and Tennefoss, M. R. (1984) 'Power, Alliance and the Escalation of International Conflict 1815–1965', *American Political Science Review*, Vol. 78, pp. 1057–69.
Small, M. and Singer, J. D. (1970) 'Patterns in International Warfare 1816–1965', *Annals of the American Academy of Political and Social Sciences*, pp. 145–55.
Snyder, G. (1960) 'Balance of Power in the Missile Age', *Journal of International Affairs*, Vol. 14, No. 1, pp. 21–34.
Snyder, G. (1965) 'The Balance of Power and the Balance of Terror', in P Seabury (ed.), *Balance of Power* (Chandler, San Francisco), pp. 184–201.
Snyder, G. (1991) 'Alliances, Balance and Stability', *International Organisation*, Vol. 45, No. 1, pp. 121–42.
Sorel, A. (1969) *Europe and the French Revolution* (Collins, London).
Spanier, J. (1972) *Games Nations Play* (Nelson, London).
Spiegal, S. L. (1972) *Dominance and Diversity: The International Hierarchy* (Little Brown, Boston).
Spykman, N. (1942a) *America's Strategy in World Politics* (Harcourt Brace, New York).
Spykman, N. (1942b) 'U.S. Foreign Policy and the Balance of Power', *The Review of Politics* Vol. 1 (January), pp. 76–83.
Stall, R. J. (1984) 'Bloc Concentration and the Balance of Power: the European Major Powers 1824–1914', *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 28, pp. 25–50.
Sterling, R. (1972) *Macropolitics* (New York).
Stoll, R. J. and Ward, M. D. (eds) (1989) *Power in World Politics* (Lynne Rienner, Boulder, Colo.).
Strausz-Hupé, R. (1957) 'The Balance of Tomorrow', *Orbis*, Vol. I, pp. 10–27.

Strausz-Hupé, R. and Possony, S. (1950) *International Relations in the Age of Conflict Between Democracy and Dictatorship* (New York).
Stubbs, W. (1986) *Seventeen Lectures on the Study of Medieval and Modern History* (Oxford).
Sullivan, J. D. (1974) 'International Alliances', in M. Haas (ed.), *International Systems* (Chandler, New York), pp. 99–122.
Sullivan, M. (1976) *International Relations: Theories and Evidence* (New Jersey).
Sullivan, R. (1973) 'Machiavelli's Balance of Power Theory', *Social Science Quarterly*, Vol. 54, pp. 258–70.
Sweet, P. (1941) *Friedrich von Gentz: Defender of the Old Order* (University of Wisconsin Press, Madison).
Swift, J. (1711) *The Conduct of the Allies* (London).
Swift, J. (ed.) (1757) *The Works of Sir William Temple* (London).
Syed, A. H. (1963) *Walter Lippmann's Philosophy of International Politics* (University of Pennsylvania Press, Philadelphia).
Tannenbaum, F. (1962) 'The Balance of Power Versus the Coordinate State', *Political Science Quarterly*, Vol. 67, No. 2, pp. 173–97.
Tardieu, A. (1908) *France and the Alliances: the Struggle for the Balance of Power* (New York).
Taylor, A. J. P. (1954) *The Struggle for Mastery in Europe 1848–1918* (Oxford University Press, Oxford).
Taylor, T. (1978a) 'Power Politics', in Trevor Taylor (ed.), *Approaches and Theory in International Relations* (Longman, London), pp. 122–40.
Taylor, T. (ed.) (1978b) *Approaches and Theory in International Relations* (Longman, London).
Thompson, K. (1958) 'The Limits of Principle in International Politics: Necessity and the New Balance of Power', *Journal of Politics*, Vol. 20, pp. 437–67.
Thompson, W. R. (1988) *On Global War: Historical–Structural Approaches to World Politics* (University of South Carolina Press, Columbia S.C.).
Thucydides (1954) *The Peloponnesian War*, trans Rex Warner (Penguin, Harmondsworth).
Towle, P. (1974) 'The European Balance of Power in 1914', *Army Quarterly*, Vol. 104, pp. 332–42.
Toynbee, A. J. (1934) *A Study of History*, Vol. III (Oxford).
Vagts, A. (1948) 'The Balance of Power: Growth of an Idea', *World Politics*, Vol. 1, pp. 82–101.
Vagts, A. and Vagts, D. (1979) 'The Balance of Power in International Law: A History of an Idea', *American Journal of International Law*, Vol. 73, pp. 555–79.
Van Dyke, V. (1966) *International Politics*, 2nd edn (New York).
Vattel, E. (1916) *The Law of Nations or the Principles of Natural Law Applied to the Conduct and to the Affairs of Nations and Sovereigns*, trans. of 1758 edn Charles Fenwick (Carnegie Institution, Washington, D.C.).
Wagner, R. H. (1986) 'The Theory of Games and the Balance of Power', *World Politics*, Vol. 38, No. 4, pp. 546–76.
Wallace, M. (1971) 'Power, Status and International War', *Journal of Peace Research*, Vol. 8, pp. 23–35.

Wallace, M. (1973) *War and Rank Among Nations* (Lexington Books, London).
Walt, S. M. (1985) 'Alliance Formation and the Balance of World Power', *International Security* (Spring), pp. 3–43.
Walt, S. M. (1987) *The Origins of Alliances* (Cornell University Press, Ithaca, N.Y.).
Waltz, K. (1959a) *Man, the State and War* (New York).
Waltz, K. (1959b) 'Realpolitik and Balance of Power Theory', in F. Greenstein and N. Polsby (eds), *International Politics* (Reading, Mass.), pp. 33–42.
Waltz, K. (1964) 'The Stability of the Bipolar World', *Daedalus*, Vol. 93, pp. 892–907.
Waltz, K. (1967) 'International Structure, National Force and the Balance of World Power', in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds) *Theory and Reality in World Politics* (Columbia University Press, New York), pp. 31–47.
Waltz, K. (1979) *Theory of International Politics* (McGraw-Hill, New York and London).
Waltz, K. (1981) *The Spread of Nuclear Weapons: More May be Better*, Adelphi Paper No. 171 (London, IISS).
Waltz, K. (1988) 'The Origins of War in Neorealist Theory', *Journal of Interdisciplinary History*, Vol. 18, No. 4, pp. 615–28.
Ward, A. W. (1908) 'The Peace of Utrecht and the Supplementary Pacifications', in *The Cambridge Modern History*, Vol. V (Cambridge), pp. 437–59.
Ward, A. W. (ed.) (1907–8) *The Cambridge Modern History*, 14 vols (Cambridge).
Wasserman, B. (1959) 'The Scientific Pretensions of Professor Morgenthau's Theory of Power Politics', *Australian Outlook*, Vol. 13, No. 1, pp. 55–70.
Watson, A. (1992) *The Evolution of International Society* (Routledge, London).
Wayman, F. (1985) 'Bipolarity, Multipolarity, and the Threat of War', in A. N. Sabrowsky (ed.), *Polarity and War* (Westview, Boulder, Colo.), pp. 115–44.
Webster, C. K. (1934) *The Congress of Vienna* (London).
Weltman, J. (1973) *Systems Theory in International Relations: A Study in Metaphoric Hypertrophy* (Lexington Books, Lexington, Mass.).
Wessell, N. (1979) 'The Soviet Views of Multipolarity and the Emerging Balance of Power', *Orbis*, Vol. 22, pp. 785–813.
Wight, M. (1946) *Power Politics* (Royal Institute of International Affairs, London).
Wight, M. (1966) 'The Balance of Power', in H. Butterfield and M. Wight (eds) *Diplomatic Investigations* (London).
Wight, M. (1973) 'The Balance of Power and International Order', in A. James (ed.), *The Bases of International Order* (Oxford University Press, Oxford).
Wight, M. (1979) *Power Politics* (Pelican, Harmondsworth).
Wight, M. (1991) *International Theory: The Three Traditions* (Leicester University Press, London).
Wohlstetter, A. (1959) 'The Delicate Balance of Terror', *Foreign Affairs*, Vol. 37, pp. 211–34.

Wolf, J. B. (1951) *The Emergence of the Great Powers 1685–1715* (New York).
Wolf, J. B. (1970) *Towards a European Balance of Power 1620–1715* (Chicago).
Wolfers, A. (1959) 'The Balance of Power', *SAIS Review*, Vol. 3, No. 3, pp. 9–16.
Wolfers, A. (1962) *Discord and Collaboration* (Johns Hopkins University Press, Baltimore).
Wolfers, A. and Martin, L. W. (eds) (1956) *The Anglo-American Tradition in Foreign Affairs* (New Haven, Conn. and London).
Wright, M. (1975) *The Theory and Practice of the Balance of Power, 1486–1914* (Dent, London).
Wright, Q. (1942) *A Study of War* (University Chicago Press, Chicago).
Wright, Q. (1944) 'The Balance of Power', in H. Weigart and V. Steffanson (eds) *The Compass of the World*, (New York).
Zeller, G. (1956) 'Le principe d'équilibre dans la politique internationale avant 1789', *Revue historique*, Vol. 215, pp. 25–37.
Ziegler, D. (1977) *War, Peace and International Politics* (HarperCollins, Boston).
Zinnes, D. (1967) 'An Analytical Study of the Balance of Power Theories', *Journal of Peace Research*, Vol. 4, pp. 270–85.
Zinnes, D. (1970) 'Coalition Theories and the Balance of Power', in S Groennings, E. W. Kelley and M. Leiserson (eds) *The Study of Coalition Behaviour* (Holt, Reinhart & Winston, New York).

المؤلف فى سطور :

مايكل شيهان ولد في ١٩٥٥مؤلف أمريكي ومسئول حكومي سابق وضابط عسكري .تَخرّجَ فى مدرسة زفير العليا في مدينة نيويورك في ١٩٧٣، والأكاديميةِ العسكريةِ الأمريكيةِ في ١٩٧٧، حصل شيهان علي درجة الماجستير من جامعةِ جورج تاون كلية الخدمة الخارجية، بالإضافة إلى أنه أحد قادة الجيشِ الأمريكي وكليّةِ الأركان العامة.

العمل العسكري:

عَملَ كضابطِ في المشاةِ والقواتِ الخاصّةِ. قام بمهام عديدة بأعالي البحار، كان قائد وحدة "مكافحة الإرهابِ" في بَنما ومُستشار مكافحةِ التمرّد في السلفادور، وقائدًا لفرقة مشاة في كوريا، وقوات حفظِ السلام في الصومال وهايتي. بالإضافة إلي أنه أثناء الخدمة، خَدمَ في البيت الأبيضِ مع موظّفي مجلس الأمن القومي للرؤساءِ جورج إتش دبليو بوش، وبيل كلينتون.

وزارة الخارجية:

١- تم تعيينه في ١٩٩٨ كمنسّقَ لمكافحة الإرهابِ برتبةِ ودرجة سفير بوزارة الخارجيةِ الأمريكيةِ وأشاد مجلس الشيوخ الأمريكي بمنصبه هذا ١٩٩٩.

٢- استمر في منصبه كمُساعد للأمين العام للأمم المتّحدةِ في قسمِ عملياتِ حفظِ السلام (٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣)

٣- عَملَ شيهان كنائب مندوب مكافحة الإرهابِ لقسمِ شرطةِ مدينة نيويورك حتى مايو ٢٠٠٦.

حياته بعد الخدمةِ الدبلوماسيةِ

يعد شيهان الرئيس والمؤسس المشارك لمجموعةِ أمنِ ليكسنغتن (Lexington Security Group) وهي مؤسسة استشارية دولية تقدم خبراتها الواسعة في مجال

خدمات إدارة المخاطرةِ وحلولِ الأمن والسلامةِ إلى عملائها من القطاعِ الحكومي والخاص.

[٤] هو أيضًا حاليا شريك في Torch Hill Investment Partners مجموعة private equity في مدينة نيويورك المتخصصة في مجالات الدفاعِ و الاستخبارات والأمنِ.

[٥] عمل أيضًا كمُحلّل لأخبار الإرهاب لشبكة إن بي سي نيوز وزميل مركزِ جامعة نيويوركِ للقانونِ والأمنِ .

المترجم فى سطور :

أحمد مصطفى عبدالحليم من مواليد عام ١٩٨١ درس بقسم اللغة الانجليزية كلية التربية جامعة عين شمس و تخرج عام ٢٠٠٥ ؛ ثم بدأ العمل في مجال الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية بالإضافة إلى العمل في مجال تدريس.وتعليم اللغة الانجليزية.

المراجع فى سطور :

د. محمد أحمد السيد

- أستاذ المنطق وفلسفة العلوم وعميد كلية الاداب جامعة المنيا ، وأستاذ الفلسفة بجامعة الكويت.
-حصل على الدكتوراه من جامعة بوسطن.
- عضو العديد من الجمعيات العلمية : اتحاد الكتب - المجلس الأعلى للثقافة مكتبة الإسكندرية.
- له العديد من الكتب والمقالات المؤلفة والمترجمة .

مركز المحروسة
للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات

تحمل فكرة "توازن القوى" الكثير من المتناقضات؛ فما الداعي إذًا إلى دراستها؟ على الرغم من جميع عيوبها، فإن فكرة توازن القوى هي إحدى أهم الأفكار في التاريخ. فقد اعتقد الدارسون للعلاقات الدولية - لقرون طويلة- أن هذا المفهوم هو مفتاح فهم الأنماط المتكررة لسلوك الدول في الأوضاع التي تتسم بالفوضى الدولية.

ويعد هذا المفهوم أيضًا هو ما استرشد به رجال السياسة ، ووجدوا فيه منهجًا لتأمين استقلال بلادهم بصورة دائمة. إن هذه الأهمية البالغة لمفهوم توازن القوى، وعلى الرغم من قصوره كأداة للتحليل أو الاسترشاد في عالم السياسة، فهو حقيقة تاريخية يجدر بنا تحليلها وفهم مدلولها.

تصميم الغلاف : رشا عبدالله

ISBN 9789777189927